

السيف والفضة

تركيّا من أتاتورك إلى إربكان

الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

رضا هلال

دار الشروق



ترجميا من اتاتورك الى انجمن

الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسستها محمد المعتمد عام ١٩٦٨

القاهرة ٨ شارع صوبه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص ب ٣٣ النابوراما - تليفون ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)

رضا هلال

السيف والقال

تركيّا من أتاتورك إلى إرجان

الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي

دار الشروق

إهداء

إلى كل المهومين بالحدائث والديمقراطية
في دار الإسلام

شكر

يتقدم المؤلف بالشكر إلى صحيفة «الأهرام» التي أوفدته ، مرارا، إلى تركيا
لمتابعة ما يحدث هناك، وللكتابة عن تركيا من الداخل .
كما يشكر البروفيسور سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة،
الذى وفر له منحة البحث بالمعهد، والسفير إسماعيل سويسال رئيس مركز
دراسات الشرق الأوسط فى إسطنبول لما أسداه للمؤلف من خدمة ومساعدة،
والصحفية عائشة كاربات لما بذلته من وقت وجهد وعون .

مدخل الجيش والإسلام والحدائثة فى تركيا

عندما زرت تركيا للمرة الأولى عام ١٩٨٢، كان قد مضى ما يزيد على عام ونصف العام على الانقلاب العسكرى الذى قاده الجنرال كنعان إيفرين .

ومنذ أن وطئت قدماى مطار إسطنبول، هالنى منظر أفراد الجيش بأسلحتهم فى أرض المطار وردة الوصول، ثم فى الشوارع والميادين التى مررت بها، حتى الفندق الذى نزلت به فى ميدان «تقسيم» .

وكان الانطباع ، وقتها، أن العسكر قد خرجوا من ثكناتهم ولن يعودوا إليها فى الأمد المنظور، وأن «الطغمة العسكرية» ستقود البلاد من خلال «حكم عسكرى» .

وكما يحدث بعد كل انقلاب، جرى حل الأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها، وحل البرلمان، وحظر اتحادات نقابات العمال، وإدارة البلاد من خلال «مجلس عسكرى» . ولكن الطغمة العسكرية لم تكتف بذلك، بل أقالت العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠، وأغلقت الصحف بما فيها صحيفة «جمهوريت» التى أسسها «أتاتورك» نفسه، واعتقلت ما يزيد على ١٢٠ ألفا من الأتراك غير المرغوب فيهم، وفصلت ٣٠٠ من أساتذة الجامعات وحرمتهم من معاشاتهم ومنعتهم من العمل فى أى وظيفة حكومية . وجرى عمليات تعذيب واسعة النطاق ، شملت قادة أحزاب السلامة الوطنى (الإسلامى) والحركة الوطنية (الفاشى) والعمال التركى (اليسارى) وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاما بالإعدام فى حق ٣٦٠٠ شخص .

غير أنه في شهر يوليو عام ١٩٨٢، صدر دستور جديد، وسمح بتكوين أحزاب جديدة. وفي العام التالي، انتخب الجنرال إيفرين رئيساً للجمهورية، وفار في الانتخابات البرلمانية، حزب الوطن الأم، بزعامه (المهندس) تورجوت أورال الذي أصبح رئيساً للحكومة.

وهكذا، عاد الجيش إلى ثكناته، بعد قيامه بانقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠، مثلما حدث من قبل بعد انقلاب عام ١٩٦٠ وانقلاب عام ١٩٧١.

إلا أنه بعد ١٧ عامًا، عاد الجيش التركي للتدخل عام ١٩٩٧، لإقالة حكومة مدنية هي التي كان يرأسها الدكتور نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه (الإسلامي)، ثم لحظر حزب الرفاه وحظر النشاط السياسي لقادته، وفرض قوانين وإجراءات لمكافحة «الإحياء الإسلامي» في تركيا.

وبمعنى آخر، عاد الجيش التركي لتنفيذ «انقلاب مدني» في السياسة التركية، دون تولى مقاليد الحكم مباشرة من خلال «انقلاب عسكري».

وقد ظللت منذ زيارتي الأولى لتركيا عام ١٩٨٢، أتابع «الشأن التركي» وأزور تركيا بين وقت وآخر، ألتقي قادتها من العسكر والمدنيين، ومثقفها، في إطار المتابعة.

وظل السؤال: لماذا يتدخل الجيش، أي جيش، في السياسة؟

إن هناك نظرية جاهزة، دائما، لتفسير تدخل الجيش، هي نظرية «المسلك الطبيعي»، كما صاغها روستو^(١).

فالبیان رقم (١) لأي انقلاب، يتضمن دائما أن الانقلاب هو «المسلك الطبيعي» لأن يتدخل جيش البلاد، لوضع حد نهائي للفوضى الاجتماعية

Dankwart A Rustow, The Military in Middle Eastern Society and Politics, in: S.Fisher (١) (ed), The Military in The Middle East, Columbus, Ohio, 1963, p.9.

والسياسية. وهنا ، تدرج تحت نظرية المسلك الطبيعي ثلاثة افتراضات. الافتراض الأول هو وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق الانقلاب لتغيير البناء الاجتماعى والنظام السياسى. ويتضمن الافتراض الثانى أنه ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب (باستثناء الجيش).

أما الافتراض الثالث ، فمفاده أن الجيش لديه القدرة على إحداث التغيير. وبمعنى ما، فإن الجيش يتدخل فى ظروف: وجود أزمة - مازق، وغياب أو ضعف القوى الأخرى فى المجتمع التى يمكنها إحداث التغيير، وقدرة الجيش (وحده) على إحداث التغيير.

وكما يقول جون كامبل، فإن الجيش يتحرك، عادة ، للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية ضاربة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى، أى عندما يصبح أقوى الأحزاب والتحزبات السياسية أيا كان منشؤها وطبيعتها تكوينها. فالجيش ، فى الأساس، مؤسسة سياسية، وهو قوة الأمن الشرعية فى البلاد وأداة السلطة فى الدولة، وفيه يصهر شباب الوطن وتصهر فيه مزايا قادة البلاد (١).

بيد أن تدخل الجيش ومستوى تدخله (الحكم المباشر، الوصاية، الدور السياسى) أمر يرتبط بعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة. لقد ركزت دراسات العلاقات المدنية- العسكرية فى الغرب، على مسألة الرقابة المدنية على الجيش، وتحديدًا، أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية فى قرارات العمليات العسكرية وميزانيات الدفاع والأمن القومى، وهذا طبيعى ، لاختلاف نموذج علاقة الجيش بالمجتمع والدولة فى الغرب عن نموذج تلك العلاقة فى المجتمعات الأقل تطورًا.

2-John C.Campbell, The Role of the Military in the Middle East: Past Patterns and New (١) Directions, in : S. Fisher (ed) The Military in The Middle East, Columbus, Ohio State University, pp.105-114.

وهناك من يرجعون طبيعة العلاقة بين الجيش من ناحية والمجتمع والدولة من ناحية أخرى، إلى طبيعة تركيبة الجيش نفسه.

تتعدد تلك النماذج فى:

- (١) النموذج القبلى، أى الجيش الذى تسيطر عليه القبائل.
 - (٢) النموذج الفئوى، الذى تسيطر عليه فئات عرقية أو دينية.
 - (٣) النموذج التحريرى، الذى يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية.
 - (٤) النموذج القومى، الذى يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التى يعمل فيها، بعد حروب تحرير ضد الاستعمار - الاحتلال.
- ويقدم الجيش التركى مثالا للنموذج القومى، حيث قاد «تتريك» تركيا بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، وتحرير تركيا الحالية من احتلال جيوش الدول المتحالفة.

وفى النموذج القومى، تصبح «العسكرية» موضع شرف واعتزاز قوميين، وتتكون نظرة خاصة للعسكر عن أنفسهم ودورهم فى المجتمع، تجعل الضباط ينظرون إلى الساسة التقليديين نظرة اللامبالاة، بل الازدراء أحيانا. ووفق هذا التصور، تصور العسكريين عن أنفسهم وعن السياسيين، فإن الجيش «أداة إجماع» على المستوى القومى، بينما يتنافس السياسيون على مصالحهم أو مصالح من يمثلونهم. وهذا التصور، يفسح المجال أمام الجيش للتدخل فى السياسة، كلما تراءى له أن الصراع بين السياسيين قد أوصل البلاد إلى أزمة - مأزق، أو إلى انفراط «الإجماع القومى». فالجيش بطبيعة تكوينه وفلسفة وجوده يسعى إلى الإجماع.

لقد كان صمويل هانتجتون، من أوائل من أشاروا إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى.

ففى كتابه «العسكرى والدولة»، الصادر عام ١٩٥٧، اعتبر هانتجتون أن الضباط فى العصر الحديث هيئة محترفة، وأن الضابط العسكرى فى العصر الحديث رجل محترف. وتوصل هانتجتون إلى أن «الاحترافية» هى الجوهر فى فهم العلاقات المدنية العسكرية. فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى^(١).

واعتماداً على تحليل هانتجتون، ميز بيرليوتر بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع على أساس ثلاثة نماذج لطبيعة الجيش^(٢):

أولاً - الجيش البريتورى. ويشير مفهوم «البريتورية» إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل فى شئون الدولة. وهذا المصطلح مأخوذ من كلمة «بريتورى» التى تعنى الجندى فى الحرس الإمبراطورى الرومانى الذى قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

ثانياً - الجيش المحترف، وهو موجود بدرجة رئيسية فى الدول الصناعية التى تتمتع بعلاقات مدنية - عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين. ويختلف عن الجيش البريتورى الذى يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية.

ثالثاً - الجيش الثورى المحترف، وهو ليس وكيلاً بيروقراطياً للنظام، ولا يهدد الحرس البريتورى، وإنما هو طرف نظير ومستقل فى الحكومة فى بلد يشمل فيه العنصر الأيديولوجى القومى المجتمع كله، مثل جيش التحرير الشعبى الصينى وجيش الدفاع الإسرائيلى^(٣).

Samuel P.Huntington, The Solider and the State, New York, Vintage, Randon House, (١) 1957,p.19

Amos Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times,New Haven,Yale University Press,1977.

Amos Perlmutter and V P.Bennett, The Political Influence of the Military, New Haven (٣) Yale University Press, 1980.

غير أن بيرليوتر، يعتبر أن كل الجيوش «بريتورية» أى تدخلية بدرجة ما، وذلك بالرغم من حقيقة أنه فى الدول غير البريتورية تكون المؤسسات العسكرية غير مندفة نحو عزل النظام المدنى، كما هو الأمر فى الدول البريتورية، وإنما نحو القيام بدور رئيسى، حتى لو كان على حساب جماعات أخرى فى عملية صنع سياسات الأمن الوطنى.

والحق أن درجة «تدخلية» الجيش، وإن كانت تتحدد بطبيعة الجيش (بريتورى أم لا)، فإنها تتحدد- أساساً- بطبيعة المجتمع والثقافة السياسية السائدة.

إن هناك عاملين رئيسيين يحددان مستوى الثقافة السياسية فى أى مجتمع. العامل الأول، هو مدى احترام واستمسك المواطنين بالمؤسسات والأدوار الحكومية المدنية أى مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.

والعامل الثانى، هو مدى حضور وتجذر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات، فى المجتمع.

وكلما انخفض مستوى العاملين السابقين، انخفض مستوى الثقافة السياسية فى المجتمع. وبانخفاض مستوى الثقافة السياسية، يرتفع مستوى ودرجة التدخل العسكرى فى الشؤون العامة^(١). إذن، تعتمد درجة تدخلية الجيش على طبيعة المجتمع (مستوى الثقافة السياسية- المدنية) وطبيعة الجيش (مستوى الاحترافية والبريتورية). وتقدم لنا الحالة التركية تطبيقاً نموذجياً لهذا التصور النظرى.

فتدخل الجيش التركى، بالانقلاب العسكرى أو بممارسة دور سياسى أو بالوصاية على الحكومة المدنية، ليس إلا محصلة لأزمة تطور المجتمع التركى

S.E.Finer, The Man on Horseback: the Role of the Military in Politics, New York, Preag-(١) er, 1962.

(إلى مجتمع مدنى - حديث)، وللطبيعة الانتقالية للجيش التركى - القومى (صراع البريتورية والاحترافية).

وليس الصراع المحتدم بين الجيش والإسلام السياسى إلا أحد مظاهر صراع الجيش والمجتمع المدنى، أو صراع الدولة والمجتمع.

لقد كان أهم مظاهر التراث العثمانى أنه لم يكن هناك تمييز بين الجيش والدولة. فالقوة العسكرية فى النظام العثمانى كانت ركيزة الدولة. وكان السلطان وكبار موظفى الإدارة المركزية ورجال الجيش والموظفون من أبناء الدوشرمة^(١) والعلماء، يشكلون ما عرف فى المصطلح العثمانى باسم «الهيئة الحاكمة»، التى أطلق عليها اسم «العسكريين» أو «أهل السيف»، بالرغم من أنها كانت تضم «الصفوة المدنية»، وكان أعضاء الطبقة الحاكمة من آل عثمان يعرفون أيضا باسم «العسكريين»، لأن طبيعة مهامهم كانت خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية، عسكرية بالضرورة^(٢).

بيد أن الإنكشارية^(٣) - الجيش العثمانى - تحولوا إلى جيش «بريتورى» مع نهاية القرن الخامس عشر، ولجئوا إلى التدخل فى السياسة حين خلعوا بايزيد الثانى وولوا سليم الأول ثم ثاروا مرة أخرى فى أوائل عهد سليمان، وحين توفى أجبروا سليم الثانى على الإغداق عليهم حين ارتقائه العرش.

كما تمرد الإنكشارية فى عهد عثمان الثانى (١٦٢٢) ومصطفى الثالث (١٦٢٣) وإبراهيم (١٦٤٨) وأحمد الأول (١٧٣٠). ثم تمردوا على سليم الثالث (١٨٠٧) مما اضطره إلى الاهتمام بكبح جماح الإنكشارية وإنشاء فرقة

(١) الدوشرمة أساس أول تنظيم للجيش العثمانى .. حيث كان يُجمع أطفال غير مسلمين ويجرى إعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية، بعد تحويلهم إلى الإسلام.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق ط٢، القاهرة، ١٩٩٣ ص ١٢١.

(٣) بنى شرى بالتركية، أى الجيش الجديد.

جديدة أطلق عليها «النظام الجديد» وتلقت تدريبها على النمط الأوروبي الحديث، إلا أن الإنكشارية قتلوه عام ١٨٠٨، حتى قضى عليهم محمود الثانى عام ١٨٢٦، الذى أنشأ جيشاً جديداً، أصبح «جيش الدولة».

غير أن الجيش الجديد، مع دخول «عصر التنظيمات» فى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، سيصبح حامل وأداة «التغريب-التحديث» وصاحب نزعة بريتورية فى مواجهة السلطان. فإصلاح التعليم، بدأ تحديداً فى الجيش وأبدى خريجو المدارس العسكرية المدنية توجهها نحو النموذج الغربى والمنحى الإصلاحى لإنقاذ دولتهم - الإمبراطورية المتساقطة، واعتبروا أنفسهم حراس «التنوير» وأنهم ملزمون بإصلاحات سياسية إلى جانب «التحديث العسكرى». وصعدت هذه التطورات إلى السطح مع خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ وحركة المطالبة بالدستور. وهناك من يعتبرون أن ما حدث عام ١٨٧٦ هو «انقلاب» وأن من قاموا به كانوا مصدر إلهام مهم لمن تبعوهم، ومصدر شرعية لتدخلات العسكرين اللاحقة. ولما علق السلطان عبد الحميد الثانى العمل بالدستور، بدأ الضباط العمل لخلع السلطان وإعادة الحياة الدستورية، وكونوا جمعية سرية عرفت باسم لجنة «الاتحاد والترقى» عام ١٨٨٩. وقد ضمت الجمعية ضباطاً، لعبوا أدواراً حاكمية فى تاريخ تركيا المعاصر مثل أنور باشا وجمال باشا ومصطفى كمال أتاتورك. وقادت الجمعية ثمرها فى شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٠٨، كان من نتيجته أن اضطر السلطان عبد الحميد لإعادة العمل بالدستور الذى كان أوقف العمل به قبل ٣٠ عاماً، فيما عرف باسم ثورة «تركيا الفتاة»، والى كانت، فى جوانب منها، استعادة لما حدث عام ١٨٧٦.

وفى حين أن ثورة تركيا الفتاة التى استمرت خلال السنوات العشر التالية، انتهت بهزيمة الإمبراطورية العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، فلإن الجيش التركى ظل المؤسسة المنظمة والقادرة على مقاومة غزو واحتلال القوى العظمى للبلاد. فبعد نزول القوات اليونانية «أزمير» وغزوها للأناضول الغربى فى مايو

عام ١٩١٩ ، بدأت القوات الوطنية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك فى تنظيم حركة المقاومة الشعبية . واستغرق الأمر ثلاث سنوات حتى تمكنت قوات أتاتورك من استعادة السلطة على كل مناطق الأناضول . وتوجت انتصارات أتاتورك العسكرية بانتصار دبلوماسى تمثل فى معاهدة لوزان فى يوليو عام ١٩٢٣ ، التى ضمنّت اعترافا دوليا بالحدود التركية الجديدة . وفى ٢٩ من أكتوبر أسس «الغارى» مصطفى كمال «الجمهورية» . وهكذا أصبح الجيش التركى الذى خاض حرب التحرير الوطنية جيشا قوميا وبريتوريا أيضا .

ولئن كان الجيش هو الذى قاد حرب التحرير الوطنية ثم تأسس تركيا الحديثة ، فقد تغير وضعه خلال حكم «أتاتورك» فى الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٨ . فقد أرسى أتاتورك تقاليد «الجيش المحترف» الذى لا يسمح لضباطه بالانخراط فى السياسة . إلا أن ذلك ارتبط بتقليد إعطاء الجيش دورا فى حماية الدستور . إذ قررت المادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية ، إضافة إلى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية (تعاليم أتاتورك) ، كما أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تنفصل عن قيادة الجيش .

فأتاتورك ، إضافة إلى كونه رئيس الدولة ، كان قائدا للجيش ، كما أنه كان يحمل رتبة «ماريشال» أى أنه ظل أعلى ضابط تركى فى الرتبة العسكرية .

ولم تنفصل قيادة السلطة التنفيذية عن قيادة الجيش ، إلا بعد وفاة أتاتورك . فالرئيس الذى خلفه ، عصمت إينونو ، بالرغم من أنه كان عسكريا ويحمل رتبة «جنرال» إلا أنه لم يكن الأعلى رتبة فى الجيش ، إذ كان هناك الماريشال فوزى شاقماق ، الذى كان أتاتورك قد منحه هذه الرتبة عام ١٩٢١ . لذلك أصبح شاقماق القائد الجديد للجيش خلفا لأتاتورك .

وكان لانفصال رئاسة الجيش عن رئاسة الدولة ، أثر بالغ فى رسم دور

الجيش فى الحياة السياسية التركية حتى الآن. إذ أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة تراقب تصرفات السلطة التنفيذية، فى الوقت الذى ظل فيه دور للقوات المسلحة حسب لائحته الداخلية فى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية.

وعندما أحيل المارشال شاقماق قائد الجيش، إلى التقاعد عام ١٩٤٤، اتجهت رئاسة الدولة (عصمت إينونو) إلى تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، ونحو التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

وجاءت انتخابات عام ١٩٥٠ البرلمانية، لتسفر عن فوز ساحق للحزب الديمقراطى وهزيمة حزب الشعب الجمهورى (حزب أتاتورك). وعكست تلك النتيجة سخط الشعب التركى على النخبة البيروقراطية-العسكرية، التى فرضت علمانية متطرفة، بشكل بيروقراطى- فوقى، وبالإرهاب أحياناً، على مجتمع ظل فيه الإسلام تعبيراً عن الهوية وأداة للترابط الاجتماعى والتضامنية ومصدراً للقيم والعادات. وجعلت التسلطية السياسية وتدهور الأوضاع المعيشية، من استمرار النخبة البيروقراطية العسكرية أمراً مستحيلاً. وكان فوز الحزب الديمقراطى لنجاحه فى استثارة السخط الشعبى ضد البيروقراطية العسكرية.

لقد قدم الحزب الديمقراطى نفسه -خلال سنوات المعارضة وإبان وجوده فى الحكم - على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة فى مواجهة «تسلطية» النخبة البيروقراطية العسكرية التى تشكلت فى أثناء حكم أتاتورك إينونو.

ورفض عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطى ورئيس حكومته، مزاعم «الجمهوريين» بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، معتبراً أن الأمة التركية هى الحارس الحقيقى للإصلاحات.

كما اعتبر مندريس أن حزب الشعب الجمهورى بالغ فى حديثه عن مخاطر

الرجعية الإسلامية، بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضروريا. ومن ثم كانت العلمانية أداة لإثارة الأحقاء واضطهاد الناس.

إن الحزب الديمقراطي ومندريس فى تحديهما للنخبة البيروقراطية العسكرية، أطلقا قوى المجتمع. وارتبط ذلك، بعودة الإسلام، كأداة سياسية وظفها الحزب فى عقد الخمسينيات. ولم يكن فى الحسبان أن عودة الإسلام، بعد سنوات القمع، ستكون البداية لأن يصبح الإسلام السياسى - فيما بعد - المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية فى السياسة التركية.

وانتهت تجربة الحزب الديمقراطي ومندريس ، بالانقلاب العسكرى فى عام ١٩٦٠ وإعدام مندريس واثنين من وزرائه.

لقد حاول الجيش ، إعادة خلق الظروف التى كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠، بالإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطية وتبنى الاتجاه البيروقراطى- العسكرى فى التشريع والإدارة وإحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية.

إن الضباط الثمانية والثلاثين، الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠، لم يكونوا أصحاب نظرية محددة للتغييرين السياسى والاجتماعى فى تركيا. ولكنهم كانوا مقتنعين، فى الوقت ذاته بأن، الهدف - المطلوب، أبعد من تغيير الحكومة ، أى إعادة هيكلة النظام.

لقد شعر الضباط الأتراك، خاصة الصغار منهم، أن أولويات الحكم خلال سنوات الحزب الديمقراطي، أصبحت فى غير صالح الجيش، بل إنهم شعروا بإهانة الحكم المدنى للجيش، مما دفع رئيس الأركان جمال جورسيل إلى الاستقالة. وبحلول منتصف الخمسينيات، تأثر الضباط الصغار بالاتجاه التضخمى للاقتصاد، وتدنى المكانة.

كما شعر الضباط، وهم من يعتقدون بأنهم حراس الجمهورية الأتاتورية،

بأن الحكومة المدنية (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام (الجمهورية -
الأتاتوركية) أمام صعود التهديد الإسلامى للعلمانية الأتاتوركية.

وقد يبدو أن الإنحجار الأكبر للجيش من انقلاب مايو عام ١٩٦٠، أن
الدستور الجديد أعطى الجيش دوراً دستورياً، من خلال النص على تأسيس
«مجلس الأمن القومى»، والذي تكون فعلاً عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس
الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب رئيس الجمهورية)، وبعضوية رئيس
الأركان وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد الجندرية. وأعطى المجلس
الحق فى تقديم النصائح للحكومة فى مسائل الأمن الداخلية والخارجية.

ولذلك، عندما دخل البناء السياسى الذى أعاد العسكريون هيكلته فى أزمة -
مأرق، وجهت قيادة الجيش فى ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى
رئيس الوزراء سليمان ديميرل بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من
أجل القضاء على أسباب التدمير والفوضى، وإلا فإن الجيش، كما أوردت
المذكرة-الإنذار، سيمارس حقه (الدستورى) ويتسلم مقاليد الحكم. وعرف
ذلك الانقلاب (انقلاب مارس عام ١٩٧١) بانقلاب المذكرة. إذ تسلم الجيش
مقاليد الحكم دون تحريك دبابات وقوات. غير أن الجيش لم يحكم مباشرة،
واكتفى بتوجيه حكومتين من التكنوقراط، ثم عاد الحكم المدنى عام ١٩٧٣،
بحكومة أجاويد (حزب اليسار الديمقراطى) وأربكان (حزب السلامة الوطنى -
الإسلامى).

غير أن الحكم المدنى - بعد الحكم البيروقراطى العسكرى- خلال
السبعينيات، لم يحل الأزمة- المأرق أى العنف السياسى والأزمة الاقتصادية .
ومن جديد، تحرك الجيش التركى، للقيام بالانقلاب الثالث فى ١٢ من سبتمبر
عام ١٩٨٠، مستفيداً من دروس انقلابى عامى ١٩٦٠ و١٩٧١. وفى انقلاب
عام ١٩٦٠ حدث صراع بين الطغمة الانقلابية . وفى انقلاب عام ١٩٧١، لم

يسيطر العسكريون على السلطة مباشرة ، بل كانت السلطة مشاركة بين العسكريين والتكنوقراط . وفى الانقلابين تدخل العسكريون قبل تفكك النظام السياسى المدنى تماماً، وكان التدخل دون خطة واضحة للعمل .

لذلك، كان انقلاب عام ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان (إيفرين) وهيئة الأركان حتى لا يحدث انقسام داخل الجيش . وجاء الانقلاب بعد تفكك النظام السياسى المدنى، بالسيطرة التامة للجيش على النظام، وبخطة محددة للعمل جرى الاتفاق عليها قبل أن يقرر الجيش الانقلاب .

لقد كانت ذريعة الانقلاب هى عجز السياسيين المدنيين عن حماية النظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى وانتشال البلاد من الأزميتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف فى الشارع التركى . وحدث انقلاب عام ١٩٨٠ ، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان «تحرير القدس» الذى أقامه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى) بزعامة أريكان بحضور مائة ألف شخص، دعوا إلى هدم النظام العلمانى وإقامة دولة إسلامية على أنقاضه .

ولذلك ، قام قائد الطغمة الانقلابية، إيفرين، بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها وسجنهم . وأبى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة السياسية ودستوراً جديداً، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة فى نوفمبر عام ١٩٨٣ .

فالدستور الجديد (عام ١٩٨٢) مثل تراجعاً عن دستور عام ١٩٦٠ ، إذ ركز السلطة فى قبضة السلطة التنفيذية وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الأمن القومى . كما قيد الدستور الجديد حرية التعبير وحرية التنظيم باعتباريات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومى وتهديد النظام الجمهورى .

وبعد أن تشكلت حكومة مدنية بزعامة تورجوت أوزال الذى فاز حزبه

«الوطن الأم» فى الانتخابات ، ضمن رئيس الدولة الجنرال إيفرين الذى قاد الانقلاب، استمرار الجيش فى الإشراف على الحياة السياسية، من خلال القانون العسكرى الذى استمر لفترة لتسهيل سيطرة الجيش.

وكان من نتائج انقلاب عام ١٩٨٠، تكريس دور الجيش فى السياسة التركية، باعتباره «الحارس» للنظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى، و«الحامى» للاستقرار السياسى، و«المنقذ» من فساد النخبة السياسية.

وبالرغم من ذلك، لم يحل انقلاب عام ١٩٨٠، مأزق التعامل مع الإسلام السياسى. لقد شعر قادة الانقلاب بخطر «الإسلام السياسى» كأيدولوجيا وكحركة متأصلتين فى المجتمع التركى، وذلك ما ظهر فى مؤتمر تحرير القدس الذى نظمه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى)، وقام الانقلاب فى أعقبه. واتجه تفكير قادة انقلاب عام ١٩٨٠ إلى قطع الطريق على «الإسلام السياسى» من خلال طرح إسلامى آخر، وتوظيف الإسلام لإعادة صوغ الأيدولوجيا الرسمية بعد أن تبين عجز الأيدولوجيا الأتاتوركية عن تأطير الحياة اليومية.

وهنا ظهر طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى تبناه تورجوت أوزال طمعاً فى إحداث «تسوية تاريخية» بين الأتاتوركية والإسلام فى تركيا.

وكان أوزال يهدف بطرح الإسلامية المعتدلة إلى ضرب اليسار من جهة، والحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة فى تركيا بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران (عام ١٩٧٩) من جهة أخرى، وصياغة إطار أيدولوجى أشمل من إطار القومية - الأتاتوركية التركية، من جهة ثالثة. غير أن طرح «الإسلامية المعتدلة» انتهى بوفاة أوزال، ليصبح البديل هر طرح «الرفاه الإسلامى» كما عبر عنه نجم الدين أربكان. واعتمد طرح الرفاه الإسلامى على مقولة النظام العادل (أى الإسلامى) كنقيض لـ «النظام العلمانى - الغربى» فى الداخل ومع الخارج وفى الاقتصاد والسياسة. واستطاع حزب الرفاه الإسلامى الفوز بأكثر من ١٩٪ من

الأصوات فى الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ . ثم كان الانتصار الأكبر للرفاه فى الانتخابات السنيائية التى جرت فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، إذ فاز بنسبة ٢١٪ من الأصوات ، واحتل المركز الأول ، لتسحق الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة فى يونيو عام ١٩٩٦ ، برئاسة «إسلامى» هو نجم الدين أربكان ، للمرة الأولى فى تاريخ تركيا الحديثة .

وبالمفارقة ، فإن طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى أعقب الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ وتبناه أوزال ، قد مهد الطريق أمام طرح «النظام العادل» الذى تبناه حزب الرفاه الإسلامى بزعامة أربكان ، للوصول إلى السلطة .

غير أن وصول الرفاه الإسلامى إلى الحكم ، قاد إلى مواجهة مباشرة بين الجيش والإسلام السياسى . وزاد من حدة المواجهة إحساس الجيش بخطورة تغلغل الرفاه فى المجتمع (التعليم والاقتصاد والمؤسسات المدنية) بل داخل المؤسسة العسكرية ذاتها . وكان أن تدخل الجيش بأن عرض قادة الأركان على مجلس الأمن القومى فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٦ ، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها ، لمكافحة انتشار الإسلام السياسى . وكان خيار الجيش هو إبعاد أربكان وحزب الرفاه عن الحكم فى خطوة أولى ، وذلك ما حدث فى يونيو عام ١٩٩٧ . ثم إبعاد الرفاه وأربكان عن السياسة بوجه عام فى خطوة ثانية ، وذلك ما حدث بقرار المحكمة الدستورية فى ١٦ من يناير عام ١٩٩٨ بحظر حزب الرفاه ومنع أربكان وسبعة من قادة الحزب من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات . وكانت الخطوة الثالثة ، هى الإنذار الذى وجهته رئاسة أركان القوات المسلحة إلى الحكومة ، باتخاذ سلسلة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامى فى ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨ .

وبذلك يكون الجيش قد استعاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ «انقلاب مدنى» فى المواجهة مع «الإسلام السياسى» ولكن ، «الانقلاب المدنى» الذى نفذته المؤسسة العسكرية ، لم يمه الصراع بين الجيش والإسلام السياسى .

لقد أرسى «الأتاتوركية» في تركيا وحدة سرمدية بين الجيش والدولة والأمة، ترسخت في الدستور التركي . فخلالاً للتطور الاجتماعي في الغرب، حيث تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدثت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم . وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة . وفي إطار الصيغة التوحيدية للجيش ، أى تترك وعلمنة تركيا الأمة ، كان يتم استبعاد الإسلام وتهميش دوره في تنظيم حياة الجماعة سياسياً واقتصادياً.

كما ربطت الأتاتوركية بين تحديث وتغريب تركيا، وإبعاد الإسلام عن صياغة هوية وتوجهات الجماعة التي كانت تصف نفسها بالإسلام قبل الدولة القومية. وترتب على ذلك تهميش دور الجماعة -الأمة وإقصاؤها عن حقل الصدارة والفاعلية في عملية تحديث المجتمع. ومن هنا، ما كان ممكناً للنظام الأتاتوركى التوحيدي الاستبعادي ، إلا أن يواجه دائماً بعودة ما يستبعده، أى الإسلام. وذلك ما حدث بعد وفاة أتاتورك، ثم مع تحول النظام السياسى إلى التعددية الحزبية في الخمسينيات، وبعد الانقلاب العسكرى فى سبتمبر عام ١٩٨٠.

ولم يكن الصراع بين الجيش والإسلام السياسى ممثلاً فى حزب الرفاه إلا صراعاً على الدولة نفسها، أى صراعاً على الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية. فالرفاه الإسلامى قدم نفسه على أنه (إمكانية) لإلحجار «الحدثة على النموذج الإسلامى» مثلما تطورت الحدثة فى النموذج البروتستانتي فى الغرب . وبذلك اختلف الرفاه عن الإسلام السياسى بنموذجيه السلفى الإخوانى والأصولى القطبى فى مصر، وعن الإسلام السياسى الراديكالى التركى (حزب الله وجماعة جمال الدين قبلان). وقدم الرفاه كذلك إمكانية للتكامل القومى بحل المسألة الكردية على قاعدة التنوعين الثقافى والعرقى فى إطار الهوية الإسلامية ، وليس بالتترك أو الحل العسكرى وفق أيديولوجيا الجيش. ولكن الاختبار الحقيقى أمام الرفاه، تمثل فى مسألتى العلمانية والديمقراطية. إذا كان الدستور التركى يعتبر العلمانية شرطاً للديمقراطية،

حيث لا تقوم الديمقراطية دون علمانية، فإن الجيش التركى قد ضحى بالديمقراطية لحساب العلمانية. بل حول العلمانية التى تجعل من الدين مسألة شخصية وليس شأن الدولة كما فى السياق الغربى، إلى أداة لتسلط الدولة، بل إلى دين للدولة تفرضه بالقمع فى السياق التركى. وهكذا، داس الجيش التركى الديمقراطية والعلمانية فى صراعه مع الإسلام السياسى الذى مثله حزب الرفاه.

إن المعضلة الآن، أن تدخل الجيش، بذريعة حماية العلمانية والديمقراطية من «التهديد الإسلامى» أصبح فى نظر قسم من المجتمع التركى، إعاقة للديمقراطية والمجتمع المدنى، وحاجزاً أمام التطور السياسى. وبالمثل، أصبح هناك من يرون أن الجيش التركى لا يريد حل المسألة الكردية لإبقاء دوره فى المجتمع، وبما يعنى تهديد الديمقراطية.

غير أنه ليس هناك من ضمان لتحول الإسلاميين إلى ديمقراطيين، وما من أحد يستطيع المجازفة بأن يؤكد أن الإسلاميين إذا حكموا، سوف يعيدون الاعتبار للحداثة ضمن مكونات البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

تلك هى المعضلة التى تغذى استمرار الصراع بين الجيش والإسلام السياسى فى تركيا ما بعد الأتاتورية.

وبعد مرور ٧٥ عاماً على إقامة الجمهورية الأتاتورية، فإن دراسة الحالة التركية، بخصوص الجيش والإسلام السياسى، تتضمن أبعاداً مختلفة: من دور الجيش فى تحديث المجتمع الإسلامى، إلى علاقة الجيش (المحدث) بمجتمعه الإسلامى، وأخيراً، صعود الإسلام السياسى باعتباره منازعاً للجيش على خطوط الشرعية والأيدولوجيا والقوة السياسية.

ولذلك، جرى تقسيم الكتاب، كالتالى:

الفصل الأول: الجيش التركى والتراث العثمانى (إغواء الغرب).

ويتناول نشأة الجيش العثماني ودور «الإنكشارية» كقوة رئيسية خلال فترة الفتوح العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. ثم تحول الإنكشارية إلى قوة بريستورية ضد السلاطنة ، حتى أنشأ السلطان سليم الثالث «الجيش الجديد» على النمط الأوروبي، ثم قضى السلطان محمود الثاني على الإنكشارية وفك الارتباط بين الجيش والطرق الدينية، إلى أن دخل عصر التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧١)، فأصبح الجيش أول مجال للتحديث - التغريب، وأداة تحديث الدولة فيما بعد، وصولاً إلى خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ والمطالبة بالدستور، ثم ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨.

الفصل الثاني: الجيش والثورة الأتاتورية.

ويستعرض دور الجيش والغازي مصطفى كمال في حرب التحرير الوطنية ، بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى واحتلالها من قبل جيوش الحلفاء ، وصولاً إلى تحرير تركيا بحدودها الحالية، وإقامة النظام الجمهوري في عام ١٩٢٣، وإلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤. ثم يتطرق إلى عملية تغريب تركيا، من إلغاء الطربوش (١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (١٩٢٥) وتبني القانون المدني السويسري (١٩٢٦) وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة (١٩٢٨) وتغيير حروف الكتابة من العربية إلى اللاتينية (١٩٢٨) ورفع الأذان باللغة التركية (١٩٣٢).

الفصل الثالث: صدام الأتاتورية والديمقراطية وعودة الإسلام.

ويبحث مشروع الأتاتورية كمشروع لتغريب وعلمنة مجتمع مسلم، ثم يتعرض لدور الجيش بعد رحيل أتاتورك وتحول النظام السياسي إلى التعددية الحزبية عام ١٩٤٦، وعودة الإسلام مثلاً في الطرق الدينية: النقشبندية والنورسية والحلمية والتيجانية، ثم كبديل للمشروع الأتاتوركي الذي ظل مشروعاً فوقياً بيروقراطياً.

الفصل الرابع: تدخل الجيش عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام).

ويعرض للانقلاب العسكرى الأول فى ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠ ، والانقلاب العسكرى الثانى فى ٢٢ من مارس عام ١٩٧١ . ومن ثم دور الجيش فى إعادة هيكلة النظام السياسى (دستور عام ١٩٦٠) ، وفى تنمية وتحديث الاقتصاد التركى (التصنيع لإحلال الواردات) وتأسيس أول حزب إسلامى (حزب النظام الوطنى) بزعامة نجم الدين أربكان.

الفصل الخامس: تدخل الجيش عام ١٩٨٠ (ضرب اليسار . . والأسلمة المعتدلة).

ويناقش ظروف انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠ ، والإطار الجديد للحركة السياسية الذى فرضه الجيش (دستور عام ١٩٨٢) ، وتكريس دور الجيش فى الحياة السياسية التركية، كما يناقش دور الجيش فى ضرب اليسار ، وتوظيف الإسلام من خلال طرح «الإسلامية المعتدلة» الذى تبناه أوزال، ومهد الطريق لصعود حزب الرفاه الإسلامى.

الفصل السادس: صراع الأتاتورية والرفاه الإسلامى.

ويتابع حركة صعود بديل «الرفاه الإسلامى» على خلفية أزمة مشروع «الأتاتورية»، وينتقل إلى مسألة التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى فى إطار صراع الجيش والرفاه، ثم إلى دور تركيا الإقليمى فى ظل الصراع الأتاتوركى - الإسلامى.

الفصل السابع: صدام الجيش والرفاه الإسلامى.

ويتطرق إلى أحداث «الانقلاب المدنى» عام ١٩٩٧ ، والذى أطاح فيه الجيش بحزب الرفاه وزعيمه أربكان من رئاسة الحكومة، بعد تغلغل الرفاه فى المجتمع والجيش، ثم فرض الوصاية العسكرية على حكومة يلماظ (المدنية)، ثم حل

حزب الرفاه ومنع أربكان من النشاط السياسى، والدخول فى مواجهة مفتوحة ضد الإسلام السياسى .

ولا يبقى إلا أن نقول إن الحالة التركية، تماثل حالات أخرى فى المشرق العربى الإسلامى (مصر مثلاً) مع اختلاف الدرجة . وبمعنى آخر، فإن العضلة التركية فى العلاقة بين الجيش والإسلام والحدائث ، هى الأسبق والأكثر تطوراً فى الشرق الإسلامى . وذلك ما يفرض متابعة التجربة التركية واستخلاص دروسها .

والله وراء القصد

رضا هلال

أنقرة - القاهرة ١٩٩٨

الفصل الأول

الجيش التركى والتراث العثمانى (إغواء الغرب)

وكانت الدولة العثمانية تبحث عن خلاصها
فى اقتباس الحداثة الغربية ، إلا أنها
راحت ضحية حداثة كاسحة الحضور
أخطبوطية.

«بيير لوتى»

تختلف الروايات حول أصل الأتراك العثمانيين ، وإن كانت ترجع بداية ظهورهم إلى القرن الحادى عشر ، ضمن قبائل الغز التركية التى هاجرت من أواسط آسيا ، تحت قيادة أرطغرل - والد عثمان الذى ينتسب إليه العثمانيون - وما لبثوا أن دخلوا فى حركة الغزاة - مفردها «غازى» أى المجاهد - لخدمة دولة السلاجقة . وقد أوقع الغزاة هزيمة بالجيشوس البيزنطية عام ١٠٧١ فى معركة «منزكرت» . وقد تدافعت قبائل الغز التركى أمام اجتياح المغول سهوب آسيا الوسطى خلال القرن الثالث عشر إلى الأناضول ، بعد سقوط بغداد عاصمة

الدولة العباسية عام ١٢٥٨. وقبل أن تسقط دولة السلاجقة عام ١٢٣٤، كانت قد منحت أرطغرل وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غرب الأناضول.

وأدت هزيمة السلاجقة على أيدي المغول إلى قيام عدد من إمارات الغزاة غرب الأناضول، من بينها الدولة العثمانية، انتساباً إلى عثمان الذي أعلن استقلال إمارته عن السلاجقة. وكانت إمارات غرب الأناضول إمارات غزاة، بمعنى أنها قامت على تنظيم الغزاة الذي احتل المنطقة المعنية وجعل من رعيهما حاكماً ومؤسساً لأسرة حاكمة. ولذلك ارتبط اسم الدولة العثمانية بعثمان باعتباره الغاري وقائد الغزاة العثمانيين. ولهذا، كان كل سلطان جديد من أبناء أسرته يتقلد سيف مؤسس الدولة على اعتبار أن ذلك من المراسم العامة لتقلده السلطة^(١). وهكذا، فإن أهم ما استلهمته الدولة العثمانية من تراث السلاجقة هو «تنظيم الغزاة»، الذي تحول إلى نظام شبيه بنظام فرسان أوروبا في العصور الوسطى. وكانت طقوس تنصيب الغاري تشبه في بعض ملامحها طقوس تنصيب فرسان أوروبا الغربية. كما تميز الغاري عن بقية السكان بلباس رأس خاص على شكل قلنسوة بيضاء. وكان هدف تنظيم «الغزاة» مواصلة الجهاد، أي فتح دار الكفر.

وتوسعت الدولة العثمانية صوب الغرب، انطلاقاً من «بني شهر» حتى كان سقوط «بورصة» التي أصبحت العاصمة للدولة الجديدة بعد دحر الجيش البيزنطي، خلال حكم أورخان (ابن عثمان) الذي أرسى أول تنظيم للجيش والحكم العثماني. وكانت «الدوشرمة» أساس ذلك التنظيم. والدوشرمة هي جمع عدد معين من أطفال «دار الكفر» وإعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية بعد تحويلهم إلى الإسلام. وقد ملأ أطفال الدوشرمة - بعد تعليمهم وتدريبهم - صفوف فرق الإنكشارية والخيالة.

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سبق ذكره (م.س. ذ)، ص ١١-٣٥.

إن مصطلح الإنكشارية (ينى شرى بالتركية، أى الجيش الجديد) يرجع إلى الدرويش (رجل دين صوفى) حاجى بكتاشى. إذ اصطحب أورخان الوجبة الأولى من هؤلاء المجندين إلى مسكن ذلك الشيخ الدرويش ورجاه أن يباركهم ويخلع عليهم اسما، فكان أن وضع بكتاشى كمه فوق رأس أحد الواقفين فى الصف الأول ثم قال للسلطان: إن القوات التى أنشأتها ستحمل اسم ينى شرى، وستكون وجوههم بيضاء وضياء وأذرعهم اليمنى قوية وسيوفهم بثارة وسهامهم حادة، ويوفقون فى المعارك، ولن يبرحوا ميدان القتال إلا وقد انعقدت لهم ألوية النصر. وكان الإنكشارية يضعون على رؤوسهم قلنسوة بيضاء شبيهة بقلنسوة الدرويش، وهنا يبدو الارتباط بين الرمز الدينى والرمز العسكرى.

وكان يجرى تجنيد الإنكشارية من شباب المسيحيين، إذ كان الأطفال المسيحيون ينتزعون من أسرهم، ليصبحوا عبيدا للسلطان وينشئوا على الإسلام ويتدربوا على حياة الجندي على أساس تنظيم دقيق. وكان نظام الإنكشارية الذى استمر حتى منتصف القرن السادس عشر - يحرم عليهم الزواج فى أثناء الخدمة العسكرية.

وكان الإنكشارية يمثلون قوة رئيسية فى الجيش العثمانى خلال فترة الفتوح التى جرت فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فمهمتهم الرئيسية كانت المحافظة على الأرض المفتوحة والقيام بالدفاع عنها. وإلى جانب الإنكشارية، كان الجيش العثمانى يضم قوة البيادة (المشاة)، إضافة إلى ٦ فرق من حرس الخيالة.

وقد استطاع السلطان أورخان، بتنظيم الجيش العثمانى، من السيطرة على شمال غرب الأناضول. وقبل وفاته عام ١٣٦٠، أوجد قاعدة للتوسع فى أوروبا، وخلفه ابنه مراد الذى قىض له أن يقود الجيوش العثمانية صوب نهر مارتيزا بالقرب من أدرنة، التى أصبحت العاصمة العثمانية الجديدة. وبوفاته

عام ١٣٨٨ ، كان السلطان مراد قد مد حكمه إلى معظم جنوب شرق أوروبا فيما عدا ألبانيا والبوسنة وأجزاء من اليونان .

وفى دلالة على الدور المركزى للجيش ، نصب الجيش بايزيد - الابن الأصغر لمراد - سلطانا ، بعد قتل أخيه الأكبر يعقوب .

وقد استطاع بايزيد (١٣٨٩-١٤٠٢) رد الحملة الصليبية، التى دعا إليها البابا عام ١٣٩٤ ، لهزيمة الأتراك والوصول إلى البقاع المسيحية المقدسة فى فلسطين . ولكن بايزيد ألحق هزيمة منكرة بالجيش الصليبي - الذى شاركته فيه كل دول أوروبا الغربية فى «نيكو بوليس» عام ١٣٩٦ . وعقابا للإمبراطور البيزنطى على الموقف الذى اتخذته خلال الحملة الصليبية ، طلب منه بايزيد تسليم القسطنطينية ، واستنجد الإمبراطور مانويل بأوروبا، فحاصر بايزيد القسطنطينية ٦ سنوات أشرفت فى نهايتها على السقوط ، حتى ظهر تيمور لك الذى انطلق من شرق آسيا، إلى أن وصلت جيوشه إلى السهوب بين بحر قزوين والبحر الأسود .

وألحق تيمور لك هزيمة منكرة بقوات بايزيد قرب أنقرة فى ٢٧ من يوليو عام ١٤٠٢ ، وأسر بايزيد الذى مات كمدا فى الأسر . وسرعان ما تفككت إمبراطورية آل عثمان، وتوزعت بين أبناء بايزيد . واحتاج الأمر أكثر من عشر سنوات حتى انفرد محمد الأول أصغر أبناء بايزيد بالحكم عام ١٤١٣ ، ثم أعاد مراد الثانى الدولة إلى ما كانت عليه قبل موقعة أنقرة ، قبل وفاته عام ١٤٥١ . ثم فتح محمد الثانى (الفاتح) القسطنطينية عام ١٤٥٢ ، ليصبح اسمها إسطنبول أو الأستانة عاصمة الدولة العثمانية . وتدخل الدولة العثمانية فى معترك الصراع العالمى ، لتهزم دولة المماليك وتضم الشام ومصر والحجاز فى العقد الثانى من القرن السادس عشر، وينقل السلطان سليم الأول الخلافة إلى إسطنبول . ويحاصر السلطان سليمان القانونى فيينا عام ١٥٢٩ ، ويضم المجر

إلى الأملاك العثمانية، وملتفت شرقاً لمواجهة الصفويين فى فارس، ويضم العراق ثم يدخل صنعاء ويستولى على جزيرة قبرص، ويمتد نفوذ الإمبراطورية من أوكرانيا والبحر الأسود شرقاً إلى المورة فى غرب المتوسط. إلا أن الإمبراطورية العثمانية دخلت طور التدهور خلال القرن السابع عشر، حتى هزم العثمانيون أمام الروس عام ١٦٨١ وأمام فيينا عام ١٦٨٣^(١). وكانت معاهدة فارلوفجة عام ١٦٩٩، بداية نهاية الإمبراطورية العثمانية. فمن ناحية، كانت المعاهدة نهاية لحرب «العصبة المقدسة» (١٦٨٣-١٦٩٩)، وبداية لسلسلة من المعاهدات التى تنازلت بمقتضاها الإمبراطورية العثمانية عن أراضٍ فى أوروبا كانت تعتبرها جزءاً من أملاكها، وتمخضت عن السماح للدول الأوروبية بالتدخل فى شئون الدولة العثمانية لحماية المسيحيين والتجار الأجانب داخل أراضى السلطان.

ومن ناحية ثانية، أدت هزيمة البيت العثمانى، إلى إدراك العثمانيين لمدى تخلف الجيش العثمانى بالمقارنة بالجيوش الأوروبية، وإلى أنه بالإمكان القيام بالإصلاح متى تنبّهت الدولة إلى الوسائل التى حققت بها أوروبا قوتها، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم العسكرى والأسلحة الحديثة. وكان الدامادا إبراهيم باشا الذى تولى الصدارة العظمى فى عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) هو أول مسئول عثمانى يعترف بأهمية التعرف على أوروبا. ولهذا أقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبيين المقيمين بالآستان وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية، وبخاصة فيينا وباريس للمرة الأولى. وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التى سبق توقيعها، بل إنه طلب منهم معلومات يزودون بها الدولة عن الدبلوماسية الأوروبية وقوة أوروبا العسكرية. وكان معنى ذلك فتح ثغرة فى الستار الحديدى العثمانى والاعتراف بالامر

Andrew Mango, Turkey · The Challenge of a New Role, Washington, The Centre for (١) Strategic and International Studies, 1994, p.5.

الواقع، أى بأنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات التى كانت تحدث فى أوروبا^(١).

وفى عام ١٧٢٠، قام السلطان أحمد الثالث بإرسال مبعوث عرف باسم «محمد جلبى» إلى فرنسا من أجل الاطلاع على أحوالها. ولما رجع كتب كتابا عن رحلته إلى فرنسا وصف فيه مشاهداته؛ فوصف الفنون التقليدية والمؤسسات والوسائل العسكرية والمستشفيات والموانئ ودور الأوبرا والمسارح، وركز فيها على العادات الاجتماعية ودور النساء فى المجتمع الفرنسى.

ووافق له السلطان على تأسيس مطبعة عام ١٧٢٧، كانت أول مطبعة فى العالم الإسلامى، وأصدرت الكثير من الكتب عن الحياة فى أوروبا.

وجاء السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤)، وظهert فى عهده محاولات لإصلاح الجيش، بسبب سريان الفساد داخل الإنكشارية. فجرى تنظيم وحدات جديدة وتكوين وحدات طبية خاصة، إضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة فى الجيش عن طريق البعثات التعليمية التى أرسلت إلى فرنسا، والتى كان من نتيجتها افتتاح مدرسة الهندسة العسكرية فى «أوسكار» عام ١٧٣٤ لتدريب المهندسين العسكريين.

واستمرت محاولات الإصلاح العسكرى فى عهد السلطان عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧). وبدأ السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤) فى تطوير البحرية والمدفعية إلا أنه تجنب الاصطدام بالإنكشارية. وحاول خلفه السلطان عبد الحميد الأول (١٧٥٤-١٧٨٩) إدخال تقنيات حديثة على نظام الدولة. غير أن تلك الفترة شهدت نشوب الحرب بين روسيا وتركيا (١٧٦٨-١٧٧٤)، والتى ترتبت عليها معاهدة قايناروجة بين روسيا وتركيا عام ١٧٧٤، وهى

(١) Ali L. Karaosmanoglu, *Alli, Officers: Westernization, and Democracy, in: Turkey and The West*, London, I.B. Tawris, 1993, p.21.

المعاهدة التى نتج عنها ما يعرف فى التاريخ بالمسألة الشرقية، أى التدخل الأوروبى فى شئون الدولة العثمانية بغرض حماية المسيحيين الأرثوذكس، وبما فرض تحديث الجيش والنظام ككل فى عهد السلطان سليم الثالث. فخلال حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧)، كان سفيره إلى فيينا أبو بكر راتب أفندى، يوافيه بتقارير مفصلة عن تنظيم الجيش النمساوى والفنون العسكرية التى تستخدمها الجيوش الأوروبية.

ولم يكن راتب أفندى النافذة الوحيدة لسليم الثالث على التنظيم العسكرى الأوروبى، بل كانت هناك نافذة أخرى هى الضباط الأوروبيون الذين تحولوا إلى الإسلام وخدموا فى أعلى مراتب الجيش العثمانى مثل كونت دى بونفال، والبارون فرانسوا دى تو وآخرين ساهموا فى إعادة تنظيم الجيش العثمانى وتزويده بالفنون العسكرية. لهذا أصدر سليم الثالث، المراسيم الخاصة بإصلاح كل الفرق العسكرية القائمة، بما فى ذلك الإنكشارية والسباهية، ثم أنشأ سليم الثالث (فرقة النظام الجديد) التى جرى تدريبها على النمط الأوروبى وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية. وقد أدى إنشاء هذه الفرقة إلى ظهور عنصر اجتماعى جديد قوامه صغار ضباط الجيش الذين تعرفوا على نبض ملامح الحضارة الغربية عن طريق القراءة والاحتكاك الشخصى، واعتادوا اعتبار الخبراء الغربيين مرشدين وراعين لهم فيما يتعلق باقتباس الأساليب الحديثة.

وبالإضافة إلى فرقة «النظام الجديد» وإدخال الأسلحة الحديثة، أنشأ سليم الثالث المدارس الفنية مثل المهندسخانة وأدخل إصلاحات مماثلة على الأسطول وفقا للتقاليد الفرنسية والنمساوية. ومن ذلك التاريخ، أصبحت المهنة العسكرية تتطلب تعليما خاصا يتضمن ضمن ما يتضمن الرياضيات والجبر والهندسة الفراغية والخطط العسكرية، إضافة إلى الفلسفة الوضعية، فلسفة أوغست كونت التى تعنى بالظواهر والوقائع اليقينية فحسب، مهمة كل تفكير تجريدى فى الأسباب المطلقة.

بيد أن التطور الأكبر فى تحديث الجيش والدولة، ما كان يحدث بوجود «الإنكشارية». فمنذ نهاية القرن الخامس عشر أحس الإنكشارية بقوتهم باعتبار أنهم السند الرئيسى للسلطان . وقد لجسوا إلى هذه القوة بالفعل حين خلعوا بايزيد الثانى وولوا سليم الأول. كما ثاروا فى عهد سليمان، وحين توفى أجبروا سليم الثانى على الإغداق عليهم حين ارتقائه العرش. وتمرد الإنكشارية فى عهود عثمان الثانى ومصطفى الثالث وإبراهيم وأحمد الأول. وتمردوا - أيضاً - على سليم الثالث، فاضطر إلى كبح جماحهم بإنشاء الفرقة الجديدة التى تلقت تدريبها على النمط الأوروبى الحديث، فقاموا بثورة ضده واتهامه بأنه لم يعد حاميا للدين وبأنه خاضع للسيطرة الأوروبية .

ولذلك، كان هدف السلطان محمود الثانى (١٨٠٧-١٨٣٩) القضاء على الإنكشارية. وفى عام ١٨٢٦ ، أنشأ قوة نظامية جديدة ، أطلق عليها اسم «النظام الجديد». وقام بمحاصرة ثكنات الإنكشارية ، فألقى اسمها وملابسها واصطلاحاتها . كما أصدر خطأ «همايونيا» حل فيها الطريقة البكتاشية وأعدم ثلاثة من زعمائها لكونها القوة المعنوية للإنكشارية ، وجعل من الطريقة النقشبندية الطريقة الرسمية للدولة بدلاً من الطريقة البكتاشية .

لقد رأى السلطان محمود الثانى، أنه من أجل تحديث الجيش والدولة لا بد من ضرب الإنكشارية وتشكيل الجيش على النمط الأوروبى أولاً، ثم فك الارتباط بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية «الطريقة الدينية» ثانياً، ثم تقليص نفوذ الهيئة الدينية ثالثاً. فأسس «ديوان الأحكام العرفية» عام ١٨٣٧ للشئون القانونية والشرعية، ووضع الأوقاف تحت إشرافه بما مثل ضربة لنفوذ علماء الدين، وأسس مدارس علمانية إلى جانب المدارس الدينية^(١).

(١) السيد حسين الطنوبى ، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا ، رسالة ماجستير جامعة الإسكندرية ١٩٨٩ ص ٢٣ .

وامتدت «الأوربة» أو «التغريب» إلى المناحي الاجتماعية فى عهد السلطان محمود الثانى ، على نحو ما يذكر برنارد لويس بقوله: «بدأ الأتراك يرتدون البنطال ، وأصبحت الموسيقى الغربية تسمع فى شوارع إسطنبول، حتى إن السلطان محمود نفسه طور لباسه وقص لحيته وارتدى البنطال. وكان أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة والأوبرا وحفلات رقص الباليه التى كانت تعرض فى السفارات الغربية . واستقدم الموسيقيين الغربيين كما أن الاستقبالات أصبحت تجرى وفقا للتقاليد الأوروبية بدلاً من العثمانية»^(١).

وخلال فترة التنظيمات Tanzimat (١٨٣٩-١٨٧١)، شملت الإصلاحات الجيش التركى .

لقد كانت الحركة الإصلاحية التى عرفت تحت اسم «التنظيمات» ، وبدأت فى نوفمبر عام ١٨٣٩ بإصدار خط شريف جولخانه، وبلغت أوجها فى إصدار أول دستور عثمانى عام ١٨٧٦ ، حركة أوربة - تأورب، ليس فقط للجيش، وإنما للإمبراطورية ككل بهدف إنقاذها من الانهيار. تلك الحركة الإصلاحية التى شق الطريق إليها سليم الثالث ومحمود الثانى انخرط فيها بجسارة السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١)، والسلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٨) ، لتغيير المشهد المؤسسى والاقتصادى والاجتماعى العثمانى ، باتجاه المركزة الإدارية، وتحديد جهاز الدولة، وأوربة وتحديث جهاز الدولة ، وأوربة المجتمع، وعلمنة القانون والتعليم، وصولاً إلى حدود بعيدة. عندها تأسست «تركيا الحديثة» واختفت «تركيا القديمة» ضحية حادثة كاسحة أخطبوطية .

وحركة التنظيمات «الإصلاحية»، وإن قادها السلاطين، فقد أسس لها مصلحون متأوربون من رجال الدولة. فى مقدمتهم يأتى مصطفى رشيد باشا

(١) Bernerd lewis , The Emergence of Modern Turkey, London, New York, Oxford Universty Press, 1961.

(١٨٠٠-١٨٥٨)، ملهم خط جوحانة و المعتبر أبا التنظيمات والذي عمل سفيراً في فرنسا ثم وزيراً للخارجية إلى أن صعد إلى منصب «الصدر الأعظم» عام ١٨٤١. وبعده يأتي محمد أمين على باشا (١٨١٥-١٨٥٨)، الذي كان سفيراً في لندن ثم وزيراً للخارجية ثم أصبح «الصدر الأعظم» وكان أحد المخططين لوثيقة «الخط الهمايوني» عام ١٨٥٦، كما كان أحد المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للإصلاحات «مجلس أي عالي أي تنظيمات». أما محمد فؤاد باشا (١٨١٥ - ١٨٩٦)، فقد درس الطب ثم التحق بالجيش وأصبح الصدر الأعظم ورئيس المجلس الأعلى للتنظيمات.

أما آخر كبار المصلحين، فكان مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) الذي برز كأحد أهم الولاة العثمانيين وأصدر دستور عام ١٨٧٦ عندما أصبح الصدر الأعظم لعبد الحميد الثاني^(١).

لقد بدأت الإصلاحات بخط شريف كلخانة عام ١٨٣٩، الذي قرر المساواة بين رعايا الإمبراطورية، وسمح بإنشاء كنائس جديدة، وأعطى الحق لغير المسلمين في القبول في المدارس المدنية والعسكرية وإحالة الدعاوى التجارية والجنائية التي تقع بين المسلمين وغيرهم إلى المحاكم المختلطة، وتجنيد المسيحيين في الخدمة العسكرية والسماح للأجانب بامتلاك العقارات. وفي عام ١٨٤٠، وضع شريف باشا قانوناً للعقوبات مستمداً من القانون الفرنسي.

وأبرزت ديباجة القانون أحد المبادئ الكبرى للتنظيمات، مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون، بل إنها نصت على أن «الراعي في الجبل والوزير سوف يلقيان معاملة واحدة». أي أن المسألة، في مجال العقوبات لم تعد الركون إلى قرارات تعسفية صادرة عن السلطات. فالمخالفات المنصوص عليها لا يمكن

(١) روبرت مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٩٣ ص٦٨-٦٩.

أن يطبق بشأنها غير العقوبات المنصوص عليها في القانون، مما يستبعد اللجوء إلى أحكام العرف المتقلبة، وقد عدل القانون عام ١٨٥٨ ليحل محله قانون الجزاء العثماني الذي استمد أحكامه من القانون الفرنسي.

كما صدر قانون للتجارة عام ١٨٥٠، وأخذ من القانون الفرنسي الذي صدر عام ١٨٠٧، وصدر القانون البحري عام ١٨٦٣.

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر، جرى إنشاء شبكة من المحاكم المسماة بالمحاكم النظامية، التي كلفت بالنظر في جميع المسائل التي تخرج عن اختصاص السلطات الدينية، وبدأ إنشاء مجالس مختلطة متعلقة بالنظر في الشئون الجنائية^(١).

وتوسع الجهاز التعليمي للدولة. ففي القاعدة المدارس الابتدائية، ثم لمجد مرتبة ثانية هي المدارس الرشدية (للفتيان بين ١٠-١٥ سنة)، ثم المدارس المتوسطة. كما ظهرت المدارس السلطانية (النظير العثماني لمدارس الليسيه). وفي عام ١٨٦٩، صدر مرسوم بإنشاء جامعة (دار الفنون) لتضم كليات الآداب والفلسفة، والحقوق، والعلوم الطبيعية والرياضيات، كما شهدت الخمسينيات والستينيات إنشاء مدرسة الإدارة (١٨٥٩) ومدرسة الطب (١٨٦٦) ومدرسة المعلمين العليا (١٨٦٢)، ومدرسة المعلمات (١٨٧٠). كما انتشرت مدارس الأقليات وبعثات التبشير. وإلى جانب «أوربة» القانون والتعليم، انتقلت «الأوربة» إلى الإدارة الحكومية؛ إذ أصبح للدولة العثمانية إدارة مركزية تماثل في طابعها الإدارة المركزية لدولة ذات تراث بيروقراطي عريق مثل فرنسا في سبعينيات القرن التاسع عشر. وأصبح الباب العالي يتمتع بسلسلة إدارات تشمل قطاعات متباينة كالشئون الخارجية، والداخلية، والعدل، والمالية، والأوقاف الخيرية، والتجارة، والزراعة والأشغال العمومية. ويدار كل من هذه

(١) مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، ص ٩٢-٩٣.

الأجهزة من جانب وزير (ناظر) أو من جانب مستشار يشكل جزءا لا يتجزأ من مجلس الوزراء، إلى جانب شخصيات أخرى مثل شيخ الإسلام والضباط المسؤولين عن الهيئات العسكرية (الجيش، المدفعية، البحرية). وكان أسلوب عمله يظهر بالفعل ملمح «مجلس وزراء» من النمط الأوروبي.

وفي عام ١٨٥٤ اتجه الباب العالي إلى إنشاء مجلس أعلى للإصلاحات (مجلس أى عالى أى تنظيمات)، وتمثل دوره فى إعداد النصوص التشريعية التى يجب أن تنظم الإصلاحات وتسهر على تطبيقها. وفى عام ١٨٦٨ حل محله مجلس الدولة (شورى أى دولة) وضم لجان (الداخلية، والشئون العسكرية، المالية، العدل، الأشغال العمومية، التجارة، الزراعة، والتعليم)

وبذلك جرى الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. لقد كانت أوربة القانون والتعليم ونظام الدولة، أحد أهداف حركة الإصلاحات (التنظيمات)، ولكن تلك الحركة ما كانت لتكتمل دون إصلاح الجيش. فالإخفاقات التى حلت بقوات السلطان محمود الثانى فى وجه قوات محمد على والى مصر، قد شكلت صدمة جسيمة لقادة الإمبراطورية. وهكذا، فإن مشكلة إصلاح الجيش قد أخذت منذ بداية عهد السلطان عبد المجيد، مأخذا شديدا جدا، وكانت الوصفة هى «الأوربة». هذه الأوربة، تمر أولاً بالتعليم فى المدارس العسكرية، وثانيا، بإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية، وثالثا بتغيير التسليح والانضباط العسكرى.

كان جيش التنظيمات بالفعل بنية أساسية فى عصر محمود الثانى: مدرسة المهندسين العسكرية، المدرسة البحرية، مدرسة الطب العسكرية، وبوجه خاص، مدرسة العلوم العسكرية (مكتب أى علوم أى حربية) التى تأسست عند أواخر العهد.

وكان التحديث الأكثر أهمية هو إنشاء مدرسة أركان الحرب (أركان - أى

حربية مكتبى) - وكانت أقرب إلى أكاديمية عسكرية يقوم بالتدريس فيها خبراء أوريون، فرنسيون وبروسيون. وكانت المدارس المتوسطة والرشدية، تقوم بإعداد الفتیان الراغبين فى الانخراط فى خدمة الجيش، أى أن تكوين الكوادر العسكرية كان يبدأ فى العاشرة من العمر فى المدارس المتوسطة والرشدية .

وكان التطور الثانى هو تحول الجيش إلى قوات نظامية (نظامى) .

وفى عام ١٨٤٣، ولأول مرة فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية، صدر فرمان يستند نصه فى جانب منه إلى القانون العسكرى البروسى لعام ١٨١٤، بتشكيل خمسة جيوش مكلفة بحماية العاصمة وثراس الشرقية وروميليا والأناضول والولايات العربية بحسب الترتيب. وبعد خمس سنوات، ظهر جيش سادس يتخذ من بغداد قاعدة له لتشمل منطقة عملياته العراق والحجاز. ودخل كل جيش منظومة كاملة من الألوية والبلوكات والكتائب والآليات على نحو مماثل للتشكيل العسكرى فى أوروبا.

وتأسياً بتجربة محمد على فى مصر، فرض السلطان التجنيد الإجبارى فى معظم أرجاء الإمبراطورية عام ١٨٤٥. وسمح للمسيحيين بالخدمة فى الجيش مع إقرار نظام البدل العسكرى (بدل أى عسكرى)، أى دفع مبلغ من المال بدلاً من الخدمة العسكرية. ومن حيث المبدأ كان التجنيد بالقرعة، أى أن جميع الرعايا العثمانيين يخضعون للقرعة، لكن غير المسلمين، الذين لا يعد وجودهم فى الجيش جد مستحب، على الرغم من المقاصد المساواتية لمراسيم الإصلاح، يملكون إمكانية إعفائهم بدفع بدل كضريبة مقابل عدم أداء الخدمة العسكرية. وكان التجنيد الإجبارى لفترة خمس سنوات، يجرى بعدها إحالة المجند إلى الاحتياط (رديف) لمدة سبع سنوات، إلا أنه يمكن أن يظل تحت الطلب للاحتياط حتى سن الثانية والثلاثين .

وفى عام ١٨٦٩، صدر قانون حدد فئات الخدمة بثلاث؛ خدمة عاملة

(نظامية) لمدة أربع سنوات ، والاحتياطي (رديف) لمدة ست سنوات ، وأخيرا الحرس (مستحفظ) ، لا يخرج منه الجنود الاحتياطيون إلا بعد ثمانى سنوات.

ونحو عام ١٨٧٠ ، ضم الجيش العثماني ٢١٠ آلاف من الجنود فى الخدمة النظامية ، ونحو ١٩٠ ألفا فى الاحتياط وحوالى ٣٠٠ ألف من الحرس . وكان يتمتع بعطاء مماثل لعطاء الجيوش الأوروبية . وبعد ارتقاء عبد العزيز العرش ، جرى الاهتمام بالأسطول . وفى غضون بضع سنوات ، فإن البحرية العثمانية المزودة بأحدث البوارج ومدرسين على خدمتها ، أصبحت ثالث قوة بحرية عالمية . بيد أن من مفارقات التاريخ ، أن الإمبراطورية العثمانية دخلت «التزع الأخير» عقب إصلاحات فترة التنظيمات . فالسلطان عبد الحميد الثانى بدأ عهده (١٨٧٦-١٩٠٨) ، بإصدار دستور عام ١٨٧٦ ، الذى استهدف فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وكان مستوحى من الدستور البلجيكي .

ولكن السلطان علق العمل بالدستور وقام بعزل مدحت باشا وبدلاً من «الأوربة» اتجه إلى «الأسلمة» . فقد ورث عن سلفه السلطان مراد الخامس (١٨٧٦) ، ثورة مندلعة فى البلقان انتهت بحرب مع إمارة الصرب والجبل الأسود . وكانت روسيا تحاصر إسطنبول ، فلم يجد السلطان عبد الحميد أمامه إلا الإذعان فى معاهدة سان إستيفانو ثم فى مؤتمر برلين (١٨٧٨) لتحصل رومانيا وصربيا والجبل الأسود على استقلالها ، وتحتل النمسا البوسنة والهرسك ، وتصبح بلغاريا إمارة تتمتع بالحكم الذاتى . وبعد ذلك ، احتلت بريطانيا قبرص عام ١٨٧٨ ، ولم يمنع انقلاب السلطان على الأوربة والدستور ، من تضعف الإمبراطورية . لقد كان انحدار الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، فى وجه القوى الأوروبية البارغة ، دافعا للسلطين والمصلحين العثمانيين ، للتفكير فى أسباب «الانحطاط» العثماني . ودون إثارة الشك فى

الإسلام، الذى كان لحمة الإمبراطورية ، رأوا أسباب الانحطاط فى التخلف التقنى والعلمى فى المجال العسكرى ، أولاً ، ثم فى بقية المؤسسات العثمانية ، ثانياً ، أمام عالم يتطور سريعاً .

قاد ذلك التفكير إلى الدخول فى غمار «التغريب»^(١). وظهرت ألوية التغريب فى المجال العسكرى ، باتجاه «أوربة» الجيش ، اقتداء بنماذج أوروبا الحديثة، ثم انتقلت «الأوربة» إلى مناحى الحياتين الاجتماعية والسياسية ، التى لا تنظمها نصوص القرآن الكريم أو أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم .

وكانت المعارضة على أشدها فى البداية بين العسكر والمجتمع ، حتى إن الإنكشارية نجحت فى عزل ثم قتل السلطان سليم الثالث الذى يعد أبا اتجاه أوربة الإمبراطورية بنهاية القرن الثامن عشر . ثم جاء السلطان محمود الثانى الذى رد على آخر تمرد من جانب الإنكشارية ، بذبحهم بلا رحمة عام ١٨٢٦ ، وقام بحل قوات الإنكشارية والسباهية واتجه لتنظيم الجيوش ، على النموذج الأوروبى، وبالاتماد على خبراء ومدربين أجانب. ومن المجال العسكرى إلى الدولة مد محمود الثانى يد الأوربة. فألزم الموظفين بارتداء الملابس الأوروبية مع «الطربوش»، وأنشأ وزارة للداخلية ووزارة للشئون الخارجية مماثلتين لوزارات الداخلية والشئون الخارجية فى أوروبا .

وببدء عصر التنظيمات مع خليفته عبد المجيد، اعتبرت اللائحة السلطانية للتنظيمات، وثيقة إعلان المساواة القانونية بين جميع رعايا الإمبراطور دون تمييز على أساس الدين أو القومية .

ويعتبر المؤرخ الفرنسى لوى باران أن السلطان عبد المجيد كان نصيراً راسخاً

(١) يربط برنارد لويس بين انطلاق حركة التغريب فى الإمبراطورية العثمانية مع تولى السلطان الثالث العرش (١٧٨٩) وبين انطلاق الثورة الفرنسية .

Bernard Lewis , The Impact of the French Revolution on Turkey, Journal of World History, Vol.1,1953, pp.109-121.

لتغريب المؤسسات والشقافة التركية. ففى عهده تأسست فى إسطنبول أول جامعة حديثة، وحذا تعليم العلوم فيها حذوا أوروبيا. وهو - أيضا - الذى أمر بإنشاء أكاديمية العلوم العثمانية. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هناك صفوة مثقفة متأورة إلى جانب الصفوة المتمثلة فى رجال الدين.

إن الفترة ما بين جلوس سليم الثالث على العرش عام ١٧٩٨ وانقلاب تركيا الفتاة، والتى بلغت ١١٠ أعوام، وإن مثلت فترة نزعة أوربة أو تغريب الإمبراطورية العثمانية قبل انهيارها، إلا أنها شهدت فى نهايتها صعود نزعة «الأسلمة» أو التحديث من داخل الإسلام والتى كان يمكن لها أن تسفر عن «حادثة الإسلام» لولا هيمنة الغرب وتفجر الحركات القومية فى الإمبراطورية العثمانية. وفى السنوات التالية لمعاهدة برلين (١٨٧٨) التى أجارت تدخل الدول الأوروبية فى شئون الإمبراطورية العثمانية فى حالة عدم اضطلاعها بالإصلاحات المطلوبة، تعرضت الإمبراطورية لاستقطاعات جديدة. ففى عام ١٨٨١، جرى التنازل لليونان عن ثيساليا وجزء من إيبيروس، وبعد ذلك ببضع سنوات، ضمت بلغاريا روميليا الشرقية وفرضت فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١. وفى السنة التالية احتلت بريطانيا مصر عسكريا، فى الوقت الذى كانت تتظاهر فيه بريطانيا وفرنسا بأنهما مدافعتان عن وحدة الإمبراطورية، كما كانت الجيوش الروسية جد قريبة من إسطنبول. وهكذا بدا للقادة العثمانيين أن الإمبراطورية أصبحت قلعة محاصرة من جميع الجهات ومهددة من الداخل.

وارتبط ذلك بتشكك فى أوروبا والقوى المسيحية فى الإمبراطورية. وامتد التشكك إلى إصلاحات عصر التنظيمات، وما إذا كانت سياسة تغريب المؤسسات والمجتمع التى قام بها الباشوات المصلحون سياسة مناسبة.

هذا التشكك، سينقلب مع السلطان عبد الحميد الثانى، باتجاه «أسلمة الإمبراطورية». فالسمة التى ميزت الدولة الحميدية عن دولة عصر التنظيمات هى «عودة الإسلام». فمن جانب، جرى بناء المزيد من المساجد، وإعطاء

مكانة أوسع للإسلام فى البرامج الدراسية والمدارس . ومن جانب آخر، استند السلطان على الأصرة الدينية فى العلاقة مع الدول والشعوب الإسلامية الأخرى، فجرى إرسال رسل عثمانيين إلى الجزائر ومصر والهند وإلى مسلمى الصين . ومن جانب ثالث ، استخدم السلطان فكرة الخلافة لتوحيد شعوب الإمبراطورية العثمانية فى إطار «الجامعة الإسلامية» .

لقد اعتمدت سياسة التنظيمات على فكرة إنشاء «أمة عثمانية » عن طريق منح الجميع مسلمين وغير مسلمين ، المساواة ، أى جعل جميع رعايا الإمبراطورية مواطنين متساوين فى دولة واحدة .

غير أن فكرة «العثمانية» لم تنجح فى وقف تفكك الإمبراطورية . وكان التفكير فى رابطة أخرى غير المواطنة العثمانية . ولجأ عبد الحميد إلى «الإسلام » وسياسة الجامعة الإسلامية . وكانت أهم أدوات تلك السياسة استخدام فكرة الخلافة . فقد كان السلطان يرى أنه بكونه «خليفة» سيحوز سلطة روحية على كل المسلمين بمن فيهم مسلمو الإمبراطورية العثمانية . بيد أن المسألة ، لم تكن مسألة توحيد مسلمى العالم كله حول الخليفة أو أن يتحول قصر الخلافة (يلدر) إلى فاتيكان الإسلام، بل هى مسألة تعبئة المسلمين داخل الإمبراطورية حول فكرة الخلافة، كبديل لفكرة النزعة العثمانية . ليس هذا فحسب ، بل إن عبد الحميد رأى فى سياسة الخلافة، أداة للتصدى للنزعة القومية التى بدأت تجتاح السكان المسلمين غير الأتراك، كالألبان والأكراد والعرب . كما أن نزعة الأسلمة، بعكس ما يشاع، لم يكن هدفها العودة بالدولة العثمانية إلى ماكانت عليه قبل عصر التنظيمات أو إلغاء الإصلاحات، فما كان من الممكن إلغاء حركة استمرت من عام ١٨٣٩ «بدء عصر التنظيمات» لحوالى أربعة عقود من أوربة الجيش والمؤسسات وقطاعات من المجتمع . ولكن عودة الإسلام فى فترة الدولة الحميدية، كشفت عن أن هناك مرجعيتين تتصارعان على طريق مشروع

التحديث التركى هما المرجعية الإسلامية والمرجعية الأوروبية (الغربية). هاتان المرجعتان تستندان على قاعدتين جغرافيتين واجتماعيتين مختلفتين. جغرافياً : الريف مقابل المدينة والشرق مقابل الغرب. واجتماعياً : الملاك والأرستقراطية مقابل البرجوازية الجديدة سلبية الإصلاحات والأوربة، وذلك ما يفسر، انقلاب حركة تركيا الفتاة على الدولة الحميدية. ففي عام ١٨٨٩، الذكرى المثوية للثورة الفرنسية، أسس عدد قليل من تلامذة مدارس الطب العسكرى الجمعية السرية (لجنة الاتحاد العثمانى) التى تحولت فيما بعد إلى لجنة الاتحاد والترقى. ونمت الجمعية، تدريجياً، وسط طلاب المدارس المدنية والعسكرية.

وعلى طريقة سابقهم من «شباب العثمانيين» عام ١٨٨٥، اتبع أعضاء الجمعية نظام «الكاربونارى» الإيطالى، أى تكوين خلايا ، تحمل كل خلية رقماً، ويحمل كل عضو فى الخلية رقمه.

وفى حين أن الجمعية ركزت نشاطها فى البداية فى باريس ، تحت قيادة الأمير صباح الدين وأحمد رضا ، إلا أن التطور الأهم جاء عام ١٩٠٦ بتأسيس خلايا انقلابية داخل الجيش مثل جمعية «وطن» التى انضم إليها مصطفى كمال فى دمشق. وتشكلت أفرع لتلك الخلايا بين ضباط الجيش الخامس فى يافا والقدس. كما تكونت لجنة دائمة فى سالونيك بين ضباط الجيش الثالث. وبدأ التحرك مع تشكيل جمعية الحرية العثمانية.

وبحلول عام ١٩٠٧، تشكل «كونجرس» للمجموعات المعارضة للسلطان عبد الحميد ، أى المعارضة فى المنفى والمعارضة داخل الجيش. وفى سبتمبر من العام نفسه، اندمجت مجموعة سالونيك مع لجنة الاتحاد والترقى، حتى ما إن بدأ عام ١٩٠٨، إلا وقد أصبح ضباط الجيش الثالث فى سالونيك جاهزين لخلع السلطان ، وامتد التمرد إلى قوات الجيش الثالث فى مقدونيا بعد محاولة

السلطان القبض على أنور بك ونيازی، ثم إلى القوات في أدرنة وعندئذ رفعت لجنة الاتحاد والترقي مطلبها للسلطان بعودة الدستور، وإنه في حالة رفض السلطان فإن مائة ألف عسكري سيتحركون باتجاه إسطنبول . وفي ٢٤ من يوليو عام ١٩٠٨، أعلن السلطان إعادة العمل بالدستور، واستقبل في قصره رجال الاتحاد والترقي ، الذين حكموا تركيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثانى

الجيش والثورة الأتاتورية

أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين ، قاتل
 القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟
 لقد آن الأوان لأن ننظر تركيا إلى مصالحها ،
 وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية.
 «مصطفى كمال»

(١) الغاى وحرب التحرير الوطنية

يقول راوى سيرة مصطفى كمال بن على رضا ، الذى أصبح فيما بعد
 «أتاتورك» ، إن نفور أمه من أن ينشأ راعيا للغنم أو عاملاً فى حقول ، بعد أن
 توفى والده ، جعلها تطلب من أختها إرساله إلى المدرسة الحربية فى سالونيك .
 وكانت تلك المدارس الحربية الابتدائية ، التى أدخلت فى عصر التنظيمات
 من أجل تحديث الجيش ، تحت رعاية السلطان ، ولا تتقاضى من تلاميذها
 رسوماً ، ويتيح برنامجها للتلميذ الناجح فيها أن يرقى حتى يصبح ضابطاً أو
 رقيباً (جاویشا) على الأقل .

وكان مصطفى كمال معجباً بابن أحد جيرانهم بعد أن تخرج من تلك
 المدرسة ، وكان يختال بسترته العسكرية فى زهو الطاووس . كما أن مصطفى

كمال ، كما يقول راوى سيرته هـ. س أرسترونج ، لم يكن يميل إلى أن يكون واعظا دينيا . كما كانت التجارة فى رأيه حرفة لا تليق إلا باليونان والأرمن واليهود ومن إليهم . أما الأتراك أمثاله ، فالحرفة التى تليق بهم هى الجندية ، ولاشئ غير الجندية^(١) .

وفى المدرسة الحربية وجد الفتى مجاله ، فنجح فى دراسته . وحين بلغ السابعة عشرة ، أرسل إلى المدرسة العسكرية العليا فى «موناستر» بمقدونيا . ولما جاز الامتحانات بتفوق ، اختير للدراسة بكلية أركان الحرب فى العاصمة التى تخرج منها عام ١٩٠٥ ورقى إلى درجة نقيب (يورباشى) .

وفى كلية أركان الحرب بالعاصمة ، انخرط مصطفى كمال فى السياسة ، إذ نشأت فى الكلية جمعية ثورية تعرف باسم «وطن» كانت تهاجم السلطان عبد الحميد ونظامه لخنقه الحريات وقمعه للأفكار والآراء الحديثة ، كما كانت تهاجم الوعاظ ورجال الدين الذين يعوقون كل تقدم وإصلاح . وأقسم أعضاء الجمعية معاهدين أنفسهم على المصى فى مكافحة استبداد السلطان وإنشاء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبى ، تكون مهمتها تحرير الشعب من رجال الدين وتحرير النساء من الحجاب - ونظام الحريم . فلقد كانت «تركيا مخنوقة بيد السلطان وجواسيسه ، وما لم يسمح لدم الأفكار الجديدة بالمرور فى عروقها فمصيرها حتما إلى الموت»^(٢) . وانضم مصطفى كمال إلى جمعية «الوطن» التى تحولت إلى منظمة من المنظمات السرية التى اردحت بها العاصمة فى ذلك الحين ، يديرها مصطفى فى غرفة استأجرها بشارع غير مطروق ، حتى داهمتها الشرطة ، فاعتُقل أعضاؤها ومعهم مصطفى كمال ، ثم رُج بهم فى «السجن الأحمر» بإسطنبول .

(١) هـ. س. أرسترونج ، اللذب الأغبر مصطفى كمال ، كتاب الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، يوليو ١٩٥٢ ص ١٥ .

(٢) هـ. س. أرسترونج ، اللذب الأغبر مصطفى كمال ، م. س. ذ. ، ص ٢١ .

وأُفرج عن مصطفى كمال، ليلحق بإحدى فرق الفرسان في دمشق، في صفوف شتى الحاميات المتفرقة في أنحاء سوريا، إلا أن البلقان - وتحديدًا «سالونيك» وليس سوريا - كانت مهد الثورة. ولما انتقل مصطفى كمال للعمل في فرقة أركان حرب الجيش الثالث في سالونيك، حاول تأسيس فرع لجمعية الوطن، ولكنه وجد منظمة ثورية كبيرة تألفت في سالونيك تحت اسم «الاتحاد والترقي»، تضم الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «الشباب الأتراك».

وكانت اجتماعات «الاتحاد والترقي» تعقد في بيوت بعض اليهود المتتمين للجنسية الإيطالية والجمعيات الماسونية، إذ دأب أعضاء الاتحاد والترقي على الاحتماء بحصانة هؤلاء اليهود من القبض عليهم أو محاكمتهم أمام المحاكم التركية بحكم معاهدات الامتيازات الأجنبية. كما أن بعض أعضاء «الاتحاد والترقي»، قد انضم إلى جماعة «الماسون» واستعانوا على تأليف جمعيتهم الثورية وتنظيمها باقتباس أساليب المنظمات الماسونية.

ولما انضم مصطفى كمال إلى إحدى شعب جمعية «الاتحاد والترقي»، وجد أنها فرع من فروع «النهلست» الدولية، وأن غالبية الأحاديث تدور حول اضطهاد اليهود في روسيا وفي سواها من الدول الأوروبية. فأدرك أنه قد تورط في الانضمام لمنظمة دولية سرية هدامة، وهو الذي لم تكن تعنيه في شيء طقوس الماسونية أو اضطهاد اليهود، وكان كل ما يعنيه إنقاذ تركيا من استبداد السلطان ومطامع القوى الأجنبية. كما أن جمعية «الاتحاد والترقي» لم تعهد إليه بما يتفق مع طبيعته القيادية الأمرة الناهية، بل كان عضوا عليه تنفيذ الأوامر خلف نقاب الطقوس الماسونية المعقدة.

من هنا، ثارت ثائرة مصطفى كمال على جمعية «الاتحاد والترقي»، وتشاجر مع زعمائها «أنور.. وجمال.. ويافيد.. ونيازی.. وطلعت»، واعتبر أن قاداتها ورعماها ليسوا سوى «خونة» أو «مغفلين» مغرورين هدفهم الوصول إلى السلطة بأي ثمن. وبدأ يبتعد عن الجمعية ويوجه لها نقدا لاذعا وإن ظل على عضويته بها.

وواصل مصطفى كمال ما كان قد بدأه فى دمشق، أى إنشاء خلايا جديدة لجمعية «وطن». فكان يعقد اجتماعات سرية مع الضباط الصغار والجنود لشرح لهم الأخطار التى تحيط بالبلاد وضرورة القيام بالثورة. غير أن الثورة اندلعت ، ليس على يد مصطفى كمال، وإنما على أيدى زعماء جمعية الاتحاد والترقى.

فقد شرع «نيارى» بحفنة من الرجال فى الزحف عبر جبال مقدونيا الجنوبية متحديا الحكومة. وفى الوقت نفسه ، أصدر «أنور» بيانا أعلن فيه الثورة وزحف هو الآخر بفيلق من الجنود فى شرق مقدونيا. وكانت حسابات مصطفى كمال أن ثورة نيارى وأنور ليست إلا مغامرة جنونية، لأن أعضاء جمعية الاتحاد والترقى لا يزيدون على ثلاثمائة شخص ما بين عسكريين ومدنيين . إلا أن الثورة خيبت حساباته. فالجنود الذين أرسلهم عبد الحميد على جناح السرعة من إسطنبول إلى مقدونيا لسحق الثورة ما لبثوا أن انضموا إلى القائمين بها، إذ أقنعهم الثوار أن الثورة قامت لمصلحتهم.

وعندما أصدر عبد الحميد أوامره إلى إحدى الفرق المرابطة بالعاصمة ، بالتوجه إلى مقدونيا للقضاء على حركة التمرد بها، رفضت الفرقة تنفيذ الأوامر، مما رفع معنويات الثوار فقرروا الزحف على العاصمة.

وشعر السلطان عبد الحميد بأن العرش يهتز من تحته ، فأعلن تأليف حكومة دستورية وعودة الدستور ، وترحيبه باستقبال زعماء الثوار، فعاد نيارى وأنور على رأس قواتهما إلى سالونيك، واستقبلتهم هناك الجموع الحاشدة . وهناك أعلن أنور دستور الحكم الجديد من شرفة فندق «أوليمب بالاس» .

وفى الأيام التالية ، تدفقت على المدينة جموع من المنفيين السياسيين الذين أبعدهم عبد الحميد ، وبينهم الأمراء ورؤساء الوزارات والوزراء السابقون وغيرهم ، وانضم أكثرهم إلى الضباط الشبان الثائرين، واشتركوا فى جمعية «الاتحاد والترقى»، ثم هرعوا إلى إسطنبول يشدون الظفر بنصيب من الغنيمة ويتآمرون للاستيثار بالحكم.

واستغلت الدول الأجنبية الفرصة، فضمت النمسا «البوسنة والهرسك» وضمت اليونان جزيرة كريت، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام بمعاونة روسيا. . وقامت الثورات في ألبانيا والمناطق العربية. كما استغل السلطان تلك الأحداث لإجهاض الثورة، بشراء العسكر الموجودين بإسطنبول وإغراء الوعاظ ورجال الدين، ليحذروا الناس من الحكم الجدد ويتهموهم بالإلحاد وبأنهم يهود وماسونيون وليسوا أتراكا ولا مسلمين، وبأن كل ما يهدفون إليه هو القضاء على الإسلام والخلافة. وكانت النتيجة تمرد جنود إسطنبول، فقتلوا ضباطهم أو سجنوهم، وأعلنوا ولاءهم للإسلام وللسلطان خليفة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ثم استولوا على إسطنبول وطرّدوا منها أعضاء «الاتحاد والترقي».

ولما لجأ أعضاء الجمعية إلى الجيش المعسكر في مقدونيا، أمر القائد الأعلى لقوات مقدونيا - وكان عربيا هو محمود شوكت باشا - بزحف جيشي مقدونيا الثاني والثالث نحو إسطنبول، وأسند إلى مصطفى كمال قيادة أركان الحرب بعد أن عاد من مهمة في حامية طرابلس. وأخذ الجيش المهاجم الثورة المضادة، وخلع السلطان عبد الحميد وسجنه في مدينة سالونيك.

وعاد مصطفى كمال إلى عمله العسكري، وأصبح قائد أركان الحرب للجيش المقدوني الثالث عام ١٩٠٩، ثم عين مشرفا على مدرسة الضباط في سالونيك، إلا أنه عاد إلى الانخراط في السياسة والتحريض على الثورة ضد حكومة الاتحاد والترقي. فانتدب للعمل في ديوان الوزارة في إسطنبول عقابا له، حتى أرسل إلى طرابلس بشمال إفريقيا بعد أن أنزلت بها إيطاليا حملة استولت عليها في أكتوبر عام ١٩١١. وأبلى، مصطفى كمال هناك بلاءً حسنا، حيث منع القوات الإيطالية من التوغل داخل ليبيا. وما إن وصل مصطفى كمال إلى إسطنبول بعد عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا عام ١٩١٢، حتى وجد الجيوش التركية قد هزمت على الجبهات البلقانية، إذ هاجمتها القوات الصربية من الشمال واحتلت «دوراز» و«موناستر»، كما هاجمتها القوات اليونانية من

الجنوب واستولت على سالونيك وأسرت ٢٥ ألف جندي تركي . أما البلغار فقد انقضوا عليها مباشرة باتجاه إسطنبول وحاصروا «أدرنة» كبرى المدن التركية بعد العاصمة . فتوجه مصطفى كمال إلى وزارة الحربية حيث قدم نفسه إلى القيادة العليا ، فعين على الفور رئيساً لأركان حرب الفيلق المرابط في شبه جزيرة «غاليبولي» المواجهة لمضيق الدردنيل ، حيث استطاع صد هجوم البلغار ٩ مرات ، وأنقذ البلاد من الاجتياح البلغاري بصموده في معركة غاليبولي . وعين بعد ذلك ملحقا عسكريا في صوفيا ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى ، فعاد إلى إسطنبول طالبا التطوع في القتال ، وصمد ضد الإنجليز حتى يسوا من الاستيلاء على مضيق الدردنيل عام ١٩١٥ .

وأطلق عليه لقب «بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة» لدى عودته إلى إسطنبول ، إلا أنه واصل اعتراضاته على تحكم الألمان في الجيش التركي وعلى مشاركة بلاده في الحرب العالمية الأولى . فأُسندت إليه قيادة الجيش السادس عشر المرابط في القوقاز ، ثم نقل إلى قيادة الجيش الثاني في ديار بكر ، مبالغة في إبعاده . واستطاع مصطفى كمال إعادة تنظيم فرق الجيش في القوقاز ، بمعاونة الأميرالاي «عصمت» رئيس أركان حربه والجنرال كاظم قره بكير . وأسعف الحظ مصطفى كمال باندلاع الثورة في روسيا عام ١٩١٧ ، مما أدى إلى اضطراب الجيوش الروسية ، فانتهاز الفرصة وهجم بقواته وواصل تقدمه في القوقاز . وبعد ذلك ، تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش السابع في الجبهة السورية .

وحدث ما تنبأ به مصطفى كمال ، وهو هزيمة تركيا في الحرب . فعندما وصل إلى إسطنبول ، كان الحلفاء قد سيطروا على كل شيء : استولت البوارج البريطانية على البوسفور ، واحتلت الجيوش الإنجليزية العاصمة وكل قلاع الدردنيل والمواقع الحربية المهمة في أنحاء تركيا . ودخلت الجيوش الفرنسية إسطنبول ، واحتلت الجيوش الإيطالية «بيرا» وخطوط السكك الحديدية ، وأشرف

ضباط الحلفاء على شئون الشرطة والحرس الوطنى، وعلى الميناء، وعلى تجريد القلاع من أسلحتها وتسريح الجيش.

لقد تحطمت الإمبراطورية العثمانية، وتفككت إلى أجزاء صغيرة، وانسلخت منها مصر وسوريا وفلسطين وبقية البلاد العربية. وباتت تركيا ذاتها عزلاء لا حول لها ولا قوة، خاضعة لسيطرة العدو المنتصر وقبضته الحديدية، وانهارت الإدارة الحكومية تماما.

وكانت جمعية «الاتحاد والترقى» قد انحلت وتفرقت. وهرب أنور وطلعت وجمال إلى الخارج، واختفى «يافيد» وبقية الأعضاء فى أماكن مجهولة. وتألقت حكومة هزيلة برئاسة توفيق باشا، أحد رجال عبد الحميد المعروفين بصداقتهم للإنجليز لتنفيذ أوامر الأعداء.

وكان الأتراك من جميع الطبقات، على حد تعبير أرمسترونج «ممزقين مهزومين لا يقوون على مقاومة أو قتال». وكانوا ينتظرون، وهم مسحوقو الأجسام والنفوس، أن يقرر الأعداء المنتصرون مصيرهم.

وفى هذا الجو برز مصطفى كمال. توجه إلى الصدر الأعظم السابق عزت باشا ليقنعه بالعودة إلى الحكم - محل توفيق باشا - وأن يختاره هو وزيرا للحريية لمنع السلطان من قبول الهزيمة على هذه الصورة المخجلة، لأن فى قبولها نهاية تركيا كدولة وكشعب وكأمة. فقد كانت القضية العاجلة برأيه ليست إحياء الإمبراطورية العثمانية أو استرداد ولاياتها المفقودة، بل إنقاذ تركيا نفسها من الخراب والدمار والموت. وباءت بالفشل محاولة طرح الثقة بحكومة توفيق باشا فى البرلمان وتأليف حكومة جديدة برئاسة عزت باشا للوقوف فى وجه الاحتلال الأجنبى ورفض شروط معاهدة موندروس (١٩١٨).

وتحول مصطفى كمال إلى التحرك سرا لإطلاق «حركة مقاومة شعبية» ضد الاحتلال. وتألقت فى العاصمة عدة جمعيات سرية هدفها سرقة الدخائر

والأسلحة من المستودعات الخاضعة لإشراف «القوات الحليفة» وإرسالها إلى أنصارها في الجبال الذين بدءوا يشنون حرب عصابات على قوات العدو. وكانت الحركة تلقى التشجيع والمعونة من بعض الرسميين ذوي المراكز الكبيرة في الحكومة من أنصار مصطفى كمال أمثال عصمت ورءوف وفتحى وفورى . وعلى الحدود الشرقية في جبهة القوقاز ، بدأ كاظم قره بكير وقواته التي لم تدخل المعركة يعصون أمر الحلفاء بشأن تسريح الجيش .

وللمفارقة ، انتدبت الحكومة مصطفى كمال لقمع حركة المقاومة الشعبية في الأناضول والجبهة الشرقية ، اعتقادا في أن أعضاء جمعية الاتحاد والترقى هم الذين يشعلون حركة المقاومة. ففي عام ١٩١٩ ، عين مصطفى كمال مفتشا عاما على الجيش الثالث في سامسون ، الواقعة شمال الأناضول على البحر الأسود، إذ أوكلت إليه مهام نزع سلاح القوات العثمانية ، بسبب انتشار الفوضى واختلال الأمن والنظام وإرهاب السكان في أماكن عديدة من الأناضول .

وهناك، شعر مصطفى كمال أنه أكثر استقلالا في اتخاذ أسلوب التحرك الثورى ، مستنكرا احتلال أرمر من قبل القوات اليونانية وضاربا بيد من حديد على أيدي الخونة والعملاء . وبدأ يعقد الاجتماعات السياسية بهدف إذكاء روح المقاومة الوطنية في النفوس ، واختار «المساجد» مكانا مناسباً للتجمعات ولإبراز مواقفه الوطنية . كما أجرى اتصالات مع وحدات الجيش العثماني المنتشرة في الأناضول وتراقيا والقوات المتبقية بعد اندحارها في جبهات متعددة . وبدلاً من تنفيذ أوامر إسطنبول بحل القوات ، فقد عمل العكس وأعاد تنظيمها وأثرها بعناصر جديدة وأشعل فيها الروح الوطنية .

وبعد أن أنزل اليونانيون ، بإيعاز من الحلفاء ، قواتهم على شاطئ أرمر واحتلوا المدينة ، قام مصطفى كمال الذي كان قد انتقل من سامسون إلى

أماسيا، باستدعاء قواده : رافت من «سيواس» وعلى فؤاد من أنقرة ، وكان عارف موجودا معه فى أماسيا . وفى ٢٣ من يونيو عام ١٩١٩ ، عقد القادة الأربعة اجتماعاً برئاسة مصطفى كمال الذى لخص الوضع كالتالى :

«إن تركيا جاثية الآن على ركبتها أمام قوات الاحتلال ولم يعد باستطاعتها أن تقوم بأى مجابهة عسكرية، وكل ما تبقى لها أربعة جيوش فى الأناضول وجيش واحد فى القسم الأوروبى فى العاصمة.

وجميع هذه الجيوش ، باستثناء جيش «كاظم قره بكير» المعسكر فى ديار بكر، قد جردت من أسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يبق لها سوى قياداتها العليا الاسمية . أما السلطان وصهره رئيس الحكومة الدامادا فريد، وكذلك أعضاء حكومته، فهمهم الوحيد لإرضاء سلطات الاحتلال بأى ثمن على حساب الشعب من أجل الاحتفاظ بمراكزهم. لذلك ، فإن الطريق لإنقاذ الأمة والبلاد هو فى دعوة الشعب لحمل السلاح وخوض حرب عصابات لطرد المحتلين، وعقد مؤتمر وطنى يحضره مندوبون عن جميع المناطق، ويكونون مزودين بالصلاحيات المطلقة من أجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الأناضول، تأخذ على عاتقها قيادة الثورة الشعبية لطرد الغزاة من جميع أنحاء البلاد»

وما إن وافق المجتمعون على خطة مصطفى كمال، حتى أرسل برقية إلى جميع القادة العسكريين فى المناطق جاء فيها: إن احتلال أزمير ومانيزيا وأيدين من قبل الجيوش اليونانية يوضح بشكل قاطع مدى الخطر المحدق بالوطن . إن الشعب مدعو بأسره فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة إلى إثبات وجوده من أجل المحافظة على سلامة تركيا ووحدة أراضيها. لذلك ، فعليكم منذ الآن أن تنظموا المؤتمرات والتظاهرات الشعبية الضخمة (. .) وأن توجهوا باسم الشعب بركات الاحتجاج إلى السلطان وإلى قوات الاحتلال.

وتلقى مصطفى كمال برقيات تأييد لدعوته من الجنرال كاظم قرة بكير قائد جيش القوقاز ، والجنرال عدنان قائد جيش «قونيا» .

وشجع ذلك التأييد مصطفى كمال ، فأخذ يطوف على جميع المناطق الخاضعة لقيادته داعيا الشعب إلى حمل السلاح وتأليف جمعية مقاومة في كل مدينة وقرية تتولى حرب العصابات من أجل إنقاذ البلاد من المحتلين والغاصبين ، وتتلقى أوامرها من القيادة العليا للجيش الوطني .

وما كان من السلطان إلا أن عزل مصطفى كمال من القيادة ، وجرده من رتبته العسكرية ، وأصدر عليه حكما بالإعدام ، وأخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الأناضول بعصيان أوامره واعتباره خارجا على القانون .

عندئذ ، خلع مصطفى كمال لباسه العسكري ، واستدعى جميع مناصريه ، وعقد معهم اجتماعا ، وطلب منهم أن يختاروه زعيما وقائدا لهم وتنفيذ أوامره كما لو كان ما يزال قائدهم العسكري . وبعد أن أنهى الاجتماع ، طلب من الجنرال كاظم بكير ، بصفته قائد جيش ديار بكر ، أن يدعو القواد العسكريين ومندوبي الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر في أرضروم . وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبو المناطق إلى أرضروم حيث انعقد المؤتمر في أغسطس عام ١٩١٩ وقرر :

- أن جميع الأراضي التركية تعتبر وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة .

- في حالة تفكك الدولة العثمانية ، على الأمة أن تقف صففا واحدا ضد أى احتلال أو تدخل أجنبى .

- إذا أصبحت الحكومة المركزية فى وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها ، تؤلف حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من «المؤتمر الوطنى» .

- الإرادة الشعبية هي السلطة العليا الحقيقية .
- لا يجوز أن تمنح الأقليات غير العثمانية أى امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة أو بكيانها الاجتماعى .
- لا مجال لقبول أى نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، وصلت إلى الجنرال كاظم برقية من السلطان تأمره بالقبض على مصطفى كمال وإرساله إلى إسطنبول وفرض المؤتمر .

وبعد ارتباك ، وافق الجنرال كاظم على ما قاله مصطفى كمال بأن الإخلاص (العسكرى) يجب أن يكون أولاً وقبل شىء لتركيا ، وأن السلطان وحكومته مجرد ألعوبة فى يد المحتل . وواصل المؤتمر اجتماعهم وانتخبوا لجنة لتمثيلهم فى المؤتمر الوطنى العام ، الذى تقرر عقده فى سيواس واختاروا بالإجماع ، مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة ورءوفاً نائباً له^(١) .

وقد مثلت مقررات بيان أرضروم ، ورقة عمل أساسية لمؤتمر سيواس الذى عقد فى ٤ من سبتمبر عام ١٩١٩ ، وتوافد عليه المندوبون من جميع أنحاء البلاد ، فأقروا مقررات مؤتمر أرضروم ، كما وافقوا على رفض اقتراح الحماية الأمريكية أو أى حماية أخرى . وأقسموا ألا يلقوا السلاح حتى تتطهر أرض الوطن من الاحتلال الأجنبى ، ويقبل العدو مقرراتهم التى سموها «الميثاق الوطنى» ، وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتتولى أعمال «الحكومة المؤقتة» المستقلة عن حكومة إسطنبول ، كما انتخبوا مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة .

وفى ٢٧ من ديسمبر عام ١٩١٩ ، غادر مصطفى كمال سيواس واستقر فى أنقرة التى اتخذها منذ ذلك اليوم قاعدة إستراتيجية لتحركاته وسياسته . وقد

(١) تفاصيل مؤتمر وبيان أرضروم فى :

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Op.cit, . p.242.

أعلن عن استعداده لعقد جمعية وطنية في ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ ، واعتبر اللجنة التمثيلية التي تقوم في أنقرة بمثابة حكومة شرعية وحيدة في تركيا ، وأصدر أوامره لجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين بأن يأتروا بأوامر حكومة أنقرة الوطنية وليس بأوامر حكومة إسطنبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء . وقد خطط مصطفى كمال لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة وطلب من السلطان أن يقر سلطتيهما . وفعلاً ، وفدت أعداد ضخمة من إسطنبول إلى أنقرة يوم ٢٣ من إبريل عام ١٩٢٠ لحضور المجلس الوطني الكبير للمرة الأولى ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً له ، وعصمت إينونو رئيساً للأركان^(١) .

وخدمت الأحداث مصطفى كمال ، حين وقعت حكومة إسطنبول معاهدة سيفر في ١٠ من أغسطس عام ١٩٢٠ ، والتي قضت بتقسيم تركيا ، بل كانت بمثابة حكم الإعدام على تركيا .

لقد قضت معاهدة سيفر ببقاء السلطان شرط أن توضع المضائق تحت مراقبة لجنة دولية ، وأن يمنح الأكراد استقلالاً ذاتياً ، وتصبح أرمينيا دولة مستقلة . وأعطت المعاهدة اليونان تراقيا حتى حدود تشاغلجة وجزيرتي أميروس وتندوس وقضت بأن تعيد إليها تركيا سلطانها على أرشير وملحقاتها . وفصلت عن تركيا كلا من سوريا والعراق وولاية الموصل ، وأقرت حماية الإنجليز على مصر ، وقضت بضم جزيرة قبرص إلى بريطانيا . واعترفت بالحماية لفرنسا على مراكش وتونس ، وبضم ليبيا إلى إيطاليا ، كما حددت قوات السلطان بخمسين ألف رجل منهم خمسة وثلاثون ألف رجل من الدرك ، وقضت أخيراً بإعادة العمل بامتيازات الدول العظمى .

وما إن نشرت نصوص المعاهدة ، حتى انفجر السخط في كل أنحاء تركيا بشكل غير مسبوق ، وأدرك الجميع أن المعاهدة تهدف لمحو تركيا وأن حكومة

(١) . 57 . p. Geoffery L. Lewis, Turkey, London, Benn 1955.

إسطنبول ليست سوى مطية للقوى الأجنبية . وشخص الجميع بأبصارهم نحو مصطفى كمال وحكومته المؤقتة فى أنقرة واندفعوا للتطوع فى صفوف الجيش الوطنى من أجل القتال والمقاومة .

وفى شهر أغسطس عام ١٩٢١ ، أقر المجلس الوطنى الكبير سلطة مطلقة لرئيسه مصطفى كمال ونصبه قائدا عاما للجيش الوطنية . كما أقر الدستور الجديد الذى خوله مهام الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية . كما تقرر رفض جميع المعاهدات التى وقعتها حكومة إسطنبول مع الحلفاء بعد ١٦ من مارس عام ١٩٢٠ . وألف مصطفى كمال حكومة إنقاذ وطنى ، وضع أمامها خطة لإنقاذ البلاد من الاحتلال وعدم تمكين الحلفاء من تطبيق شروط معاهدة سيفر . هذه الخطة انتهت بالتخلص من الخطر الداخلى وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والأرمنية ومن القوات الموالية للسلطان وحكومة إسطنبول .

وبعد ذلك توجه مصطفى كمال نحو قوات الاحتلال الفرنسية فى الجنوب ، فطوق «مرعش» و«أورفا» وقضى عليها قضاءً كاملاً ، ثم توجه نحو «بورنطى» فأرغم الفرنسيين على الانسحاب منها وتوقيع معاهدة صلح تعهدوا فيها بالجلء عن «كيليكيا» .

ثم استدار بعد ذلك نحو الإيطاليين فحاصروهم فى «قونيا» وأرغمهم على الانسحاب من جميع المناطق التى كانوا يحتلونها بما فيها المناطق الإستراتيجية حتى «أنطاليا» . وأعد مصطفى كمال خطة لتطويق قوات الاحتلال البريطانية فى إسطنبول أجبرتها على الانسحاب . وحاولت اليونان فى مارس عام ١٩٢١ إجهاض الحركة الوطنية فى تركيا ، باحتلال «بورصة» و«أورشاك» ، فتمكن الجنرال عصمت من دحر القوات اليونانية فى معركة «إينونو» التى تسمى باسمها . ولما حاول اليونانيون الثأر ، باحتلال أزمير ، قاد مصطفى كمال القوات التركية فى موقعة «السخاريا» فاحرز نصرا كبيرا ، إذ انتهت المعركة بأسر

القائد العام للجيش اليونانى برفقة أركان حربه وانهزام جيشه وتقهقر اليونانيين صوب البحر المتوسط ، ودخل مصطفى كمال أزمير بعد تحريرها منتصرا . وعاد إلى أنقرة حيث قرر المجلس الوطنى الكبير فى أكتوبر عام ١٩٢١ ، منحه رتبة «مارشال» مع تسميته بلقب «الغارى» الذى ينفرد به سلاطين آل عثمان .

وفى ١٢ من أكتوبر عام ١٩٢١ ، عُقدت هدنة «مودانيا» التى اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى إسطنبول وبوغازين وتراقيا الشرقية (لواء الإسكندرونه) . وكانت الحاجة ملحة لعقد معاهدة جديدة بعد انتهاء الحاجة لمعاهدة سيفر . ووجهت الدعوة لحضور مؤتمر لوران إلى حكومتى تركيا العثمانية (إسطنبول الشرقية وأنقرة الوطنية) ، فاجتمعت الجمعية الوطنية فى أنقرة وأكد النواب أن لتركيا حكومة واحدة فقط هى حكومة أنقرة .

وأدرك مصطفى كمال أنه قد حان الوقت ليضرب ضربه ، بأن يقنع النواب بخلع السلطان وحيد الدين خان^(١) وإلغاء السلطنة . وصعد إلى المنصة واقترح على النواب أن يفصل بين السلطنة والخلافة فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين . وتشكلت لجنة قانونية لدراسة الاقتراح ولما وجد «الغارى» معارضة ، قطع مناقشات المجتمعين صائحا ، أيها السادة ، لقد اغتصب السلطان العثمانى السيادة من الشعب بالقوة . . وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردها منه . . إن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى . . وسواء وافقتم أم لم توافقوا فسوف يحدث هذا . . كل ما فى الأمر أن بعض رءوسكم سوف تسقط فى غضون ذلك^(٢) وكان يتكلم بسلطان الديكتاتور الذى يصدر أمرا واجب التنفيذ . وفرض أمره على المجلس الوطنى الكبير .

(١) هو آخر سلاطين الدولة العثمانية ، وكان لقبه محمد السادس ، وحكم خلال الفترة (١٩١٨ - ١٩٢٢) .

(٢) ورد فى : هـ . س . أرمسترونج ، الذئب الأغبر مصطفى كمال ، م . س . ذ ، ص ١٨٤ .

وبعد أسبوع ، كانت سيارة إسعاف بريطانية تقف أمام الباب الخلفى لقصر السلطان، فخرج وحيد الدين ليستقلها ، يتبعه ابنه، وخصى يحمل حقيبة صغيرة فى يده ، وحمال يحمل متاع جلالته . وصعد السلطان سلم السيارة الخشبي من الخلف ، يحمل مظلة فى يده . . إنه «آخر سلاطين آل عثمان، إمبراطور جميع الأتراك ، السيد العظيم المرهوب من العالم بأسره» . . ثم انطلقت به السيارة إلى حيث استقل زورقا بخاريا حمله إلى بارجة بريطانية حملته إلى سويسرا . وأعلن قرار السلطان وحيد الدين ، ونودى بابن أخيه عبد الحميد خليفة للمسلمين ، خليفة فقط لا سلطانا، فلم يمنحه المجلس الوطنى الكبير أى سلطات مطلقاً^(١).

ولما انعقد مؤتمر الصلح فى لوزان ، فى ٢٠ من يوليو عام ١٩٢٣ ، لم يمثل الدولة العثمانية فيه إلا وفد حكومة أنقرة الوطنية . وكان عصمت إينونو على رأس وفد بلاده ، وتمسك بمبادئ «الميثاق الوطنى - مقررات أرضروم» .

وفى ٢٤ من يوليو عام ١٩٢٣ جرى التوقيع على معاهدة لوزان، وكانت أهم بنودها:

- إعادة كامل ولاية أدرنة للدولة .
- الجلاء عن كل الأماكن المحتلة من البلاد .
- إنهاء مشروع المنطقة الدولية للمضايق .
- إلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالى .
- إعادة جزر البحر المتوسط إلى الدولة .

وفى أوائل أغسطس ١٩٢٣ ، صدق المجلس الوطنى على «معاهدة لوزان» وانسحبت الجيوش الخليفة من تركيا . وتكلفت جهود «الغارى» مصطفى كمال باستقلال تركيا . وتحققت للغارى شرعية لإكمال مشروع «تغريب تركيا» .

B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, p.255. (١)

(٢) النظام الجديد: من الخلافة إلى الجمهورية العلمانية

بعد إلغاء السلطنة وتأمين استقلال تركيا، أصبحت البلاد كسفينة غادرت الشاطئ ودخلت البحر ولا يعرف أحد مرساها. إذ انهار النظام القديم (للدولة العثمانية) ولم يتشكل النظام الجديد (للدولة التركية).

فشركاء «الغارى» فى الحركة الاستقلالية، يتطلعون إلى قيام حكم دستورى. والجيش الذى وقف خلف الغارى من أجل الثورة، بات يتطلع إلى مهام وأمجاد أخرى.

والخليفة الذى أصبح بلا سلطان، ظل خليفة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وخادم الحرمين.

وتدخل الغارى مصطفى كمال ليرسى نظامه.

النظام الجمهورى :

فكر «الغارى» فى لجان المقاومة المحلية التى أنشأها فى الأقاليم بمعاونة رءوف ورفعت عام ١٩١٩، والتى كانت نواة المنظمات الشعبية للمجندين التى طردت الإنجليز واليونانيين من البلاد وقادتها إلى النصر. ولما كانت هذه المنظمات التى يلتهم أفرادها وطنية وحماسة ذات صبغة عسكرية، أى تخضع مباشرة لأوامره، فقد قرر أن يحيلها إلى آلة حزبية منظمة تخضع لإشرافه وتصبح الحاكم الفعلى لتركيا. وأطلق عليها اسم «حزب الشعب» ومنح كل لجنة منها سلطة اختيار عمدة القرية وواعظها وناظر مدرستها ومدير شرطتها وبريدها وكناسى شوارعها.

وبعد أن أعد «الغاري» خطته، قام بجولة فى الأقاليم، استقبل خلالها فى كل مكان بالحفاوة والإكبار، بوصفه «الغاري» ومحرر الوطن . .

وكان أينما حل، يدعو تلك المنظمات إلى الاجتماع ويصغى إلى مطالب وآراء أعضائها، ثم يقول لهم فى النهاية:

«احتفظوا بمنظمتكم، إن العدو الخارجى قد ذهب، لكن الحرب لم تنته بعد، فالبلاد مليئة بالخونة . . قفوا فى صفى، وأطيعونى . . وبذلك نستطيع أن نبنى معا تركيا الجديدة، وطنكم الذى استرددتوه بدمائكم، حتى تغدو من مناعة الجانب ما يجعلها تقاوم هجمات جميع أعدائها من الخارج أو الداخل . إنكم سوف تكونون «حزب الشعب» فضموا جميع الأتراك المخلصين إلى منظماتكم . . فأنتم الشعب وحزب الشعب، الذين ينبغى أن تحكموا تركيا»^(١).

وإذ ضمن مصطفى كمال الجيش - الحزب، وفرغ من إعادة تنظيم لجانه وتعيين ممثليه فيها، عاد إلى أنقرة ليواجه خصومه . واستهل الغاري هجومه بإلغاء حصانة النواب الشخصية من الاعتقال والمحاكمة، ثم بفرض رقابة صارمة على الصحف . وأمر الشرطة بمنع أى اجتماع أو خطاب عام !

وأدرك النواب خطورة الخطة السياسية التى يديرها الغاري للانفراد بالحكم، فأرسلوا إليه وفدا يطلب إليه التنحى عن رئاسة الحزب الجديد، بدعوى أن رئيس الدولة ينبغى أن يظل فوق الأحزاب . لكنه أجابهم بقوله : «لست أوافقكم على حجبتكم، فأنتم تتكلمون عن رعاة الحزب من الأحزاب السياسية، وأنا أقول إنه ليس فى الدولة غير حزب سياسى واحد، فالاتحاد جوهرى لنا، ولا يمكن أن توجد أحزاب أخرى تناوئنا . ويهمنى من وجهة

(١) هـ. س. أرسترويلج، الذئب الأغبر، م. س. د.، ص ٢٠٠.

الكرامة والشرف أن أظل رعيما لهذا الحزب الوحيد - حزب الشعب - ورئيسا للدولة وقت واحد...»^(١).

وإلى جانب معارضة المجلس الوطنى لاتجاه الغازى نحو «الحكم المطلق»، بدأ كثيرون من رملائه الذين وقفوا إلى جانبه خلال الحركة الاستقلالية، يتكتلون ضده بزعماء رءوف، وكان بينهم رفعت، وعلى فؤاد وعدنان، ورحمى، وكاظم قرة بكير، ونور الدين. ولم يبق فى صفه غير عصمت، وفورى، لكن الجيش وحزب الشعب كانا وراءه.

واستغل الغازى، الانتصار الذى حققه بتوقيع معاهدة لوزان التى ضمنت استقلال تركيا، ليعلم أن خطوات إصلاح وتجديد تركيا لم تكتمل، وأنه من الخطأ الزعم بأن التطور الدستورى لتركيا قد وصل إلى نهايته، وأنه من الضرورى إصلاح وتعديل الدستور، وأن يكون لتركيا حكومة جمهورية.

وأعد مصطفى كمال مع عصمت إينونو مشروعا لإعلان الجمهورية، جاء فيه أن نظام الحكم للدولة هو النظام الجمهورى. ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. ورئيس المجلس هو رئيس الدولة الذى يرأس أيضا «المجلس الوطنى». وأجرى التصويت على المشروع، فوافق عليه ١٥٨ عضوا من ٢٨٧ عضوا، وامتنع الباقون عن التصويت.

وتضمن قرار إعلان الجمهورية فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣ :

شكل الدولة جمهورى ودينها الإسلام ولغتها التركية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى رئاسة المجلس الوطنى ورئاسة الوزراء.

وقد يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من أعضاء المجلس.

(١) هـ. س. أرسترونج، الدتب الأغبى، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

وفى الجلسة ذاتها، جرى انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية، وما لبث المجلس أن اطلع على قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عصمت إينونو رئيسا للوزراء، وكانت أول وزارة فى العهد الجمهورى. وبهذا الانتخاب، صار مصطفى كمال الحاكم الشرعى (المطلق) للبلاد، فقد أصبح إلى جانب كونه رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء الفعلى، ورئيس المجلس الوطنى ورئيس حزب الشعب والقائد العسكرى العام.

وهكذا تحققت لمصطفى كمال السلطة المطلقة. ففى كل بلدة وقرية صار حزب الشعب - سلاحه السياسى - هو القوة المسيطرة على الأمور، وكان الجيش خاضعا لإشرافه المباشر، وقبضته تهيمن على دولاب الدولة بأكمله.

غير أن خصوم مصطفى كمال، وقد وجدوا أن الوقت قد حان للغارى للفتك بهم، فأثاروا المعارضة ضد الجمهورية والحكم المطلق. ثم غادروا أنقرة والتفوا حول الخليفة عبد المجيد فى إسطنبول، وعرضوا عليه خطة ترمى إلى تنصيب الخليفة سلطانا دستوريا، واختيارهم (رءوف وصحبه) وزراء لها. وبذا، أصبح الخليفة فى إسطنبول محورا وسلاحا للمعارضة لمصطفى كمال وحكومة أنقرة.

إلغاء الخلافة:

أصبحت الدولة العثمانية دولة خلافة إسلامية بعد تنازل آخر خليفة عباسى، وهو أبو إسحق محمد المتوكل على الله، عن الخلافة للسلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠). وقد أراد سليم الأول ذلك فى إطار الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية (الشيعة) فى فارس التى فتحت بغداد عام ١٥٠٨، وللسيطرة على رجال الدين (العلماء) والفرق الدينية (الدرايش).

لقد كانت الخلافة العباسية قد قضى عليها بدخول المغول بغداد عام ١٢٥٨، إلا أن سلاطين المماليك فى مصر الذين تصدوا للمغول فى عين جالوت أحيوا

الخلافة. فاستدعى الظاهر بيبرس البندقدار «المستنصر» ابن الخليفة الظاهر ونصبه خليفة مقابل أن يكون لببيبرس حق التصرف في مصر وسوريا وديار بكر والحجاز واليمن وأرض الفرات. وظل أمر تنصيب الخليفة رمزا دون سلطة حتى فتح السلطان سليم الأول (العثماني) مصر عام ١٥١٧، وحمل معه إلى القسطنطينية الخليفة المتوكل ليصبح السلطان (العثماني) هو الخليفة. وبذلك اندمجت السلطنة والخلافة، إذ أصبح السلطان الخليفة، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهمته النظر في أعمال الناس الدينية والدنيوية.

لكن دمج السلطنة والخلافة، عني في نهاية الأمر خضوع السلطة الدينية للسلطة الزمنية أو إشراف السلطنة على المجال الديني. فقد أبهى السلطان تحت سلطته «العلماء» لمراقبة التعليم الديني في معاهد التعليم، وكان يبعث بمجالس عدلية إلى الولايات العثمانية برئاسة علماء معينين من الديوان السلطاني. ولئن كانت الدولة تسير حسب القوانين القرآنية، أى الشريعة، فإن السلاطين قد أصدروا قوانين إدارية علمانية على غاية من التفصيل، مجموعة في كتاب يسمى «قانون نامه». وكان «شيخ الإسلام»، وهو السلطة الدينية العليا، يقدم الشورى - الفتوى للسلطان الخليفة دون أن تكون له أى سلطة سياسية.

غير أن الخلافة العثمانية أصبحت مطعنا مع انهيار الدولة العثمانية فيما أصبح يعرف باسم المسألة الشرقية. . ولم تفلح جهود السلطان عبد الحميد في بعث الخلافة والرابطة العثمانية، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى وجرى تقسيم تركة «الرجل المريض» بين الدول الخليفة.

ولذلك كان هدف الحركة الأتاتورية الاستقلالية، كما كتب مصطفى كمال هو «الثورة على الحكومة العثمانية، على السلطان خليفة كل المسلمين، وحث الجيش والأمة كلها على الثورة»^(١). وبعد أن أذعن السلطان الخليفة لإملاءات معاهدة سيفر (١٩٢٠) التى كرست تقسيم الإمبراطورية العثمانية، جاءت

(١) هـ. س. أرسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ.، ص ٢٠٠.

الفرصة لمصطفى كمال لإلغاء الخلافة. وحتى لا يخسر المعركة في مواجهة العلماء والفرق الدينية واللجان الشعبية، اكتفى بفصل السلطنة عن الخلافة، بخلع السلطان وحيد الدين خان وإلغاء السلطنة (١٩٢١). وبعد أن التفت المعارضة لمصطفى كمال حول الخليفة عبد المجيد، وتحركت لإثارة الشعور الديني لدى الأتراك، خشي «الغازي» من الإطاحة به، خصوصا، وأن الخليفة عبد المجيد، أخذ يحى تقاليد أسلافه من السلاطين العظام، وصار كلما ذهب للصلاة يوم الجمعة في مسجد «آيا صوفيا» يمتطي صهوة جواد أبيض على غرار ما كان السلطان محمد الفاتح يفعل، ويحيط نفسه بحرس من الفرسان، بينما تسير الجموع وراءه مهللة مكبرة، كما أخذ يستقبل في قصره على القوم من رجال الحاشية الملكية القدماء، ويتقبل زيارات السفراء والمبعوثين الأجانب بوقار السلطة وأبهتها.

في البدء، أرسل مصطفى كمال إلى وإلى إسطنبول أمرا حارما بمنع عبدالمجيد من إحاطة نفسه بمظاهر الأبهة أثناء تأدية الصلاة ومن استقبال الزائرين الأجانب. ثم أرسل تحذيرا صارما إلى جميع الذين يترددون على قصر يلدز «من بطانة وحاشية السلاطين القدماء. . بالتزام بيوتهم وإلا أحالهم إلى محكمة عرفية بتهمة الخيانة والتآمر ضد نظام الحكم الجمهوري»^(١). أما رءوف وسائر خصومه من السياسيين في المجلس الوطني، فقد استدعاهم إلى أنقرة وأرغمهم على قسم يمين الولاء للجمهورية وله شخصا. كما أرسل مصطفى كمال إلى المجلس الوطني مشروع مرسوم أقره المجلس بتخفيض مخصصات الخليفة إلى الحد الأدنى وتخفيض مرتبات أمراء العائلة السلطانية.

غير أن تلك الإجراءات هيجت رجال الدين والرأي العام ضده. وهاجمت الجماهير مراكز ولجان حزب الشعب، ولم يكن أمامه إلا إخمد تلك الثورة أو

(١) المرجع السابق ذكره.

التراجع أمامها لتطيح به . إلا أنه استغل خطاباً أرسله له الزعيمان الهنديان المسلمان أغاخان وأمير على يطالبان فيه باحترام مقام الخليفة الذي هو خليفة على كل المسلمين وليس خليفة على الأتراك فقط . واستمال الغارى الثورة ضده لصالحه ، بأن أثار هياج الرأى العام ضد أغاخان ، حين اتهمه بأنه صنيعه الإنجليز ، قائلاً : «إن إنجلترا - العدو الماكرة للدودة - حين فشلت فى القضاء على تركيا بواسطة اليونان عمدت إلى وسائلها المألوفة ، فاستخدمت صنيعتها أغاخان كى يظهر الخليفة ويشطر الأتراك إلى معسكرين» .

وأثار الأمر ثائرة المجلس الوطنى الذى انقسم بين معارضين ومؤيدين للخليفة ، فواجه مصطفى كمال المجلس قائلاً : أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين ، قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون ؟ لقد آن الأوان أن ننظر تركيا إلى مصالحها وتتجاهل الهنود والعرب وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية !» .

ولما استوثق مصطفى كمال من الجيش وحزب الشعب والمجلس الوطنى ، تقدم فى الثالث من شهر مارس عام ١٩٢٤ ، بمرسوم إلى المجلس الوطنى يقضى بإلغاء الخلافة وطرده الخليفة وفصل الدين عن الدولة . . وخاطب النواب المنفعلين قائلاً : «بأى ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة . فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا ، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية ، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلق مكانها لمدارس حكومية غير دينية»^(١) .

وأقر المجلس الوطنى القانون دون مناقشة . وفى الليلة ذاتها أرسل مصطفى كمال أمراً إلى حاكم إسطنبول يقضى بأن يغادر الخليفة عبد المجيد تركيا قبل فجر اليوم التالى . وأجبر الخليفة على أن يستقل سيارة حملته عبر الحدود فى

(١) هـ . س . أرسترونج الذهب الأخير ، م . س . ذ . ، ص ٢٠٠ .

اتجاه سويسرا. وبعد يومين، جمع مصطفى كمال كل أفراد العهد القديم وأميراته، وجعلهم يرحلون إلى خارج البلاد.

تغريب تركيا:

لقد صُدم الكثير من الأتراك، وعامة المسلمين، بإزاحة الخلافة، ووقف الأتراك في صمت إزاء سياسة «الغازي» الذي نجح في استقطاب جميع مراكز القوى بيديه. وبدأ منذ عام ١٩٢٥ يطبق أفكاره ويمارس سياسته في تحديث وتغريب تركيا^(١).

إلغاء الطربوش:

كان الطربوش يمثل عنوان الثقافة العثمانية في القرن التاسع عشر، بعد أن جاءت به إصلاحات محمود الثاني قبل قرن كامل من عهد مصطفى كمال، واستخدمه المسلمون والمسيحيون واليهود العثمانيون. ولكن «الغازي» قاد ثورة على «الطربوش»، وأقر «القبعة الأوروبية» عنواناً جديداً لشباب الجمهورية الفتية، ورمزا للتحرر والتقدم. وبدأ الغازي ثورته الجديدة، بطريقة مرحلية، بفرض القبعة أولاً على نفسه، ثم على حرسه الخاص. ولما لم يجد اعتراضاً فرضها على الجيش. وأرسل العديد من الضباط الذين آمنوا بأفكاره، إلى مختلف القطاعات العسكرية لإقناع الجنود بأن ارتداء القبعة من شأنه أن يظهر الجيش التركي بمظهر الجيش الحديث (الغربي). ولما ارتدى جميع أفراد وضباط الجيش القبعة، حاول الغازي فرض القبعة على الشعب، فكادت حرب أهلية تنشأ بسبب منع الطربوش^(٢). وانتزع الغازي مرسومًا من المجلس الوطني بإلغاء الطربوش في أغسطس عام ١٩٢٥. وأمر رجال الشرطة والدرك والجيش بتطبيق المرسوم في أنحاء البلاد جميعاً، فراحوا يجوبون المدن والقرى ويصادرون «الطربوش» عن رءوس الناس بالقوة ويضربون ويجلدون ويسجنون كل من يرفض الإذعان للمرسوم الجديد. وإمعاناً في ترسيخ هذا التقليد، أرسل

(١) B.Lewis, The Emergence of Modern Turkey, p. 260.

(٢) مصطفى الزين، ذنب الأناضول، رياض الريس للنشر ١٩٩١ ص ٢٥٠.

«الغازى» مندوبه أديب ثروت إلى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مكة وهو يرتدى القبعة الأوروبية !

ومنذ ذلك الوقت دخلت القبعة الأوروبية (Shapka بالتركية) كعادة اجتماعية، ربما لأن مصطفى كمال الذى فرضها، كان يطمح إلى أن يجد أن تفكير المواطن سيتغير فى رأسه الموجود تحت القبعة !

إغلاق التكايا والزوايا وإلغاء الطرق الدينية :

تعتبر الطرق الدينية والتكايا من عناصر الحياة الاجتماعية العثمانية. فهى من ناحية، كانت الوسيط الذى انتشر من خلاله الإسلام فى الأناضول. ومن ناحية ثانية، كان لها دورها فى الذود عن الإسلام والبلاد فى أوقات الخطر، كما حدث فى أثناء مقاومة غزو المغول، إضافة إلى وجودها داخل الجيش منذ دعم الطريقة البكتاشية للإنكشارية. ومن ناحية ثالثة، لعبت الطرق الدينية والتكايا دورا مهما، كتضامنية اجتماعية لها مؤسساتها الخيرية والتربوية والتعليمية

وكل طريقة لها أتباع يطلق عليهم اسم الدراويش، يتحلقون حول شيخ الطريقة. والتكية مصطلح إسلامى يعنى: بيت من ينتسبون إلى الطريقة الدينية، ويقومون فيه بممارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينى). وتسمى التكية الصغيرة «زاوية». وتعتمد التكية ماليا على تبرعات وأوقاف أتباعها.

وتنتشر الطرق الدينية فى كل أنحاء تركيا من البكتاشية إلى النقشبندية إلى المولودية والقادرية والشاذلية والنورسية وغيرها.

وقد كان لمشايخ الطرق فى تركيا، وقت إعلان الجمهورية، ضلع فى الجمعيات والاجتماعات السرية والدعوة إلى التظاهر وإثارة العصية ضد الحكومة الأتاتورية الجديدة، وخصوصا الطريقة الرفاعية والطريقة الشاذلية.

وفى ٣٠ من أغسطس عام ١٩٢٥، ألقى مصطفى كمال خطابا فى مدينة «قسطمونى» حيث تنتشر الطريقة المولوية، تعرض فيه للطرق الدينية فقال : «إن

طلب العون والمساعدة من قبور الأموات ليس صفة للمجتمع الإنساني المتحضر. وإنى أتساءل ماذا عسى أن يكون هدف رجال الدين سوى جعل حياة أتباعهم أفضل مما هي عليه روحيا وماديا ؟ فإذا كان هذا هو هدفهم فإننى أرفض مجرد التصور بأنه مازال فى تركيا بعد كل هذا الجهاد للقضاء على الجهل والتخلف أناس مازالوا يلتمسون تحسين أوضاعهم من خلال مشايخ الطرق وأساليب الشعوذة (١٠٠). إن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن أن تكون بعد اليوم أرضا خصبة للمشايخ وال دراويش (١٠٠). وليس هنا من طريق إلا طريق الحضارة المبنية على العلم. وعلى كل من يريد أن يكون إنسانا أن يأخذ بما تقدمه هذه الحضارة وأن يتفاعل معها، وعلى مشايخ الطرق أن يفهموا هذا الكلام بوضوح وأن يغلقوا زواياهم وتكايأهم عن طيب خاطر وإلى الأبد، قبل أن أدمرها فوق رؤوسهم (١).

وفى نوفمبر عام ١٩٢٥، استصدر مصطفى كمال مراسيم تضمنت :
- إغلاق الزوايا والتكايأ الموجودة بالدولة سواء كانت وقفاً أو ملكاً لمشايخها.

- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وإلغاء ألقاب الدراويش والمريد والأستاذ والسيد والجلبى والبابا والأمير والشيخ والخليفة والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجية والتمائم.

- حظر استعمال عناوين وصفات أزياء تدل على تلك الطرق.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- يحكم على كل من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ليرة (٢).

(١) ورد فى : سليم الصويص، أثار تورك منقلد تركيا وبانى نهضتها الحديثة، مطبعة شتر، عمان، دون تاريخ ص ٢٦٠.

(٢) ورد فى : محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشف، بيروت، ١٩٤٦، ص ٧٧-٧٨.

وعندما تمرد الدراويش وتظاهروا احتجاجا على إلغاء الطرق الدينية وإغلاق التكايا، شن مصطفى كمال هجوما على هؤلاء الدراويش وقال فيه : «إن طلب العون من الميت عار على المجتمع المتمدين» (١٠٠).

إننى أرفض التصديق فى عهد العلم والمعرفة والمدنية أن يكون خير تركيا ومستقبلها رهنا بيد رجال بدائيين يقودهم (خوجا) . . عليكم أن تدركوا أن تركيا الجمهورية ليست وطن هؤلاء الخوجات والدراويش والإخوان (١٠٠). إننا نستمد قوتنا من الحضارة والعلم والمعرفة ونسترشد بها. أما التكايا فتريد استغلال الشعب وقد قرر الشعب التحرر من المجلدوين»^(١).

القانون المدنى وحظر الحجاب:

عرفت الدولة العثمانية، خلال عصر التنظيمات، استمداد القوانين الغربية على نحو ما حدث لدى إصدار القانون التجارى عام ١٨٥٠ والذى أخذ من القانون الفرنسى، وكان قانون الجزاء العثمانى الصادر عام ١٨٥٨ مستمدا من قانون العقوبات الفرنسى.

وفى حين شهد عصر التنظيمات استحداث محاكم مدنية على النسق الغربى للنظر فى القضايا المدنية التى تخص غير المسلمين، فإن المحاكم الشرعية ظلت تنظر القضايا المدنية للمسلمين.

وجرى تقنين الفقه الإسلامى، فى كتاب سمي «مجلة الأحكام العدلية»، واعتبر أساسا للقانون المدنى فى الدولة العثمانية. واستمر العمل بمجلة الأحكام العدلية حتى عام ١٩٢٦، حينما قرر مصطفى كمال استمداد القانون المدنى السويسرى كأساس للقانون المدنى التركى الذى صدر فى أكتوبر عام ١٩٢٦. وتضمن القانون ٤٤٨ مادة، تضمنت موضوعات حقوق الشخص - الأشخاص المعنويين - الزواج - الطلاق - النفقة - النسب - التبني - الميراث . . وغيرها.

(١) ورد فى: هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٨ ص-١١٥.

وتضمنت أحكام الزواج منع تعدد الزوجات، بالنص على أن «الزوجة تبطل إذا كان أحد الزوجين متزوجا عند إجراء مراسم الزواج».

وأعطى القانون للمرأة المسلمة حق أن تتزوج من غير مسلم وأن تغير دينها. وقرر القانون المساواة بين الذكر والأنثى فى الميراث وأباح رواج الأخت والأخ فى الرضاة.

وأعطى القانون الحق لكل من الزوجين برفع قضية طلاق بسبب زنا الآخر أو بسبب محاولة الآخر اغتياله أو معاملة سيئة جدا أو بسبب سوء العشرة بين الزوجين، ويتوجب الحكم بالطلاق إذا ثبتت أسباب صحته.

كما جعل القانون من حق الأب الاعتراف بولده الذى يولد له فى غير فراش الزوجية ويلحق به، ومن حق الأم أيضا رفع قضية تعيين والد ولدها الذى تلده فى غير فراش الزوجية، ومن حقها - أيضا - رفع قضية للحصول على نفقة لها ولولدها ولو كانت متزوجة من آخر^(١).

وفى نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء، وأصدرت المجالس البلدية قرارا يحظر على السيدات لبس (الجلباب) والأزمهن لبس الفستان وإلا قدم أزواجهن أو أقرباؤهن للمحاكمة.

تغريب التعليم واللغة التركية :

قاد مصطفى كمال عملية لتغريب التعليم على مرحلتين، تضمنت الأولى توحيد المدارس، وكانت المرحلة الثانية هى مرحلة إلغاء الحروف العربية واستبدال الحروف اللاتينية بها.

(١) القانون المدنى التركى، ترجمة مركز بحوث العالم التركى، القاهرة. . الطنوبى، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، م. س. ذ. ص ٢٢٤.

لقد قام النظام التعليمى العثمانى، خصوصا بعد عصر التنظيمات على الارذواجية بين مدارس دينية ومدارس مدنية (غربية).

وأصدر مصطفى كمال عام ١٩٢٤، قانون توحيد المدارس، الذى تضمن ضم جميع المؤسسات التعليمية دينية وغير دينية إلى وزارة المعارف. كما أوكل لوزارة المعارف أن تنشئ كلية للإلهيات فى الجامعة متخصصة فى الأمور الدينية، وأن تنشئ مدارس خاصة لتخريج الأئمة والخطباء. ولفك أى ارتباط بالإسلام والعرب، قرر مصطفى كمال كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية. وكان مما قاله :

«إننا اعترفنا بوجوب اتخاذ جميع أسلحة الغرب المدنية، فيجب علينا أن نكون منصفين فى اتباع الطريق المؤدية إلى خيرنا، وبخاصة فيما يتعلق بلغتنا. فقد أخذنا عن الشرق عاداته ولغته وأحرفه، فلم نستفد مما أخذناه إلا الرجوع إلى الوراء والتقهقر المتتابع فى عاداتنا وأخلاقنا، لذا يجب علينا أن نطرح عنا جانبا الأحرف العربية ونستبدل بها أحرفا لاتينية، فنضمن إذاك رقينا وتقدمنا، ونخلص لغتنا من السقوط، ونشرها فى أركان العالم الأربعة ونترجع بواسطتها وسط الترقى والتمدن^(١).

والحق أن الانقلاب على الحرف العربى، لم يبدأ مع مصطفى كمال، فقد بدأت الدعوة لذلك على استحياء خلال فترة التنظيمات، عندما أثارها الناشر التركى محمد منيف باشا عام ١٨٦٢، وانتشرت الدعوة خلال حكم الاتحاد والترقى بعد عام ١٩٠٨^(٢). لكن مصطفى كمال جعل الانقلاب اللغوى مهمته. فكلف لجنة من الأساتذة بكتابة الألفاظ التركية بحروف لاتينية. وطبق «الانقلاب» الجديد على نفسه أولا، ثم أمر المجلس الوطنى فى يوليو عام

(١) عن الطوبى ص ٢٣٧.

Roderic Davinson, Turkey : A Short History, London, 1981. p. 134. (٢)

١٩٢٨ بالانتقال معه إلى إسطنبول، ودعا إلى قصر «الدونماباتشى» الشخصيات المرموقة، وأخذ يشرح لهم بالطباشير على لوح خشبى أسود كبير الحروف المستحدثة الجديدة وطريقة كتابتها .

وانتقل إلى المدن والقرى ومعه لوحه الأسود والطباشير شارحا للناس طريقة الكتابة الجديدة. وتحول «الغازى» إلى «خوجا». ولما تأكد أن الشعب قد تقبل انقلابه الجديد، استصدر قرارا من المجلس الوطنى الكبير بجعل كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتينى إلزامية فى أنحاء البلاد كلها اعتبارا من الثالث من نوفمبر عام ١٩٢٨ . ثم أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وتلاوة الصلاة باللغة التركية ولما ثارت ثائرة رجال الدين والعلماء، فكان رده عليهم :

ألا يفهم الله اللغة التركية ؟^(١)

وكما بدأ مصطفى كمال بنفسه فى تعلم اللغة التركية الجديدة، سمى نفسه أتاتورك (أى أبو الأتراك)، عندما طلب من كل تركى اتخاذ اسم عائلة ينتسب إليها، واتخذ عصمت اسم عائلة «إينونو» نسبة إلى معركة إينونو الشهيرة التى انتصر فيها على اليونانيين .

وفى عام ١٩٣٥، جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذى له قدسية فى الدين الإسلامى، إلى العمل بنظام عطلة نهاية الأسبوع الغربية . لقد شاء أتاتورك، بكل ذلك، ثورة من أجل تغريب تركيا .

وفى عام ١٩٣٨، أيضا، ألغى أتاتورك مادة الدستور المتضمنة أن «الإسلام دين الدولة التركية» .

«دولة» الاقتصاد:

مثلما أخضع السياسة والمجتمع للدولة، اتجه مصطفى كمال إلى أن تشمل «الدولة Etatism» الاقتصاد أيضا، فى إطار مشروعه لتغريب وتحديث تركيا .

(١) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، م. س. ذ. ص ٢٥٧ .

فى المرحلة الأولى التى امتدت طيلة عقد العشرينيات، كان تدخل الدولة غير مباشر من خلال تشجيع الدولة للرأسمالية المحلية لبناء قاعدة اقتصادية تركية.

وفى المرحلة الثانية، التى أعقبت فشل المرحلة الأولى، كان تحول الدولة إلى التدخل المباشر فى الاقتصاد خلال عقد الثلاثينيات. لقد كان مؤتمر أزمير (مارس عام ١٩٢٣)، هو الأساس لسياسات المرحلة الأولى، أى تشجيع الرأسمالية المحلية، التى طالب بها الملاك الزراعيون والصناعيون والتجار.

وفى ٢٨ مايو عام ١٩٢٧ صدر «قانون تشجيع الصناعة» بهدف منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمشروعات الصناعية، وتضمن القانون أن تمنح تلك المشروعات مساحات أرض مجانية (١٠ هكتارات للمشروع)، وإعانات مالية (١٠٪ من القيمة السنوية للإنتاج)، وإعفاء منشآتها من جميع الضرائب، واستثناء مواد تشييدها من الرسوم الجمركية^(١).

وعلى صعيد الزراعة، اتخذت الدولة التركية عدة إجراءات لتشجيع رأس المال الخاص فى الريف، مثل إلغاء العشور (ضريبة العشر) عام ١٩٢٥، وتوزيع الأراضى على الفلاحين الذين ليست لديهم أراضٍ من خلال القوانين التى صدرت عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٩.

كما قامت الدولة بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة، وتشغيل مرشدين زراعيين فى القرى، وتدريب الجنود على «الزراعة الإلزامية» خلال فترة خدمتهم العسكرية. وتشجيع الميكنة فى الزراعة، وإنشاء تعاونيات للائتمان الزراعى وتسويق المنتجات.

بيد أنه بالرغم من تشجيع الدولة للرأسمالية الصناعية التركية، فإن

(١) Dorgu Ergil , From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish Underdevelopment, (١) NY, State University of New York, 1975,p. 364.

البرجوازية التركية تلكأت كثيرا، بما أدى إلى فشل عملية التصنيع خلال العشرينيات.

ولم يكن الأمر مختلفا في قطاع الزراعة، إذ لم يترتب على الإجراءات التي اتخذتها الدولة زيادة الإنتاج أو تحديث الزراعة، إلا لدى كبار ملاك الأرض الذين أفادوا من الائتمان الزراعي والميكنة الزراعية بما لهم من سيطرة اجتماعية وسياسية في الريف التركي^(١).

وجاءت أزمة الكساد العالمي بنهاية العشرينيات، لتترك أثرا واسعا في الاقتصاد التركي (المتدمج في الاقتصاد العالمي) حيث تدهورت صادرات تركيا من المواد الأولية والمنتجات الزراعية، ونقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية ومستلزمات الصناعة، وربما أدخل عملية التطور الاقتصادي في مأزق.

وبتأثير ذلك تحولت الدولة في مرحلة ثانية إلى التدخل المباشر، لإكمال سياسة الدولة (ديفليت سيليك - بالتركية)

ففي هذه المرحلة قادت الدولة حملة شاملة لتأميم أغلب الشركات الأجنبية. وبدأ التأميم بتولى الدولة مؤسسات وأجهزة المنافع والخدمات العامة كالسكة الحديدية والنقل والموانئ، وانتقلت بعد ذلك إلى المناجم والمصانع المملوكة للأجانب ثم لجأت الدولة إلى «التخطيط الحكومي».. بدأت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٣٢ من خلال الدائرة الحكومية الصناعية، وبنك الاعتماد الصناعي، وكان هدفها إنتاج السلع الاستهلاكية وإنشاء البنى الارتكازية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية، والتوسع في صناعة النسيج لسد الطلب المحلي وتوفير النقد الأجنبي من خلال التصدير. واستهدفت الخطة إنشاء مصنع

Dorgu Ergil, Op. cit. p. 111 (١)

للفولاذ ومصنع للورق والسليلوز ومعمل للأسمت وستة معامل كيمياوية وسبعة مصانع للنسيج ومصنع للسكر^(١).

وفى عام ١٩٣٨، بدأت الدولة الخطة الخمسية الثانية، والتي استهدفت إنشاء صناعات ثقيلة بالاعتماد على المواد الأولية المحلية وتطوير موارد الطاقة من فحم وكهرباء والنقل البحرى والسكك الحديدية. وتضمنت إنشاء مائة مصنع جديد مقابل ٢٠ مصنعاً فى الخطة الخمسية الأولى.

وهكذا، استهدفت الخطة الخمسية الأولى التصنيع لبدائل الواردات (السلع الاستهلاكية) وتوجهت الخطة الخمسية الثانية إلى التصنيع الثقيل والطاقة والنقل وأنشأت الدولة مصرفين لتمويل الصناعة. المصرف الأول هو بنك سومر الذى أنشئ عام ١٩٣٣ لتمويل مصانع الدولة والتخطيط لإنشاء مشروعات صناعية جديدة والمشاركة فيها.

والمصرف الثانى هو بنك إيتى الذى أنشئ عام ١٩٣٥ لاستخراج وشراء وبيع المعادن، واستكشاف البترول، وإنتاج الطاقة الكهربائية^(٢).

وفى قطاع الزراعة، تواصلت سياسة «الدولة» بدعم تعاونيات الائتمان الزراعى التى وصلت إلى ٥٧٢ تعاونية تعمل تحت إدارة بنك الائتمان الزراعى. كما شهدت المرحلة الثانية فى «الدولة» إنشاء مؤسسة لشراء المحاصيل من الفلاحين عام ١٩٣٢ ثم دائرة إنتاج الأراضى التى توسعت فى شراء المنتجات الزراعية. وفى عام ١٩٣٧، اعتمدت الدولة خطة لأربع سنوات لتطوير الزراعة.

Kornal Goyment , Stages of Estatist Development In Turkey, Studies in Development,(١) no.10, Winter 1967, pp. 90-91.
Ergil, op.cit, p. 455. (٢)

الفصل الثالث

صدام الأتاتورية والديمقراطية وعودة الإسلام

إن الأمة التركية أمة مسلمة وسوف تبقى مسلمة.
«جلال بايار»
لقد أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس.
«عدنان مندريس»

(١) الأتاتورية : العلمانية والتغريب فى مجتمع مسلم

جاء مشروع الأتاتورية تعبيراً عن تراث العلمنة والتغريب فى الإمبراطورية العثمانية، والذى تصاعد خلال عصر التنظيمات، كاستجابة للتحدى الذى فرضه صدام الغرب فى طوره الاستعماري مع الشرق الإسلامى منذ نهاية القرن الثامن عشر.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، كان مشروع الأتاتورية تجسيداً للنزعة القومية فى الإمبراطورية العثمانية، والتى أینعت فى تركيا مع ثورة الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، بالرغم من سياسة العثمنة والأسلمة التى اتبعها السلطان

عبد الحميد، حتى كان انتصار المقاومة الشعبية التركية، لتحرير تركيا (الحالية) واستقلالها بقيادة الغارى مصطفى كمال.

والحق أن هناك من اعتبروا مشروع الاتاتورية، نقطة نهائية فى سيرورة العلمانية فى السياق الإسلامى، والتى بدأت مع خلافة معاوية بن أبى سفيان (٦٦١م) عندما اكتسبت الخلافة سلطتها فعليا وبالقوة على أرض الواقع وليس قانونيا أو شرعيا^(١).

فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت السلطة «سلطة رمزية أو مضبوطة (موجهة) من قبل السيادة الدينية»^(٢).

وبمعنى آخر، أصبحت الخلافة (بالمفهوم الدينى)، لأجل خلع المشروعية على سلطة السلطان (الزمنية)، وظل الأمر كذلك، حتى إلغاء بغداد عاصمة الخلافة العباسية^(٣).

ولم يكن استئناف العثمانيين للخلافة، بعد قرنين ونصف القرن من سقوطها فى بغداد، على يد السلطان سليم الأول، إلا من أجل إسباغ الشرعية الدينية على السلطان العثمانى، فى مواجهة الدولة الصفوية (الشيعية) فى فارس (خارجيا) ورجال الطرق الدينية والعلماء (داخليا).

غير أن السلاطين العثمانيين، اتبعوا إستراتيجيات عديدة، من أجل وضع السلطة الدينية تحت نظر السلطة الزمنية. ونعنى بالسلطة الدينية، علماء الدين من جهة والشرعية الإسلامية من جهة أخرى.

فى هذا الإطار، سعى السلاطين لإبقاء «العلماء» تحت سلطتهم، وذلك

(١) محمد أركون، تاريخية الفكر العربى الإسلامى، بيروت، مركز الإنماء القومى والمركز الثقافى العربى، ط٢، ١٩٩٦، ص ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٣) محمد أركون، العلمنة والدين : الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠، ص ٨٨.

بمراقبة التعليم الدينى فى معاهد التعليم، ويبعث مجالس عدلية فى الولايات العثمانية، يعين علماءها الحكم المركزى. ولئن كانت الدولة تسير حسب الشريعة الإسلامية، فإن السلاطين أصدروا قوانين إدارية علمانية، مجموعة فى كتاب يسمى «قانون نامه». وبالرغم من أن «شيخ الإسلام» - وهو السلطة الدينية العليا - كان يحضر اجتماعات المجلس الإمبراطورى إلا أنه لم تكن له أى «سلطة سياسية»^(١).

ومنذ عصر السلطان محمود الثانى (١٨٠٧ - ١٨٣٩)، اهتم السلاطين العثمانيون بمجالى التعليم، والقانون، لتوسيع نطاق السلطة الزمنية واحتواء السلطة الدينية. فأسس السلطان (محمود الثانى) مدارس حديثة إلى جانب المدارس الدينية، كما وضع الأوقاف تحت إشرافه (لضرب نفوذ رجال الدين)، وأسس ديوان الأحكام العادلة للشئون القانونية والشرعية (تحت سلطته).

وجاء عصر التنظيمات (١٨٣٩ - ١٨٧١)، ليجعل من التعليم أداة لتخريج نخبة عصرية ذات ثقافة دنيوية، مقابل نخبة رجال الدين (العلماء). فكان إنشاء المدارس الرشدية - والمتوسطة والسلطانية لتخريج الكوادر العسكرية والإدارية. وجرى محاولة لإنشاء جامعة دار الفنون العليا ومدرسة المعلمات.

لقد أدى «التعليم المدنى» فى عصر التنظيمات، إلى بروز نخبة جديدة فى الجيش والإدارة العثمانيين، متميزة عن النخبة التقليدية المرتبطة بالمؤسسة الدينية. هذه النخبة الجديدة، جعلت مرجعيتها المؤسسية للحياة العامة على نحو ماحدث فى الغرب.

بيد أن التطور الأهم، باتجاه العلمنة والتغريب فى دولة التنظيمات حدث فى المجال القانونى، بإنشاء جهاز قضائى خارج عن سلطة الطريقة الدينية

Halil Imalcik, The Ottoman Empire : The Calassical Age 1300 - 1600 ,London, 1963, (١) pp. 73,94.

القضائية، بإدخال قوانين أساسية ذات أسس منفصلة تمام الانفصال - عمليا - عن علم واجتهاد الهيئة الدينية.

فقانون الجزاء (العقوبات العثمانى) عام ١٨٤٠، اعتمد على القانون الجنائى الفرنسى لعام ١٨١٠، كأحد مصادره، وأخذ بمبدأ أن «لا عقوبة دون نص» - نافيا بذلك التعزير، ومؤسسا القانون الجنائى على أسس منتظمة. ثم ألغى عقوبة الرجم فى الزنى وقطع اليد فى السرقة. وأضاف القانون الجنائى العثمانى عام ١٨٥٨، إلغاء الردة كجريمة. وأنيط اتخاذ الأحكام بمحاكم علمانية أطلق عليها اسم المحاكم العدلية، دون الركون إلى القضاة الشرعيين. وكان قد سبق القانون الجنائى الفرنسى، قانون التجارة (١٨٥٠) الذى استمد من القانون الفرنسى، كما كانت المحاكم التجارية، أولى المؤسسات القضائية الخارجة عن سلطة شيخ الإسلام وجهازه، كما كانت أولى الأجهزة القضائية التى اعتبرت شهادة الذمى مساوية لشهادة المسلم، ثم صدر قانون الجنسية العثمانى عام ١٨٦٩ ليعتبر (المسلم) غير العثمانى أجنبيا.

لقد نظمت القوانين الجديدة مسائل غير شرعية، إلى جانب العقوبات الشرعية. وبمعنى آخر، استندت إلى مرجعيتين إحداهما علمانية والأخرى دينية. ويصدق الشئ نفسه على مجلة الأحكام العدلية (١٨٦٩ - ١٨٧٦) التى استمدت من القانون الوضعى إلى جانب تحويل الفقه وأحكامه إلى قوانين صادرة عن الدولة (أى علمنة الشريعة).

وإن كانت دولة التنظيمات قد أحجمت عن المساس بأحكام الأحوال الشخصية لتنظيمها الشريعة، اعتمادا على المحاكم الشرعية، إلا أن الأحوال الشخصية دخلت مجال التقنين بقانون الحقوق العائلية عام ١٩١٧ والذى جاء من نتائج التحولات الاجتماعية التى فرضتها الحرب العالمية الأولى. وقد قنن قانون الحقوق العائلية ما فى الشرع، فأخذ بمبدأ الوصية وقصرها على الثلث.

وحاول الحد من تعدد الزوجات، بالنص على إمكانية أن يتضمن عقد الزواج بنداً يقضى بتطبيق الأولى (أو الثانية) بطلب من الأولى إذا تزوج الزوج بثانية. وألزم القانون المتزوجين بتسجيل الزواج لدى السلطة المدنية، كما أنيط الطلاق بالمحاكم المدنية^(١).

وقد يقال إن الدولة الحميدية مثلت انقطاعاً قصيراً في سيادة علمنة التعليم والقانون في الإمبراطورية، باتباعها أفكار «الجامعة الإسلامية». والحق أن السلطان عبد الحميد الذى حكم من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٠٩، حاول أن يطبع «الرابعة السياسية» بين رعايا الدولة العثمانية بالطابع الإسلامى، فى مواجهة النزعات القومية التى تفجرت فى الإمبراطورية. كما حاول عبد الحميد أن يعيد تأسيس شرعية الدولة وشرعية السلطان - الخليفة على أساس إسلامى، ولكنه - مقابل ذلك - جعل شيخ الإسلام تحت الرقابة الشديدة وعمل على إضعاف الطرق الدينية.

غير أن سياسة السلطان عبد الحميد «الإسلامية» فشلت، ولمجح تيار القومية: تركيا الفتاة، والقومية العربية، والحركة الصهيونية فى فلسطين. وفى تركيا، ومنذ انقلاب الاتحاد والترقى عام ١٩٠٨، تجذرت القومية التركية مع العلمانية.

لقد شهدت الفترة التالية لحرب البلقان عامى ١٩١٣ و ١٩١٤ وحرمان الإمبراطورية من ولاياتها البلقانية، نزوعاً نحو تمجيد «القومية التركية». وبعد الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، التى نظر إليها الأتراك على أنها طعنة عربية فى الظهر بدعم من الإنجليز للشريف حسين، تحول الاتحاديون إلى سياسة «التتريك»، باتجاه تجاوز التراثين العربى والإسلامى. وبسياسة «التتريك»، تحول الاتحاديون إلى تمجيد «القومية التركية»، وتشددوا فى فرض اللغة التركية فى المدارس والدواوين وفى أرجاء الإمبراطورية.

(١) روبرت مانتان (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، م. س. س. ذ ص ٩٢-٩٣.

كما اتبع الاتحاديون سياسة «علمنة نشطة» أدت إلى تبديل المشهد المؤسسى العثمانى تبديلاً محسوساً. ففي عام ١٩١٣، أصدرت الحكومة تشريعاً للحد من مجال تدخل المحاكم الدينية، ولوضع القضاة الشرعيين تحت السلطة المدنية. وفي عام ١٩١٥، صدر مرسوم لتوحيد مجمل الجهاز القضائى، بما فيه المحاكم الدينية (الشرعية)، تحت إدارة وزارة العدل وحدها. وفي الاتجاه ذاته، اجتهدت الحكومة فى تحويل «العلماء» إلى «موظفين» يربطهم بالإدارة المركزية وبتخصيص مرتبات لهم أسوة بموظفى الدولة الآخرين. أما المدارس الدينية، فقد وضعت تحت وصاية وزارة المعارف. كما خضعت الأوقاف الخيرية لإشراف متزايد من وزارة المالية. أما قمة هرم السلطة الدينية، شيخ الإسلام، فقد جرى تجريده من جانب كبير من صلاحياته الوزارية وفقد مكانه فى مجلس الوزراء، ولم تنبثق تحت إدارته إلا إدارة الشئون الدينية.

وهدف هذه العلمنة النشطة، التى كان منظرها ضياء غو قلب، إلى سيطرة الدولة على الدين (الإسلام). ولم يكن هدف الاتحاديين إقصاء الإسلام، بل تحديد الإسلام، فى إطار تحديد الإمبراطورية الطورانية(*).

وفى ارتباط مع «القومية العلمانية»، سيتبنى الاتحاديون أفكار ضياء غو قلب حول «القومية الاقتصادية»، متأثرين بأفكار عالم الاقتصاد الألمانى فردريك ليست، ومدرسة الاقتصاد السياسى الألمانى. وتلخصت تلك الأفكار فى أنه لكى تصبح تركيا قوية ومستقلة، يتعين عليها الاعتماد على قواها الاقتصادية الخاصة والتخلص من السيطرة الرأسمالية الأوروبية، وإنهاء شبكة الاحتكار التى تتمتع بها الأقليات فى التجارة وفى الصناعة العثمانية الوليدة، وتكوين برجوازية قومية قادرة على الإمساك بزمام مصير البلاد فى جميع قطاعات الاقتصاد. وبالفعل، اتخذ الاتحاديون بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨، عدة إجراءات ترمى إلى

(*) تتعلق «الطورانية» بالشعوب واللغات الآسيوية التى ليست بأرية أو سامية والتى كانت تضمها الإمبراطورية العثمانية.

إيجاد مسار لاقتصاد قومي، مثل إقرار تعريفات جمركية جديدة لحماية الإنتاج المحلي، وإعادة تنظيم البنك الزراعي، وإنشاء بنك الاعتماد الوطني (ملي بنكاس) لتوفير رموس الأموال الضرورية للمشروعات التجارية والصناعية بمنحها مزايا وتسهيلات مثل تقديم أراضي مجانية للمشروعات وتسهيل نقل وتوزيع المنتجات وإنشاء شبكة تعاونية استهلاكية وإنتاجية واقتصادية^(١).

لقد جاءت الأتاتورية (١٩٢٢ - ١٩٣٨)، كمشروع جذري و«كاريكاتوري» في بعض جوانبه، في إطار العلمانية والقومية، ليستكمل مشروع دولة التنظيمات، ودولة الاتحاد والترقي.

وكان إلغاء الخلافة المكون الرئيسي في المشروع الأتاتوري لتجذير العلمانية والقومية. وهو مشروع «دولتي Etatist» اعتمد على «الدولة» في علمنة وتغريب وتحديث تركيا.

لقد بدأ مشروع الأتاتورية بإلغاء السلطنة في الأول من نوفمبر عام ١٩٢١، ثم إعلان الجمهورية في ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٢٣. وألغيت الخلافة في ٣ من مارس عام ١٩٢٤، فكانت خطوة حاسمة في المشروع. إذ لم يعد الإسلام «الرابطة الجماعية» ولم يعد الأمر هو تحديث الدولة من خلال تحديث الإسلام، بل اتباع خيار التحديث دون الإسلام ومن خلال التغريب.

وهنا أصبح أتاتورك أكثر جذرية من منظر حركة «الشبان الأتراك» ودولة الاتحاد والترقي ضياء غو قلب، الذي كان يرى أن الحياة الاجتماعية ينبغي أن تكون قومية في جوهرها إسلامية في شكلها^(٢).

فقد كان أتاتورك يعتقد أن «الإسلام» هو سبب ضعف وتمزق تركيا. وكان

(١) روبر مانتوران (محرر)، تاريخ الدولة العثمانية، ج ٢، م.س.ذ، ص ٣٢٣-٣٢٥.
(٢) ورد في: شريف ماردن، الدين في تركيا الحديثة، في: صالح بكاري (تغريب)، أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.

مما قاله: «إن غلطة آل عثمان وآل سلجوق من قبلهم، كانت نسيانهم لتركيتهم لانتمائهم للجامعة الإسلامية ونسيانهم جنسيتهم. فكانت النتيجة أنها (تركيا) ارتضت الذل والأسر وتدرجت إلى هدف حقير جعلها مستعبدة في سبيل الله»^(١).

وأعقب إلغاء الخلافة وبمقتضى القانون ٤٢٩ المؤرخ في ٣ من مارس عام ١٩٢٤، أن أصبحت كل المسائل الدينية المتصلة بالعقيدة والعبادات وإدارة المؤسسات الدينية، تخضع لإدارة الشؤون الدينية التي تتبع مباشرة رئيس الوزراء، ويختار رئيس الوزراء مدير هذه الإدارة ويعينه رئيس الجمهورية. وبذلك أصبح رجال الدين موظفين تختارهم الدولة وتعينهم وتمنحهم رواتبهم.

وخضعت مؤسسات التعليم لوزارة التربية عام ١٩٢٤، وأغلقت المدارس الدينية التي كانت مراكز تكوين رجال الدين وتتمول من الهبات والأوقاف الخاصة، وانتقل التعليم الذي كانت تقدمه المدرسة السليمانية لتكوين فقهاء من درجة عليا إلى كلية الشريعة في جامعة إسطنبول. وألغيت المحاكم الشرعية (١٨ من إبريل عام ١٩٢٤).

وتبعت ذلك إجراءات، اتخاذ القبة غطاء للرأس (٢٥ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وحل الطرق الدينية (٣٠ من نوفمبر عام ١٩٢٥) وتغيير التقويم السنوي إلى التقويم الميلادي (الأول من يناير عام ١٩٢٦)، ووضع قانون جزائي جديد تبنى القانون المدني السويسري (٤ من أكتوبر عام ١٩٢٦)، وإلغاء اعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة (١٠ من إبريل عام ١٩٢٨)، وتغيير الحروف الأبجدية في الكتابة (الأول من نوفمبر عام ١٩٢٨)، ورفع الأذان باللغة التركية (٣ من نوفمبر عام ١٩٣٢).

لقد أعلن أتاتورك في المؤتمر الأول لحزب الشعب في ١٥ من أكتوبر عام ١٩٢٧، أن مشروعه السياسى يقوم على أربعة أركان هي: الجمهورية، والمالية

(١) الطنوبى، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢.

(القومية)، والشعبية، والعلمانية. وفي المؤتمر الثانى للحزب الذى انعقد عام ١٩٣١، أضيف ركنان آخران هما الدولية، والانقلابية. وقد اعتبرت هذه الأركان الست دعائم الدستور التركى عام ١٩٣٧، فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء فى النص: «إن تركيا جمهورية، ملية، شعبية، دولية، علمانية، انقلابية».

وبذلك، فإن الأفكار المؤسسة للأيدولوجيا الأتاتورية هى :

- الفكرة الجمهورية، أى أن يستبدل بالنظام الملكى (السلطانى العثمانى) النظام الجمهورى.

- الفكرة القومية (الملية) أى أن يستبدل بالرابطة السياسية الدينية (الإسلامية) الرابطة السياسية الوطنية التركية (القومية).

- الفكرة الشعبية، والتى كان معناها ضرب نفوذ الأرسقراطية السلطانية العثمانية والملاك الإقطاعيين ورجال الدين.

- الفكرة الدولية، أى أن تكون الدولة هى أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- الانقلابية، أى الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التى اعتبرت تقليدية ومتخلفة.

- العلمانية، والتى عنيت فى السياق التركى سيطرة الدولة على المجال الدينى وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين.

والحق أن مفهوم «العلمانية» تعرض لتأويلات فلسفية وأيدولوجية واجتماعية شتى. فالعلمانية Secularism مشتقة من Secular أى العلمانى (بفتح العين) غير الدينى - غير اللاهوتى. وبالفرنسية Laïcisme من Laïc، أى ما لا يدخل فى إطار الإكليروس.

وقد نشأ المفهوم فى أوروبا، وفرنسا بوجه خاص، وتطور ليصبح فكرة

سياسية تولدت عن فصل الكنيسة عن الدولة. وبنتيجة هذا الفصل، تصبح الدولة «مستقلة» فى شئونها الزمنية، تمارسها فى ضوء العقل وليس بواسطة الدين، وينبغى عليها أن تكون محايدة لا تتدخل فى أمور الدين، بينما الكنيسة حرة فى شئونها الروحية الدينية. ومن ثم تصبح العلمانية هى الفصل بين الكنيسة والدولة.

يبد أن العلمانية الفرنسية «اللائكية» والتي تأثرت بها التجربة الأتاتوركية، تقدم نموذجًا متميزًا شديد الخصوصية، أصبحت به العلمانية ليس مجرد الفصل بين الكنيسة والدولة، وإنما ذات طابع نضالى مضاد لكل ما هو دينى.

فالثورة الفرنسية (١٧٨٩)، بإقرارها «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» المشيع بفلسفة التنوير، وضربها للنظام الإقطاعى، قوّضت سلطة «الإكليروس» بمصادرة أملاك الكنيسة، وإلغاء عشورها والمطالبة بإشراف سلطات مدنية على الزواج والأسرة والتربية. ولم يكن الأمر بغية الفصل بين الكنيسة والدولة، بقدر ما كان لإخضاع الكنيسة الكاثوليكية لسلطة الدولة، وتنظيمها لتصبح مستقلة عن كنيسة روما. وبمقتضى القانون المدنى لرجال الدين (١٧٩٠)، أصبح الكاهن موظفًا مدنيا بالدولة، كما أصبح رجال الدين يُنتخبون من قبل المتدينين وغير المتدينين.

غير أن التطور اللاحق حدث مع إعلان الجمهورية (١٧٩٣)، عندما وقف الإكليروس مع قوى الثورة المضادة، فى الوقت الذى تهيأت فيه أوروبا كلها لواء الجمهورية. هنا، أخذ العداء للإكليروس طابعًا نظاميًا، وأصبح العداء للإكليروس، المعتبر فى خندق أعداء الجمهورية، نوعًا من العداء للدين، اتخذ تعبير «عبادة العقل» أو «ديانة العقل» فى مواجهة الإكليروس.

وهكذا أصبح الصراع بين اللائكية (العلمانية الفرنسية) والإكليروس فى أتون الصراع بين الجمهوريين والملكيين، وهو صراع تطورت أشكاله الحادة خلال

القرن التاسع عشر، ليفضى إلى فصل الجمهورية الثالثة بين الدين والدولة، باسم القيم اللائكية الجمهورية فى مواجهة القيم المسيحية الملكية^(١).

وبمعنى آخر، ارتبطت لائكية الجمهورية الثالثة متمثلة فى العداء للدين وليس مجرد الفصل بين الدين والدولة، بالصراع السياسى (الجمهورى - الملكى) فى زمن كانت فيه الكنيسة الكاثوليكية ترعى القوى الملكية الريفية، وتحاول فيه القوى الأوروبية التدخل ضد فرنسا الثورية. ومن ثم كانت «الجمهورية» وصونها «اللائكية»، أيديولوجية نضالية مؤسسة على «وضعية» القرن التاسع عشر، فى الوقت الذى أضحت فيه الكنيسة الكاثوليكية والقوى التى تحتضنها، توصف بالرجعية الشديدة.

وهكذا، فإن اللائكية «العلمانية الفرنسية» أخذت طابعاً أيديولوجياً نضالياً مضاداً للدين أكثر منه طابعاً إجرائياً للفصل بين الدينى والزمنى أو بين الكنيسة والدولة. واختلقت بذلك، عن العلمانية فى إنجلترا التى مارال الملك فيها رأس الكنيسة، وفى ألمانيا التى يدفع فيها المواطنون العشور للكنيسة، وفى الولايات المتحدة حيث الدولة «محايدة» إزاء الكنيسة ولا تتدخل فى كل ما هو ذو شأن دينى.

والواقع أن مصطفى كمال (أتاتورك)، الذى تكون معرفياً وتدريباً فى الأكاديمية العسكرية فى طولون بفرنسا، فى نهاية القرن التاسع عشر تأثر بالأيديولوجيا الوضعية التى كانت تسيطر على فرنسا كليا آنذاك^(٢). وقد حاول أتاتورك استنساخ «اللائكية» الفرنسية ضمن مشروعه لتغريب تركيا.

إن التغريب هو الاستمداد من الغرب، ويتراوح من استمداد الاستهلاك

(١) David Martin, A General Theory of Secularization Exploration in Interpretative Sociology, Oxford, 1978, pp 6-9.

(٢) هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص ٣٢١-٣٢٢.

(الجينز - الكوكاكولا - ماكدونالدز) إلى استمداد مخرجات التكنولوجيا، وحتى استمداد الأفكار والقيم والمؤسسات (للسير في طريق الحداثة).

ومشروع الأتاتوركية، كما أراد أأتاتورك، هو الانفصال عن التراث الإسلامى، بعد محاولات الانفكاك منه فى عصر التنظيمات، وخلال ثورة الاتحاد والترقى، للانخراط فى الغرب. وكانت «اللائكية» المكون الرئيسى فى مشروع الكمالية للتواءم مع الغرب، فى ارتباطها بأفكار الجمهورية، والملية (القومية)، والشعبية، والانقلابية.

فالفكرة الجمهورية، تطلبت إلغاء السلطنة، للفصل بين السلطنة والخلافة، ثم لإلغاء الخلافة - بما هى سلطة دينية فيما بعد - والفكرة القومية، كرسست الانفصال التركى (قوميا) عن الرابطة الإسلامية. والفكرة الشعبية، عبرت عن صراع اجتماعى سياسى مع الطبقة الإقطاعية الموالية للخلافة ولرجال الدين. والفكرة الانقلابية، كانت تعنى الإطاحة بالنظام القديم (التقليدى) القائم على أساس دينى.

وجاء فرض «اللائكية»، بواسطة أداة الدولة، على المجتمع، فى مرحلة أولى كما حدث مع اللائكية الفرنسية، بإخضاع المؤسسة الدينية (المساجد والمدارس والقضاء) للدولة. وفى مرحلة ثانية، استهدفت «اللائكية»، محاربة كل نشاط دينى اجتماعى وإلغاء كل رمز دينى (وصولاً إلى حروف الكتابة واللباس) حتى أصبحت اللائكية ديناً وضعياً للدولة، يُفرض على المجتمع اعتناقه بواسطة قوة الدولة وأجهزتها الأيدولوجية والقهرية (الجيش أساساً).

لقد ارتبطت العلمانية فى الغرب بقيمتى المساواة وحرية الضمير (الدينى وغير الدينى) وهما قيمتان لازمتان للديمقراطية، مما أدى إلى ارتباط الديمقراطية بالعلمانية. ولكن كما فى تجارب أخرى، كانت اللائكية الأتاتوركية، لائكية

دولتية، قامت على إخضاع المجتمع للدولة، وانتهت بأن تكون فوقية بيروقراطية شكلية لا تعبر عن ذاتية المجتمع، أى صورة «كاريكاتورية» للعلمنة بتعبير محمد أركون^(١)، لتكون النتيجة انبعاث المرجعية الإسلامية، وليتحول التغريب إلى حداثة شكلية^(٢).

(١) محمد أركون، العلمنة والدين . م . س . ذ ص ٩١ .
 (٢) محمد أركون، نفس المصدر السابق ذكره، ص ٩١ .

(٢) الجيش والديمقراطية وعودة الإسلام

لئن كان الجيش هو الأداة التى نفذت الثورة الأتاتورية، استمراراً لدوره كمؤسسة طليعية فى تحديث تركيا، فقد أرسى أتاتورك تقليد أن يكون الجيش هو حارس الأتاتورية دون الانخراط المباشر فى الحياة السياسية.

فالمبدأ الذى أرساه أتاتورك، ليصبح قانوناً فى ديسمبر عام ١٩٢١، ألزم الضباط الموجودين بالخدمة وانتخبوا للبرلمان بأن يستقيلوا من الجيش. كما أن المادة ١٤٨ من قانون الجزاءات العسكرية جرمت أى جندي يشارك فى منظمة سياسية أو أى تظاهرة أو يكتب أو يتحدث فى المسائل السياسية.

وأكد ذلك التقليد المارشال فوزى شاقماق، الذى كان يعتبر عسكرياً من المدرسة القديمة، ويعتقد أنه لا ينبغي أن يكون للضباط اهتمام بالسياسة، فكان لا يسمح لرجاله حتى بقراءة الصحف.

غير أن تقليد «الجيش المحترف»، الذى لا يسمح لأفراده حتى بالتصويت فى الانتخابات، اقترن بتقليد إعطاء الجيش دوراً فى حماية الدستور. فالمادة ٣٥ من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية، تنص على أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية، إضافة إلى حماية التعاليم التى قامت عليها الجمهورية التركية^(١).

واقترن ذلك بتشجيع الضباط الصغار على أن يعتقدوا أنهم حملة المبادئ

William Hale, The Turkish Army in Politics 1960- 1973, in : Finkel and Nukhet Sirma, (١) Turkish State, Turkish Society, Routledge, p. 57 - 58.

الأتاتورية. واستمرت خلال حكم أتاتورك، التقاليد العثمانية المتمثلة فى تعيين قادة الجيش كحكام للولايات، وفى الثقل الملحوظ لوجهات نظر العسكريين فى المسائل الداخلية.

بيد أن رئاسة السلطة التنفيذية لم تنفصل عن قيادة الجيش خلال حكم أتاتورك. فأتاتورك إضافة إلى كونه رئيس الدولة كان قائدًا للجيش، كما أنه كان يحمل رتبة «ماريشال»، أى أنه كان من الناحية العسكرية البحتة، أعلى ضابط تركى فى الرتبة. وهذه الرتبة لم ينلها أتاتورك شرفيا، بل استحقها من خلال انتصاراته العسكرية، سواء فى معارك الحرب العالمية الأولى، أو معارك حرب التحرير التى تلتها.

إلا أنه بعد وفاة أتاتورك أصبح الأمر مختلفًا بالنسبة للجيش، مع تسليم الحكم الرئيس عصمت إينونو. فعلى الرغم من أن إينونو كان عسكريا ويحمل رتبة «جنرال»، وعلى الرغم من انتصاره الباهر على القوات اليونانية فى معركة «إينونو» الشهيرة التى اكتسب منها لقبه، إضافة إلى شهرة عسكرية واسعة، فإنه لم يكن الأعلى رتبة فى الجيش. لقد كان هناك «الماريشال» فوزى شاقماق الذى منحه أتاتورك هذه الرتبة بعد معركة «السخاريا» ضد اليونانيين عام ١٩٢١. لذلك، تقرر أن يكون شاقماق هو القائد الجديد للجيش، خلفًا لأتاتورك.

هذا الانفصال بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، كان له أثر بالغ فى رسم دور الجيش فى الحياة التركية حتى الآن. فقد أصبح الجيش مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد تصرفات السلطة التنفيذية، حتى إذا ما وجدت أن هذه السلطة قد حادت عن جادة الصواب وأساءت استخدام الحكم، تدخلت بقوة وحزم لوضع الأمور فى نصابها، وضمان استمرار المبادئ الأتاتورية، وديمومة النظام الجمهورى العلمانى فى البلاد.

ولادة الديمقراطية :

ارتبطت إحالة الماريشال فوزى شاقماق (قائد الجيش) فى ١٢ من يناير عام ١٩٤٤، باتجاه القيادة السياسية نحو تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، ونحو التحول إلى التعددية الحزبية بدلاً من نظام الحزب الواحد. وهو الأمر الذى ما كان ممكناً فى وجود شاقماق، المحافظ والتسلطى والمؤمن باستقلالية الجيش عن أى تدخل سياسى فى شئونه^(١).

والمح الرئيس عصمت إينونو فى خطابه أمام البرلمان فى الأول من نوفمبر عام ١٩٤٥، إلى أنه كان يعد لتغييرات فى النظام السياسى ليتواءم مع المستجدات فى السياسة العالمية. وذكر إينونو أن العجز الأساسى فى النظام التركى هو افتقاد حزب معارض، ولذلك فإنه يعد للسماح بظهور مثل ذلك الحزب.

وكانت المستجدات فى السياسة العالمية التى تحدث عنها إينونو هى انتصار الدول الديمقراطية على الفاشية فى الحرب العالمية الثانية. بيد أنه كان قد اتضح، داخلياً، أن التحالف السياسى بين النخبة البيروقراطية - العسكرية وملاك الأراضى والبرجوازية التركية، جعل استمرار الوضع القائم فى تركيا، مستحيلًا^(٢). لقد شهدت تركيا، خلال الحرب العالمية الثانية، تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً لندرتها من جانب، ولتوقف التجارة الدولية من جانب آخر. واستغل كبار التجار الفرصة، فلجئوا إلى تخزين واحتكار المواد الاستهلاكية لاسيما الغذائية منها. فنتج عن ذلك هبوط مريع فى القيمة الشرائية لليرة التركية (التضخم)، الأمر الذى دفع الدولة إلى التدخل، بإصدار «قانون الدفاع الوطنى» فى يناير عام ١٩٤٠، الذى أعطى الدولة سلطات استثنائية لضبط الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. إلا أن ذلك، لم يؤد إلا إلى زيادة ثروات

(١) Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, London, Routledge, 1993, p. 102.

(٢) Feroz Ahmed. Op. Cit. p. 102.

البيروقراطية وكبار ملاك الأراضي في الريف وتجار المدن من اليهود والأرمن واليونانيين. وبدأت رياح التدمير تعم أرجاء البلاد بسبب الأوضاع المعيشية المتدهورة لا سيما في أوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين، والبرجوازيين الصغيرة والمتوسطة اللتين صعدتا خلال حكم أتاتورك، وأصبحتا تطالبان بضرورة تغيير بنية النظام سياسيا واقتصاديا^(١).

وأمام ذلك، استعاد عصمت إينونو لعبة أتاتورك، الذي أوعز لمجموعة معارضة بتكوين حزب معارض هو «الحزب الجمهوري الحر» عام ١٩٣٠، كحزب معارضة مستأنسة لامتناس المعارضة وشحذ همة الحزب الحاكم دون تحدى الشرعية القائمة.

واستعاد إينونو اللعبة، بأن أوعز إلى جلال بايار أن يصبح زعيم المعارضة. وكان جلال بايار هو نائب أرمير، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد أتاتورك، ثم أصبح رجل اقتصاد وأعمال ورئيسًا لعدة مجالس إدارات في كبريات الشركات والبنوك.

وكان بايار مع ثلاثة نواب آخرين، يشكلون كتلة يمينية برلمانية تنتقد سياسات حزب الشعب الجمهوري. وكان الثلاثة الآخرون هم :

- عدنان مندريس، نائب أيدين، وكان أحد المحامين المشهورين، وخطيبًا مرموقًا ومن كبار ملاك الأرض ومزارع القطن في أرمير.

- فؤاد كوبرولو، نائب كارس، وكان أستاذًا جامعيًا ومؤرخًا معروفًا من أكبر مثقفي تركيا في عصره، إضافة إلى أنه سليل أعرق عائلة تركية بعد آل عثمان، إذ حازت منصب الصدر الأعظم لأربع أو خمس مرات.

- رفيق كورالتان، نائب إيتيل، وكان أحد القضاة والمحامين المحترمين.

(١) ورد في : مصطفى الزين، ذنب الأناضول، م. س. ذ، ص ٢٩٨.

وفى حين أن بايار، ومندريس، وكورالتان، كانوا من الأعضاء البارزين فى حزب الشعب الجمهورى، إلا أن «كتلة الأربعة» التى انضم إليها كوبرولو من خارج الحزب، كانت تطالب بتغيير سياسات الحزب، وتطرح أفكاراً إصلاحية حول الحريات الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية.

وكانت كتلة الأربعة، بزعامة بايار، هى التى أعلنت تأسيس «الحزب الديمقراطى» فى ٧ من يناير عام ١٩٤٦.

وفى البداية، بدا «الحزب الديمقراطى» كما لو كان حزباً تحت سيطرة النظام. فالحزب أقر المبادئ الست للأتاتوركية، ولكن قاداته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ وفق الظروف الجديدة، وأن هدفهم - كما قالوا - هو تقدم الديمقراطية. لقد أرادوا الحد من تدخل الدولة بأكبر قدر ممكن والتوسع فى الحقوق والحريات الفردية وجعل السيادة الشعبية من القاعدة وليس من أعلى أو من الحزب الحاكم.

وتدرجياً، استقطب الحزب الديمقراطى أعداداً متزايدة وأصبح يمثل تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة فى التغيير.

وقبل أن يتعاضم نفوذ الحزب الديمقراطى ويستفحل خطره، قرر زعماء الحزب الجمهورى تقديم موعد الانتخابات النيابية التى كان مقرراً إجراؤها فى عام ١٩٤٧، لإجرائها فى ٢١ من يوليو عام ١٩٤٦.

وأُسفرت تلك الانتخابات عن فوز ٦١ نائباً عن الحزب الديمقراطى. صحيح أن حزب الشعب الجمهورى هو الذى فاز بالأغلبية، إلا أن الحزب الديمقراطى أصبح الحزب الثانى فى تركيا، وبالتالي، فقد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذى حكم البلاد منذ قيام الجمهورية الأولى فى عام ١٩٢٤.

وفى أغسطس عام ١٩٤٦، أُلِفَ حزب الشعب الجمهورى حكومة جديدة برئاسة رجب بكير، الذى حاول أن يلجم شعبية الحزب الديمقراطى، بإصدار

قوانين لتقييد الصحافة والتضييق على زعماء ونواب الحزب الديمقراطي. إلا أن حكومة رجب بكير، سرعان ما استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايدة، وانضمام ٤٧ نائباً جديداً للحزب الديمقراطي من حزب الشعب الجمهوري، وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت البلاد حتى ١٦ من يناير عام ١٩٤٩.

وفي ٢٣ من يناير عام ١٩٤٩، تألفت حكومة جديدة برئاسة شمس الدين غوناتالي الذي أعلن في خطاب له أمام المجلس الوطني في جلسة الثقة أن: «على تركيا أن تتخذ من الأنظمة الديمقراطية الغربية نموذجاً لها. وأن حرية الاعتقاد السياسي مقدسة»^(١).

وأمام ذلك، طالب نواب الحزب الديمقراطي، بالمزيد من الحريات الديمقراطية ووضع قانون انتخاب جديد. ووافق المجلس الوطني في ١٥ من فبراير عام ١٩٥٠ على وضع قانون انتخابات جديد.

ويصدر القانون، بدأت الحملات الانتخابية في جو من الحرية والديمقراطية لا مثيل له في تاريخ تركيا الحديث. إذ أبيضحت حرية عقد الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ونشر خطب مرشحي المعارضة. كما سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادئ حزبهم عبر الإذاعة الرسمية على قدم المساواة مع مرشحي الحزب الحاكم.

وجرت الانتخابات الجديدة في ١٤ من مايو عام ١٩٥٠، فأسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، فاجأ الأتراك، والرأي العام الأوروبي الذي كان يتابع عن كثب سير الانتخابات. فقد حصل الحزب الديمقراطي على ٤٠٣

(١) ورد في :

Rashad Kasbat, Democracy and Populism in Turkey, in :Rules and Rights in the Middle East :Democracy, Law and Society, Washington, washington University Press, 1995.

مقاعد من أصل ٤٨٢ مقعداً، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهورى إلا على ٦٩ مقعداً، ليفقد هيمنته على الحكم التى استمرت سبعة وعشرين عاماً متواصلة.

لقد كان فوز الحزب الديمقراطى فى انتخابات عام ١٩٥٠، أهم منعطف فى تاريخ تركيا الحديث بعد قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة.

وبعد إعلان الانتخابات، استقال عصمت إينونو من رئاسة الجمهورية، بالرغم من طلب زعماء الحزب الديمقراطى منه وإصرارهم على أن يبقى فى سدة الرئاسة، احتراماً لماضييه العسكرى والسياسى، وتقديراً لدوره فى التحول الديمقراطى، إلا أنه أصر على الاستقالة من رئاسة الدولة. وانتخب المجلس الوطنى جلال بايار رئيساً للجمهورية. وكلف بايار عدنان مندريس بتشكيل حكومة جديدة.

والحق أن فوز الحزب الديمقراطى، كان نتيجة لنجاحه فى إثارة الاستياء الشعبى ضد حكومة الحزب الواحد وحزب الشعب الجمهورى. لقد لمجح قادة الحزب الديمقراطى فى تحويل هذا الشعور إلى عداء صريح ضد الحزب الجمهورى، أى الحزب الذى أسسه أتاتورك وتولى السلطة منذ تأسيس الجمهورية. فتركز الاهتمام الرئيسى للحزب الديمقراطى فى الفترة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٥٠، على التأكيد على اختلافه عن حزب الشعب الجمهورى اختلافاً حقيقياً. واتهم مؤسسو الحزب الديمقراطى أعضاء حزب الشعب الجمهورى بأنهم يمثلون «ديكتاتورية الأثلةجنسيا»، وصف عدنان مندريس منظمات حزب الشعب بأنها «منظمات فاشية»، وقال: «إن الاختلاف بين نظام ستالين ونظام حزب الشعب الجمهورى فى تركيا، هو مجرد اختلاف بسيط^(١)».

وفى الكلمة الافتتاحية التى ألقاها مندريس أمام المجلس الوطنى، بعد فوز الحزب الديمقراطى فى انتخابات ١٤ من مايو عام ١٩٥٠، لم يشر إلى اسم

Rashad Kasbat, Op. Cit. (١)

أتاتورك - وهو الأمر الذى كان متعمداً. قال مندريس: «سوف نتذكر يوم ١٤ من مايو، دون شك، كيوم ذى أهمية خاصة، إذ وضع نهاية لمرحلة فى تاريخنا وكان بداية لمرحلة أخرى (. .). فمع انتخابات ١٤ من مايو، جرى اتخاذ خطوة مهمة من خلال ثورة تعد أهم من كل ما تحقق فى بلدنا سابقاً. نحن لسنا حكومة من الحكومات العديدة التى كانت تمثل الحزب نفسه وتتوالى واحدة بعد الأخرى. ولكننا حزب جاء للحكم بإرادة الأمة. . لقد شهدت السنوات الماضية، استمرار نظام للحكم دون رقابة وطنية أو سياسية، مما أدى إلى تفاقم الأخطاء والفساد والتجاوزات».

وبعد الانتخابات بشهر واحد، اتهم مندريس حزب الشعب الجمهورى بالتآمر مع الجيش للإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطى، وقال :

«إن هدفنا الوحيد هو تقوية الديمقراطية فى بلدنا، وإذا كان الحزب الجمهورى يرغب فى تقديم العون، فعليه أن يتخلص من قيادته المصابة بمرض حب الاستحواذ على السلطة».

لقد قدم الحزب الديمقراطى نفسه خلال سنوات المعارضة وإبان وجوده فى الحكم، على أنه يمثل الإرادة الشعبية ومصالح البرجوازية الصاعدة فى مواجهة النخبة البيروقراطية - العسكرية التى تشكلت فى أثناء حكم أتاتورك وإينونو.

ورفض عدنان مندريس مزاعم الجمهوريين بأنهم حراس إصلاحات أتاتورك، وقال فى إحدى المقابلات التى أجريت معه إن الأمة التركية هى الحارس الحقيقى للإصلاحات. وكان الدعم الكامل للمبادرة الخاصة وفتح المجال أمام القطاع الخاص، ركنًا أساسيا فى برنامج الحزب الديمقراطى لمواجهة النزعة التدخلية للدولة التى تسترت وراءها مصالح النخبة البيروقراطية - العسكرية^(١).

Rashad Kasbat, Op. Cit. (١)

ومثل مبدأ «حرمة الاقتراع وقديسيته»، أساساً للإرادة الشعبية وللدفاع الذاتي للمواطن عن حريته ولتغيير الحكومة.

وعبر عن ذلك مندریس بقوله :

«لقد جرت العادة على أن يحكم شخص واحد فقط، وعلى ألا تشارك في صنع السياسات سوى فئات قليلة. ولكن مع ثورتنا الديمقراطية (يقصد فور الحزب الديمقراطي في الانتخابات)، اكتسب ملايين من المواطنين حق التصويت وأصبحوا يؤثرون في مجال إدارة بلدنا. لقد أصبحوا مواطنين حقيقيين»^(١).

وفي تحد واضح للنخبة البيروقراطية - العسكرية، قال مندریس : «قديماً، كان من الممكن أن يتأمر ثلاثة أفراد للاستيلاء على الكرسي من فرد رابع، بينما ترقب الأمة الأمر عن بعد. كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين (يقصد إبان حكم الحزب الجمهوري). وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك. أما الآن، فإن الأمة برمتها وعبر أنحاءها كافة هي التي تحدد مصير البلد.. ولا يتسوق هذا البلد لأن يصبح مسرحاً لمغامرات دموية.. ولهذا السبب، فإننا مصممون، شأننا شأن الغالية العظمى من مواطني الأمة التركية، على التغلب على هذه المغامرات وهؤلاء المغامرين»^(٢).

وبعد ذلك بأسبوع، وقيل انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠، الذي أطاح به وقاد به إلى المقصلة لإعدامه، واصل مندریس تحديه للنخبة البيروقراطية العسكرية، في أثناء الاضطرابات التي سبقت الانقلاب العسكري بقوله: «إنهم يرغبون في معرفة ما إذا كان من الممكن الوصول إلى السلطة عبر وسيلة أخرى غير الانتخابات. وإذا كنا نؤمن بنضج الأمة التركية وبمزايها الديمقراطية، فينبغي

(١). Cumhuriyet, 2/2/1960.

(٢). Havadis, 18/5/1960.

أن نوافق على أن الانتخابات هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة أو فقدها»^(١).

غير أن تحدى الحزب الديمقراطي ومندريس للنخبة البيروقراطية العسكرية، انتهى بالانقلاب العسكرى فى عام ١٩٦٠ وإعدام مندريس واثنين من وزرائه.

وبدا الأمر كما لو أن الجيش، يحاول إعادة خلق الظروف التى كانت قائمة قبل عام ١٩٥٠، وذلك عن طريق الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا وتبنى الاتجاه البيروقراطى العسكرى فى التشريع والإدارة والحفاظ على التعاون الوثيق مع قيادة حزب الشعب الجمهورى. وجرى من جديد إحياء الائتلاف بين الجيش والبيروقراطية والذى انضمت إليه زمرة من الأساتذة الجامعيين، لإجهاض مشروع الحزب الديمقراطي والتخلص من حكومته.

عودة الإسلام:

يرتبط الإسلام التركى بالقومية التركية، على نحو يشكل نمطاً متفرداً هو فى واقع الأمر نتاج للتاريخ والهوية التركية.

لقد أصبح الأتراك مسلمين، فى القرن الحادى عشر، ومع فتحهم للأراضى التى تقوم عليها الجمهورية التركية حالياً^(٢).

وظل الإسلام، أساس الهوية والشرعية والإشباع الروحى الفردى، بالرغم من الإصلاحات التغريبية والتحديثية خلال عصر التنظيمات بنهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وقد حرصت السلطة فى تركيا، سواء فى عصر السلاطين أو فى عصر الجمهورية على إخضاع القضاء - المجال الدينى تحت سيطرتها. فقد ظلت التركية الاجتماعية والأيدولوجية التركية (الإسلامية)

(١) . Havadis, 26/5/1960.

(٢) . Andrew Mango, Turkey: The Challenge of a New Role, Op.cit p.77.

تستنكر عناصر العلمنة والتغريب التى تزايد وزنها فى التطور التركى، وظلت تعتبر الإسلام أساساً للقومية التركية.

وفى ظل حضور كاسح للسلطنة - الدولة مقابل المجتمع، ظل الإسلام يمثل أداة للترابط الاجتماعى والتضامنية وتحدى النظام القائم أحياناً، أى ظل الارتباط بين المجتمع والإسلام. وكانت الطرق الدينية هى مؤسسات الارتباط بين المجتمع والإسلام.

وقد مثلت الطرق الدينية أحد مظاهر الحياة الاجتماعية فى الإسلام وفى الدولة العثمانية. فقد كان لتلك الطرق دور تاريخى فى الجهاد دفاعاً عن الإسلام على نحو ما حدث فى أثناء الغزو المغولى.

كما كان للطرق الدينية دورها وتشكيلاتها داخل الجيش العثمانى، فكانت تفتح تكاياها وزواياها حينما يحل الجيش، على نحو ما فعلت الطريقة البكتاشية التى ارتبطت بجيش الإنكشارية. وأحياناً ما كان شيوخ الطرق الدينية يسبقون الجيوش العثمانية السافحة أو يرابطون فى الشغور من أجل الجهاد. ووظف السلطان عبد الحميد شيوخ الطرق الدينية فى الاتصال بالقيادات والتجمعات الدينية فى أنحاء الإمبراطورية، للدفاع عن «الخلافة الإسلامية».

ومارست الطرق الدينية دوراً تضامنياً فى المجتمع التركى من خلال التكايا والزوايا (التكايا الصغيرة)، التى كانت مؤسسات لممارسة العبادة وتحصيل العلم (الدينى)، تمول من خلال تبرعات وأوقاف المريدين.

وبذلك، كانت الطريقة والتكية، احتياجين لا يمكن الاستغناء عنهما فى الحياة الاجتماعية العثمانية حيث كانت هناك تكية فى كل قصبة (شارع رئيسى).

وفى عام ١٩٢٥، جرى حظر الطرق الدينية فى تركيا، وصودرت ثرواتها ومنعت من أن تعيد تنظيم نفسها. ولأن هذه الطرق ممتدة الجذور فى الحياتين الاجتماعية والدينية التركيتين، فقد انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على

تعزيز شبكاتها السرية وعلاقاتها التضامنية، ودخلت في صدام مع مشروع الأتاتورية خلال حكم أتاتورك - إينونو، ثم عادت للظهور المؤسسي مع الحكم الديمقراطي عام ١٩٥٠.

الطريقة النقشبندية :

تعتبر أقدم الطرق الدينية. وقد أسسها محمد بهاء الدين النقشبندی الذي عاش في بخارى بين عامي ١٣١٨ و ١٣٨٩م. ثم حمل طريقته إلى الأناضول شيخ نقشبندی آخر، هو عبد الله السماوي، في أواخر القرن الخامس عشر.

وبالرغم من أن زعماء النقشبندية قد شاركوا في حرب التحرير الوطنية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٣، فإنهم انقلبوا على أتاتورك احتجاجاً على سياساته العلمانية عام ١٩٢٤.

وقد لمحج الشيخ سعيد الكردي شيخ الطريقة النقشبندية في شرق تركيا في أن يقوم بحركة معارضة لأتاتورك، ويحتل مناطق شاسعة، ويصل إلى ديار بكر التي كاد يحتلها. وأمر أتاتورك الجيش بالتصدي لحركة الشيخ سعيد الكردي وأتباعه. وفي إبريل عام ١٩٢٥ ألقى القبض على الشيخ سعيد وبعض أتباعه، وجرى إعدامهم حيث علقت مشانقهم في ديار بكر أمام الجامع الكبير هناك.

وكان من شيوخ الطريقة النقشبندية الشيخ عاطف الأسكليبي الذي دعا الأتراك إلى الالتفاف حول الخلافة، وكتب رسالة بعنوان «الفرجة والقبة»، هاجم فيها الغرب وحذر من تنازل المسلمين عن عاداتهم وأخلاقهم. وكانت تلك الرسالة سببا في قيام ما عرف بثورة القبة التي اندلعت في ٢١ من يناير عام ١٩٢٦، حتى تقرر القبض على الشيخ الأسكليبي وإعدامه.

وفي عام ١٩٣٠، قامت حركة نقشبندية في «مينمين»، قادها الشيخ أسد، الذي قبض عليه، ومات مسموماً في السجن.

وشهد عام ١٩٣٥ ثلاث انتفاضات نقشبندية، مثلت المواجهات الدينية الشعبية الأخيرة مع مشروع الأتاتورية.

وفى أواخر الأربعينيات ومع بدء نظام التعددية الحزبية، عاودت النقشبندية نشاطها وعملت على تعزيز حضورها فى أوساط أصحاب المهن وموظفى الدولة وأساتذة الجامعات، وساهمت فى إنشاء حزب النظام الوطنى (الإسلامى)، الذى أسسه الدكتور نجم الدين أربكان، وكان منخرطاً فى الطريقة النقشبندية وقتها.

الطريقة النورية:

تنسب الطريقة النورية إلى الشيخ بديع الزمان سعيدى نورسى، الذى ولد فى قرية نورس عام ١٨٧٦. وقد اتخذ لنفسه اسم بديع الزمان، واتخذ من نسبته إلى قريته «نورس» بشرق الأناضول لقب «نورسى».

فى عام ١٨٩٦ سافر إلى إسطنبول، ليقدّم إلى السلطان عبد الحميد مشروع إنشاء جامعة إسلامية فى ديار بكر، أسماها «جامعة الزهراء» لتكون مقابلاً للأزهر الشريف فى مصر. ولكن السلطان قبض عليه.

وبعد خروجه من المعتقل اتجه إلى سالونيك التى كانت تغلى بثورة «الاتحاد والترقى»، وهناك التقى بديع الزمان سعيدى نورسى بقيادة حزب الاتحاد والترقى، ثم ما لبث أن اختلف معهم.

وتكرر الأمر نفسه مع الحركة القومية الأتاتورية، حيث شارك النورسى فى حرب التحرير الوطنية، ووقف ضد فتوى مشيخة الإسلام ضد الحركة الوطنية، واستقبله مصطفى كمال فى المجلس الوطنى الكبير. إلا أن النورسى انقلب على أتاورك دفاعاً عن الدين. وبرر ذلك بقوله: أى ذنب وأى جريمة فى أن تنتقد أو تضرع عدم المحبة لرجل (يقصد أتاورك) حول جامع آيا صوفيا، الذى هو مدار شرف الشعب وآية عظمى من آيات جهاده فى سبيل القرآن، وهدية

تذكارية من هدايا سيوف أجداده البواسل، إلى بيت للأصنام (يقصد مزاراً سياحياً)، كما جعل من دائرة المشيخة العامة ثانوية للبنات^(١).

ورفض النورسى حظر الطربوش ولبس القبعة، معتبراً أن الذين استبدلوا بالطربوش القبعة الأوروبية، عن اقتناع ورضا هم قلة، وقال إن الملايين من الأتراك أكرهوا على «الاستبدال» إكراهًا. ويجرى ذلك فى الوقت الذى يتاح فيه للماسونيين وأشياعهم أن يسخروا بكل حرية وجراً ووقاحة بالإسلام، وأن يمتدحوا ويمجدوا ملذات الخمر وأن يزينوا الزنى وأن يشوقوا الناس للقمار، فى حين يحرم على وعلى أتباعى أن نذيع وننشر رسالة القرآن المجيد وأن ندعو إلى الله^(٢).

وبعد ذلك توجه سعيدى النورسى من أنقره إلى مدينة «وان»، وعاش عيشة منعزلة مع بعض تلاميذه، إلا أنه حوكم بعد ثورة الشيخ سعيد الكردي (النقشبندى) عام ١٩٢٥، ووضع تحت الإقامة الجبرية بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٥٠. وخلال هذه الفترة كتب «رسائل النور»، التى كان يكتبها على قصاصات يلقيها من شباك السجن فيتلقاها تلامذته وينسخونها وينشرونها.

وقد شرح النورسى أهمية هذه الرسائل بقوله، إن مهمة رسائل النور الأساسية هى خدمة القرآن الكريم والوقوف بحزم أمام الكفر ومواجهة الإلحاد.

غير أن رسائل النور، حددت أسلوب «النورسية» كطريقة دينية فى العودة إلى الإسلام - القرآن والابتعاد عن العنف ونبد الفوضى، وانتهاج أسلوب الدعوة فى المدارس والجوامع والمؤسسات (الانتشار)، وليس الانقلاب على الدولة.

(١) نقلا عن الطوبى، مرجع سابق ص ٣٠٢.

(٢) أنور الجندى، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار الكتب السلفية القاهرة، : ١٤٠٧هـ، ص ١٥٧.

ومع بدء التعددية الحزبية عام ١٩٥٠، استخدمت الطريقة النورسية «التصويت الانتخابي» لدعم الحزب الديمقراطي، بشكل سرى فى البداية، ثم بشكل علنى فى انتخابات عام ١٩٥٧. وسواء فى عهد الحزب الجمهورى أو العهد الديمقراطى، أرسى الطريقة النورسية تقليد العمل من خلال الشرعية القائمة. الطريقة الحلمية السليمانية:

وتنسب إلى الإمام سليمان حلمى (١٨٨٨ - ١٩٥٩)، وهو سليل السلطان محمد الفاتح، وعمل بالتدريس والانشغال بالعلوم الدينية فى أواخر العهد العثمانى. وكان أبرز معارضى إلغاء الخلافة وإغلاق المدارس الدينية وتغيير الأبجدية التركية إلى الحروف اللاتينية. واعتبر أن تغيير حروف الكتابة العربية إلى الحروف اللاتينية إنما هو قطع صلة الإنسان بماضيه وثقافته وفقدان الهوية الأصلية.

وعندما أغلقت الحكومة المدارس الدينية، قامت بتعيينه واعظاً، إلا أنه اختار نشر الدين الإسلامى واللغة العربية والعلوم الدينية.

وارتكز البرنامج الإصلاحى للإمام سليمان حلمى من أجل إحياء الإسلام، على ثلاثة أركان. كان الركن الأول هو إحياء القرآن الكريم، بإنشاء كتاتيب تحفيظ القرآن والمدارس الإسلامية سرا فى القرى والمناطق. وكان الركن الثانى، هو نشر اللغة العربية بين الأتراك، باعتبارها لغة القرآن. أما الركن الثالث، فى برنامج الإمام سليمان حلمى، فكان إحياء العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير.

لقد قامت الطريقة الحلمية، على إرساء نظام ثقافى - تعليمى موزع للنظام الاتاتوركى - العلمانى. واتسمت بالمعارضة لآتاتورك والنظام العلمانى ونمط الحياة على الطراز الغربى. ولذلك تعرض الإمام سليمان حلمى للسجن ثلاث مرات فى أعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ و ١٩٤٤.

وللطريقة السليمانية دور مؤثر على امتداد تركيا من خلال انتشار المدارس القرآنية التي تندرج تحت «اتحاد مدارس القرآن» ووصل عددها إلى ثلاثة آلاف مدرسة. كما للسليمانية انتشار واسع في أوروبا، ولا سيما في ألمانيا، وقد مكنتها مصادر دخلها القوية المتأتية من مشروعاتها التجارية المتعددة، من تحقيق ذلك الانتشار داخل تركيا وخارجها.

الطريقة التيجانية :

ظهرت الطريقة التيجانية مع بداية التوسع الأوروبى فى الشرق الأوسط وانحطاط الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأ ظهورها فى شمال إفريقيا، قبل انتشارها فى الأناضول.

وتميزت الطريقة التيجانية من خلال زعيمها كمال بيلاف أوغلو، بمعاداتها للعلمانية والدولة الأتاتوركية. فقد تخصصت فى تحطيم التماثيل النصفية لآتاتورك، ولم يكن «التصوف» يمثل الأولوية للطريقة التيجانية، بل كانت تركز على الممارسة.



إن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الطرق الدينية فى تركيا، لم تكن وليست مجرد «طرق صوفية». فهى ليست مجرد تكايا ودراويش وذكر، بل كانت مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعليمية، وركيزة للإسلام الاجتماعى، ثم أساسا لحركة الإسلام السياسى فى تركيا.

وبهذا الفهم، يمكن تفسير عودة الإسلام إلى المجال الاجتماعى ثم المجال السياسى، بعد غياب أتاتورك. فقد مثلت تلك الطرق رابطة اجتماعية - ثقافية (إسلامية) داخل المجتمع التركى، ضد محاولة اقتلاع الشخصية التركية من جذورها الثقافية الإسلامية.

لقد حاولت الأتاتورية، فرض مشروع ثقافى جديد، يكون بديلا للثقافة الإسلامية المتجذرة فى المجتمع التركى. ولكن ما حدث أن مشروع الأتاتورية لم ينجح فى اقتلاع الثقافة القائمة (الإسلامية) كما لم ينجح فى تجذير الثقافة الجديدة (العلمنة والتغريب) فى المجتمع. وحدث ذلك، لأن مشروع الأتاتورية، كان مشروعاً فوقياً بيروقراطياً (مشروع الدولة) ولم يكن مشروعاً مجتمعياً نابعاً من المجتمع كما حدث فى السياقين الاجتماعى والتاريخى لأوروبا.

لذلك، ما إن توفى أتاتورك، حتى عادت المرجعية الإسلامية وظهرت تنظيمات ومطبوعات تهاجم الأتاتورية وتربط العلمانية بالكفر والإلحاد. وطبعت فى عام ١٩٤١ «دائرة المعارف التركية الإسلامية»، ثم ما لبث بعض نواب الأقاليم أن أخذوا يطالبون بتعليم الدين فى المدارس الرسمية، بضغط من ناخبيهم، مما اضطر المجلس الوطنى إلى مناقشة هذا الموضوع فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٤٦. وكانت المفاجأة الكبرى، أن طالب بعض نواب حزب الشعب الجمهورى (حزب أتاتورك)، بالسماح بالتعليم الدينى^(١).

وبدأ من عام ١٩٤٩، سمح بالتعليم الدينى فى المدارس، بمعدل ساعتين فى الأسبوع فقط، وللطلاب الذين يرغب أهلهم فى ذلك. وفى العام ذاته، أقرت الحكومة دورات تدريبية خاصة للأئمة والخطباء، كما وافقت على إنشاء كلية للدراسات الدينية.

والحق أن ما دفع حكومة حزب الشعب الجمهورى لذلك، أن الحزب الديمقراطى، منذ ظهوره عام ١٩٤٦، قد ميز نفسه عن الحزب الجمهورى فى توجهه إزاء مسألة الدين. وطالب برنامج الحزب الديمقراطى باحترام أكبر للدين وتدخل أقل للدولة فى الشئون الدينية. وأعلن جلال بايار رئيس الحزب فى عام ١٩٤٩ أن الأمة التركية أمة مسلمة^(٢).

(١) مصطفى الزين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.
(٢) ورد فى:

Kamal Karpat, Turkey's Politics, Princeton University Press, 1959, p.271.

وفيما بعد، طرح عدنان مندریس أن حزب الشعب الجمهوری بالغ فی حدیثه عن مخاطر الرجعية الإسلامية، وذلك بهدف إبقاء نظام الحزب الواحد لفترة أطول مما كان ضروريا. ولذلك أصبحت العلمانية أداة لإثارة الأحقاد واضطهاد الناس^(١).

ومن الناحية الواقعية، شهد العقد الذى حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠ - ١٩٦٠)، توسيع وتعزید دور الإسلام فی الحياة السياسية التركية. فقد ألغت حكومة الحزب الديمقراطي، عام ١٩٥٠، القانون الذى كان ينص على أن يرفع الأذان للصلاة باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية.

كما أصبح القرآن يتلى فی محطات الإذاعة الرسمية. وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب» التى تتيح للطلاب تعليما دينيا، وجرى بناء ١٥٠٠ جامع إضافة إلى ترميم عشرات الجوامع فی الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٧^(٢).

وفى حين ظلت الطرق الدينية والزوايا، غير مسموح بها قانونًا، فإنها من الناحية الواقعية عادت لممارسة دورها الاجتماعى وفتحت تكاياها وزواياها ومدارسها، بل إنها دخلت الحلبة السياسية بإعلان الطريقة النقشبندية أنها ستصوت للحزب الديمقراطي. وكما عرف الإسلام السياسى طريقه داخل الحزب الديمقراطي، فقد شق طرقا أخرى داخل أحزاب أخرى، تمهيدا لأن يصبح له حزبه السياسى فيما بعد.

لقد خرج الإسلام، ليصبح أداة سياسية، وظفها الحزب الديمقراطي فی فترة الخمسينيات، ثم ليصبح فيما بعد المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية فی السياسة التركية.

(١) Cumhuriyet, 12/1/1960.

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٢.

لقد ارتفعت التحذيرات من العلمانيين ولا سيما من حزب الشعب الجمهورى، من أن سياسة مندریس فی توظيف الإسلام قد تجلب الكارثة إلى البلد. ولم تجد تلك التحذيرات من الكارثة مع مندریس، ولكنها لقيت آذانا صاغية من آخرين، وفتحت الباب أمام أول انقلاب عسكرى فی تاريخ تركيا فی ۲۷ من مايو عام ۱۹۶۰، لحماية «الأتاتورية»، وأعدم فی إثره مندریس وبعض رفاقه.

الفصل الرابع

تدخل الجيش عامى ١٩٦٠، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام)

إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على
المبادئ الأتاتورية وحمايتها من عبث العابثين.
«البيان الأول لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠»

فى الفترة التى تلت فترة الحزب الواحد (الجمهورى)، تأثرت المؤسسة
العسكرية التركية بثلاثة متغيرات هى: التحول إلى نظام تعدد الأحزاب،
والانضمام لحلف شمال الأطلنطى (ناتو)، وبداية الاتجاه التضخمى للاقتصاد.
فمع صعود الحزب الديمقراطى إلى الحكم، تغيرت أولويات الحكم فى غير
صالح الجيش. فبعد أن أصبحت الأولوية للديمقراطية والتنمية، لم يعد الجيش
المؤسسة التى يقع عليها عبء تحقيق ذلك. بل أصبح أداة للسياسة الخارجية.
وحدث حادثان أشعرا الجيش بإهانة الحكم المدنى له.

كان الحادث الأول فى إبريل عام ١٩٦٠، عندما منع والى مدينة قيصرى الجنرال عصمت إينونو (رفيق ألتاتورك ورعيم حزب الشعب الجمهورى) من أن ينزل من القطار الذى أقله لزيارة المدينة. فإذا بثلاثة من ضباط الجيش يقدمون استقالاتهم احتجاجا على حادث قيصرى. فما كان من رئيس الوزراء عدنان مندريس إلا أن أمر بإلقاء القبض عليهم، فاستشاط رئيس الأركان الجنرال جمال جورسيل غضبا لهذه الإهانة، وطلب إعفاءه من منصبه، وغادر أنقرة إلى أزمير حيث لزم منزله فيها، لرفض مندريس طلبه بإخلاء سبيل الضباط الثلاثة.

وكان الحادث الثانى، عندما تسربت شائعات بأن عدداً من ضباط الجيش قد أوقفوا وضربوا. فما كان من طلاب الكلية الحربية إلا أن قاموا بتظاهرة فى ٢١ من مايو عام ١٩٦٠، خرج فيها نحو ألف طالب باتجاه القصر الجمهورى، وخرج معهم أساتذتهم وقادتهم من الضباط.

وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسى (ناتو) عام ١٩٥٢، كانت الكوادر الوسطى والأدنى من ضباط الجيش التركى، فى المدارس العسكرية الأمريكية والألمانية، قد تفتحت على العلوم العسكرية والإستراتيجية والاتجاهات السياسية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى ذلك إلى انقسام بين الضباط الأكبر والأصغر على خطوط: الأجيال، والتعليم، والثقافة، ودور تركيا فى العالم الجديد.

وبحلول منتصف الخمسينيات، تأثر الضباط الأصغر بالاتجاه التضخمى للاقتصاد، فانخفضت دخولهم الحقيقية ضمن أصحاب الرواتب الثابتة، وأحسوا بتدنى المكانة الاجتماعية لهم بالمقارنة مع ما كانوا يأملون لدى انضمامهم للجيش ومع سابقهم من الضباط الكبار ومع ما رأوه لدى وجودهم فى المدارس والقواعد العسكرية فى دول حلف الأطلسى.

وارتبط بكل ذلك اعتقاد الضباط الأتراك بأنهم حراس الجمهورية

الأتاتوركىة. وهم قد شعروا بأن الحكومة (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام-الجمهورية الأتاتوركىة - أمام صعود التهديد الإسلامى للعلمانية الأتاتوركىة وأمام تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية . لذلك ، تدخل الجيش عسكريا (بالانقلاب العسكرى) عامى ١٩٦٠ و١٩٧١ ، لإعادة «مأسسة» النظام واستعادة أيديولوجيته الأتاتوركىة^(١).

(١) انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠

فى ليلة السابع والعشرين من مايو عام ١٩٦٠ ، انطلقت بعض قوات الجيش التركى بدباباتها ومصفحاتها، باتجاه دار الإذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فاحتلتها. وتوجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل رعماء الحزب الديمقراطى، فاعتقلوا رئيس الجمهورية جلال ييار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ورئيس المجلس الوطنى رفيق كورالتان وجميع الوزراء وحوالى ثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطى، ليصبح عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصا.

وتلا الكولونيل أبارصلان توركيش «البيان الأول»، على «الأمة التركية»، وجاء فيه:

«إن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكرى فجر اليوم، من أجل وضع حد للتطاحن الحزبى الأرعن، الذى هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركى وداس كرامة الشرفاء من أبنائه (..). إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية فى البلاد ، مع الوعد بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة فى أقرب وقت مكن ، وتسليم الحكم إلى الحزب الذى يفوز بأغلبية المقاعد(..). إن مجلس قيادة الثورة يحترم

Feroz Ahmed, The Making of Modern Turkey, Op. Cit. p. 121-122. (١)

جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا(١). إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بها(١).

لقد كان الضباط الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٠، في أربعينيات العمر. وفى البداية، صادفتهم مشكلتان: الأولى كيفية ترتيب أوضاعهم فى قيادة الانقلاب. أما المشكلة الثانية، فكانت البحث عن ضابط من الرتب الكبيرة لكسب تأييد القوات المسلحة. وبعد محاولات فاشلة وجدوا ضالتهم فى الجنرال جمال جورسيل القائد السابق للقوات البرية الذى أحيل للمعاش فى ٣ من مايو، بعد أن قدم مذكرة لوزير الدفاع عن الأوضاع السياسية. وكان جورسيل رجلاً سهل القيادة، ذا شخصية أبوية، ومعروفاً ومحبوفاً لدى القوات المسلحة، وقد قيل أن يقود الانقلاب، برغم أنه لم يكن على علم بتفاصيل التنظيم الذى وراءه. وعندما نجح الانقلاب أتى به الضباط إلى أنقرة على طائرة حربية من منزله فى أرميز.

وأعلن الجيش أن السلطة أصبحت فى أيدي لجنة الوحدة الوطنية (Nuc) برئاسة جورسيل الذى عين رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

فى بداية الانقلاب، كان واضحاً أن قادته مقتنعون بأن المطلوب أبعد من مجرد تغيير الحكومة. ولذلك فإنهم عهدوا إلى خمسة من أساتذة القانون فى جامعة إسطنبول برئاسة العميد صديق سامى أونار، بصياغة دستور جديد. وأصدروا إعلاناً كان بمثابة «فتوى جديدة» لتبرير التدخل العسكرى فى إطار أن حكومة الحزب الديمقراطى تصرفت بشكل غير دستورى، وأنها بذلك أصبحت غير شرعية.

وبقبول لجنة الوحدة الوطنية، لذلك التبرير، دخل الجيش فى مواجهة

(١) ورد فى: مصطفى الزين، ذب الأناضول، م. س. ذ، ص ٢٣٢.

مباشرة مع الحزب الديمقراطي، انتهت بوقف نشاطه في ٣١ من أغسطس، ثم حله في ٢٩ من سبتمبر.

وبرغم أن جورسيل كان قائد المجلس العسكري (الانقلابي)، فإن العقيد البارصلان توركيش الذي كان يشغل وظيفة مستشار الرئيس، كان الشخص الأقوى نفوذا داخل المجلس في المرحلة الأولى. وتدل المعلومات المتوافرة عنه أنه ولد في قبرص، وكان يتمتع بشخصية كاريزمية بين زملائه. وقد أصاب بعض الشهرة بنهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اتهم بأنه مؤيد للنازية، وأصبح الممثل للجناح المتشدد داخل لجنة الوحدة الوطنية، وهو الجناح الذي ضم ١٤ ضابطا طالبوا بتغيير جذري للنظام السياسي لأنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية القائمة.

وضغطت مجموعة توركيش لإصدار قرار من لجنة الوحدة الوطنية في ٣ من أغسطس، بإحالة ٢٣٥ من ٢٦٠ ضابطا برتبة لواء إلى التقاعد إضافة إلى ٥ آلاف من الضباط برتبتي مقدم وعقيد. كما ضغطت المجموعة لإقالة ١٤٧ من الأساتذة والمحاضرين بالجامعات في أكتوبر.

في ١٥ من سبتمبر عام ١٩٦١، صدرت أحكام «ياسى أضا»، التي قضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ووزير الخارجية فطين رشدى زورولو، ووزير المالية حسن بولطقان.

وقد نفذت هذه الأحكام بشنق المحكوم عليهم، باستثناء جلال بايار، الذي أبدلت العقوبة بحقه إلى السجن المؤبد، بسبب تدخل الرئيس عصمت إينونو. كما حكم بالإعدام أيضا على أحد عشر شخصا آخرين، بينهم رئيس الجمعية الوطنية رفيق كورالتان وقائد الجيش السابق الجنرال أردلهون، إلا أن حكم الإعدام بحقهم استبدل به السجن مدى الحياة.

وبعد أحكام «ياسى أضا»، أعلن الانقلابيون عن إجراءات انتخابات برلمانية في ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١.

بيد أنه عندما تشكلت لجنة الوحدة الوطنية (NUC)، في ١٣ من نوفمبر عام ١٩٦٠، لم يضم التشكيل سوى ٣٨ من كبار الضباط، بعد استبعاد مجموعة الـ ١٤ التي كانت تضم الضباط الصغار الذين كانوا يطالبون بديكتاتورية عسكرية تحت قيادة ألبارصلان توركيش وإبعاد معارضيهم ممن كانوا يطالبون بإعادة الحكم للمدنيين فوراً.

ولذلك تكون اتحاد القوات المسلحة AFU ممن لم تشملهم اللجنة من الضباط. وضم الاتحاد مجموعتين: الأولى في إسطنبول تحت قيادة فاروق غون تورك قائد الفرقة ٦٦، والمجموعة الثانية في أنقرة، أسسها طلعت إيدر مدير الكلية الحربية ودوندار سيهان و٧٠ من الضباط الآخرين.

وتبدت مظاهر قوة اتحاد القوات المسلحة، بالضغط لإرجاع عرفان تانصل قائد القوات الجوية للخدمة، بعد أن أبعده لجنة الوحدة الوطنية للعمل كملحق عسكري في واشنطن في ١٠ من يونيو عام ١٩٦١.

وفي ٩ من فبراير عام ١٩٦٢، اجتمع ٥٥ من الضباط في إسطنبول، ووقعوا «اتفاقاً» للتهديد بانقلاب عسكري في ٢٨ من فبراير. وكان من بين الموقعين على الاتفاق طلعت إيدر ودوندار سيهان وفاروق غون تورك، إلا أن قادة الأركان عارضوا حركة الضباط، وقرروا إقصاءهم عن مراكزهم القيادية.

ولاستباق حدوث ذلك، تحرك الضباط في ٢٢ من فبراير، واستطاع الرائد فتحى جوركان محاصرة جورسيل وإينونو وقادة الأركان في قصر شانكايا، وأبلغ الرائد قائده إيدر بذلك، إلا أن الأخير أمره بأن يخلو سبيلهم. وفي صباح ٢٣ من فبراير، تلقى المتمردون رسالة من إينونو بأنهم لن يقدموا للمحاكمة العسكرية إذا استسلموا. وذلك ما حدث.

إعادة «مأسسة» النظام:

أسفرت نتائج ١٥ من أكتوبر عام ١٩٦١، عن فوز حزب الشعب الجمهوري

بنسبة ٣٦,٧٪ (١٧٣ مقعدا)، وحزب العدالة (الذى حل محل الحزب الديمقراطي) بنسبة ٣٤,٧٪ (١٥٨ مقعدا). وجرى تكليف عصمت إينونو بتشكيل الحكومة. وبعد مداوولات شكل حكومة انتقالية من حزبه وحزب العدالة. وفى ٢٧ من أكتوبر انتخب الجنرال جمال جورسيل، رعيم الانقلاب، أول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة.

وما لبث أن دبت الخلافات بين نواب حزبي الائتلاف (الشعب الجمهورى والعدالة). واتضح للرئيس إينونو أن حزب العدالة لم يقبل الاشتراك فى الحكومة إلا من أجل إعادة الاعتبار لمُحاكَمي «ياسى أضا». وعندما أصبح التعاون مستحيلا، قدم إينونو استقالة حكومته فى مايو عام ١٩٦٢، فعهد إليه الرئيس جورسيل بتأليف حكومة جديدة فألفها من نواب حزبه، ونواب الحزب الوطنى القديم (الذى أصبح حزب الفلاحين الجمهورى). وبذلك انتقل حزب العدالة إلى المعارضة حاصرا نشاطه فى إطلاق سراح محاكَمي «ياسى أضا». وراح يحرض أنصاره على التظاهر فى الشوارع، مما دفع حزب الشعب الجمهورى إلى القيام بتظاهرات مضادة، حتى انتهز الكولونيل طلعت إيديمير الفرصة، للقيام بانقلاب جديد فى مايو عام ١٩٦٣، ولكن انقلابه فشل، وأعدم فى يوليو عام ١٩٦٤.

وبحلول الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥، فاز حزب العدالة بأكثرية الأصوات (٥٣٪). وكلف رئيس الجمهورية وفقا للعرف البرلماني رئيس حزب العدالة سليمان ديميرل بتشكيل حكومة جديدة، فألف حكومة جميع أعضائها من نواب حزبه، واستمرت حتى إجراء الانتخابات البرلمانية التالية فى عام ١٩٦٩.

والحق أنه لم يكن لدى الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٦٠، أيديولوجيا محددة للتغييرين السياسى والاجتماعى فى تركيا. وكان بعض أعضاء «لجنة الوحدة الوطنية» والذين عرفوا - فيما بعد - بالجنح الراديكالى، يعتقد فى

إزاحة السياسيين المدنيين، وفي سيطرة العسكريين على السياسة التركية، وفي أن المشكلة الملحة التي يتعين مواجهتها قبل غيرها هي التنمية الاقتصادية.

ولكن الأغلبية داخل اللجنة (الضباط الكبار) كانت تفضل التخلي عن المسئولية إلى حكومة منتخبة، وإنشاء هيئة تخطيط حكومية للتغلب على مشكلة الإدارة العشوائية للاقتصاد التي ميزت فترة الخمسينيات.

وقد يبدو أن الإنجاز الأكبر بعيد المدى لانقلاب عام ١٩٦٠، تمثل في الدستور الجديد، الذي أتى مختلفا عن دستور عام ١٩٢٤. فقد استهدف الدستور منع «الاحتكار السياسى» لحزب واحد على الحياة السياسية، كما جرى خلال فترة أتاتورك (حزب الشعب الجمهورى) وفترة إينونو (الحزب الديمقراطى). واستحدث الدستور الجديد مجلسا تشريعيا ثانيا هو مجلس الشيوخ (SENATO) لتمر كل التشريعات خلال المجلسين التشريعيين. كما تضمن الدستور إنشاء محكمة دستورية، وأعطى استقلالية للجامعات ووسائل الإعلام، إضافة إلى لائحة من الحريات المدنية نص عليها الدستور.

وأعطى الجيش دورا دستوريا، من خلال النص على تأسيس «مجلس الأمن القومى»، والذي تكون فعلا عام ١٩٦٢، ليرأسه رئيس الجمهورية (أو رئيس الوزراء خلال غياب الرئيس) وعضوية رئيس الأركان وقادة القوات البحرية والجوية وقائد الجندرية. وأعطى الحق فى تقديم النصائح للحكومة فى مسائل الأمن الداخلية والخارجية

وفى الجانبين الاقتصادى والاجتماعى، تبدو الستينيات فترة التصنيع السريع والتحول الاجتماعى. لقد نمت الصناعة التركية بمعدل ٩٪ سنويا بين عامى ١٩٦٣ (عام صدور الخطة الخمسية الأولى) وعام ١٩٧١، فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات. وكان نصف الاستثمارات الموظفة فى الصناعة قد جاء من القطاع العام، الذى كان يميل إلى التركيز على السلع الوسيطة.

وبحلول نهاية الستينيات، كان نصف الأراضى تقريباً يزرع باستخدام الجرارات والآلات، وكان ذلك مؤثراً لنمو الرأسمالية الزراعية وتحول العمالة الزراعية الزائدة إلى الخدمات والصناعة.

وارتبط بكل ذلك تزايد النمو الحضري. ففي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ زاد عدد سكان الحضر بمقدار خمسة ملايين نسمة، وصاروا يمثلون ٣٩٪ من إجمالي السكان. وكان معظم النازحين من الريف إلى الحضر، يعيشون في بيوت على أطراف المدن ينونها في جنح ظلام الليل، سميت «جوكوندو»^(١).

لقد عاب مجلس الأمن القومي وحزب الشعب الجمهوري، بعد انقلاب عام ١٩٦٠، على الحزب الديمقراطي أنه لم يتبن أسلوب التخطيط الاقتصادي والمالي خلال الخمسينيات. وطبىعى أن يطالب الضباط أعضاء مجلس الأمن القومي بالتخطيط الاقتصادي، باعتبار أن التخطيط طريقة حياة للضباط. أما الجمهوريون، فقد كان لديهم تراث «الأتاتوركية» المتعلق بدور الدولة. غير أن التخطيط الاقتصادي حظى أيضاً بدعم الطبقة الصناعية الحديثة، التي وجدت تمثيلها في حزب الحرية الذي انشق عن الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٥.

وأصبح التخطيط الاقتصادي حقيقة، بنص المادة ١٢٩ من الدستور ثم بالقانون ٩١ الصادر في سبتمبر عام ١٩٦٠، والخاص بإنشاء مكتب التخطيط الحكومي (SPO). وأعطى مكتب التخطيط الحكومي سلطات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع خطة للتنمية لمدة ٥ سنوات. ثم خضع دور المكتب لخلافات. ففي حين كان الحزب الجمهوري يرى أن تمتد سلطته لكل المجالات، فإن حزب العدالة كان يرى أن تقتصر خطة التنمية الثانية التي بدأت عام ١٩٦٨ على القطاع العام على أن يكون التخطيط للقطاع الخاص تأشيرياً.

New Left Review, 115, May-June, 1979. (١)

وقد كانت سياسات الحكومات خلال الجمهورية الثانية تتبنى إستراتيجية الإحلال محل الواردات من خلال التصنيع . فقد كانت تركيا تعتمد على الواردات من الخارج فى توفير السلع المصنعة من المواد الغذائية إلى المنسوجات وحتى صناعات الحديد والصلب . وفى الوقت ذاته ، فإن زيادة الدخول فى الخمسينيات ارتبطت بزيادة الطلب على السلع المعمرة وتزايد الميل لتقليد نمط الحياة الغربى ، خصوصا الأمريكى فى امتلاك السيارات والثلاجات والمكانس الكهربائية .

تحويلات النظام الحزبى:

دخل حزب الشعب الجمهورى انتخابات عام ١٩٦٥ ، ببرنامج جديد كتبه تورهان فايزوغلو وبولنت أجاويد ، متضمنا أفكار العدل الاجتماعى والتأمين الاجتماعى دون أن يكون اشتراكيا . وحدد أجاويد توجه الحزب فى أنه يسار الوسط . واستخدم عصمت إينونو رئيس الحزب هذا التحديد للمرة الأولى فى ٢٨ من يوليو عام ١٩٦٥ ، بعد أن اقتنع بوجهة نظر أجاويد بتحول الحزب ليجتذب أصوات الطبقة العاملة والناρχين من الريف سكان بيوت الضواحي (جوكوندو) التى تبنى فى جنح ظلام الليل . إلا أن حزب الشعب الجمهورى ، بشعاراته الجديدة ، لم يصب لمجاحا كبيرا لأنه كان عليه أن يُنافس حزب العمال التركى على أصوات العمال . كما أن النارحين من الريف أعطوا أصواتهم للحزب التقليدى ، حزب العدالة ، الذى طرح شعار أن طريق يسار الوسط هو الطريق إلى موسكو . وفى عام ١٩٦٦ ، انشق ٤٧ من النواب والشيوخ من حزب الشعب الجمهورى ، وأسسوا حزب الاعتماد بزعامة تورهان فايزوغلو .

لقد كانت سنوات الستينيات سنوات التغير الاجتماعى السريع ، مع نمو أعداد الطبقة العاملة الصناعية والطلاب . وكانت تلك الأرضية هى التى مهدت لتحول حزب الشعب الجمهورى إلى اليسار ، ولنشأت حزب العمال التركى ، ولظهور اليسار المتشدد .

وعلى الجانب الآخر، أصبح حزب العدالة أقل تماسكا، إذ أصبحت قاعدته الانتخابية تضم إلى جانب الفلاحين، أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الصغيرة، إلا أن سياساته ظلت تعبر عن المصالح الصناعية والتجارية الكبيرة، مما فتح الباب لتحول جانب من قاعدته الانتخابية للأحزاب اليمينية المتطرفة والإسلامية التي تكونت.

فى جانب اليسار، كان الحزب الأقدم هو الحزب الشيوعى التركى، برغم حظره قبل عقود، إلا أن تأثيره ظل محدوداً بسبب ارتباطه بموسكو من ناحية، ومحدودية الطبقة العاملة الصناعية من ناحية أخرى. ولذلك ظل حزب اليسار الرئيسى والشرعى هو حزب العمال التركى الذى استهدف الطبقة العاملة، إلا أن تأثيره ظل فى أوساط المثقفين.

غير أن سنوات الستينيات، شهدت جدالات ثقافية حادة حول عدد من القضايا الاجتماعية والسياسية، عبر عدد من الدوريات التى استفادت من أجواء الحرية التى كفلها الدستور.

وكانت ظاهرة انتشار اليسار بين الطلاب والمثقفين، ظاهرة عالمية فى الستينيات، وليست قصراً على تركيا، ولكنها تطورت فى تركيا، بسبب الدور المهم الذى لعبته الجامعات التركية فى إسقاط إينونو، وكتابة الدستور الجديد لقادة الانقلاب. ولذلك، رأى الأساتذة والطلاب فى أنفسهم، القوة المحركة للمجتمع، إضافة إلى اقتناعهم بمفهوم أتاتورك عن تحقيق الثورة من أعلى بواسطة نخبة «التنوير». وأدى ذلك إلى انتشار الجمعيات السياسية مثل نوادى الأفكار (Fikir kulupleri) فى غالبية الجامعات، إلا أن كلية العلوم السياسية فى جامعة أنقرة ظلت الرائدة بتأثير البروفسيور سعدون آرين، أحد قادة حزب العمال التركى. وبحلول منتصف الستينيات، انتظمت تلك الجمعيات فى اتحاد نوادى الأفكار (WPT).

وكان التيار الرئيسى داخل الاتحاد ، يرى أن الظروف أيسنت فى تركيا لحدوث ثورة اشتراكية بالوسائل الديمقراطية من خلال تفاهم سياسى . وكان التيار الثانى ، يرى أن تركيا تمر بمرحلة نمط الإنتاج الآسوى الذى يحمل سمات إقطاعية ، وأنه بالنظر لضعف الطبقة العاملة التركية ، فإن تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية يقع على عاتق التحالف بين المثقفين والجيش . وسيطرت فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية على اتحاد نواى الأفكار ، حتى أصبح لها عام ١٩٦٨ تنظيم خاص أطلق عليه منظمة الشباب الثورى .

وتأثرت حركة الشباب فى تركيا ، بحركات الطلاب فى ألمانيا والولايات المتحدة ، وبالأخص بحركة الطلاب فى فرنسا حيث كان الطلاب أقرب لإطلاق ثورة لإسقاط الجنرال ديغول فى مايو عام ١٩٦٨ . وأدى الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا فى العام ذاته ، لحدوث انشقاقات داخل اليسار التركى مثلما حدث فى أماكن مختلفة من العالم . وفى ظروف تركيا ، كانت الانشقاقات انشطارات للعنف للتعبيل بالثورة . وشملت جماعات العنف اليسارى المجموعة المادية ، والحزب الشيوعى الماركسى اللينينى ، وجيش تحرير العمال والفلاحين ، وجيش تحرير الشعب التركى ، وحزب الجبهة لتحرير الشعب التركى . وبدأت جماعات العنف اليسارى فى شن حملات إرهابية وحروب عصابات لتقويض استقرار النظام ، وسقطت فكرة الثورة الديمقراطية الوطنية بالتحالف بين المثقفين والضباط التقدميين فى ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠ ، عندما خرجت تظاهرات عمالية حاشدة فى إسطنبول وأخمدتها القوات المسلحة بقبضة من حديد .

ولم يقتصر التطرف السياسى على اليسار ، بل شمل اليمين أيضا .

ففى عام ١٩٦٤ ، أسس الكولونيل البارصلان توركيش - رعيم الجناح المتطرف فى لجنة الوحدة الوطنية التى شكلها العسكريون - حزب الفلاحين

الوطني الجمهوري (RPNP) وما لبث أن انضم إليه ١٠ من ضباط الجناح المتطرف الذين أقصوا من لجنة الوحدة الوطنية. وتضمن برنامج الحزب اتجاها قوميا تركيا متطرفا لدرجة الدعوة إلى إعادة توحيد كل الشعوب التركية في آسيا. وفي عام ١٩٦٩، تغير اسم الحزب ليصبح حزب الحركة الوطنية (Milli-yetci Haraket)، وطمغت على شهرة الحزب شهرة منظمة الشباب التي كونها، وسمى أعضاؤها أنفسهم الذئاب الرمادية (Grey Wolves) وتلقوا تدريبات عسكرية في مخيمات خاصة، لمهاجمة اليسار.

ثم تبنى توركيش شعارات إسلامية ذات مضمون قومي تركي (طوراني). لكن الشخصية التي أطلقت الفكرة الإسلامية (سياسيا) كان البروفسيور نجم الدين أريكان. ففي عام ١٩٦٩، انتخب أريكان رئيساً لاتحاد الغرف التجارية والصناعية، بعد حملة انتخابية قدم بها نفسه من خلالها، مدافعا عن أصحاب الأعمال الصغيرة، ومعارضاً لرئيس العدالة سليمان ديميريل لكونه حامياً أصحاب المشروعات الكبيرة ورأس المال الأجنبي. واتخذ هجوم أريكان على حزب العدالة مضمونا دينيا، بآتهامه للحزب بأنه أداة للماسونية والصهيونية وبأنه أدار ظهره للإسلام. وفي العام نفسه، خرج أريكان من حزب العدالة، وانتخب كمرشح مستقل للبرلمان في دائرة قونيا معقل الصوت الإسلامي. وفي يناير عام ١٩٧٠، أسس أريكان حزب النظام الوطني (Milli Nizam Partisi).

(٢) انقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١

بدأ عقد السبعينيات في تركيا، وقد دخل البناء السياسى الاقتصادى الاجتماعى، الذى طوره العسكريون بعد انقلاب عام ١٩٦٠، فى أزمة شاملة. على صعيد الاقتصاد، استنفدت تجربة التصنيع السريع فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات أى إمكانية إضافية للنمو مع نهاية الستينيات. فقد انخفض معدل النمو الصناعى من ١٢٪ فى الفترة ١٩٦٥/١٩٦٩ إلى ١,٥٪ عام ١٩٧٠. وبرغم نشوء احتكاكات صناعية كبرى فى تركيا بفضل الانفتاح على رأس المال الأجنبى، فلم تكن تجربة التصنيع السريع خلقت قطاعاً واسعاً من الرأسماليين الصغار كان يسيطر على اتحاد الغرف التجارية والصناعية، وجيشاً من ملايين العمال الريفيين النازحين إلى المدن. إذن، وصلت تجربة التصنيع السريع إلى أزمة تطلب الخروج منها توسيع السوق من أجل استمرار النمو، ولم يكن ذلك ليحدث فى ظل انخفاض الأجور ودون سيطرة الشركات القابضة وتحولها إلى التصدير.

وعلى الصعيد السياسى، لم تستطع قوة سياسية اجتماعية، خلق اتفاق سياسى عام يضمن النظام والقانون فى البلاد، فى ظل دستور عام ١٩٦٠ الذى سمح بمجال واسع للحريات السياسية.

وعجزت حكومة ديميريل التى تشكلت عام ١٩٦٩، عن إدارة الأزمة التى أصبحت أزمة النظام برمته. فاندلعت التظاهرات العمالية فى أنقرة وإسطنبول وأزمير وأدنة، مطالبة بزيادة الأجور. وخاض الفلاحون نزاعات بعضها مسلح

مع كبار ملاك الأرض فى شرق وجنوب الأناضول، وهجر آخرون قراهم إلى ضواحي المدن الرئيسية. وتدخل الجيش لفض إضرابات عمالية فى إسطنبول فى ١٥ من يونيو عام ١٩٧٠. وانتشرت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين فى جامعات أنقرة وإسطنبول وأزمير وديار بكر.

والحقيقة أن ظهور حزب الحركة الوطنية بزعامة توركيش، وحزب النظام الوطنى بزعامة أربكان، خلق تهديدا مباشرا لسلطة ديميريل وحزب العدالة وللنظام السياسى ككل. وتمثل التهديد لحزب العدالة فى منافسته على أصوات الفلاحين والنارحين من الريف ثم فى إحداث انشقاقات داخله. أما تهديد النظام السياسى، فلم يعد يقتصر على جماعات العنف اليسارى. ففى أواخر الستينيات، ووجه عنف اليسار بعنف من اليمين ليس فقط من ذئاب توركيش الرمادية ولكن أيضا من حزب العدالة الحاكم نفسه. وعندما تحول النظام إلى حالة من الفوضى الشاملة، وجهت قيادة الجيش فى ١٢ من مارس عام ١٩٧١، مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء سليمان ديميريل. وطالب الجيش ديميريل بحكومة قوية ومقنعة لإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من أجل القضاء على أسباب التدمير والفوضى، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستورى ويتسلم مقاليد الحكم.

وكان رد فعل السياسيين الفورى سلبيا. ففى حين رفض ديميريل الإنذار وفضل الاستقالة، أدان أينونو تدخل الجيش فى السياسة. ولكن سرعان ما تراجع زعيما حزبي العدالة والجمهورى، فأوصى ديميريل حزبه بالهدوء واتباع أسلوب «لنتنظر كى نرى»، بينما أعلن أينونو تأييده للحكومة الجديدة التى أقامها العسكريون، بمجرد أن عرف أن الذى سيشكلها نهات أريم عضو الجناح اليميني فى حزب الشعب الجمهورى، والذى عمل لسنوات مع أينونو. وتسبب تأييد أينونو لأريم فى استقالة أجاويد كسكرتير عام لحزب الشعب.

وشكل أريم حكومة من التكنوقراط خارج المؤسسة السياسية، وأعلن أن حكومته سوف تعيد النظام والقانون، وستقوم بإصلاحات اجتماعية اقتصادية. وبالفعل، وضع برنامجاً للإصلاح، بواسطة اقتصادى تقدمى كان خبيراً بالبنك الدولي اسمه عطا الله كارا عثمان أوغلو. وتضمن البرنامج تطبيق إجراءات للإصلاح الزراعى وتحصيل ضريبة الأرض العقارية وتأمين صناعة المناجم وحماية الصناعة التركية بأن تكون نسبة ٥١٪ من الشركات المشتركة ملكية تركية. وقوبل برنامج الإصلاح بمعارضة قوية من أصحاب الشركات الصناعية وملاك الأرض الزراعية، ولم يقبله من الصناعيين النافذين سوى اثنين هما وهبى كوش ونجات أجزجى باشى، اللذين اعتبرا البرنامج ضروريا إذا كانت تركيا تريد اللحاق بالدول الصناعية فى المستقبل المنظور. وكان أريم رئيس حكومة التكنوقراط بحاجة إلى تأييد واضح من الجيش، لتطبيق برنامجه بالرغم من معارضة أصحاب المصالح، إلا أن اهتمام الجيش كان فى مكان آخر.

فبعد تجدد الهجمات الإرهابية فى إبريل عام ١٩٧١، قرر مجلس الأمن القومى فى ٢٧ من إبريل فرض القانون العسكرى على ١١ ولاية إضافة إلى المدن الكبرى بدءاً من اليوم التالى. ثم دخل الجيش فى مواجهة مع كل من يبدى تعاطفاً تجاه اليسار، وأصبح اتهام اليسار جدياً، بعد أن قام أعضاء من جيش تحرير الشعب التركى بـخطف وقتل القنصل الإسرائيلى فى إسطنبول فى ٢٢ من مايو. وقام الجيش بالقبض على ٥ آلاف شخص بينهم كتاب وصحفيون وأساتذة جامعيون وقادة اتحاد نواذى الفكر واتحاد الغرف التجارية. وذاعت تقارير عن ممارسة التعذيب بحق المقبوض عليهم فى السجون وغرف التعذيب فى مقر المخابرات.

وشاركت فى قمع اليسار «عصابة الكونترا»، وهى منظمة سرية من المدنيين اليمينيين الذين كانوا يمولهم الجيش، وتأسست بمساعدة أمريكية عام ١٩٥٩ لمقاومة أى انقلاب شيوعى، وقد فضح أمرها - فيما بعد - بولنت أجاويد عندما

أصبح رئيسا للحكومة. كما جرى إغلاق حزب العمال التركي، فى يوليو عام ١٩٧١، فى إطار التضييق على اليسار.

وفى مقابل ذلك، ترك المجال لمتطرفى اليمين وحزب الحركة الوطنية بزعامة توركيش. أما اليمين الإسلامى، فبعد أن جرى إغلاق حزب النظام الوطنى الذى كان نجم الدين أربكان يتزعمه، سمح له بتأسيس حزب السلامة الوطنى (Milli Salamet Partisi).

أما حكومة أريم، فلم تحقق من البرنامج الإصلاحى إلا القليل، وقدم أريم نفسه تنازلات لأعضاء البرلمان المحافظين، كما ضم عدداً من الوزراء السابقين فى حكومة حزب العدالة، مما دفع ١١ من وزرائه إلى الاستقالة فى ديسمبر. وكانت أكبر تغييرات أريم التعديلات التى أدخلها على الدستور - بدعم أحزاب اليمين - للحد من الحريات التى أطلقها. وشمل التغيير ٤٤ مادة، بينها المادة ١١ للحد من استقلالية الجامعات والإذاعة والتلفزيون والصحافة والمحكمة الدستورية. وفى موازاة ذلك، جاء التغيير فرصة لزيادة دور مجلس الأمن القومى بجعل توصياته ملزمة لمجلس الوزراء، كما تأسست محاكم أمن الدولة، التى حوكم أمامها ٣ آلاف شخص قبل إلغائها عام ١٩٧٦.

بيد أن أهم ما ميز الفترة بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٣، هو عزوف الجيش عن الحكم بشكل مباشر تاركاً الأمر لوزارتين من التكنوقراط، حتى لا يكرر نموذج الحكم العسكرى الذى قام فى اليونان عام ١٩٦٧. كما عزف الحزبان الرئيسيان - أى حزب العدالة بزعامة ديميريل وحزب الشعب الجمهورى بزعامة إينونو ثم أجاويد - عن تشكيل الحكومة خلال تلك الفترة حتى لا يعمل تحت توجيهات وتعليمات يومية من الجيش، بما يفقداهما الصدقية والشعبية. وخاض الحزبان الانتخابات البرلمانية فى أكتوبر عام ١٩٧٣، وحصل فيها حزب الشعب الجمهورى على نسبة ٣٣,٥٪ من الأصوات مقابل ٢٩,٥٪ لحزب العدالة.

وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة أجاويد وشاركه فيها نجم الدين أربكان زعيم حزب السلامة الوطنى ، إلا أن ذلك الائتلاف سقط بعد عدة شهور .

غير أن عودة الأحزاب السياسية إلى تسلم مقاليد السلطة عام ١٩٧٣ ، جاءت بعد مواجهة عسكرية مدنية . ففي عام ١٩٧٣ ، وقعت حادثة أظهرت فى النهاية عجز الجيش عن إدارة الشئون المدنية ، عندما استقال رئيس أركان الجيش فاروق جولور - وهو أحد المشتركين فى إصدار البيان العسكرى عام ١٩٧١ - من منصبه لكى يصبح مرشحا لرياسة الجمهورية خلفا للرئيس جورسيل . ورغم الضغوط التى مارسها العسكريون ، فقد اتحد حزب الشعب الجمهورى وحزب العدالة فى تأييد مرشح بديل هو فعزى أورتورك ، الذى انتخبه البرلمان ، آخر الأمر ، رئيساً للجمهورية^(١) .

ولكن ، لماذا أخلى الجيش الحياة السياسية للأحزاب السياسية؟

قد يكون السبب الرئيسى ، أن الجيش لم يتسلم السلطة بشكل مباشر ، واكتفى بتوجيه حكومتين متعاقبتين من التكنوقراط ، لم تتمكن من تطبيق الحد الأدنى من البرنامج الإصلاحى المقترح . غير أن الباحث التركى ساجلاركيدر يعزو ذلك لأسباب تتعلق بتكوين الجيش التركى ذاته . فعروج الجيش التركى من الحياة السياسية عام ١٩٧٣ ، يرجع فى جانب منه إلى استمرار قوة التراث العسكرى الإصلاحى الذى كان يضيف قيمة على الحكومة المدنية ظاهريا ، مع احترام الأشكال الدستورية . وقد يكون مهماً أيضاً ، أن سلك الضباط بالجيش كان لا يزال يتم تجهيده بصورة نمطية من بيئة الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة . فالالتحاق بالمدارس والكليات العسكرية يكون عن طريق إجراء امتحانات ، كما أن الدولة تقوم بتمويل التعليم الذى يتلقونه^(٢) . ولذلك ، فإن ضباط الجيش

Roger P. Noe, Civil-Military Confrontation in Turkey, International Journal of Middle (١)
East Studies/8/197.

New Left Review. 115, May-June, 1979. (٢)

لاتربطهم صلات عائلية قوية بكبار ملاك الاراضى وبكبار الرأسماليين، مثلما هى الحال فى كثير من البلدان.

وأخيرا، يتعين أن نلاحظ أن الأحزاب السياسية المدنية كانت لا تزال تتمتع بقدر من الثقة والتأييد العام الذى لا يمكن تجاهله.

وبالرغم من أن الحكم المدنى عاد عام ١٩٧٣، بحكومة أجاويد- أربكان، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسى ظلت مستمرة طيلة عقد السبعينيات. وشكل ديميريل حكومة تالية، أطلقت على نفسها اسم الجبهة القومية، وضمت أحزاب العدالة، والسلامة الوطنى، والحركة الوطنية، واستمرت حتى الانتخابات البرلمانية فى يونيو عام ١٩٧٧، إلا أنها لم تكن أحسن حظا من الحكومة السابقة، بل فشلت فى تهدئة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسى.

وفى مايو عام ١٩٧٧، دعا اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK) إلى تجمع عمالى ضخم فى ميدان «تقسيم» وسط مدينة إسطنبول، احتفالاً بعيد العمال، إلا أن حكومة ديميريل رفضت الترخيص للاجتماع.

ولكن رئيس الاتحاد كمال توركلير تحدى قرار المنع، وأقيم الاحتفال الذى حضره ١٥٠ ألف شخص فى الزمان والمكان المحددين له. وتدخلت قوات الشرطة لفض التجمع بإطلاق النيران، فسقط ٣٤ قتيلا و١٢٦ جريحا.

وفى حين، قوبل الحادث باستنكار شعبى، استغلته الأحزاب السياسية فى الدعاية الانتخابية، فاتهم أجاويد الحكومة، وألقى ديميريل المسئولية على عاتق اليسار.

وكان المستفيد حزب الشعب الجمهورى بزعامة أجاويد، الذى استغل أيضا قراره بغزو قبرص عندما كان رئيسا للحكومة عام ١٩٧٤، وحصل على أكثرية المقاعد فى الانتخابات البرلمانية فى يونيو عام ١٩٧٧.

وآلف أجاويد حكومة من نواب حزبه، إلا أنه فشل فى الحصول على ثقة البرلمان، مما اضطره إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية الذى كلف ديميريل بتأليف حكومة بديلة.

وآلف ديميريل حكومة من أحزاب الجبهة القومية (العدالة والسلامة الوطنى والحركة الوطنية) إلا أن الحكومة لم تستمر حتى نهاية العام بسبب الصراعات داخل أحزاب الجبهة.

وفى يناير عام ١٩٧٨، آلف أجاويد حكومة من نواب حزبه والنواب المستقلين الذين كانوا قد استقالوا من حزب العدالة. ووقعت على عاتق أجاويد مهمتان: الأولى إصلاح الاقتصاد، أى وضع حد لحالة التضخم السنقى ومكافحة البطالة التى استشرت فى المدن والقرى. وكانت المهمة الثانية وقف موجة العنف فى البلاد. ولم يستطع أجاويد علاج المشكلة الاقتصادية. وخلال الجانب الأعظم من عام ١٩٧٨، كانت مصادمات الشوارع بين اليمين واليسار، والاعتيالات السياسية، تخلف بشكل منتظم ثلاثة أو أربعة من القتلى كل يوم. وفى نهاية العام وقعت مذبحه «كهрман ماراس» التى لقى فيها أكثر من ١٠٠ شخص مصرعهم، مما اضطر أجاويد لإعلان الأحكام العرفية.

وفى حين استطاعت حكومة أجاويد «التعايش» مع تلك الأجواء المتوترة حتى أكتوبر عام ١٩٧٩، فإن الجيش أبدى انزعاجه من التوجه الرخو للحكومة فى التعامل مع موجة العنف المتصاعد، كما أظهر قادة الجيش دلائل على أنهم قد حددوا ساعة الصفر، وأنهم بصدد الترتيب للقيام بانقلاب عسكرى. ولم تغير عودة ديميريل إلى الحكم بانتخابات أكتوبر عام ١٩٧٩، من الأمر شيئاً، فقد كانت حكومة أقلية عاجزة.

والحق، أن الحكومات الائتلافية، التى تشكلت خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، كانت ضعيفة بلا استثناء. وكان الحل الوحيد الممكن تشكيل حكومة

أغلبية ائتلافية بين حزبى العدالة والشعب الجمهورى، ولكن ذلك الحل بدا مستحيل التحقيق. وأصبح النظام السياسى، تدريجيا، فى حالة شلل، بسبب عجز الحزبين الرئيسيين عن التعاون، لأن استعادة الديمقراطية عام ١٩٧٣، ارتبطت بظهور مجموعات متطرفة اجتذبت قطاعًا من القاعدة التصويتية وأصبح لها تأثير فى الحياة السياسية. كما منعت التعاون بين الحزبين الرئيسيين حالة الاستقطاب الأيديولوجى، إذ أصبح حزب العدالة ممثلا للصناعيين الكبار وكبار ملاك الأرض فى حين اتجه حزب الشعب الجمهورى نحو اليسار. يضاف إلى ذلك أن الأحزاب التركية تتسم بـ «الشخصانية»، أى ارتباط الحزب بشخصية الزعيم، وقد حالت الخلافات الشخصية دون تعاون الحزبين. كما كان كل حزب يعتقد فى أنه على بعد خطوة من تحقيق الأغلبية وأن تعاونه مع الحزب الآخر يضعف فرصته فى الانتخابات التالية.

وتبدت حالة شلل النظام السياسى، لدى انتخابات رئيس للجمهورية خلفًا للرئيس كورتورك، عندما انتهت مدة رئاسته عام ١٩٨٠. حيث فشلت الجمعية الوطنية فى ذلك، بعد ١٠٠ دورة تصويت. وكان أكبر دليل على شلل النظام السياسى، أن أى حكومة لم تستطع اتخاذ إجراءات فعالة فى مواجهة أى من المشكلتين المزمتين اللتين عانت منهما تركيا طيلة السبعينيات وهما: العنف السياسى والأزمة الاقتصادية.

وكان واضحًا فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠، أن العنف قد أخذ منحى مختلفًا بالتحول من الاقتتال بين اليمين واليسار، إلى اغتيال الشخصيات العامة. وفى مايو عام ١٩٨٠ اغتيل نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفى يوليو اغتيل نihat أريم رئيس الوزراء السابق، وكمال توككر رئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية (DISK). وبرغم أن الجيش فرض الأحكام العرفية، فإنه لم يكن مطلق اليد للتعامل مع تصاعد العنف السياسى.

وأمام ذلك العجز ، تنافست جماعات العنف السياسى على السيطرة على بعض المناطق وإعلانها «مناطق محررة» . وكان من أبرز الأمثلة حالة مدينة فاستا على البحر الأسود ، عندما أعلن عمدتها اليسارى ومؤيدوه التمرد على سلطة الحكومة المركزية ، وقيام جمهورية فاستا السوفيتية حتى تدخل الجيش لإسقاطها .

ولكن ماذا حدث على صعيد الأزمة الاقتصادية؟

لقد أعطت إستراتيجية الإحلال محل الواردات حماية للشركات التركية الصناعية ، التى لم يكن بمقدورها المنافسة فى السوق العالمية ، مكنتها من تحقيق أرباح عالية فى السوق المحلى ، والانتشار فى المدن الكبرى مثل إسطنبول وأزمير وأدنة . وبعد بداية مترددة عقب انقلاب عام ١٩٦٠ ، وفترة عدم الاستقرار الذى تلتها ، فلان إستراتيجية الإحلال محل الواردات مكنت الاقتصاد التركى من الانطلاق عام ١٩٦٢ ، وكان معدل النمو الاقتصادى فى الفترة ١٩٦٣-١٩٦٧ يصل إلى ٩,٦٪ .

وعلى الجانب الآخر ، ووجهت تجربة التصنيع السريع فى ظل إستراتيجية الإحلال محل الواردات بمشكلتين . كانت المشكلة الأولى تدنى كفاءة قطاع الدولة الذى كان يساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج الصناعى ، كما أثقل هذا القطاع بسياسة حكومية غير اقتصادية ، وعمالة رائدة بنسبة ١٠٠٪ مع نهاية السبعينيات ، مما أدى إلى خسائر للقطاع العام الصناعى . وكانت المشكلة الثانية هى الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ، مما أدى إلى استنزاف الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبى ثم إلى عجز مزمن فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات . وخففت من حدة الأزمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، التى قدرت بحوالى ٥,٦ مليار دولار إضافة إلى تحويلات العاملين الأتراك فى الخارج .

ومع منتصف السبعينيات وحتى نهايتها، أصبح واضحاً أن الاقتصاد التركي يواجه أزمة حادة ، بعد ارتفاع أسعار البترول العالمية عام ١٩٧٤ ، لاعتماد تركيا على استيراد البترول بالعملة الصعبة . وبعد الصدمة البترولية الثانية ١٩٧٩-١٩٨٠ أصبح ثلثا دخل تركيا من النقد الأجنبي يخصص لوارداتها من البترول، كما تأثرت تحويلات العاملين الأتراك بالخارج بأزمة الكساد فى الدول الأوروبية فى السبعينيات. وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسى فى الداخل ، توجه العاملون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم فى الخارج .

ولواجهة الأزمة، لجأت حكومات الجبهة القومية التى كان ديميريل رئيس حزب الغدالة يشكلها، إلى القروض قصيرة الأجل من الخارج، وطبع البنكنوت فى الداخل، والحد من الواردات البترولية.

وبنهاية السبعينيات، أصبحت القروض قصيرة الأجل تمثل ٥٠٪ من ديون تركيا الخارجية ، مما أثقل ميزانية الدولة بالأقساط والفوائد وزيادة العجز المالى. وبرغم أزمة الطاقة لدرجة انقطاع الكهرباء بمعدل ٥ ساعات يوميا حتى فى منتصف الشتاء، فإن فاتورة وإيرادات البترول المرتفعة ساهمت فى زيادة العجز المالى. ومع اللجوء إلى طبع البنكنوت لخفض العجز المالى، ارتفع معدل التضخم من ٢٠٪ فى أوائل السبعينيات إلى ٩٠٪ فى نهايتها .

ومع انهيار سعر الليرة التركية والارتفاع الجامح للأسعار ، تدخلت الحكومة بالتسعير الإدارى، فتوسعت السوق السوداء. ومع تقييد الاستيراد، أصبحت السوق السوداء للنقد الأجنبي مجالا واسعا لتمويل الاستيراد وللتهرب. وأمام ذلك كله ، اضطرت حكومة أجاويد عام ١٩٧٨ ، للدخول فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، للاتفاق على برنامج للإصلاح الاقتصادى والمالى. وجرى التوصل إلى اتفاق فى يوليو عام ١٩٧٩ ، تضمن إلغاء تركيا للقيود على الواردات والصادرات،

والغاء الدعم، وتخفيض أسعار الفائدة ، وزيادة الأسعار وخفض الإنفاق العام. وبموجب الاتفاق، أصبح متاحا لتركيا الحصول على قروض جديدة بقيمة ١,٨ مليار دولار، مع التقدم فى تطبيق الإجراءات الاقتصادية.

وبعودة ديميريل إلى الحكم عام ١٩٧٩، أولت حكومته تطبيق تلك الإجراءات أهمية قصوى، وألقى عبء تنفيذ المهمة فى يناير عام ١٩٨٠ على عاتق تورجوت أوزال الذى كان يعمل وقتها نائبا لوزير الاقتصاد لشئون التخطيط. إلا أنه بحلول ربيع عام ١٩٨٠، اتسعت المقاومة فى تركيا للإجراءات الاقتصادية التى طالب صندوق النقد والبنك الدوليان بتطبيقها، والتى أطلق عليها فى ذلك الوقت «الحل التشيلى» فى إشارة إلى الإجراءات التى طبقها الجنرال بينوشيه فى تشيلى بعد الانقلاب الذى قاده ضد الرئيس ألييندى . وبسبب المقاومة التى قادها اتحاد نقابات العمال اليسارى DISK، أصبحت مهمة أوزال فى تطبيق الإجراءات الاقتصادية مستحيلة. فقام بعض أعضاء النقابات العمالية باحتلال بعض المصانع فى الفترة بين يناير وإبريل عام ١٩٨٠، وعمت التظاهرات كل مكان، ودخل العمال فى مصادمات مع قوات الشرطة والجيش.

العسكريون والإسلام السياسى:

لئن كان عقد الخمسينيات هو عقد مندريس والحكم الديمقراطى، فقد كان - أيضا- عقد المد الإسلامى والحد من تطرف العلمانية الأتاتوركية وتوظيف الإسلام فى المنافسة الحزبية بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى.

وكان مندريس يعد لانتخابات نيابية مبكرة عام ١٩٥٩، تحقق فوزا كاسحا للحزب الديمقراطى مستفيدا من نفوذه الإسلامى. ولكن ماحدث هو وقوع انقلاب عسكرى (١٩٦٠) أطاح بمندريس وانتهى به إلى المشنقة.

وأصبحت الطغمة العسكرية التى قادت الانقلاب، فى مأزق إزاء الإسلام. فالمجلس العسكرى الذى عرف باسم لجنة الوحدة الوطنية، أعلن نفسه حارسا

للقليم الاتاتوركى العلمانية، إلا أنه وجد نفسه أمام «مد إسلامى» فى الحياة اليومية التركية.

واتخذ المجلس العسكرى موقفاً مزدوجاً هو إبعاد الأحزاب السياسية عن توظيف الإسلام (حتى لا تتكرر تجربة الخمسينيات)، فى الوقت الذى سعى هو (المجلس العسكرى) فيه إلى توظيف الإسلام.

وأعلنت لجنة الوحدة الوطنية فى عدد من البيانات والتصريحات، على لسان المتحدثين باسمها «أن الهدف الأساسى للجنة الوحدة الوطنية هو الحفاظ على ديننا المقدس، الذى هو كنز الحرية والضمير، نقياً دون شائبة، وحمايته من أن يصبح أداة للحركات الرجعية والسياسية»^(١).

ودافع عن الإسلام قائد الطغمة الانقلابية، ورئيس الدولة فيما بعد، الجنرال جمال جورسيل، فيما اعتبر نقداً للنظرة الاتاتوركى التى كانت ترجع تخلف تركيا إلى الإسلام. وقال فى خطاب أمام الجماهير فى أرضروم:

«إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسئولية تخلفنا مخطئون. كلا، إن سبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدموا لنا ديننا بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر أديان العالم قدسية، وبناءً، وحيوية، وقوة. وهو يطلب من يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام. لقد كان يجرى شرح الإسلام لنا، على مدى قرون، بصورة سلبية وغير صحيحة. وهذا هو السبب فى تخلفنا وراء دول العالم»^(٢).

وكان تخلى الدولة عن معاداة الإسلام، ضمن هدفها للسيطرة عليه، بدلاً من أن تسمح لغيرها بالسيطرة عليه.

(١)، (٢) أقوال جورسيل وردت فى:

Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Democracy in 1950-1975, London, 1977, P.374-375.

والحق، أن النظام الجديد، كان يهدف إلى «إصلاح إسلامي» في إطار إعادة هيكلة النظام، وبما يخدم التغيير الاجتماعي في تركيا. فتقرر أن تتضمن مناهج معاهد الأئمة والخطباء (التي تخرج الوعاظ) مواد مثل الاقتصاد والاجتماع والقانون المدني والفلك، لتصبح أكثر تقدمية وعلمانية، كما تقرر أن يقوم خبراء من أكاديمية الفنون الجميلة بإصلاح وترميم المساجد. كما ترجم القرآن إلى اللغة التركية حتى يمكن للأتراك قراءته وفهمه.

لقد كان النظام الجديد يأمل في تترك الإسلام وتحديثه، من داخل المجتمع التركي، وليس بأوامر بيروقراطية تسلطية على طريقة أتاتورك.

وقال الجنرال جورسيل: «إن النهج الذي نتبعه هو الذي سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من أسفل، من الشعب نفسه، ومن أجل تنوير الشعب.

وإننا نتبع هذا النهج في جهودنا، ونقوم بإعداد المنظمات المعنية، وتدريب العناصر الضرورية على النحو الذي يضمن أن يكون شعبنا مدرباً ومجهزاً بهذا الشكل».

غير أن منهج المجلس العسكري، لم يقدر له أن يثمر. فالمجلس بعد ١٨ شهراً، تخلى عن الحكم للأحزاب، التي استأنفت سيرتها الأولى في «المزايدة» بالإسلام. واستخدم الإسلام في الهجوم على اليسار باعتباره «شيوعياً»، وعلى اليمين باعتباره «ماسونياً». وعاد الإسلام ليصبح مجال مزايدات انتخابية. فقبل انتخابات عام ١٩٦٥، قرر حزب اليمين الرئيسى، حزب العدالة، تغيير شعاره، ليتخذ شعار «الحصان الأبيض» في استغلال واضح لشعار الحزب الديمقراطي السابق.

ولأن حزب الشعب الجمهورى، عندما تبني شعار «يسار الوسط» جرى

اتهامه بالإلحاد، تبنى حزب العدالة شعاراً يقول «الوسط على الطريق إلى الله».

غير أن «الإسلام السياسى» وجد تمثيله الحزبى، فى أكتوبر عام ١٩٦٦، عندما تشكل حزب الوحدة. وسرعان ما صار ينظر إلى الحزب على أنه يمثل مصالح العلويين والشيعة. ثم وجد الإسلام السياسى تعبيره الحقيقى فى حزب النظام الوطنى الذى أسسه الدكتور نجم الدين أربكان، فى يناير عام ١٩٧٠، إلا أن الحزب حظّر فى عام ١٩٧١ بسبب طابعه المعادى للعلمانية. ولكنه عاود الظهور، فى أكتوبر عام ١٩٧٢، تحت اسم حزب السلامة الوطنى. وحصل الحزب فى انتخابات عام ١٩٧٣ على ١١,٨٪ من الأصوات و٤٨ مقعداً، وأصبح شريكاً فى الحكم فى السبعينيات.

وبحلول آواخر السبعينيات، تنامى الإسلام السياسى فى تركيا، مستفيداً من «الإحياء الإسلامى» فى المجتمع التركى من ناحية، ومن القوتين الاقتصادية والسياسية المتناميتين للدول الإسلامية المنتجة للنفط من ناحية ثانية، ثم من قيام الثورة الإسلامية فى إيران (١٩٧٩) من ناحية ثالثة.

ويتدخل الجيش، بانقلاب عسكري عام ١٩٨٠، لإعادة ترتيب الأوضاع.

الفصل الخامس

تدخل الجيش عام ١٩٨٠ ضرب اليسار.. الأسلمة المعتدلة

إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠ أرادوا تنصيب الإسلام ضامنًا
للنظام إزاء خطر شيوعى .

«يشار كييلان»

بنهاية السبعينيات، أصبح العنف السياسى مشكلة حقيقية فى تركيا.
فمنظمات الشباب اليسارية دخلت فى مواجهة مع منظمة الذئاب الرمادية
اليمنية المتطرفة والأصوليين الإسلاميين للسيطرة على الشوارع وحرم
الجامعة. وتبارت تلك المنظمات فى رعاية «عصابات الأحداث» من خريجي
المدارس الثانوية، الذين لم يكن لديهم أمل الالتحاق بالجامعات التى لا يدخلها
إلا ٢٠٪ من ٢٠٠ ألف تخرجهم المدارس الثانوية سنويا، ولم تكن لديهم
مطمح فى الحصول على وظائف بسبب الأزمة الاقتصادية الخائفة.

وفى حين ساندت الحكومات اليمنية فى الفترة بين عامى ١٩٧٤ - ١٩٧٧،
حزب الحركة الوطنية الفاشى ومنظمته الذئاب الرمادية فى الصراع ضد اليسار،
فإن فترة حكم أجاويد بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩، شهدت حماية لمنظمات
اليسار، بالرغم من انتقاد أجاويد، رعيم يسار الوسط، لليسار المتطرف.

وتصاعد عدد ضحايا العنف السياسى فى تركيا، من ٢٣٠ شخصاً عام ١٩٧٧ إلى ١٢٠٠ عام ١٩٧٨ ثم إلى ١٥٠٠ عام ١٩٧٩. ويفسر إريك. جى. زورغر، ارتباط التطرف السياسى بالعنف فى تركيا، بالرجوع إلى الثقافة التقليدية التركية التى تجعل من الشرف والعيب محددتين للعلاقة بين الشخص وعائلته وعشيرته من جانب وبين الآخرين من جانب آخر. كما تعطى الثقافة التقليدية دوراً بارزاً لعادة الثأر فى هذه الحالة. وخير الأمثلة على ذلك، مذبحة «كهрман ماراس» التى نفذها أتراك متطرفون (الذئاب الرمادية) ضد العلويين (الأتراك الشيعة). ناهيك عن الاقتتال المستمر بين الأكراد والأتراك^(١).

لقد كان المشهد السياسى - الاجتماعى فى تركيا بنهاية السبعينيات، يعكس ذروة أزمة عامة. فقدت شهدت تركيا ١٢ حكومة أقلية وائتلافية، خلال الفترة من يناير عام ١٩٧١ حتى ديسمبر عام ١٩٧٩، أى بمعدل حكومة كل ٩ شهور. وتدهور معدل النمو الاقتصادى عام ١٩٧٩ إلى ١,٧٪ مقارنة بمعدل ٨٪ عام ١٩٧٥. وفى عام ١٩٧٩ - أيضاً - تزايد معدل البطالة إلى ٢٠٪ فى حين ارتفع معدل التضخم إلى ٨٥٪.

(١) انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠

ذكر البيان العسكرى رقم^(٢) الذى أذيع فى حوالى السادسة صباحاً بالتوقيت المحلى، الأسباب التى رآها العسكر للقيام بانقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠. قال البيان: إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل، وإن الهيكل الدستورى كان مليئاً بالمتناقضات، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة فى مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضرورى لمعالجة مشكلات البلاد.

(١) Erik J. Zürcher, Turkey : A Modern History, London C.B. Tauris & Co. Ltd, 1993, P.277.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٤-٢٩٥.

ونتيجة لكل هذه العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من أنشطتها، ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة. كما أن الهجمات على كل جوانب المجتمع - كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها - تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية. وباختصار باتت الدولة بلا حول ولا قوة، وأصبحت عاجزة^(١).

وأعلن البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية وحل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب السياسية واتحادات نقابات العمال اليسارية (DISK) واتحاد النقابات اليمينية المتطرف (MISK). وقبض على قادة الأحزاب فيما عدا ألبارصلان توركيش رعيم حزب الحركة الوطنية الذي تخفى في مكان سرى لمدة يومين ثم سلم نفسه. وفرضت الأحكام العرفية على كل أنحاء البلاد، ومنع المواطنون من مغادرة تركيا.

ولأن هدف جنرالات انقلاب عام ١٩٨٠، كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، قبل إعادة الديمقراطية، فلم يكتفوا بإغلاق الأحزاب السياسية وحل البرلمان، فإنهم أقالوا - أيضاً - العمد وأعضاء المجالس المحلية الذين كان عددهم يصل إلى ١٧٠٠. وتركزت السلطات في قبضة مجلس الأمن القومي برئاسة الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ من سبتمبر. وأصبح مجلس الأمن القومي قاصراً على العسكريين يساعده مجلس حكومي تكون من ٢٧ عضواً من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين، تحت قيادة الجنرال المتقاعد بولنت ألو، لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته. كما أعطيت سلطات واسعة للحكام العسكريين للمناطق المختلفة من البلاد، بمقتضى قانون الأحكام العرفية. وأصبح لهم حق الإشراف على التعليم والصحافة وغرف التجارة والاتحادات العمالية ولم يترددوا في

Erik J.Zurcher,Turkey : Amodern History, pp 294 - 295 (١)

استخدام سلطاتهم فى إغلاق الصحف بما فيها صحيفة «جمهورية» التى أسسها أتاتورك نفسه عام ١٩٢٤. وجرى حظر المناقشات السياسية فى عام ١٩٨١، ثم تلا ذلك فى عام ١٩٨٢ حل الأحزاب السياسية بعد أن كان قد حظر نشاطها، كما صودرت ممتلكاتها.

وشملت البلاد موجة من الاعتقالات. فقادة الانقلاب، بعد عام من الإعداد له، كانت لديهم قوائم تضم غير المرغوب فيهم. وخلال الأسابيع الستة الأولى بعد الانقلاب جرى اعتقال ١١٥٠٠ شخص، وتزايد العدد إلى ٣٠ ألف شخص بنهاية العام، ثم إلى ١٢٠٦٠٠ بنهاية عام ١٩٨١.

وصحيح أن موجة الاعتقالات، أدت إلى انخفاض الأحداث الإرهابية بمعدل ٩٠٪، إذ كانت الضربة قاصمة لليسار المتطرف، إلا أن الاعتقالات شملت اليمين المتطرف - أيضاً - وخصوصاً عصابات الشوارع ومنظمة الذئاب الرمادية التابعة لرعيم حزب الحركة الوطنية توركيش.

غير أن موجة الاعتقالات أسفرت عن تكلفة اجتماعية عالية، إذ شملت الاعتقالات أعضاء الاتحادات المهنية والأحزاب الشرعية وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال القانون، وكل من كان قد أظهر ميلا يساريا أو إسلاميا. وفى عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣، واجه أساتذة الجامعة مذبحه بفصل ٣٠٠ أستاذ منهم وحرمانهم من معاشاتهم ومنعهم من العمل فى أى وظيفة حكومية.

وفى ظل الأحكام العرفية، تعرض أعضاء أحزاب: الحركة الوطنية (الفاشى) والسلامة الوطنى (الإسلامى) والعمال الكردستاني (الانفصالي) والعمال التركى (اليسار المتطرف)، واتحاد نقابات العمال إلى عمليات تعذيب واسعة النطاق. كما أصدرت المحاكم العسكرية أحكاما بالإعدام فى حق ٣٦٠٠ شخص.

إن هناك أربعة دروس أساسية من انقلابى عامى ١٩٦٠ و١٩٧١، استفاد منها قادة انقلاب عام ١٩٨٠ :

والدرس الأول: أن تكون السلطة موحدة فى قمة الجيش، فدون مشاركة رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة، فإن البديل هو الصراع على السلطة بين قادة الجيش كما حدث فى انقلاب عام ١٩٦٠ .

والدرس الثانى: أن قادة الانقلاب لابد وأن يسيطروا - أولاً - على السلطة السياسية، التى لا ينبغى أن تترك للسياسيين أو أن تكون مشاركة بين العسكريين والسياسيين .

والدرس الثالث: أن تكون هناك خطة واضحة للعمل جرى الاتفاق عليها، قبل أن يقرر الجيش الانقلاب .

والدرس الأخير : أن يسبق الانقلاب، انشقاق النظام السياسى المدنى وتفككه، مما يتيح للجيش بعد الانقلاب فترة مناسبة لإعادة بناء النظام السياسى وفق الخطوط التى تحددها القوات المسلحة^(١) .

الدستور الجديد:

مثلما حدث بعد انقلاب عام ١٩٦٠، تكونت جمعية تشريعية من ١٦٠ عضواً، منهم ١٢٠ عضواً عينهم الحكام العسكريون و ٤٠ عضواً، عينهم مجلس الأمن القومى، وعقدوا أول اجتماع لهم فى ٢٣ من أكتوبر عام ١٩٨١ . وجرى انتخاب لجنة تشريعية من ١٥ عضواً تحت رئاسة البروفسيور أورهان ألكاتشى، قدمت أول صورة للدستور الجديد فى ١٧ من يوليو عام ١٩٨٢ .

ومثل الدستور الجديد تراجعاً فى دستور ١٩٦٠، إذ ركز السلطة فى قبضة السلطة التنفيذية، وزاد من سلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الأمن القومى،

(١) . William Hale, The Turkish Army In Politics, Ibid., pp 76 - 77 .

وحد من حرية الصحافة وحرية الاتحادات العمالية بمنع التظاهرات السياسية وتظاهرات التضامن، كما قيد حقوق وحریات الأفراد. ففى حين حافظ الدستور الجديد على حرية التعبير وحرية التنظيم، إلا أنه قيدهما باعتباريات كثيرة من قبيل المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومى وتهديد النظام الجمهورى. واستطاع الجنرال إيفرين انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة ٩١,٤ ٪ من الأصوات.

وبعد إقرار الدستور الجديد، وتولى إيفرين رئاسة الجمهورية، تحرك العسكريون لاستكمال إعادة هيكلة النظام السياسى. ففرضوا قانونًا جديدًا، يحظر نشاط السياسيين الفاعلين قبل الانقلاب، ولمدة ١٠ سنوات. وسمح بتكوين أحزاب جديدة، إلا أن مؤسسيها كان عليهم أخذ موافقة مجلس الأمن القومى، كما منع الطلاب والأساتذة وموظفو الخدمة المدنية من أن يصبحوا أعضاء بالأحزاب، ومنعت الأحزاب من أن تكون لها أفرع شبابية أو نسائية. ولدى إجراء انتخابات نوفمبر عام ١٩٨٣، كانت الأحزاب المسموح لها بدخول الانتخابات ثلاثة أحزاب فقط :

- حزب الديمقراطية الوطنية، الذى حظى بدعم العسكريين والجنرالات المتقاعدين.

- حزب الشعب، الذى كان قائده نجدت غالب، ويمثل الجناح الأتاتوركى فى حزب الشعب الديمقراطى.

- حزب الوطن الأم، بقيادة تورجوت أوزال، الذى اضطلع بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠، وأصبح وزيراً للمالية والاقتصاد فى ظل الحكم العسكرى.

وبسبب مساندة الجيش لحزب الديمقراطية الوطنية ولحزب الشعب بدرجة أقل، توجهت أصوات الراغبين فى عودة الديمقراطية وخروج الجيش من الحياة

السياسية إلى حزب أوزال (الوطن الأم)، الذي حصل على نسبة ٤٥٪ من الأصوات، وحصل حزب الجنرالات (الديمقراطية الوطنية) على ٣٠٪، بينما حصل الحزب الثالث على ٢٣٪. وبذلك النتائج المفاجئة، أصبح أوزال رئيساً للحكومة التي كان ضمنها ٩ مهندسين. ولأنه هو الآخر كان مهندساً، أطلق عليها «حكومة المهندسين».

وحظى حزب أوزال بدعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة وحزب السلامة الوطنى وحزب الحركة الوطنية. ولذلك، حرص على إرضاء الرأسمالية الصناعية الكبيرة التي يمثلها حزب العدالة، وأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يمثلهم حزب السلامة الإسلامى، والنزعة اليمينية المتطرفة التي يمثلها حزب الحركة الوطنية، إضافة إلى ارتباطات أوزال نفسه بالطريقة النقشبندية.

وقد استطاع أوزال أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية. فقبل الانتخابات البلدية فى مارس عام ١٩٨٤، صوت حزب أوزال (الوطن الأم) مستفيداً من تمتعه بالأغلبية فى البرلمان على قانون يسمح برفع الحظر عن ممارسة الأحزاب القديمة لنشاطها. وبالرغم من أن تلك الخطوة أفقدته جانباً من قاعدته التصويتية فى الانتخابات البلدية، فإنها أعادت الانقسام إلى صفوف المعارضة وجاءت النتائج ليحصل حزب الوطن الأم على نسبة ٤١,٥٪ من الأصوات، واحتل المرتبة الثانية الحزب الاشتراكى الديمقراطى بزعامة إردال إينونو بنسبة ٢٣,٥٪، ثم حزب الطريق الصحيح (حزب ديميرل الجديد برغم استمرار حظر نشاط ديميرل) بنسبة ١٣,٥٪، ثم حزب الرفاه الذى أسسه أربكان بدلاً من حزب السلامة الوطنى بنسبة ٤,٥٪.

بيد أنه بعد الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، أعيد تشكيل الحياة الحزبية التركية. فحزب الديمقراطية الوطنية، الذى حظى بدعم العسكر لم يحصل سوى على ٧٪ من الأصوات، ثم حل نفسه، وانضم معظم نوابه إلى حزب الوطن الأم، واتجه بعضهم لحزب الطريق الصحيح.

أما حزب الشعب فقد اندمج مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٨٥، وأسس بولنت أجاويد، عام ١٩٨٦، حزب اليسار الديمقراطي بزعامة روجته راهسان (كواجهه) وانضم إليه عدد من أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وشهد عام ١٩٨٧، عودة قادة الأحزاب القديمة للنشاط السياسي، بتعديل دستوري، بما اضطر أوزال إلى الإعلان عن انتخابات برلمانية تجرى في نوفمبر عام ١٩٨٧.

وجاءت نتائج انتخابات ٢٩ من نوفمبر البرلمانية، ليحصل حزب الوطن الأم على نسبة ٣٦,٣٪، ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة إردال على نسبة ٢٤,٨٪. وأتى حزب ديميرل (الطريق الصحيح) في الترتيب الثالث بنسبة ١٩,٢٪، ثم حزب أجاويد (اليسار الديمقراطي) بنسبة ٨,٥٪.

وفي حين أن نتائج انتخابات عام ١٩٨٧، عكست مؤشراً مهماً، هو أن الزعامات القديمة أي ديميرل وأجاويد، هُزمت أمام الزعامات الجديدة، أي أوزال يمينا وإردال يساراً، إلا أنها عكست أيضاً تناقص شعبية حزب الوطن الأم ورعيمة أوزال الذي تعرض لمحاولة اغتيال في يونيو عام ١٩٨٨.

وكان السبب الرئيسي لتدني شعبية أوزال وحزبه، الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي طبقها. إذ عاود معدل التضخم الارتفاع ليصل إلى ٨٠٪، كما انخفضت القوة الشرائية بنسبة ٤٧٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩. وانخرطت قيادات الحزب والوزراء وعائلة أوزال في الفساد السياسي.

لذلك، تدهور مركز حزب الوطن الأم في الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩، إلى المرتبة الثالثة بنسبة ٢١,٩٪ من الأصوات، بينما احتل حزب الشعب الاشتراكي (اندماج الشعب مع الاشتراكي الديمقراطي) المرتبة الأولى بنسبة

أصوات ٢٨,٢٪، ونال حزب ديميرل (الطريق الصحيح) المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٦٪.

وبانتخاب أوزال رئيساً للجمهورية (بعد الجنرال إيفرين) عام ١٩٨٩، أصبح حزب الوطن الأم معرضاً للانقسام بين جناح يضم الإسلاميين واليمين المتطرف بزعامة كوشى جيلر، والجناح الليبرالى - العلمانى بقيادة مسعود يلماظ. وفى البدء حاول أوزال الحفاظ على وحدة الحزب، بتعيين يلدريم أكبولوت الشخصية السياسية غير الإيديولوجية رعيماً للحزب خلفاً له، إلا أنه مال بعد ذلك إلى الجناح الليبرالى - العلمانى، مبتعداً عن جناح «الحلف المقدس» بين الإسلاميين واليمين القومى المتطرف، ليدعم مسعود يلماظ رعيماً للحزب ورئيساً للحكومة.

وشهدت الفترة بين عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٢، عدة تطورات مهمة فى الحياة السياسية التركية. وتمثل التطور الأول فى توسع فى ليبرالية النظام السياسى، فقد خفضت فترة الحبس على ذمة التحقيق من ١٥ يوماً إلى ٢٤ ساعة. كما قدمت الحكومة تعديلات دستورية للبرلمان تقضى بتوسيع عضوية البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً، وخفض سن التصويت إلى ١٨ عاماً وأقر البرلمان شطب المواد ١٤١ و١٤٢ و١٦٣ من الدستور وهى المواد التى كانت تحظر النشاط السياسى على أساس طبقى أو دينى مما أدى إلى عودة اتحاد النقابات DISK بعد ١١ عاماً من حظره.

وكان التطور الثانى، نتائج انتخابات عام ١٩٩١ التى كان أهمها عودة ديميرل إلى الحكم. فقد حصل حزب ديميرل (الطريق الصحيح) على نسبة ٢٧٪ من الأصوات، وتلاه حزب أوزال (الوطن الأم) بنسبة ٢٤٪، ثم حزب الشعب الاشتراكى بنسبة ٢٠٪. وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة ديميرل من حزبى الطريق الصحيح والشعب الاشتراكى.

أما التطور الثالث، فكان التغيير فى جبهة اليسار، بإعادة بناء حزب الشعب الجمهورى تحت قيادة دينيز بايكال نائب رئيس حزب الشعب الاشتراكى، بعد أن حاول أكثر من مرة الإطاحة برئيس حزب الشعب الاشتراكى إردال إينونو.

الاقتصاد التركى بعد انقلاب عام ١٩٨٠:

كما فشلت حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٩، فى تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى للإصلاحات المالية والاقتصادية، عجزت حكومة سليمان ديميرل، عام ١٩٨٠، عن المضى قدما فى تنفيذ البرنامج. وعمت الاضرابات والتظاهرات العمالية والصدامات بين العمال وقوات البوليس والجيش كل مكان.

وبقيام انقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠، وبعد قمع الجيش للاتحادات العمالية واليسار، أصبح ممكناً تطبيق برنامج صندوق النقد الذى أطلق عليه برنامج التثبيت الاقتصادى، وقاد صندوق النقد والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مجتمع الأعمال الدولى و البنوك الدولية لإعادة الثقة بتركيا وفتح القروض المصرفية والحكومية ومتعددة الأطراف، حتى وصل الدين العام إلى ٤٠ مليار دولار بنهاية الثمانينيات، مقابل ١٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠.

وقد استهدف برنامج صندوق النقد الدولى : تحسين ميزان المدفوعات، والسيطرة على التضخم، وخلق اقتصاد سوق حر يعتمد على التصدير. وكانت وسائل تطبيق ذلك البرنامج : خفض المستمر لسعر صرف الليرة التركية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات التركية فى الأسواق الخارجية، وزيادة أسعار الفائدة لخفض الاستهلاك، وتجميد الأجور، وزيادة الأسعار من خلال خفض الدعم الحكومى. وتطلب تشجيع الصادرات إجراءات محددة، تمثلت فى دعم المصدرين، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لعملية التصدير، وخفض الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة للصناعات التصديرية.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة، دون تحديد سقف لها، لم تتوجه الأموال إلى الاستثمار في الصناعة، ولكنها توجهت إلى السماسرة للمضاربة على أسعار الأسهم والسندات، بل أصبح السماسرة يقومون بدور البنوك في تنقي الودائع و«توظيف الأموال» مقابل سعر فائدة وصل إلى ١٤٠٪. وعندما تحركت الحكومة بنهاية عام ١٩٨١، لضبط السوق انهارت ٣٠٠ شركة سمسة، وقتل عدد من السماسرة على أيدي عملائهم، كما هرب بعضهم إلى الخارج.

وكان السبب وراء ازدهار سماسرة «توظيف الأموال»، أن ارتفاع معدل التضخم وتجميد الأجور، دفعا بأفراد الطبقة الوسطى لإيداع أموالهم لدى السماسرة للحصول على دخل إضافي.

وعلى الجانب الآخر، استفادت من عقد الثمانينيات الشركات القابضة العائلية، مثل مجموعات كوتش، وأجزجياشي، والتي يرجع وجودها إلى العشرينيات. كما أن مجموعات مثل شوكوروا وصابنجي، بدأت نشاطها في الخمسينيات، وانضمت إليها مجموعات الجيل الثالث مثل آنكا، وإست إف إيه، التي حققت أرباحاً ضخمة من مقاولات البناء في الدول الخليجية. ويغلب على كل تلك المجموعات أنها قابضة، وعائلية، وتضم شركاتها البنوك وشركات التأمين والإنتاج والتسويق، كما تضم شركات مشتركة مع الشركات الأجنبية التي تنتج بترخيص منها خلال فترة التصنيع للإحلال محل الواردات، ولذلك كانت الأسرع والأكثر إفادة من مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

كما جرى تشجيع المستثمرين الأجانب. فلم تعد هناك معاملة تمييزية لصالح المستثمر المحلي. وأصبح من السهل إعادة تحويل رأس المال والأرباح. وأقيمت ٤ مناطق تجارة حرة حول موانئ أزمير وميرزن وبالقرب من أدنة. وأقامت شركات عالمية مشروعات صناعية لإعادة التصدير في تلك المناطق.

وشجعت الحكومة - كذلك - الاستثمار في مشروعات المرافق والمنافع العامة، وتحديث الاتصالات وشبكات الطرق وإضافة جسر ثان على مضيق

البوسفور لتسهيل النقل بين أوروبا وآسيا، وبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز من الاتحاد السوفيتي (وقتها) إلى تركيا، في خطة للحد من التلوث الناتج عن استخدام الفحم والبتروك.

ولأن الحكومة لم يكن لديها التمويل الكافي، جرى تمويل بعض المشروعات بنظام B.O.T، بأن يقوم المستثمر الأجنبي ببناء المشروع ثم تشغيله حتى يحصل على تكلفته وهامش للربح، وبفضل هذا النظام (Build .Operate .Transfer) انطلقت نهضة تركيا السياحية. وشهدت فترة الثمانينيات أيضاً، مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) لإقامة سدود على نهري دجلة والفرات، للحصول على الطاقة وتوفير المياه لزراعة ١,٦ مليون هكتار، لتنمية منطقة جنوب شرق الأناضول شديدة الفقر وذات الكثافة الكردية.

والحق، أنه بعد بداية صعبة حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي الكثير من أهدافه. فلقد بلغ معدل نمو الصادرات ٢٢٪ سنوياً خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٧، وتزايد دخل الصادرات من ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٧٩ إلى ١١,٧ مليار دولار عام ١٩٨٨.

وخلال الفترة نفسها، انخفضت نسبة الصادرات الزراعية في هيكل الصادرات إلى ٢٠٪، وارتفعت صادرات المنتجات الصناعية إلى ٧٢٪.

أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، فقد ارتفع إلى ٤,٥٪ سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم إلى ٧٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، إلا أنه انخفض عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مع ارتفاع أسعار البترول العالمية^(١).

(١) Erik J. Zürcher, Turkey . . Op. Cit.

(٢) الإسلام السياسى بعد انقلاب عام ١٩٨٠ (من أوزال إلى أربكان)

عندما قام الجيش بانقلاب ٢١ من سبتمبر عام ١٩٨٠، كانت «الذريعة» هي الذريعة ذاتها لانقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠ وانقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١، أى حماية النظام الجمهورى الأتاتوركى العلمانى وانتشال البلاد من الأزميتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف فى الشارع التركى.

وجاء انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، بعد ستة أيام، من انعقاد مهرجان القدس، الذى أقامه حزب السلامة الوطنى (الإسلامى) بزعامة نجم الدين أربكان. وكان المهرجان، قد حمل شعار «تحرير القدس»، وشارك فيه حوالى مائة ألف شخص، جاءوا معتمدين الطرابيش والعمامات، رافعين البيارق الخضراء، مطلقين هتافات معادية للنظام العلمانى و داعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه. ولذلك، قام قائد الانقلاب كنعان إيفرين بحظر الأحزاب السياسية ومحاكمة زعمائها و، عنهم، وعلى رأسها حزب السلامة الوطنى وزعيمه أربكان.

وأبى قادة الجيش إلا أن يفرضوا إطاراً جديداً للحركة السياسية ودستوراً جديداً، قبل إعادة السلطة للمدنيين بانتخابات عامة فى نوفمبر عام ١٩٨٣.

وبالرغم من تشكيل حزب «الوطن الأم» بزعامة توجوت أوزال لحكومة مدنية، فإن رئيس الدولة الجنرال إيفرين، الذى قاد الانقلاب ووضع دستور عام

١٩٨٢، مكن الجيش من الاستمرار فى الإشراف على الحياة السياسية، فى ظل القانون العسكرى الذى لم يبلغ إلا تدريجيا لتسهيل سيطرة الجيش. ولم يكن انقلاب عام ١٩٨٠، إلا تكريسًا لدور القوات المسلحة، باعتبارها «الحارس» للنظام الجمهورى الاتاتوركى العلمانى و«الحامى» للاستقرار السياسى، و«المنقذ» من طغيان وفساد النخبة السياسية.

بيد أن قادة انقلاب عام ١٩٨٠، وقعوا فى مشكلة مزدوجة إزاء التعامل مع الإسلام السياسى.

فمن جهة، حاول قادة الانقلاب، استعمال الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية، من أجل السيطرة على المجتمع، عندما أدركوا عجز الاتاتوركية عن تأطير الحياة اليومية، حتى إن الجنرال إيفرين، قائد الطغمة الانقلابية، استعان مرارًا بالآيات القرآنية وبالحديث الشريف، كما أن دستور عام ١٩٨٢ جعل الدروس الدينية إلزامية فى المدارس.

وقد فسر الكاتب الإسلامى التركى يشار كيبلان هذه السياسة فى كتاب كلفه ست سنوات من الاعتقال، بقوله: إن قادة انقلاب عام ١٩٨٠، أرادوا تنصيب الإسلام ضامنًا للنظام إزاء خطر شيوعى محتمل^(١).

ومن جهة ثانية، شعر قادة الانقلاب، بخطورة «الإسلام السياسى» كأيديولوجيا وكحركة، متأصلتين فى المجتمع التركى، ومن ثم كان لابد من قطع الطريق عليه، من خلال طرح إسلامى آخر يمثل الأيديولوجيا الضمنية للنظام الجديد. ومن هنا، كان اتجاه قادة النظام الجديد إلى أن يكون الإسلام السياسى تابعًا للنظام فى مواجهة الحركات الشيوعية والكردية المتطرفة، وليس بديلًا منافسًا للنظام.

(١) انظر: روشين شاكرا، الحركة الإسلامية فى تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، عدد إبريل ١٩٩٣، بيروت.

أوزال و«الأسلمة المعتدلة»:

فى وصفه لجنارة الرئيس تورجوت أوزال، فى إبريل عام ١٩٩٣، عبر الكاتب التركى آرطغرول كيركو عن انقسام تركيا الأتاتورية - الإسلامية فى التسعينيات.

يقول كيركو:

أظهرت مراسم الجنارة، الطبيعة الازدواجية للعلاقة بين الدولة والمجتمع فى تركيا أوائل التسعينيات. ففى الجنارة الرسمية فى أنقرة، قادت فرقة أوركسترا عسكرية، تعزف «مارش الموت» لشويان، موكبًا جنازياً مهيبًا، لنعش أوزال المحمول فوق عربة مدفع، عبر الشارع الرئيسى فى العاصمة - شارع أتاتورك. بينما وقف مشاهدو الجنارة وأغلبهم موظفون حكوميون وعائلاتهم، بخشوع صامت على جانبى الطريق. وعلى النقيض من ذلك، شارك مئات الألوف من الناس فى إسطنبول حيث دفن جثمان أوزال، فى صلاة ظهر خاصة فى مسجد السليمانية، وظلوا يرددون «الله أكبر» على طول الطريق إلى موقع المقبرة القريب من موقع مقبرة رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس الذى حوكم وأعدم على يد الحكام العسكريين عام ١٩٦٠ وردُّ اعتباره فى عهد أوزال^(١).

لقد كان تورجوت أوزال، الذى أصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٨٣، أول رئيس حكومة تركى يؤدى مناسك الحج، ويشارك بصورة منتظمة فى صلاة الجمعة، كما كان أحد أتباع الطريقة النقشبندية ويشارك فى تقاليدها، ومنها زيارة ضريح محمد بهاء الدين النقشبندى فى أوريكستان. كما ترشح فى الانتخابات النيابية عام ١٩٧٧، فى منطقة أزمير عن حزب السلامة الوطنى الإسلامى الذى كان يتزعمه نجم الدين أربكان.

(١) Ertugrul Kurkau, The Crisis Of the Turkish State, Merip, no. 199, April - June, 1996.

والحق أن أوزال، خلال رئاسته للحكومة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) وكرئيس للجمهورية (في الفترة من عام ١٩٨٩ حتى وفاته في إبريل عام ١٩٩٣) تبنى سياسة إسلامية معتدلة، طامعاً في إحداث تسوية تاريخية بين الأتاتورية والإسلام في تركيا. فعندما أسس حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣، ضم إليه الكوادر الوسطى والدنيا، في حزب السلامة الوطني (الإسلامي) الذي حظره انقلاب عام ١٩٨٠، وكان من تلك الكوادر شقيقه كوكورت أوزال.

وبعد توليه رئاسة الحكم، دعم أوزال مدارس «إمام - خطيب» لتصل نسبة خريجيهما خلال سنوات أوزال إلى ٢٠٪ من إجمالي خريجي المدارس المتوسطة^(١)، كما حظرت وزارة التربية تدريس نظرية دارون في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وسمح للفتيات بارتداء الزي الإسلامي، كما سمح بالدعاية الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات. وصدر عام ١٩٨٣، قانون سمح بقيام مؤسسات الأوقاف، وهو القانون الذي استفادت منه الطرق الدينية استفادة كبيرة في تنظيم أنشطة تعليمية ودينية وخيرية. وخلال فترة حكم أوزال وفي إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية التي تبناها، أتيحت فرصة تاريخية لشركات تجارية ومشروعات إسلامية للتأسيس والنمو والانتشار. كما ألغى الحظر على بيوت التمويل الإسلامي. وكان أول بيت تمويل إسلامي أنشئ في تركيا في أعقاب رفع الحظر، هو «البركة ترك» يعتبر أكبر مصرف تركي لا يتقاضى فائدة، وتبعه قيام «فيصل فينانس» إضافة إلى «بيت كويت فينانس». وكان كوركوت أوزال، هو الشريك الأكبر في شركات التمويل الإسلامي.

كما سمح تورجوت أوزال بأنشطة «رابطة العالم الإسلامي» في تركيا، فأصبحت الرابطة تمول الأنشطة الإسلامية التركية بين الأتراك المهاجرين في ألمانيا وبلجيكا، وتدعم دائرة الشؤون الدينية (الحكومية)، ومولت رابطة العالم

Morton I. Abramowitz, Turkey After Ozal, Foreign Policy, no.91, Summer 1993. (١)

الإسلامى لإنشاء مسجد صغير داخل مبنى البرلمان، ومركزا إسلاميا فى المدينة الجامعية لجامعة الشرق الأوسط التكنولوجية فى أنقرة، إضافة إلى تمويل برامج تعليم اللغة العربية بالجامعة. وقدمت الرابطة تبرعات لجامع كوجتاب فى أنقرة، ولإنشاء مركز إسلامى بها، إضافة إلى مشروعات أخرى فى أزمير وأدنة وغيرهما من المدن التركية.

ولم يكن توجه تورجوت أوزال نحو «إسلامية معتدلة» يهدف فقط إلى الحد من «تطرف الأتاتورية» بل وكذلك الحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة فى تركيا الثمانينيات، بعد نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩. وقد أعرب أربكان وحزب السلامة الوطنى صراحة عن دعمهما للثورة الإيرانية، باعتبارها ضربة للاتجاهين العلمانى والغربى. كما أطلق نجاح الثورة الإسلامية دعما معنويا (وماديا) للإسلام السياسى فى تركيا وخصوصاً الحركات الراديكالية مثل جيش التحرير الإسلامى لتركيا، ومنظمة مقاتلى الشرق الكبير الإسلامى، وحزب الله، والتى تعتقد فى النموذج الإيرانى فى الثورة المسلحة للإطاحة بالنظام.

وهنا، حاول أوزال صياغة «النموذج الإسلامى التركى المعتدل» فى مواجهة النموذج الإسلامى الإيرانى الثورى.

وفى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج، تحدث أوزال عن إعادة تشكيل تركيا عبر توجهات «إسلامية معتدلة». لقد كان أوزال يعتقد أن انهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة العراق فى حرب الخليج، قد أتاحا إمكانية «فريدة» لدور قيادى لتركيا فى المنطقة. غير أن محاولة احتلال موقع مؤثر فى التعاملات الجارية فى المنطقة، كانت تتطلب إطاراً أيديولوجيا أشمل من إطار القومية - الأتاتورية التركية. وتمثل الإطار الأيديولوجى الجديد فى «الترعة الإسلامية المعتدلة» التى تجمع بين مبادئ الرأسمالية وقيم الإسلام وثقافته، والتى يمكنها أن تحظى بقبول الأتراك والأكراد والأذريين والأوزباكيين والبوسنيين سواء بسواء^(١).

(١) Ertugrul Kurkau, The Crisis Of The Turkish State, op.cit.

غير أن رؤى أوزال حول نموذج «الإسلامية المعتدلة» انتهت بوفاة أوزال،
وليصبح البديل هو نموذج الرفاه الإسلامى، كما عبر عنه نجم الدين أربكان.

لقد اعتبر أربكان زعيم حزب السلامة الوطنى «الإسلامى»، أحد أسباب قيام
انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠، لتنظيمه مهرجان القدس، الذى هاجم فيه
النظام العلمانى. وبعد الانقلاب، اقتيد أربكان من أزمير مباشرة إلى سجن
«ماماك» فى أنقرة، وحوكم ٢٤ من أركان حزبه أمام محكمة الأحكام العرفية
بتهمة استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية. ثم قامت السلطات العسكرية
بحظر نشاطات حزب السلامة الوطنى ضمن بقية الأحزاب.

وفيما كانت قيادات «السلامة الوطنى» وعلى رأسها نجم الدين أربكان
وشوكت قازان وياسين خطيب أوغلو وسواهم، قيد الإقامة الجبرية أو المنفى أو
السجن، التأم شمل كوادر الحزب التى بقيت طليقة، لتأسيس حزب جديد على
أنقاض حزب السلامة الوطنى المحظور رسمياً. ونشأ حزب الرفاه بقيادة أحمد
تقداى وبالتشاور مع أربكان وقيادات «السلامة الوطنى». ولما رفع الحظر عن
نشاط أربكان وقيادة «السلامة الوطنى» إلى جانب رعماء الأحزاب السياسية
الأخرى مثل بولنت أجاويد وسليمان ديميرل وألبارصلان توركيش، فى استفتاء
عام ١٩٨٦، تولى نجم الدين أربكان رعاة حزب الرفاه فى أكتوبر عام ١٩٨٧.

وجاء برنامج حزب الرفاه، تحت عنوان عام هو «النظام العادل» وهى تسمية
لها دلالة «تقية» بالمعنى الإسلامى الشيعى، إذ كان يقصد بالنظام العادل «النظام
الإسلامى»، حتى لا يرد مصطلح النظام الإسلامى فى مستندات الحزب
الرسمية أو فى أى من وثائقه وأدبياته، بسبب ما يفرضه الدستور والقوانين من
حظر النشاطات ذات الطبيعة الدينية

وكان المهندس الأول لطرح «النظام العادل» هو الدكتور سليمان قرة غولة،
الذى استفاد كثيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخران، هما الدكتور عارف

إرصوى والدكتور سليمان أقديمير. ونال مشروع «النظام العادل» موافقة أربكان عام ١٩٨٥، إلا أن المشروع لم يتبلور ويتشرب بشكل واسع إلا عام ١٩٩١ في أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في ذلك العام.

يقول سليمان قره غولة في تعريفه للنظام العادل، إنه «نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة». ويشرح ذلك بقوله: «في العالم هناك نظرتان: نظرة القوى ونظرة الضعيف، القوى يسود بينما يجب أن يمحى الضعيف. ومقابل نظرة القوة التي تتخذ من الانتخابات صنيغة مستطورة لسيطرة القوى هنالك نظرة الرسالات السماوية، التي هي عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعني أن هناك نظامين، أحدهما يستند إلى القوة والاحتكار والقانون المركزي، وآخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد»^(١). وتمثل إحدى طروحات النظام العادل إلغاء العلمانية التركية. فكما قال أربكان، فإن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشئون الكنيسة ولا الكنيسة بشئون الدولة. أما في تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشئون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعي والعداء للإسلام (٠٠). كل واحد في الغرب يمتلك الحرية ولا أحد يجبر الآخرين على قبول اعتقاده.

أما أهم طروحات «النظام العادل» فهي تلك المتعلقة بالديمقراطية. يقول سليمان قره غولة:

«في النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجري مرة كل خمس سنوات (كما هي الحال في تركيا) ويعتمد على الاكثرية. لا اكثرية في النظام

(١) ورد في: يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه- أربكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٦.

العادل، بل ائتلاف وطني يعترف بحق غنمة واحدة كما يعترف بحق ٩٩ غنمة من أصل مائة (٠٠). إن الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوى (الغنى) الذى تخافه الناس فنتخبه».

ويقول أربكان :

« يجب ألا ننسى أبداً أن الديمقراطية واسطة وليست غاية. الغاية هى إقامة (نظام السعادة) فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك آخر. ولكن إذا كانت النتيجة قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها»^(١).

وعلى الصعيد الاقتصادى، فإن «النظام العادل» كما أوضح أربكان نظام لا ربا فيه ولا ضرائب ظالمة ولا صك نقود من دون رصيد وتمنح فيه القروض بصورة عادلة (. .)، ومن ثم تنتهى البطالة وتنخفض الأسعار وتزداد الصادرات، ويزداد الإنتاج ثلاثة أمثاله اليوم. . . وتصبح تركيا من أهم الدول وأقواها^(٢).

وعلى الصعيد الخارجى، فإن «النظام العادل» كما تضمن برنامج حزب الرفاه لعام ١٩٩١، يجعل أهداف سياسة تركيا الخارجية: إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية، ومنظمة التعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية، والانتقال إلى وحدة نقد مشتركة (الدينار الإسلامى)، ومنظمة التعاون الثقافى للدول الإسلامية (اليونسكو الإسلامية).

وبذلك، مثلث طروحات «النظام العادل» الخطاب السياسى لحزب الرفاه الإسلامى.

ومن خلال ذلك الخطاب السياسى (الإسلامى) خاض حزب الرفاه، الانتخابات البلدية عام ١٩٨٤، إلا أنه لم يحصل سوى على نسبة ٤,٤٪،

(١) المصدر السابق ص ١٨ و ١٩.

(٢) ورد فى : محمد نور الدين، قبة وعمامة. . مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

وارتفعت النسبة إلى ١٦,٧٪ فى الانتخابات النيابية عام ١٩٨٧، ثم إلى ٩,٨٪ فى الانتخابات البلدية عام ١٩٨٩.

وفى عام ١٩٩١، دخل حزب الرفاه فى تحالف مع حزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية، فيما عرف باسم «الحلف المقدس» وحصل التحالف فى الانتخابات النيابية التى أجريت فى ذلك العام على ١٦,٩٪ من الأصوات، وقدر نصيب حزب الرفاه بحوالى ١١٪ إلى ١٢٪، وقارب عدد نواب الرفاه بعد هذه الانتخابات الأربعين نائباً من مجموع ٤٥٠ نائباً.

وفى الانتخابات البلدية التى جرت فى ٢٧ من مارس عام ١٩٩٤، حصل حزب الرفاه على نسبة ١٩,٠٧٪ من الأصوات ليحتل المرتبة الثالثة بعد حزب الطريق الصحيح (٢١,٥٢٪) وحزب الوطن الأم (٢٠,٩٦)، وكانت المرة الأولى، التى يفوز فيها الرفاه برئاسة أهم بلديتين فى تركيا، وهما إسطنبول وأنقرة، فضلاً عن أربع بلديات مدن كبرى، و٢٢ بلدية عاصمة محافظة، و٢٢ بلدية مركز، و٢٠٣ بلديات قري.

وتمثل الانتصار الأكبر للرفاه، فى الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥، إذ فاز بالمركز الأول للمرة الأولى بنسبة ٣٨٩,٢١٪ من الأصوات، ليصل عدد نوابه فى البرلمان إلى ١٥٨ نائباً من مجموع ٤٥٠ نائباً.

وتشكلت فى إثر الانتخابات حكومة ائتلافية برئاسة مسعود يلماز (حزب الوطن الأم) ومشاركة تانسو تشيلر (حزب الطريق الصحيح) لم تصمد طويلاً حتى كان سقوطها فى ٦ من يونيو عام ١٩٩٦، لتفسح الفرصة التاريخية أمام الرفاه لتشكيل حكومة جديدة برئاسة «إسلامي» هو نجم الدين أريكان، للمرة الأولى فى تاريخ تركيا الحديث. وبذلك، تكون سياسة «الإسلامية المعتدلة» التى تبناها أوزال، قد مهدت الطريق أمام «النظام العادل» الذى تبناه أريكان وحزب الرفاه الإسلامى للوصول إلى السلطة.

الفصل السادس

صراع الأتاتورية والرفاه الإسلامى

«لم آت به إلى الحكم، وإنما الشعب هو الذى أتى بأربكان».

«تانسو تشيلر»

(١) أزمة الأتاتورية وصعود الرفاه الإسلامى

فى شوارع إسطنبول وأنقرة، تتجلى صور الدراما التركية، الحنين إلى الماضى يعانق انكسار الحلم الأوروبى وانتظار المجهول. . وفى الشوارع نفسها المينى جوب إلى جانب الباريسى (الجلباب التركى) والإيشارب (غطاء الرأس بالتركية)، والكارينوهات إلى جانب المساجد متعددة القباب، والمآذن ترفع الأذان بالعربية للصلاة، والسيارات الأوروبية الفارهة إلى جانب الدولمش (الميكروباصات المكتظة). . وكانت أبرز صور الدراما، تشكيل حكومة برئاسة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى.

فماذا جرى؟

«لم آت به إلى الحكم وإنما الشعب هو الذى أتى بأربكان». هكذا ردت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء التركية على منتقديها، لدى إعادة انتخابها زعيمة لحزب «الطريق الصحيح» بسبب قبولها تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الرفاه الإسلامى، فى نهاية يونيو عام ١٩٩٦. فعلاً، لم يكن هناك بديل. ففى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر عام ١٩٩٥، حاز حزب الرفاه على ٢١٪ من الأصوات، وسط حالة من «فراغ السلطة» - اضطرت ائتلاف حزبي الطريق الصحيح (يمين الوسط) بزعامة تشيلر والشعب الجمهورى (يسار الوسط) بزعامة دينيز بيكال، إلى إجراء انتخابات مبكرة. ولم تنه الانتخابات حالة «فراغ السلطة» بعد أن تشكلت حكومة ائتلافية من حزبي «الوطن الأم» بزعامة مسعود يلماز و«الطريق الصحيح» بزعامة تشيلر، فقد دبت الخلافات بين يلماز وتشيلر وخلال ذلك اتهم يلماز شريكته ومنافسته تشيلر بالفساد وانضم أربكان لحملة يلماز على تشيلر ومطالبة البرلمان بالتحقيق معها، فانهار الائتلاف، ثم كان البحث عن تشكيل حكومة جديدة أو إجراء انتخابات جديدة أو تدخل الجيش.

وانجهدت الأنظار إلى تشكيل ائتلاف بين أربكان ويلمماز إلا أن المؤسسة العسكرية ضغطت للحيلولة دون ذلك، لأن حزب يلماز (الوطن الأم) توجد بداخله تيارات إسلامية. وبذلك، استمر فراغ السلطة منذ يونيو عام ١٩٩٥ حتى يونيو عام ١٩٩٦، حين تم الاتفاق بين تشيلر وأربكان على تشكيل حكومة ائتلافية مقابل إسقاط التهم الموجهة ضد تشيلر^(١).

وبعكس ما يتصوره البعض، فإن حزب الرفاه الإسلامى ليس حزبا أصوليا أو سلفيا، وذلك ما يميزه عن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية فى الدول العربية والإسلامية. ففى استطلاع للرأى، أجرى عام ١٩٩٦، تبين أن ٤١٪ من الدين صوتوا لحزب الرفاه علمانيون، وأن ٧١٪ أعربوا عن ثقتهم بالجيش الذى يعتبر

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

رمز العلمانية. وفي الوقت نفسه، فإن حزب الرفاه الإسلامى - بعكس الأحزاب الإسلامية العربية - لا يضع مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية على رأس قائمة أولوياته، أخذاً فى الاعتبار أن مبادئ الديمقراطية والفردية قد تجذرت فى الشعب التركى، ولذلك فإن الخطاب السياسى لحزب الرفاه الإسلامى يركز على الأخلاق التقليدية للمجتمع التركى والعدل الاجتماعى ومناهضة التبعية للغرب.

ولا يتمتع حزب الرفاه باحتكار الإسلام فى الساحة السياسية التركية، كما أنه لا يمثل بداية صعود الإسلام السياسى أو بداية عودته كمتغير مهم فى التنافس على السلطة. فالبداية جاءت مع غياب كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية الذى استخدم أداة الدولة فى فرض علمانية بدت متطرفة على المجتمع التركى بدءاً من إلغاء الخلافة والمدارس الدينية والمحاكم الدينية عام ١٩٢٤، ثم إغلاق الأضرحة وإلغاء الطربوش عام ١٩٢٥، ثم إدخال الحرف اللاتينى رسمياً عام ١٩٢٨.

ويقول إحسان داغى أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية بأنقرة، إنه مع تحول النظام السياسى من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية فى عهد الرئيس عصمت إينونو عام ١٩٤٥، رادت الأنشطة الإسلامية الدينية بشكل واضح، وبدأ المراقبون الغربيون يتحدثون عن صحوة إسلامية. وسمح الحزب الديمقراطى الذى كان يرأسه مندريس بالأذان للصلاة باللغة العربية بعد أن كان ممنوعاً، وبتقديم برامج دينية فى الإذاعة وإعادة التعليم الدينى وفتح مزارات الأولياء المسلمين.

وبذلك، بدأت تركيا «عملية تسوية» تخفف من حدة «الأتاتورية المتطرفة» لتحقيق التوازن بين التقاليد الإسلامية والإصلاحات العلمانية الحديثة. واستطاع الحزب الديمقراطى بذلك، كسب تأييد الفئات الهامشية جغرافياً وطبقياً إلى جانب الفئات التقليدية والدينية فى المجتمع التركى.

واستمرت جاذبية التقاليد الإسلامية فى المجتمع التركى حتى بعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٠. وفى هذا المناخ، بدأ صعود لحجم الدين أربكان من خلال جبهة «الشرق الأعظم» بقيادة نسيب فاضل، ثم قام بتأسيس حزب النظام الوطنى عام ١٩٧٠، الذى أغلق بحكم من المحكمة الدستورية على أساس أنه يستخدم الدين لأغراض سياسية. وفى عام ١٩٧١، أسس أربكان حزب «السلامة الوطنى» ثم تخلى عام ١٩٧٢ عن أستاذه نسيب فاضل معتبراً أن الظروف لا تسمح بتبنى أيديولوجية جبهة الشرق الأعظم التى تقوم على العمل السرى المسلح لتكوين إمبراطورية إسلامية، بينما استطاع من خلال حزب «السلامة الوطنى» خوض الانتخابات البرلمانية عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ والمشاركة فى الحكومات الائتلافية خلال تلك الفترة اعتماداً على خطاب سياسى ضد الغرب وضد الرأسمالية ومع التصنيع الثقيل وإعادة توزيع الثروة والقيم الأخلاقية الإسلامية.

وبعد انقلاب عام ١٩٨١ بقيادة الجنرال كنعان إيفرين جرى حظر حزب «السلامة الوطنى» مع بقية الأحزاب الأخرى. ومع عودة الحياة الحزبية أسس أربكان «حزب الرفاه الإسلامى» عام ١٩٨٣، إلا أنه لم يستطع كسب نسبة الـ ١٠٪ اللازمة لدخوله البرلمان فى انتخابات عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٧ حتى استطاع فى الانتخابات المحلية عام ١٩٨٩ الفوز بخمس بلديات وتخطى عقبة نسبة الـ ١٠٪ لدخول البرلمان.

دخل الرفاه فى انتخابات عام ١٩٩١ فى تحالف أسماه «الحلف المقدس» مع الأحزاب اليمينية الوطنية ليحقق التحالف نسبة ١٧٪ من الأصوات. ولكسب الشارع، تبنى حزب الرفاه أيديولوجية وطنية شعبية إسلامية تركز على المصلحة الوطنية التركية والقضايا الاجتماعية بمفردات إسلامية، مستفيداً من الإصلاحات الليبرالية التى أدخلها الرئيس تورجوت أوزال، وتضمنت تهذبة الأتاتوركية المتطرفة والمواقف العلمانية للدولة وإدخال الإسلام كمكون رئيسى فى الهوية

التركية، لدرجة أن حزب «الوطن الأم» الذي أسسه أوزال لم يخف ارتباطاته القوية بالطريقة النقشبندية.

كما استغل حزب «الرفاه» الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا بسبب استنزاف نفقات الأمن والدفاع نحو ٤٠٪ من الإنفاق العام مع تصاعد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد. كما أن الإجراءات الاقتصادية الليبرالية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٦، ١٦٪ ومعدل التضخم إلى ما يزيد على ١٠٠٪ واختلال توزيع الثروة، حيث أصبح أغنى ٢٠٪ من الأتراك يملكون ٦٠٪ في حين يملك أفقر ٢٠٪ نحو ٤٪ من الدخل القومي عام ١٩٩٤، حسب الإحصاءات الرسمية.

ولذلك، ركز حزب «الرفاه» على الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى المحلي من خلال جمع الزكاة وإنشاء المدارس والعيادات الطبية إلى بناء المساكن لساكني الأكواخ في المدن. ونظمت عضوات «الرفاه» زيارات لبيوت الفقراء ومشاركتهم في مناسبات الزواج والوفاة وتقديم العون المالي لهم. وبذلك، وكما يقول حكمت جنتكاي مدير تحرير «جمهوريات»، استقطب أربكان الفقراء الذين لم تستطع أحزاب اليسار الفوز بأصواتهم، بعد الضربات التي وجهت إليها عقب الانقلاب العسكري وفشلها في توحيد صفوفها.

ولعب حزب «الرفاه» على الإحباط التركي من الرهان على الغرب، مستغلا الشعارات المحبطة والطموحات التي أطلق عنانها القادة الأتراك مثل: قول الرئيس أوزال بأن القرن القادم سيكون «تركيا»، وما قاله الرئيس ديميرل عن عالم تركي يمتد من شاطئ الأدرياتيك حتى سور الصين العظيم. ولذلك اجتذبت شعارات الرفاه ضد الغرب ومناداته بأمام متحدة إسلامية وكومنولث إسلامي أفئدة الطبقة الوسطى التركية، كما لعب الرفاه على تشرذم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط ودوامة الفراغ السياسي طارحاً «النظام العادل» سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ونتيجة لكل ذلك، صعد حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات المحلية، التى أجريت فى مارس عام ١٩٩٤ ليحصل على ١٩٪ من الأصوات ويقود الحكومة الائتلافية بالمشاركة مع حزب الطريق الصحيح.

وهكذا، وكما يقول البروفيسور إحسان داغى، فإن صعود حزب الرفاه الإسلامى للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذى أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار فى وقت أصبح فيه «تغريب تركيا» ثقافيا وسياسيا محل مراجعة من المجتمع التركى مع رفض الغرب لدخول تركيا نادية، وبما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامى التقليدى الشعبى^(١).

أربكان.. فى الحكم:

بمجرد إعلان تشكيل أربكان زعيم الرفاه الإسلامى للحكومة الجديدة، أبدت أوروبا قلقها، بينما اتبعت الولايات المتحدة سياسة «الانتظار والترقب». فشعارات أربكان خلال حملته الانتخابية عكست معاداة الغرب ومعاداة السامية والمطالبة بتكوين أمم متحدة إسلامية، واتحاد جمركى إسلامى وحلف عسكرى إسلامى على غرار الناتو. وفى أول تصريحات له بعد تولي رئاسة الحكومة الجديدة، ذكر أربكان أن حكومته ستدعم علاقاتها بالدول الإسلامية، ووعد بتحسين العلاقات مع إيران وسوريا، وبأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكرى التركى - الإسرائيلى، وبإجراء تعديلات فى اتفاق الاتحاد الجمركى مع أوروبا، وبأنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية - البريطانية - الفرنسية، فى شمال العراق معتبرا أنها «قوات صليبية» هدفها تقسيم العراق والإضرار بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية.

وفى لقاء مع مصادر بحزب «الرفاه الإسلامى»، كشفت تلك المصادر عن أن المؤسسة العسكرية أوضحت لأربكان أنها لا تعارض توليه رئاسة الحكومة بشرط

(١) حوار للمؤلف مع د. إحسان داغى، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

استمرار روابط تركيا الوطيدة مع الغرب والنظام الديمقراطي العلماني على مبادئ أتاتورك.

وقد كان ذلك مغزى الزيارتين اللتين قام بهما أربكان للسفارة الأمريكية فى أنقرة للتهنئة بعيد الاستقلال (١٩٩٦)، ولضريح أتاتورك للتعهد بالعمل بمبادئ العلمانية.

وجاء برنامج حكومة الائتلاف بين أربكان وتشيلر مؤكدا ذلك، بل إن البرنامج تضمن أن يُجرى تقويم بعد عام من حكم الرفاه، وإذا جاء التقويم سلبيا، يتخلى أربكان عن رئاسة الحكومة لتشيلر، للدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

ويرجع وزير الخارجية الأسبق ممتار سويسال أسباب «القلق الأوروبى» إلى أن الإسلام السياسى أصبح مشكلة داخلية فى أوروبا بعكس أمريكا، كما أن تركيا ستكون الدولة الإسلامية الوحيدة العضو فى الاتحاد الأوروبى، إضافة إلى أن لتركيا علاقات بأوروبا أقوى من أى بلد مسلم آخر، فأكبر عدد من المهاجرين الأتراك موجود فى ألمانيا (حوالى مليون تركى) وبالتالي، فإنه كلما تزايد توجه أربكان لإسلاميا تزايد قلق أوروبا.

أما بالنسبة لأمريكا، فإن الوضع يختلف.

قالت السفيرة مادلين أولبرايت - مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة (وزيرة الخارجية فيما بعد) - إنها خلال لقاءها مع أربكان فى أنقرة وجهت له رسالة واضحة. قالت له إنه رئيس وزراء منتخب بشكل دستورى وبطريقة ديمقراطية، وذكرت له المبادئ التى ترتكز عليها وسوف تركز عليها السياسة الأمريكية تجاه تركيا، وهى: استمرار الديمقراطية، وأهمية السوق اقتصاديا، والعلاقة مع حلف الناتو إستراتيجيا، والأسس العلمانية للجمهورية الديمقراطية، وإسرائيل، والمسألة المتعلقة بالعراق. وأضافت أولبرايت أن أربكان فهم الرسالة.

ولكن كيف كانت نظرة أمريكا لأربكان ؟

رؤية أمريكا تجاه أربكان والحكومة الجديدة حددها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومؤسسة «راند» كالتالى :

* الولايات المتحدة متسامحة تجاه صعود حزب «الرفاه الإسلامى» فى تركيا، اعتمادا على السياسة الأمريكية غير المعنية بصعود الإسلام كثقافة دينية أو حركة سياسة، وإنما تقف ضد العنف والإرهاب كوسيلة لتطبيق سياسات إسلامية.

* لا تمثل «العلمانية» شرطا ضروريا للولايات المتحدة لاستمرار العلاقات الأمريكية - التركية عند مستوى يرضى الطرفين، وذلك ما ذكره نيكولاس بيرنز المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بمناسبة تشكيل الحكومة التركية الجديدة. بل إن بيتر تارنوف نائب وزير الخارجية للشئون السياسية كان أكثر وضوحًا عندما صرح فى أنقرة بأن اهتمام أمريكا بالعلمانية فى تركيا مثل اهتمام أربكان بالعنصرية فى أمريكا . موضوع أخلاقى يهم بعض الناس إلا أنه لا يؤثر فى العلاقات بين البلدين، كما أن العلمانية لم تكن يومًا أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأن النظم غير العلمانية لا يشترط أن تمثل تهديدًا للأمن الأمريكى.

* بالنسبة لرئيس الوزراء أربكان، فإن خطابه السياسى يتضمن، مفردات إسلامية، إلا أنه يتضمن مفردات وطنية تركية أيضًا. وبرغم أنه جاء من خلفية أيديولوجية، فإنه تكتيكى براجماتى، وربما يحدث توظيف التكتيك لإخفاء ترتيبات إسلامية عن المؤسسة العسكرية العلمانية، والوقت وحده هو الذى سيظهر ما إذا كان أربكان سيتحول إلى «إسلامى ديمقراطى» أم لا.

* فى المدى القريب، من غير المتوقع حدوث تغيير درامى فيما يتعلق بسياسة تركية بخصوص الناتو أو بخصوص الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى.

* عكست تصريحات أربكان وجود ثغرات فى خطابه. وعلى سبيل المثال فإنه قد صرح بأن حكومته سوف تلتزم بجميع الاتفاقات التى وقعتها تركيا فى السابق، إلا أنه على الجانب الآخر قال إنه لن يطبق الاتفاقات التى تتضمن إساءة للأمن القومى والمصالح الوطنية التركية.

* تضمنت «أجندة» أربكان التركيز على القضايا الداخلية واستمرار السياسات الخارجية، ولكن حدوث أزمات يمكن أن يضطر الرفاه إلى تغيير مواقفه.

* ليس المجال مفتوحاً أمامه فى الشرق الأوسط، فمن غير الممكن أن يقدم تنازلات لسوريا، وبرغم وجود تجاذب مع إيران، فإن طهران تمثل منافساً لأنقرة خصوصاً فى آسيا الوسطى. كما سوف يضطر أربكان للاستمرار فى السياسة الحالية تجاه العراق برغم معارضته لسياسة الاحتواء الأمريكية. أما العلاقات مع إسرائيل، فإن المؤسسة العسكرية سوف تمنع أربكان من الاقتراب منها.

* يشكل الجيش الخط الأحمر الذى لا يستطيع أربكان تخطيه، فى حالة إحداث تغييرات تذكر فى المجتمع التركى، فالتغييرات الاجتماعية يمكن أن تؤثر سلباً على السياسة الخارجية التركية ويمكن أن تطول الجيش. وفى هذه الحالة قد تتدخل المؤسسة العسكرية لإدارة الأمور بطريقتها.

لقد صعد زعيم الرفاه الإسلامى، مع تعقد الأزمة الداخلية فى تركيا على مستويات الهوية والاقتصاد وتشرذم الأحزاب السياسية التركية.

ومنذ تشكيل الحكومة فى ٢٩ يونيو ١٩٩٦، وحتى استقالتها فى ١٨ يونيو عام ١٩٩٧، قدم أربكان تنازلات عديدة، سواء بالقياس إلى الخطاب السياسى لحزب الرفاه خلال وجوده فى المعارضة، أو إلى شعارات حملته الانتخابية أو إلى قاعدته السياسية.

فقد التزم أربكان باستمرار تركيا غربية علمانية، مقابل وعوده بـ «أمية إسلامية» وإلغاء الاتفاق العسكرى مع إسرائيل ومراجعة اتفاق الاتحاد الجمركى.

وتخلى أربكان لشريكته فى الائتلاف تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح عن الوزارات المهمة مثل الخارجية والدفاع والداخلية والتجارة والصناعة والشئون الدينية.

وكان تمديد مهمة عمل قوات المطرقة فى شمال العراق، أهم الاختبارات الأولى لأربكان فى السلطة. فالرجل ظل لخمس سنوات يعارض تمديد المهمة فى البرلمان، ولما جاء إلى السلطة قام بتمديدها لمدة أطول مثلما طلبت أمريكا والمؤسسة العسكرية. ومن تلك الاختبارات أيضاً وجود اتفاق عسكرى ثان مع إسرائيل، برغم أن الرجل وعد بأن تكون سوريا الدولة الأولى التى سوف يزورها، ناهيك عن شعاره السابق بإصدار «الدينار الإسلامى» وتأسيس بنك مركزى إسلامى. . الخ. .

وبذلك يبدو أن ما وعد به أربكان وهو فى المعارضة، مختلف تماماً عن سياسته بعد توليه رئاسة الحكومة، فهل من تفسير؟

الأعضاء البارزون فى الرفاه فسروا لى ذلك، بأن الحزب أصبح فى السلطة دون أن يكون مستعداً لتولى السلطة. قال أحدهم : لم يكن يتوقع أى منا أن نصل إلى السلطة بهذه السرعة، فقد كان ترتيبنا أن نصل إلى السلطة فى وقت لاحق. . وحدنا وليس بالمشاركة مع حزب آخر.

ويعنى هذا التفسير أن شعارات البرنامج الانتخابى لحزب الرفاه صممت على أن الحزب سيحكم بمفرده (بأغلبية)، وأن التراجع عن تلك الشعارات سببه أن هناك شريكا فى الحكم فرض الاتفاق معه على السياسات التى سوف تطبق.

هناك تفسير ثان مفاده أن الولايات المتحدة والمؤسسة العسكرية فى تركيا رسمتا خطوطاً حمراء لأربكان، وأن تحديه لأمريكا والجيش، كان معناه تقويض اللعبة السياسية وحدث انقلاب عسكرى.

أما التفسير الثالث، فيعتمد على أن أركان ركز على القضايا الاقتصادية والداخلية. وفي هذا الإطار كان قراره بزيادة مرتبات العاملين بالدولة بنسبة ٥٠٪. كما أنه اتفق مع شريكته تشيلر على حزمة من السياسات الاقتصادية بهدف خفض العجز في ميزانية الدولة لخفض معدل التضخم الذي وصل إلى ٨٣٪، وتخفيض العجز في الميزان الخارجي لوقف تدهور قيمة الليرة (بعد أن وصل الدولار إلى ٨٣ ألف ليرة) والحد من معدل البطالة (١٧٪).

(٢) التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى والصراع بين الجيش والإسلام السياسى

قال دبلوماسى تركى كبير: «ليس كمثل تركيا فى الشرق الأوسط إلا إسرائيل».

وفى لقاء آخر، يقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية فى أنقرة:

«سواء مع أربكان أو غيره فلإن السياسة الخارجية التركية تمليها عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والوضع الاجتماعى والسياسى والوضع الدولى»^(١). جغرافياً، تقع تركيا بين أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى السابق، وتطل على البحرين الأسود والمتوسط. ولذلك كانت أهمية تركيا لأوروبا وأمريكا خلال الحرب الباردة. . وتاريخياً، فإنه بعد تفكك الدولة العثمانية، ظل أترك فى آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط، مما رتب قرابات مع الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا وعداوات مع اليونان وأرمينيا وبعض الدول العربية.

وعودة إلى ما قاله الدبلوماسى التركى، فلإن تركيا وإسرائيل تشتركان فى أنهما غريبتان عن المحيطين الثقافى والسياسى العربيين اللذين توجدان على تخومهما، بينما تدعيان النسب إلى القيم الغربية ثقافياً وسياسياً برغم أنهما بعيدتان جغرافياً عن أوروبا الغربية وأمريكا. . هذا من جانب. ومن جانب

(١) حوار للمؤلف مع البروفيسور سيفى تشان، الأهرام ٨/٧/١٩٩٦.

آخر، فإن تركيا مثل إسرائيل محاطة بجوار عدائي يتمثل في روسيا وأرمينيا وإيران وسوريا والعراق واليونان وبلغاريا.

وهذه الأرضية المشتركة توجد مناخا مشجعا للتعاون بين تركيا وإسرائيل، إلا أن الأساس المهم في التعاون التركي الإسرائيلي هو وصول تركيا إلى نقطة إحباط أو تراجع الرهانات السابقة.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وهزيمة العراق في حرب الخليج ضعفت الأهمية الإستراتيجية لتركيا في لعبة «الدومينو» الأمريكية والنااتو. كما أنه بعد ٧٣ سنة من رهان أتاتورك على تركيا علمانية أوروبية، تمّانح أوروبا في ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كعضو كامل، ليس فقط بسبب التزايد السكاني وارتفاع البطالة وانخفاض دخل الفرد التركي، ولكن أيضاً بسبب المسألة القبرصية والاعتراض على انضمام دولة إسلامية للاتحاد الأوروبي والاكتفاء بوضعها كعضو منتسب وبوجودها في الاتحاد الجمركي.

وللالتفاف على عضوية تركيا الهامشية في الشرق الأوسط من ناحية وفي أوروبا من ناحية أخرى، كان الاتجاه للجوار الشمالي ممثلاً في تكوين منظمة «التعاون الاقتصادي في البحر الأسود» مع أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا واليونان ومولدوفيا ورومانيا وروسيا. لكن نقطة الضعف الأخطر في هذا التحرك تمثلت في نقص «التمويل» حيث تعاني المنطقة من ندرة رأس المال، كما أن هناك صراعات سياسية وعسكرية بين دول المنظمة.

وكان التحرك المهم الثاني بعد عام ١٩٩٠ إلى جانب البحر الأسود، هو التحرك صوب الجمهوريات التركية الأربع في وسط آسيا، وهي: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان. وكان اعتقاد الرئيس تارجوت أوزال أن سقوط الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق يوفران فرصة تنفرد بها تركيا لتكوين «عثمانية جديدة» تضم تلك الجمهوريات على أساس النموذج التركي، غير أن

تلك الجمهوريات كانت خارجة لتوها من نير الإمبراطورية السوفيتية. ولذلك سقط الرهان مع موت أوزال. وفي الشرق الأوسط، تراجع الرهان على مجموعة الدول العربية والإسلامية مع تراجع أهميتها الاقتصادية بسبب الانخفاض في أسعار البترول عام ١٩٨٦، بعد أن مثلت تلك المجموعة - من قبل - أساس «فورة الصادرات التركية» وصناعة الإنشاءات في الثمانينيات.

ولكل ذلك، كان التحرك باتجاه إسرائيل. غير أن السياسيين الأتراك كانوا يتوقعون خلال عام ١٩٩٥ توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل، مما يعنى تقوية سورية في مواجهة تركيا، أو على الأقل تفرغها للصراع مع تركيا مع نهاية صراعها الرئيسى مع إسرائيل، مما يؤدى إلى تقوية حزب العمال الكردستانى فى تحركه الانفصالى لإقامة دولة كردية انطلاقا من جنوب شرق تركيا. وقد تخوفت أنقرة من أن توقيع اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل يمكن أن يتضمن أن تحصل إسرائيل على المياه من سوريا، مما يشير المخاوف على مشروع تركيا لاستثمار مياه الفرات للرى والطاقة الكهربائية، والمعروف باسم مشروع جنوب شرقى الأناضول الكبير «جاب». ويعنى ضمان إسرائيل الحصول على المياه من سوريا تزايد المعارضة العربية للمشروع.

علاوة على ذلك، فإن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهري جيحان وسيحان شرقى تركيا فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن بالإضافة إلى إسرائيل.

ولئن كانت مشكلة المياه يمكن التوصل إلى حل بشأنها فى إطار السلام والتعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، تظل مشكلة حزب العمل الكردستانى هى المشكلة الأهم مع سوريا من وجهة النظر التركية. ويقول ممتار سويسال وزير الخارجية التركى الأسبق أن مشكلة المياه يمكن حلها مع سوريا والعراق وقد اقترحنا أن تبحث «تركيا وسوريا والعراق» موارد واحتياجات وطرق

الاستفادة من المياه، ولكن مشكلة حزب العمل الكردستاني تغطي على مسألة المياه^(١).

ويرى إسماعيل سويسال - رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في إسطنبول - أن نجم الدين أريكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى، لو كان قد نفذ وعده بأن تكون دمشق أول عاصمة يزورها لتطبيع العلاقات مع سوريا، لكان قد خسر شعبيته لأن كل الأتراك يتفقون على أن حزب العمال الكردستاني يهدد وحدة الدولة التركية، وأن الحرب التي يشنها في جنوب شرقى البلاد تستنزف ٧ مليارات دولار سنوياً من خزانة الدولة^(٢).

بيد أن عام ١٩٩٥ لا يمثل بداية الارتباط التركى الإسرائيلى. فقد ضغطت الولايات المتحدة على تركيا للاعتراف بإسرائيل فى مارس عام ١٩٤٩. وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الخمسينيات بما أدى إلى توتر علاقات تركيا مع الدول العربية. ثم كان حلف بغداد بعد ذلك، وظلت تركيا بمقوثة عربيا حتى عدوان عام ١٩٦٧، حيث حاولت إيجاد توازن فى سياستها الخارجية بخصوص الصراع العربى الإسرائيلى. ومع تزايد القدرة الاقتصادية للدول العربية البترولية بعد عام ١٩٧٣، تزايد التعاطف التركى مع المواقف العربية. لكن العلاقات مع إسرائيل ظلت مستمرة.

وحاولت تركيا الاستفادة من الإطار الدولى فى تنمية علاقاتها مع إسرائيل، مع سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. وعرضت تركيا على إسرائيل عام ١٩٩٠ مشروعاً لبيع مياه الشرب للدولة العبرية من خلال استثمار أنهار تركية منها نهر منافجات بواسطة شركة فى قبرص التركية.

ومع بدء عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل فى مدريد عام ١٩٩١،

(١) حوار للمؤلف مع الوزير ممتاز سويسال الأهرام ٨/٧/١٩٩٦.

(٢) حوار للمؤلف مع السفير إسماعيل سويسال الأهرام ٨/٧/١٩٩٦.

لم تعد تركيا بحاجة لإخفاء علاقاتها مع إسرائيل، بل أصبحت تطالب العرب بالاعتراف بـ «حقيقة إسرائيل».

ولكن، ماذا تريد تركيا؟

فى المقام الأول تريد تركيا من إسرائيل دعمها إستراتيجيا على جبهة الشرق الأوسط فى مواجهة صراعات الحدود والمياه والإرهاب، مع الأخذ فى الاعتبار أن القضية الكردية أخذت بعداً إقليمياً.

ومن شأن التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل، أن يزود تركيا بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية، وعقد مناورات مشتركة يمكن أن تنضم إليها أطراف أخرى، وتحديث سلاح الجو، وتطوير الصناعة العسكرية إضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والتحليل الإستراتيجى. وتريد تركيا من إسرائيل مساعدتها فى تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها، حيث تستهدف أنقرة بيع ٢٠ مليون طن من المياه من نهر منافجات. وكانت إسرائيل أول بلد اهتم بالمشروع. وسوف تستخدم شمال قبرص كمحطة للتصدير.

يقول وزير الخارجية الأسبق سويسال: إن إسرائيل وتركيا لهما علاقات مباشرة فى التجارة والاستثمار والسياحة بما يفيد تركيا، كما أن إسرائيل يمكن أن تساعد تركيا فى جذب الشركات الغربية للاستثمار فيها. وتستثمر الآن فى تركيا ٤٣ شركة إسرائيلية فى المجالات المختلفة. ولم تكن حكومة ائتلاف الرفاه والطريق الصحيح لتغمض أعينها عن الرأسمال الإسرائيلى. وقد صدق البرلمان - بمن فيه أعضاء الرفاه الإسلامى - فى أغسطس عام ١٩٩٦، على مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بين تركيا وإسرائيل. فكل الأحزاب التركية تراهن على المال الإسرائيلى. وفى حوار مفتوح بين ممثلى الأحزاب ورجال الأعمال بمن فيهم اليهود الأتراك، نظمتة القناة التلفزيونية (D)، كان رأى ممثل يمين الوسط أن على تركيا أن تراعى مصالحها أولاً وأخيراً، بينما اشترط ممثل

يسار الوسط ألا تكون العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع الدول العربية. أما ممثل حزب الرفاة الإسلامى، فقد أكد أن الإسلام يوجب المعاملات مع جميع الكتائبين، وأنه مع التوسع فى العلاقات الاقتصادية مع أى دولة إذا كان ذلك فى مصلحة تركيا ولا يمس بالمبادئ والعقائد الإسلامية.

ويوضح البروفيسور سيفى تشان، أن كلا من تركيا وإسرائيل ترتبطان بأوروبا باتفاقية تجارة حرة، مما استلزم وجود اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وتركيا وتضع تركيا عينها على السياح الإسرائيليين، حيث تشير الإحصاءات الاسرائيلية إلى أن ٨٠٠ ألف إسرائيلى زاروا تركيا، حتى نهاية عام ١٩٩٦، إضافة إلى أن تركيا تتطلع إلى مشروعات سياحية مشتركة. وتريد تركيا من إسرائيل، أخيرا، مساعدتها فى الحصول على تأييد اللوبى اليهودى، ففى تركيا ما يقرب من ٢٤ ألف يهودى وفى إسرائيل ١٢٠ ألفا من اليهود الأتراك^(١).

اتفاق واحد أم اتفاقات؟:

اتفقت تركيا وإسرائيل على «إطار» يتضمن سلسلة من الاتفاقات العسكرية. ويقع ضمن هذا الإطار الاتفاق العسكرى التركى الإسرائيلى، الذى اعتبر تدريباً ويشمل تبادل المعلومات الأمنية ومعالجة الأفلام والصور الجوية التى تحصل عليها أقمار التجسس الإسرائيلية وإقامة محطات حرب إلكترونية والمناورات المشتركة والاستخدام المشترك للقواعد الجوية فى البلدين.

ولأن الاتفاق مفتوح لانضمام أطرف أخرى، تم الربط بينه وبين ما كشف عنه رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شيمون بيريز حول اقتراح أردنى بإقامة حلف دفاعى مشترك يضم تركيا وإسرائيل والأردن وعراق ما بعد صدام حسين برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ونفت كل المصادر الرسمية التركية أن يكون الاتفاق حلفاً لكن الرئيس الإسرائيلى عيزرا وايزمان قال لدى زيارته لتركيا: إن

(١) حوار للمؤلف مع سيفى تشان، الأهرام ٧/٧/١٩٩٧.

الاتفاق يمثل «حركة كماشة» حول سوريا لدفعها للتسوية مع كل من إسرائيل وتركيا.

بيد أن أعضاء حزب الرفاه الإسلامى الذين التقيتهم أوضحوا أن الاتفاق تم بإيحاء من الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، مما يجعل من تركيا ركنا أساسيا فى إستراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة. وأوضحت تلك المصادر أن المؤسسة العسكرية تقف بقوة وراء الاتفاق الذى ستدخل تركيا عن طريقه إلى الخطيرة النووية من خلال تجارب مشتركة مع إسرائيل ستتم فى جنوب شرق تركيا. وأضافت المصادر أنه تم إخلاء قرى بأكملها فى تلك المناطق بدعوى النشاط الإرهابى، بينما الصحيح هو تهيئة منطقة أقرب إلى حدود إيران منها إلى قلب تركيا، لتكون مسرحا لإجراء تلك التجارب المشتركة بين البلدين.

كما يشمل «الإطار الاتفاقي» اتفاقاً عسكرياً ثانياً بين تركيا وإسرائيل هو اتفاق التعاون فى التصنيع العسكرى. وقد كشفت السفارة الإسرائيلية فى أنقرة، فى يوليو عام ١٩٩٦، عن مضمون الاتفاق مشيرة إلى أن مجالات التعاون تشمل كل ما ينتج فى كل من تركيا وإسرائيل من صناعات عسكرية، خصوصا فى مجال إنتاج الطائرات الحربية ووسائل الحرب الإلكترونية وحصول تركيا على الخبرات الإسرائيلية فى مجال تدريب الفنيين فى صناعة الطائرات.

والى جانب الاتفاقيتين، اتفق على أن تقوم شركة «إسرائيلى إيروسبيس إندستريز» - التى يطلق عليها اختصارا «آى إيه آى» - بتحديث ٥٤ مقاتلة إف ٤ بتزويدها بمعدات الحرب الإلكترونية بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار من خلال قرض بضمان الحكومة الإسرائيلية. وسوف يتم تحديث ٢٦ طائرة كمرحلة أولى فى إسرائيل مع إيفاد فنيين ومهندسين أترك للتدريب، كما تتضمن الصفقة تطوير باقى الطائرات فى تركيا تحت إشراف «آى إيه آى».

وكما تتعدد الاتفاقيات فى المجال العسكرى، فإنها تتعدد أيضاً فى المجال الاقتصادى. فقد وقعت تركيا وإسرائيل أربع اتفاقيات، الأولى اتفاقية التجارة

الحرية، والثانية اتفاقية منع الازدواج الضريبي، والثالثة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، والرابعة اتفاقية تنظيم إجراءات الجمارك بين البلدين.

الرفاه والتعاون التركي الإسرائيلي:

«نلعبها... ولكنها تحقق مصالح تركيا». تلك هي الإجابة الشائعة، لدى رجل الشارع، لدى سؤاله عن العلاقات الإسرائيلية - التركية، وهي إجابة مثلت - واقعيا - موقف نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي خلال رئاسته للحكومة التركية، ليوفر من خلال التنازلات التي قدمها للجيش، أكبر غطاء للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل.

ولقد أثار ما قاله وزير الدفاع الوطني التركي تورهان تايان كثيرا من اللغط، عندما ذكر أن التدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل، يحظى بدعم من أربكان وأعضاء حزب الرفاه في البرلمان^(١)، حتى إن صحيفة «ميليات» التركية استتجت من ذلك أن رجال الرفاه الإسلامي أصبحوا الأوصياء على التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي لأنه «سياسة أمريكية» تهندس بها أمريكا الشرق الأوسط.

ولئن كان من الصعب الاتفاق مع تصريح وزير الدفاع، فإن عبد الله جول نائب رئيس حزب الرفاه ووزير الدولة في حكومة أربكان قال لى : إن اجتماعاً ضم أربكان ورئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقى قاراداي، وجول نفسه، تناول التدريبات البحرية المشتركة مع إسرائيل، وإنه جرى خلال الاجتماع الاتفاق على تأجيلها^(٢).

تنازلات أربكان:

عندما زار وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أنقرة في إبريل عام ١٩٩٧، جرى الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على خطة أطلق عليها اسم «تقدير المخاطر»، لتقدير المخاطر المحتملة من إيران وسوريا ضد تركيا وإسرائيل. وذلك، برغم أنه

(١) حوار للمؤلف مع وزير الدفاع التركي - الأهرام ٦/٢٦ / ١٩٩٧.

(٢) حوار للمؤلف مع نائب رئيس حزب الرفاه - الأهرام ٦/٢٦ / ١٩٩٧.

جرى توقيع الاتفاق دون علم رئيس الحكومة أربكان الذى أرغم على استقبال وزير الخارجية الإسرائيلى .

وحدث اللقاء دون أن يتطرق أربكان إلى الاتفاق الذى كان موضوع زيارة ليفى، وإنما تطرق إلى تذكيره بأهمية القدس للعالم الإسلامى، فرد عليه وزير الخارجية الإسرائيلى بأن القدس لم تكن يوما عاصمة لدولة إلا لدولة إسرائيل .

ولم تخف دلالة اللقاء عن وزير الخارجية الإسرائيلى وعن كل من تابعوا لقاء أربكان - ليفى . وكانت الدلالة أن «أربكان - المجاهد» غير «أربكان - الباشبكان» رئيس الحكومة . فأربكان - المجاهد، كان قد نظم عام ١٩٨٠ اجتماعا شعبيا تحت شعار «أنقذوا القدس» رفعت فيه الأعلام الخضراء ونودى فيه بقيام دولة إسلامية . وكانت النتيجة اعتقال أربكان وحل البرلمان وإعلان الحكم العسكرى .

أما أربكان - الباشبكان (رئيس الحكومة بالتركية)، وهو السياسى المخضرم، فلم تغب عن إدراكه حقيقة تغير موازين القوى داخليا وخارجيا .

داخليا، أصبح ميزان القوى فى السياسة التركية لصالح العسكرين .

إقليميا، تبدو إسرائيل القوة المسيطرة فى الشرق الأوسط .

عالميا، تحولت أمريكا لأن تصبح القطب الأوحيد فى النظام الدولى .

وجاء حادث ٤ من فبراير عام ١٩٩٧ ليؤكد اقتناعات الباشبكان . ففي ذلك اليوم، عقد رئيس بلدية ضاحية «سنجان» فى أنقرة، اجتماعا شعبيا للاحتجاج على ممارسات إسرائيل فى القدس، فتدخل الجيش واعتقل رئيس البلدية، وسكت أربكان وبلغ الإهانة، حتى لا يصطدم بالجيش .

بيد أن «أربكان - الباشبكان»، فى محاولة للظهور بمظهر «أربكان - المجاهد» أمام قواعد حزبه والمريدين له والمتعاطفين معه فى الجوار الإسلامى، قام بزيارات لعدد من الدول الإسلامية، منها ريارتان لإيران وليبيا أثارتا غضب الجيش .

وتدافعت حركة قيادة الجيش تجاه إسرائيل للاتفاق على مشروعات للتعاون العسكرى المشترك والتوقيع عليها دون علم رئيس الحكومة أو بعلمه وسكوته عنها.

وكانت إسرائيل من جانبها، تتبع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكرى مع تركيا من ناحية، والإعلان الدعائى من ناحية أخرى، لتطوير أربكان وإحراجه أمام قواعد حزبه وتأجيج الصراع بين زعيم الرفاه الإسلامى والمؤسسة العسكرية العلمانية.

وبذلك وقعت إسرائيل ٢٤ اتفاقا ومشروعا للتعاون العسكرى مع تركيا، حسب المعلومات التى حصلنا عليها من مصادر مختلفة، وأهمها:

مشروع تحديث طائرات إف ٤ .

مشروع تحديث طائرات إف ٥ .

تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار، وأخرى بطيار، بهدف المراقبة.

مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ «باتريوت».

تطوير الدبابة «إم ٦٠»، والحصول على ٦٠٠ دبابة جديدة «ميركوري».

تغيير بنادق الجيش التركى بالبنادق الإسرائيلية «رايفال».

توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة لمراقبة الحدود، ورادارات لطائرات إف ٤ .

تقدير مشترك للمخاطر كل ٣ شهور على مستوى الفنين، وكل ٦ شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على «كود» سرى.

التصنيع المشترك لطائرات إف ١٦ .

وربما بسبب وجود الرفاه الإسلامى فى الحكم، أو برغم ذلك، جرى الاتفاق على معظم مشروعات التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل باستثناء اتفاق التدريب المشترك فى فبراير عام ١٩٩٦، خلال رئاسة نجم الدين أربكان للحكومة التركية .

ولدى أركان حزب الرفاه، نقاط عديدة للدفاع عن موقفهم. يقول عبد الله جول نائب رئيس الرفاه ووزير الدولة فى حكومة أربكان: إن التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى بدأ قبل أن تأتى حكومة الرفاه، ويضيف: إننا لم نشكل الحكومة وحدنا، فهى لم تكن حكومة الرفاه بل حكومة ائتلافية. . ولذلك قدمنا تنازلات^(١).

أما أهم نقاط الدفاع التى ذكرها لنا عبد الله جول فتتعلق بالمصلحة أو بالضرورة بالمعنى الإسلامى. قال: إن تركيا لديها خطط لتحديث قواتها المسلحة، ولها كل الحق فى ذلك، وكان المفروض أن الولايات المتحدة هى التى ستعاون مع تركيا فى هذا المجال، إلا أنها رفضت، فى حين وافقت إسرائيل على التعاون بالمشاركة فى التدريب وفى التصنيع العسكرى.

والحق أن دفاع أركان الرفاه الإسلامى لم يختلف عن أركان دفاع المؤسسة العسكرية العلمانية حول المصلحة والضرورة من تحديث القوات المسلحة التركية، غير أن النخبة العسكرية - العلمانية لها أهداف تفرضها رؤيتها للمخاطر المحتملة التى تواجهها تركيا:

الخطر الأول: يتمثل فى الأصولية الإسلامية، داخليا «الرفاه» وإقليميا «إيران» .

(١) حوار للمؤلف مع الوزير عبد الله جول - الأهرام ٢٦ / ٦ / ١٩٩٧ .

والخطر الثاني: تحدده المؤسسة العسكرية في الإرهاب ممثلاً في حزب العمال الكردستاني، وامتداده الإقليمي بزعم أن سوريا تدعم قواعده.

والخطر الثالث: يرتبط بمخاوف المؤسسة من تهديد تركيا في النظام الأمني للشرق الأوسط الذي تخططه أمريكا لمرحلة ما بعد تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي وترتيب الأوضاع في العراق.

ولا تقتصر رؤية المؤسسة العسكرية التركية على أهداف ردع المخاطر الآنية في تعاونها الإستراتيجي مع إسرائيل، بل تمتد إلى التخطيط لمستقبل تركيا حتى عام ٢٠٢٠. وفي تقرير لمركز التقويم الإستراتيجي الأمريكي SAIC تتكشف للمؤسسة العسكرية التركية أهداف إستراتيجية أبعد مدى هي:
- تحول تركيا إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠.

- تحول تركيا من الارتباط الأوروبي إلى الارتباط الأطلنطي مع توسع حلف الأطلنطي «الناتو»، لتصبح حائط الصد مع روسيا، التي قد تسعى لتقزيم تركيا إلى دولة صغيرة كما كانت عليه الأمور في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠^(١).

(١) رضا هلال، التحالف التركي - الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي، الأهرام ٧/٧/١٩٩٧.

(٣) دور تركيا الإقليمي والصراع الأتاتوركي-الإسلامي

«التاريخ والدين قد يمثلان أساسا للعداء أو أساسا للتعاون». هكذا يقول الجنرال شادي أرجوفنتش من معهد السياسة الخارجية، بجامعة هاسيتبي في أنقرة. فقد كان من المفترض أن يكون التاريخ والدين عنصرين للتعاون بين تركيا والدول العربية والإسلامية إلا أنهما - في الواقع - أبعدا تركيا عن الشرق الأوسط.

ولم تزل النخبة التركية، وبعد أكثر من ٧٥ عاما، تعتبر أن سقوط الإمبراطورية العثمانية، كان بسبب خيانة العرب خلال الحرب العالمية الأولى، بعد إعلانهم الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين. حتى إن الرئيس التركي الأسبق جلال بايار أكد ذات يوم، أن الأتراك غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة وثيقة مع الأمة العربية التي طعنت الأمة التركية في الظهر.

أما العلاقات التركية الإيرانية، فقد شهدت، سواء خلال الدولة العثمانية أو الدولة التركية الحديثة توترا وتنافسا، إلا أن توازن القوى بين الدولتين حال دون العداء والصراع. وبقيت العلاقات التركية الإيرانية، كما يقول الجنرال أرجوفنتش غير عدائية وغير حميمة.

وبرغم أن تركيا اختارت الابتعاد عن «نادى الشرق الأوسط» والارتباط بـ«نادى الغرب»، فإن القضايا والمصالح الشرق الأوسطية لتركيا شكلت دوائر للصراع والتعاون بين أنقرة والشرق الأوسط، وجعلت بندوق السياسة الخارجية

التركية يراوح بين نادى الشرق الأوسط والنادى الغربى . فمن إرث الماضى هناك النزاع التركى السورى حول إقليم الإسكندرونة (أو هاتاي كما تسميه تركيا). وهناك أيضا القضية الكردية التى تمثل أرضية للتوتر أو التعاون بين تركيا وكل من العراق وسوريا وإيران.

وعلى صعيد المصالح، تثور قضية المياه، بعد إنشاء المرحلة الأولى من مشروع جنوب شرق الأناضول(جانب) لاستثمار مياه نهر الفرات، إضافة إلى أن تركيا تخطط لمشروع أنابيب السلام لنقل المياه من نهري جيحان وسيجان فى أنابيب إلى الدول الخليجية والأردن وإسرائيل . وعلى الصعيد نفسه، تثور قضية اعتماد تركيا على الشرق الأوسط فى التزود بالبتروال والغاز الطبيعى، كما أن الشرق الأوسط كان لفترة سوقا مهمة للصادرات وصناعة الإنشاءات التركية^(١).

السيناريو الأتاتوركى:

النخبة الأتاتوركية التى ترى تركيا أوروبية علمانية وتسيطر على أحزاب يمين الوسط (تشيلر ويلماظ) ويسار الوسط (أجاويد ويبكال). ترفض مطلقا طرح الخيار بين نادى الغرب ونادى الشرق الأوسط معتبرة أن تركيا حسمت خيارها فى أن تكون غربية، عضوا فى «الناتو» ومتنسبة إلى الاتحاد الأوروبى . بل إنها ترى أن ارتباطها بالغرب يقوى مركزها فى الشرق الأوسط ويتمثل السيناريو الكمالى للتعامل مع الشرق الأوسط فيما يلى:

- بخصوص سوريا، وكما يقول ممتاز سويسال وزير الخارجية الأسبق وسيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، فإن على دمشق أن تنسى موضوع لواء الإسكندرونة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ينبغى الفصل بين قضيتى مياه الفرات والأكراد، وما هو مطلوب من سوريا هو أن تتوقف عن دعم حزب العمال الكردستانى بقيادة عبد الله أوجلان وإبعاده أو تسليمه لتركيا.

(١) رضا هلال، السيناريو الأمريكى أم سيناريو الإخاء الإسلامى، الأهرام ٢١/٨/١٩٩٦.

- بخصوص قضية مياه الفرات، والمعارضة العربية لمشروع جنوب شرق الأناضول، فإنه ينبغي تسويتها في إطار إقليمي شرق أوسطي من خلال المفاوضات متعددة الأطراف في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. أما أن تدخل تركيا مع سوريا والعراق في معاهدة دولية، لتقسيم مياه الفرات وفق حصص محددة، فإن أنقرة ترفض ذلك الطرح رفضا باتا.

- تعول تركيا كثيرا على العلاقات مع إسرائيل، للضغط على سوريا من جهة، ومن جهة أخرى لإرساء نظام للتعاون والأمن في الشرق الأوسط (على غرار أوروبا) حسبما يقترح وزير الخارجية السابق حكمت شيشين. ويمكن من خلال منظمة الأمن والتعاون، التي يمكن أن تضم في البداية تركيا وإسرائيل ومصر ثم تنضم إليها أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط حل مشكلات مثل المياه والإرهاب (الكردي بالنسبة لتركيا) وتوزيع الموارد الاقتصادية (بما فيها البترول).

وباختصار، لا يختلف السيناريو الأتاتوركى عن السيناريو الأمريكى للشرق الأوسط الجديد.

سيناريو الرفاه الإسلامى:

برغم إحساس المواطن التركى العادى بأن خيانة العرب كانت سبب سقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن الحنين إلى الماضى مازال يأسره، كما أن كراهية إسرائيل والتعامل معها من منطلق مصلحى، توجه يسيطر على الشارع التركى، إضافة إلى أن تنكر الغرب لارتقاء تركيا فى أحضانه، تحول إلى جرح أصاب كبرياء الأتراك عموما.

ومن هنا، كان الانجذاب للشعارات التى رفعها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامى مثل إنشاء حلف دفاعى إسلامى على غرار الناتو وأمم متحدة إسلامية وبنك مركزى إسلامى وصك دينار إسلامى، إلخ. وبغض

النظر عن ديماجوجية تلك الشعارات، يبقى أن «الرفاه الإسلامى» يتبنى فكرة الإخاء الإسلامى، لحل مشكلات تركيا الشرق الأوسطية. فقد استطاع أربكان، أن يدخل ضمن برنامج الحكومة الائتلافية بين حزبه وحزب الطريق الصحيح، أن تعمل السياسة الخارجية على «زيادة ثقل تركيا فى الدائرة الإسلامية: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، والتعاون وتطوير العلاقات الثنائية اقتصاديا وتجاريا مع الدول الإسلامية، وخصوصا دول الجوار».

وفى هذا الإطار، جاءت زيارة أربكان إلى إيران، وهى الزيارة الثانية التى قام بها للخارج، بعد زيارته إلى قبرص.

وقد اختار أربكان أن يبدأ بإيران الإسلامية قبل أى دولة عربية، لأن العلاقات التركية الإيرانية وإن كانت تنافسية إلا أنها غير عدائية بالمقارنة بالعلاقات العربية التركية. بل إن تركيا وإيران دخلتا فى تحالفين رئيسيين خلال القرن الحالى، أولهما ميثاق سعد آباد (١٩٣٧) وثانيهما حلف بغداد (١٩٥٥). كما أن تركيا اعترفت بالنظام الثورى الإسلامى، ورفضت الانصياع لأمريكا فى فرض عقوبات اقتصادية على إيران بعد حادث احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية (١٩٧٩). ثم إن العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران خلال الحرب العراقية الإيرانية، حالت دون انفجار الصراع بين دولتين متناقضتين أيديولوجيا. فضلا عن أن الحدود ليست موضع نزاع، كما أن إيران لم تلجأ لاستخدام «الورقة الكردية» فى الضغط على تركيا.

والحق، أن الضجيج الذى رافق زيارة أربكان لإيران، يرجع إلى أنها جاءت بعد أسبوع واحد من صدور «قانون داماتو» الذى تفرض أمريكا بموجبه عقوبات على الشركات التى تتعامل مع إيران. كما أنها جاءت بعد تراجعات عديدة من أربكان عن شعارات حملته الانتخابية، وآخرها تراجعها عن معارضته للاتفاق العسكرى الثانى مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك ضخامة الصفقة التى تقدر

بعشرين مليار دولار، وما رافق الزيارة من طرح أربكان لاقتراح عقد قمة تركية سورية إيرانية عراقية حول المشكلة الكردية.

وأمام تلك الضجة، اضطر مستولو «الرفاه» للتركيز على المصلحة التركية في الصفقة وطابعها الاقتصادي. فعقد الصفقة تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى عام ١٩٩٥، قبل مجيء حكومة الرفاه إلى الحكم. كما أن تركيا تواجه أزمة طاقة حقيقية، وكما قال وزير الطاقة رجائي قوطان إنه يتعين على تركيا أن تنفق مليارات الدولارات لكي تستمر «إنارة» المدن والقرى التركية، لأنها مقبلة على نقص في إمدادات الطاقة مع نهاية عام ١٩٩٧.

وقال مصطفى مورسان رئيس شركة البترول والغاز الحكومية «بوتاس» ليست لدينا السيولة المالية الكافية لاستيراد الغاز. أما صفقة الغاز الإيراني فستكون بالدفع الآجل ومقابل تصدير مواد تركية. وحرص عبد الله جول الوزير بالحكومة والذراع اليمنى لأربكان في حزب الرفاه، على التأكيد أن صفقة الغاز الإيراني «مجرد اتفاق تجاري» ولا تمثل خرقاً للحظر الأمريكي على إيران. بمعنى آخر فإن الصفقة تدخل في نطاق «البيزنس» وليس في نطاق السياسة.

وبخصوص القمة المقترحة بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، فقد تراجع عنها أربكان أمام الضغوط الأمريكية وتهديد شريكته في الحكومة الائتلافية (تشيلر) بفض الائتلاف. فضلاً عن أن الظروف لم تكن مواتية لها.

فإيران حريصة على العلاقات مع سوريا التي كانت حليفها خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وسوريا لا تقبل أن يكون حل المشكلة الكردية بمعزل عن حل مشكلة مياه الفرات. والملف العراقي ظل من اختصاص الإدارة الأمريكية التي تحكمت فيه من خلال مجلس الأمن، ودون أن تسمح لأي طرف إقليمي سواء كان تركيا أو

إيران أو حتى إسرائيل بتجاوزها في المسألة العراقية، فضلا عن أزمة الثقة بين بغداد وأنقرة والتي نتجت عن موقف تركيا خلال حرب الخليج الثانية !

أثانوركية أم إسلامية؟

إلى هنا، يمكن القول إن صعود حزب الرفاه الإسلامي للحكم، وضع تركيا أمام سيناريوهين للشرق الأوسط : السيناريو الأثانوركي (الأمريكي - الإسرائيلي) وسيناريو الإخاء الإسلامي. وهما سيناريوهان يتصارعان في الشارع ولدى النخبة. وتعتمد فرص السيناريو الأول على تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط (سواء تعثرها أو لنجاحها)، وعلى الدور الأمريكي الإسرائيلي (سواء بالضغط أو المساعدة) وعلى الأزمة الداخلية في تركيا (سواء على صعيد الهوية أو الاقتصاد أو الحكم).

أما فرص لنجاح سيناريو الإخاء الإسلامي، فتتعلق بدور الإسلام السياسي التركي. وحتى الآن، يظل السيناريو الأثانوركي هو الفاعل في السياسة الخارجية التركية بحراسة من أمريكا والغرب والجيش ومؤسسة الرئاسة، أما دور الإسلام السياسي فلم يزل «إمكانية» حتى إشعار آخر.

أزمة الهوية والسياسة الخارجية :

تظل السياسة الخارجية التركية، تراوح بين أن تكون شرق أوسطية أو إسلامية أو غربية. وعندما تبدو شرق أوسطية أو إسلامية، فإنها لا تتخلى عن أن تكون غربية، أو بمعنى أدق، متغربة. فتركيا قد اعترفت بإسرائيل بعد شهرين فقط من اعتراف أمريكا بها. وانتظمت في حلف بغداد عام ١٩٥٥، في إطار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي السابق. وبالرغم من أن السياسة التركية، انعطفت في السبعينيات لتكون ودية مع العرب، بدافع مخاوف الخطر البترولي ومطامع الاستفادة من الفوائض البترولية العربية، فإن تلك الفترة

شهدت، أيضا، انفراجة العلاقات العربية الأمريكية ثم بدء التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل.

وهكذا، كانت السياسة الخارجية التركية دائما: عين على الغرب وعين على الشرق الأوسط والدول الإسلامية، ولم يغير تولى أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي رئاسة الحكومة، من تلك الحقيقة، فالدبلوماسية التركية تضع على رأسها القبة والطربوش في آن معا: تضع القبة دائما، وتظهر الطربوش حسب الحاجة أو الضغط، خارجيا أو داخليا^(١).

بيد أن السياسة الخارجية التركية هي مرآة الصراع الداخلي بين الإسلاميين والعسكريين، كما يقول البروفيسور فيليب روبنز، خبير سياسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد. فالسياسة الخارجية التركية تعكس الصراع بين المؤسسة العسكرية - العلمانية، باعتبارها الحارس على مبادئ جمهورية أتاتورك، والتيار الإسلامي الذي يسعى من أجل أسلمة تركيا، أو على الأقل الحد من العلمانية المتطرفة التي تبتتها الدولة منذ ٧٥ عاما^(٢).

ويتمثل الخيار الإسلامي في إعطاء «طابع» إسلامي لتركيا الغربية عضو الناتو، إلى جانب الانفتاح على محيطها العربي الإسلامي، وتسوية الصراع العرقي بين القومية التركية والقومية الكردية وفق منظور إسلامي باعتبار الأتراك والأكراد أخوة مسلمين.

غير أن المؤسسة العسكرية العلمانية، أخذت على عاتقها إسقاط ذلك الخيار، من أجل أن تفرض خيارها المتمثل في التناقض مع المحيط العربي الإسلامي، والتحالف الإستراتيجي مع إسرائيل، وتبنى الحل العسكري للقضية الكردية. ففي الوقت الذي استضافت فيه إسطنبول اجتماعات القمة لمجموعة الدول

(١) رضا هلال، دبلوماسية القبة والطربوش، الأهرام ٢٤/٧/١٩٩٦.

(٢) رضا هلال، تركيا ذات الوجوه المتعددة، الأهرام ١٢/٦/١٩٩٧.

الثمانى الإسلامية، فى يونيو عام ١٩٩٧، تصاعدت اللهجة العدائية للمؤسسة العسكرية ضد سوريا وإيران لدرجة الإعلان عن حشود عسكرية تركية على الحدود السورية واحتمال إغلاق تركيا لسفارتها فى طهران. وفى المقابل كان أربكان قد عقد صفقة العشرين مليار دولار لاستيراد الغاز الإيرانى، وزار ليبيا، واعد بتحسين العلاقات مع سوريا والتعاون الاقتصادى مع العراق.

وأمام انتقادات أربكان لاتفاقية التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل فى فبراير عام ١٩٩٦، قررت المؤسسة العسكرية الدخول فى مناورات بحرية وجوية مع إسرائيل وأمريكا. وكما ذكرت صحيفة «حريات» التركية فإن جيوش الدول الثلاث ستجرى مناورات مشتركة وبصفة مستمرة، مع إقامة مخزون طوارئ للأسلحة فى تركيا، وتبنى شفرة اتصالات سرية فى مجال المخابرات. وأوضح وزير الدفاع التركى، تورهان تايان الذى زار إسرائيل يوم ٢ من مايو عام ١٩٩٧ أن الشركات الإسرائيلية ستشارك فى المناقصة لتحديث ٤٨ طائرة إضافية من طراز (إف ٥) إضافة إلى الصفقة التى تم الاتفاق عليها لتحديث ٤٥ طائرة فانتوم تركية بتكلفة ٦٣٢,٥ مليون دولار.

وبذلك، استغلت إسرائيل وأمريكا، الأزمة الداخلية التركية، لتثبيت وضع تركيا فى الإستراتيجية الغربية. ويقول المحللان السياسيان جاكوب هايلبرون ومايكل ليتز: إن «الإمبراطورية الأمريكية» الجديدة باتت الآن ممتدة حتى أوروبا الشرقية إلى الخليج العربى - الفارسى. وفى هذا الإطار تأتى أهمية تركيا. ولا تخرج العمليات العسكرية التركية للتوغل فى شمال العراق عن هذا الإطار. صحيح أن العملية تأتى تأكيداً لموقف المؤسسة العسكرية برفض الحل السلمى للقضية الكردية وتصفية عناصر حزب العمال الكردستانى، إلا أن الجيش التركى قد اعترف بأن الهدف هو إقامة منطقة أمنية فى شمال العراق. إن المدى الذى توغل فيه الجيش التركى فى شمال العراق (١٠٠ كم) وعدد

القوات الموجودة هناك، كلها أمور تدل على أن تركيا قررت إقامة منطقة أمنية في شمال العراق أشبه بالشريط الحدودي الإسرائيلي في جنوب لبنان.

إذن، تفرض المؤسسة العسكرية التركية خيارها : الحد من «الأسلمة»، وإسقاط مشروع الانفتاح على المحيط العربي الإسلامي، وتأكيد موقع تركيا في الإستراتيجية الغربية.

ومع استمرار أزمة الهوية، تتعدد أوجه السياسة الخارجية التركية : التحالف مع إسرائيل، والتعاون مع المحيط العربي الإسلامي، ومحاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الفصل السابع

صدام الجيش والرفاه الإسلامى

«إننا فى الجيش مصممون على حماية النظام الجمهورى الديمقراطى العلمانى، ولو بالتضحية بأرواحنا».

«رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقى قراداي»(*)

(١) الانقلاب المدنى على ١٩٩٧

يوم أن كلف الرئيس ديميرل السيد مسعود يلماظ رئيس حزب الوطن الأم بتشكيل حكومة جديدة، تستبعد حزب الرفاه الإسلامى بزعامة لمجم الدين أربكان من الحكم، ضج شارع أئاتورك فى أنقرة بشبان وشابات يركبون سيارات حديثة ويرتدون الجينز ويلوحون ببالونات ملونة تعبيرا عن الارتياح، بعد أسبوع من تصاعد التوتر بين حزب الرفاه الإسلامى والجيش التركى وانتشار الشائعات عن انقلاب وشيك يستعد له الجيش التركى. ولكن الجيش استعاض عن «الانقلاب العسكرى» بـ«انقلاب مدنى».

(*) أحيل إلى التقاعد فى أول أغسطس عام ١٩٩٨، لبلوغه السن القانونية.

لقد جاءت استقالة الدكتور نجم الدين أربكان من رئاسة الحكومة، باتفاق مع شريكته فى الائتلاف السيدة تانسو تشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح على تبادل رئاسة الحكومة، بعد أن أتم زعيم الرفاه الإسلامى عامًا كاملاً، كأول رئيس حكومة إسلامى لتركيا الحديثة - العلمانية، وقبل أن يبدأ عامه الثانى وفقاً للاتفاق الذى تشكلت بموجبه حكومة الرفاه - الطريق الصحيح الائتلافية، ونص على أن يجرى تبادل منصب رئيس الوزراء فى منتصف عام ١٩٩٨ . وكانت حسابات زعيم الرفاه الإسلامى أنه بذلك يتجنب المواجهة مع الجيش، أو بالأحرى يؤجلها، لحين إجراء انتخابات برلمانية يحقق من خلالها أغلبية تساعده فى صراعه مع الجيش .

ولكن ماذا فعل أربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة، ليجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الجيش؟
إنجازات الأربكانية:

على الصعيد الاقتصادى، وبرغم ما قاله لنا نائب رئيس حزب الرفاه وزير الدولة عبدالله جول عن إنجازات، مثل خفض معدل التضخم وخفض الديون وزيادة المرتبات، فإن معارضى الرفاه ينكرون حدوث ذلك على أرض الواقع . . إلا على سبيل الإنجازات الدعائية - الاستعراضية .

ويقول سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية، فى أنقرة: إن معدل التضخم لم ينخفض، كما أن الدين المحلى لم ينخفض إلا لأن حكومة الرفاه - خلال العام الذى تولت فيه الحكم - لم تمول مشروعاً للبنية التحتية أو التنمية الريفية، فى حين أن النمو الاقتصادى تواصل ليس بسبب سياسات أربكان، وإنما بواسطة القطاع الخاص والسياسات والإجراءات الاقتصادية التى كان الرئيس تورجوت أوزال قد أرساها . ويتفق مع هذا التقويم سميح أديز نائب رئيس تحرير صحيفة ديلي نيوز التركية، ويزيد على ذلك أنه بالرغم من أن حكومة الرفاه لم تتورط فى فساد مباشر، فإن أربكان قام بالتغطية على فساد

تشيلر حليفته فى الحكومة الائتلافية. كما سار أربكان على السياسات الاقتصادية ذاتها، التى تتبنى اقتصاد السوق، متجاهلا الوعود الانتخابية (الإسلامية)، بإلغاء الفائدة المصرفية، وصك عملة إسلامية. وفاوضت حكومته صندوق النقد الدولى للحصول على قروض والاستمرار فى سياسات «التكيف» الاقتصادى، وهى سياسة تقشفية وانكماشية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، وبرغم الانتقادات الأمريكية لزيارتى أربكان إلى إيران وليبيا، وما ارتبط بهما من دعاية ودعاية مضادة، فإن السياسة التركية لم تشهد انقلاباً.

يقول بولنت أكارجلى نائب رئيس حزب الوطن الأم (حزب يلماظ) إن أربكان أعطى انطباعاً بأنه إيرانى أكثر من الإيرانيين، وليبى أكثر من القذافى، وذلك يرجع إلى شخصية أربكان نفسه، التى تميل إلى التضخم «الاستعراضى» - فى حين أن السياسة الخارجية التركية تبدو معضلتها الرئيسية فى تحقيق التوازن بين الغرب وإسرائيل من ناحية والعرب والمنطقة الإسلامية من ناحية أخرى^(١).

ويؤكد البروفيسور فيليب روبنز أن السياسة الخارجية لأربكان كانت استمراراً للسياسة الخارجية التقليدية، فيما يخص العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة والعراق وقبرص وإسرائيل، إذا اعتبرنا أن صفقة الغاز الإيرانية كانت قد اتفقت عليها حكومة سابقة.

أما البروفيسور سيفى تشان، فيعتبر أن إضافات أربكان فى السياسة الخارجية، وآخرها قمة مجموعة الدول الثماني الإسلامية، كانت إضافات «تجميلية»، ولكنه أعطى انطباعاً بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة بزيارتى ليبيا وإيران. فقد وافق أربكان على اتفاقية الاتحاد الجمركى مع أوروبا،

(١) مقابلات للمؤلف مع الشخصيات المذكورة، الأهرام ١٩٩٧/٧/١.

التي كان يعارضها، كما وافق على التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ومد عمل قوات المطرقة في شمال العراق، بعد أن كان يسميها «قوات صليبية».

فهل كانت الاستعراضية خطأ الأريكانية الذي قاد للصدام؟

الأريكانية تتغلغل في المجتمع والجيش:

إذا كان وجود أريكان رعيم حزب الرفاه الإسلامي في رئاسة الحكومة، لم يعكس تغييراً واضحاً في السياسة الاقتصادية التركية، ولم يحدث انقلاباً في السياسة الخارجية، فإن الأريكانية الإسلامية تغلغلت في الاقتصاد والتعليم والجيش، بما قاد إلى الصدام بين الأريكانية - الإسلامية والمؤسسة العسكرية - العلمانية.

فالأريكانية في الاقتصاد تمثلت في قاعدة اقتصادية إسلامية تضم منظمات للأعمال والشركات الإسلامية. وكانت أبرز الشواهد، منظمة رجال الأعمال المسلمين MUSIAD، وتضم ثلاثة آلاف من رجال الأعمال المناصرين لحزب الرفاه يمثلون عشرة آلاف من الشركات تمتد أنشطتها من تصنيع وتجارة المواد الغذائية والأدوات المنزلية إلى البنوك وشركات الطيران وحتى ملكية الصحف والقنوات التلفزيونية. وجعلت تلك المجموعات الإسلامية الاقتصادية، أريكان يتحدث عن «نمر الأناضول الإسلامي» في مقارنة بدول النمر الآسيوية.

وما حدث في الاقتصاد، حدث أكثر منه في التعليم.

ومثلما تتحول سفوح الجبال في تركيا إلى منازل للفقراء تقام بين ليلة وضحاها بعيداً عن أعين رجال الشرطة، تتحول المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار حفظ القرآن دون تصريح قانوني. . وأصبحت عادة يومية أن ترى الشرطة تدهم تلك المنازل ومدارس المساجد.

وقد شملت المؤسسة التعليمية الأريكانية ٥ آلاف مدرسة ابتدائية للتعليم

الدينى، و ٤٠ مدرسة متوسطة دينية لتخريج الأئمة والخطباء، إضافة إلى ١٥ ألف مجموعة لتحفيظ القرآن.

وكما حدث تغلغل «الأريكانية» فى الاقتصاد والتعليم، انتقل إلى الجيش.

يقول الباحث التركى ساجلار - كيدر . . إن القوام الرئيسى للجيش التركى (٨٠٠ ألف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا فى المجتمع التركى. وينتج من ذلك أن نمو «الأريكانية» فى المجتمع أدى إلى نموها فى الجيش. وفى استطلاع أجرى داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٩٥، أعرب ٣٨٪ ممن شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكرى إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة.

صدام الجيش والرفاه:

عكس تغلغل الأريكانية فى الاقتصاد والتعليم والجيش، حقيقة أن أريكان كان منشغلا بمشروعه للمستقبل، ولكنه تصرف - كما قال سميح أديز الكاتب التركى - وكأن الرفاه يمثل الطرف الأوحى فى اللعبة التى يتبارى أو يتصارع فيها الجيش والرفاه. ويتفق مع ذلك ممتاز سويسال وزير الخارجية الأسبق قائلا: إن أريكان تناسى أنه يحكم بنسبة ٢١٪ من الأصوات.

وقد أقلق الجيش سلوك أريكان. إلا أن أكثر ما ألقه هو تنامى التيار الإسلامى فى التعليم والاقتصاد وداخل الجيش نفسه.

هنا، عرض قادة الأركان فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ على مجلس الأمن القومى، ١٨ إجراء يجب على الحكومة أن تطبقها. وتضمنت تلك الإجراءات:

١ - منع أى دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ - رقابة شبكات البث الإذاعى والبث والتليفزيون الإسلامية.

- ٣ - منع ارتداء «لباس» يتعارض مع ما نص عليه القانون، مما يعنى فعليا تطبيق حظر ارتداء النساء للحجاب.
- ٤ - فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددین لأجهزة الدولة.
- ٥ - فرض رقابة مشددة على شراء البنادق قصيرة الماسورة، بحجة إقبال الإسلاميين على شرائها.
- ٦ - فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية (الطرق).
- ٧ - إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات، التى تنص على تجريم أى نشاط سياسى بدافع دينى.
- ٨ - إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزعة النظام العلمانى فى تركيا.
- ٩ - تجريم العمل، بصورة مطلقة، ضد النظام الديمقراطى العلمانى.
- ١٠ - تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور، الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التى اعتمدت فى ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣.
- ١١ - الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات فورية ضد أى عمل يعتبر انتهاكا للقوانين، وإغلاق المؤسسات الدينية التى تنتهكها.
- ١٢ - زيادة مدة التعليم الإلزامى إلى ٨ سنوات (يعنى فعليا إغلاق مدارس إمام خطيب).
- ١٣ - إغلاق مدارس تعليم القرآن التى يديرها أصوليون.
- ١٤ - مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.
- ١٥ - حظر تسلم المجالس البلدية لأى تمويلات من منظمات دينية فى الخارج.

١٦ - منع إقامة المسجد (الجديد) فى حى «تقسيم» بإسطنبول.

١٧ - فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لانتمائهم للتيار الإسلامى.

١٨ - فصل بعض حكام الولايات الممتن للتيار الإسلامى.

وتعامل أربكان مع ضغوط الجيش بتجنب الوصول إلى نقطة الصدام فى حال استعراض قوة أنصاره، وتطبيق الحد الأدنى من مطالب الجيش. فمئذ إعلان الإجراءات وحتى استقالته من رئاسة الحكومة، لم يخلق أربكان سوى ١٢٠ مدرسة.

وأمام ذلك، نشرت هيئة أركان القوات المسلحة تقريراً تحت عنوان «انتشار الإسلام السياسى»، جمعت مواد من وزارة التعليم وإدارة التخطيط الحكومى ومديرية الشؤون الدينية ومعهد الإحصاءات الرسمية. وأورد التقرير أن الأصولية تزدهر فى تركيا وأن التعليم الدينى جزء من جهد مكثف لتقويض النظام العلمانى فى تركيا وتحويلها إلى مجتمع أصولى.

وأوضح التقرير أن الرفاه يجهز تركيا للحصول على الأغلبية فى انتخابات عام ٢٠٠٠، وركز على مدارس الأئمة والخطباء والمعاهد الدينية باعتبار أنها ستقدم للرفاه ٨٥٠ ألف صوت بحلول عام ٢٠٠٠ وحوالى ١,٥ مليون صوت عام ٢٠٠٥، كما أن هناك ١,٧ مليون صبي ستضمهم فصول تحفيظ القرآن وسيكونون عام ٢٠٠٠ فى سن التصويت، إضافة إلى ٧ ملايين صوت موجودة حالياً.

وعندئذ، خرجت مسيرة مناصرة للرفاه فى منطقة السلطان أحمد فى إسطنبول، فى ١١ من مايو الماضى تحدث فيها أربكان قائلاً: إن مدارس الخطباء والأئمة لا يجب أن تغلق. وضمت المسيرة ٣٠٠ ألف فرد.

وبعد ثلاثة أيام، جاء رد رئيس الأركان الجنرال إسماعيل قراداي، فى

احتفال لتكريم بعض الضباط، بقوله: إننا في الجيش مصممون على حماية النظام الجمهورى الديمقراطى العلمانى ولو بالتضحية بأرواحنا.

وتوالى ضغوط الجيش فى نهاية إبريل عام ١٩٩٧ بالتصريح للصحافة بأن الجيش يعتبر الأصولية الإسلامية والانفصالية أكبر خطرين يهددان تركيا بالمقارنة بأى تهديدات خارجية. وادعى كبار الضباط أن حزب العمال الكردستانى يتعاون مع عناصر أصولية داخل تركيا ويدرب الإسلاميين المتشددى فى مخيمات فى شمال العراق، وأن الجيش سيتحرك. وقد اعتبر هذا الادعاء مبررا من مبررات العملية العسكرية فى شمال العراق.

وفى اختبار للقوة، قرر المجلس العسكرى الأعلى - وهو يضم ١٣ ضابطا من كبار قادة الجيش، عقد اجتماع فى ١٦ من مايو لمناقشة مدى تنفيذ الحكومة للإجراءات الـ ١٨ التى كان قد طلب تنفيذها مجلس الأمن القومى والحصول على موافقة أربكان على طرد الضباط ذوى الميول الإسلامية، وإعلانه بأن الجيش يرى أن الخطر الوحيد على تركيا هو الأصولية الإسلامية وقدموا له وثائق تبين وجهة نظرهم^(١).

ومن جانبه، حاول أربكان إظهار قوة حزبه بحشد الآلاف من أنصاره فى إسطنبول، فى ذكرى الفتح الإسلامى للقسطنطينية «إسطنبول». ومع وصول الصدام إلى هذه النقطة، عاشت تركيا أجواء انقلاب عسكرى وشيك للتخلص من حكومة أربكان والرفاه الإسلامى، برغم صعوبة القيام بانقلاب فى الظروف الراهنة، فالجيش ليس هو الجيش فى أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ (بسبب تنامى التيار الإسلامى داخله). كما أن الشعب التركى ليس كما كان قبل عام ١٩٨٠، بعد أن تشبع حوالى نصفه بتيارات العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما يقول عبدالله جول نائب رئيس حزب الرفاه، مشيرا إلى أن قادة الجيش لا يمكن أن يخاطروا بعلاقات تركيا مع أوروبا والغرب بانقلاب.

(١) رضا هلال، حقيقة الانقلاب المدنى فى تركيا، الأهرام ١/٧/١٩٩٧.

وكان المؤشر المهم فى تلك الأجواء، هو رفض أمريكا لحدوث انقلاب عسكرى فى تركيا، وعبرت عن ذلك المؤشر مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها: إن أمريكا لن تساند انقلابا عسكريا للإطاحة بالحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح برئاسة أربكان. وذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز أن البيت الأبيض أوضح بصراحة معارضته لانقلاب عسكرى فى تركيا. بل إن الإدارة الأمريكية اتصلت مرتين برئاسة الأركان التركية لإبعاد شبح الانقلاب.

دولة قوية وحكومة ضعيفة:

بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، كان أهم الدروس التى خرج بها أربكان وهو السياسى المخضرم، أن الدولة قوية والحكومة ضعيفة فى تركيا. . والدولة هنا هى المؤسسة العسكرية - العلمانية. واستخلص أربكان أن استمراره فى الصدام مع المؤسسة العسكرية العلمانية قد يقضى على مشروعه وينتهى بالقضاء عليه شخصيا. ولذلك اضطر رعيم الرفاه الإسلامى إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لتخلفه تانسو تشيلر شريكته فى الحكومة الائتلافية وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، معتقدا - كما قال - أن حزبه سيحصل على ١٠ ملايين صوت بزيادة ٤ ملايين صوت عن الانتخابات البرلمانية التى جرت عام ١٩٩٥.

ولكن الجيش وقف لأربكان بالمرصاد. واتضح أن المطلوب ليس مجرد إبعاد أربكان باستقالته. وقال مصدر عسكرى بهيئة الأركان إن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بين تشيلر وأربكان، يعوق حركة تركيا داخليا وخارجيا ويمثل إضرارا بالمبادئ الديمقراطية.

وكما قال المصدر العسكرى فإن الاجتماعات المتواصلة لكبار قادة الجيش أظهرت أن القوات المسلحة ليس لديها أمل فى أن تكون هذه الحكومة أفضل من حكومة أربكان. . وزاد المصدر العسكرى أنه فى حالة إجراء انتخابات

برلمانية، فإن حزب الرفاه لن يحصل كما يردد على نسبة من ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من الأصوات، وإن ضباط الجيش ينتشرون في كل مكان من تركيا من أجل أن يكشفوا للأتراك أن حزب الرفاه قد فقد مصداقيته وسقط منه القناع الذي كان يتخفى به.

وجرى تنفيذ الانقلاب المدني بتكليف الرئيس ديميرل لرئيس حزب الوطن الأم مسعود يلماظ الذي لم يحصل سوى على ١٢٩ مقعدا من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٥٥٠ مقعدا بتشكيل الحكومة الجديدة. بيد أن الانقلاب المدني الذي نفذه الجيش بمساعدة الرئيس ديميرل، نظر إليه على أن استبعاد أربكان والرفاه الإسلامى من الحكومة، يمثل حلا للأزمة السياسية في تركيا والصراع بين الجيش والرفاه الإسلامى، وبديلا لقيام الجيش بانقلاب عسكرى.

غير أن استبعاد أربكان والرفاه من رئاسة الحكومة، لم يحل المشكلة فعلا، مع استمرار أربكان والرفاه في اللعبة السياسية، إذ ظل احتمال عودة أربكان والرفاه بشعبية أكبر قائما.

وفى بحث أجراه المعهد الدولى (الجمهورى) الأمريكى توقع أنه فى حالة إجراء انتخابات برلمانية جديدة، فإن حزب الرفاه سيخرج منتصرا، مما يجدد الصراع بين الرفاه والجيش. وإذا ما حدث ذلك وخرج الرفاه بأغلبية ثم تدخل الجيش فإن حزب الرفاه سوف يتصرف مثل جبهة الإنقاذ فى الجزائر وتتحول تركيا إلى نموذج مشابه للجزائر.

ولكل ذلك، شملت خطة «الانقلاب المدني» التى تبناها الجيش، ليس فقط إبعاد أربكان والرفاه عن رئاسة الحكومة، وإنما - أيضا - عزل أربكان وحظر الرفاه الإسلامى ومحاولة تصفية الإسلام السياسى التركى.

(٢) حكومة يلماظ، وصاية العسكر

بعد أن أبعاد الجيش، نجم الدين أربكان وحزب الرفاه من الحكم فى يونيو عام ١٩٩٧، كان تكليف مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة الجديدة، لسببين. أولهما أن يلماظ أثبت فى أكثر من مناسبة أنه «السياسى المطيع» للمؤسسة العسكرية، والسبب الثانى، والمرتبط بالأول، أن الجيش أراد أن تكون حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، لتمرير إجراءات فى إطار المواجهة بين الجيش والإسلام السياسى (وتحديدًا الرفاه)، مثل مد التعليم الإلزامى لمدة ثمانى سنوات، مما يعنى واقعيًا، إلغاء معاهد إمام - خطيب الدينية، ومثل منع النساء من وضع غطاء الرأس (الحجاب) فى المدارس والجامعات وأماكن العمل. أما أهم تلك الإجراءات، فهو حل حزب الرفاه. وباختصار، كان دور حكومة يلماظ تحت وصاية العسكر، وقف المد الإسلامى فى تركيا.

لقد كان تكليف يلماظ، خلافاً للأعراف الدستورية، تشكيل الحكومة الجديدة، بمثابة مكافأة له، على انضباطه وانصياعه لإرادة العسكر فى مناسبتين محددتين: الأولى فى أواخر شهر فبراير عام ١٩٩٦، عندما ضغط الجيش على يلماظ، باعتراف الأخير نفسه - لمنعه من تشكيل ائتلاف حكومى مع حزب الرفاه، لم يكن ينقصه حينها سوى الإعلان عنه رسمياً. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد بدء التوتر بين الجيش والرفاه فى فبراير عام ١٩٩٧، حين أيد يلماظ بصورة واضحة، قيام انقلاب عسكري ينهى سلطة أربكان - تشير.

وما كان يلماظ، فى هذا الموقف، ينطلق من عداء للإسلاميين بقدر ما كان يطمع فى إقصاء منافسته فى رعاة اليمين، تشيلر، ثمهيدا - وهذا ما دعا إليه يلماظ علنا - لإخراجها من كامل الحياة السياسية نفسها، وليس فقط من الحكومة أو من رعاة حزب الطريق الصحيح^(١).

أليس هو من كان قد دفع بها، إلى تحقيق برلمانى بتهم الفساد، فأنقذها أربكان بتشكيل حكومة ائتلاف الرفاء - الطريق الصحيح؟ وتمثلت «المكافأة» ليلماظ، بتكليفه بتشكيل الحكومة، بالرغم من أن حزبه لم يكن يتمتع فى يوم التكاليف بأغلبية برلمانية، كما تقضى الأعراف الدستورية.

لقد برر الرئيس سليمان ديميرل، أمر تكليفه يلماظ، بأن حقه الدستورى، كرئيس للجمهورية، يمنحه صلاحية تكليف رعيم الأغلبية البرلمانية، بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، أريكان، إلا أن الخدعة التى انطوى عليها سلوك ديميرل، تحت ضغط المؤسسة العسكرية، أنه تعامل مع الأمر كما لو أن أربكان كان قد قدم استقالته بسبب انفراط عقد ائتلافه مع تشيلر. فالحقيقة أن أربكان قدم استقالته، باتفاق مسبق مع تشيلر، بغية أن يكلفها - (تشيلر) - رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل الحكومة.

وبمجرد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، أدار الرئيس ديميرل «العبة» منسقة، مع أحزاب المعارضة من جهة، ومؤسسة الجيش من جهة أخرى، من أجل أن تحظى الحكومة الجديدة بالثقة فى البرلمان (بعدد ٢٧٦ عضوا يمثلون الأغلبية المطلقة). وتضمنت اللعبة، قيام الجيش بالتهديدات المبطنة لحزبى أربكان وتشيلر، أى الرفاء والطريق الصحيح، من جانب، ومن جانب آخر، بتقديم المغريات المادية والوعود، لنواب حزب الطريق الصحيح، للانشقاق على الحزب والخروج منه. فحزب الطريق الصحيح، الذى فاز فى انتخابات ٢٤ من

(١) محمد نور الدين، خليط الألسنة فى حكومة يلماظ الجديدة، الحياة ١٣/٧/١٩٩٧.

ديسمبر عام ١٩٩٥ بعدد ١٣٥ مقعدا فى البرلمان، انخفضت عدد مقاعده إلى ١١٦ مقعدا، يوم أن كلف يلماظ بتشكيل الحكومة، ثم انخفضت إلى ٩٨ مقعدا، عشية تصويت البرلمان بالثقة على حكومة يلماظ، أى أن الحزب فقد ١٨ نائبا، بعد تكليف يلماظ بتشكيل الحكومة، بينما فقد حزب الرفاه نائين.

وقد أدت لعبة ديميرل - الجيش، إلى تغيير الخريطة البرلمانية التركية (انظر الجدول التالى)، لتأمين الأغلبية البرلمانية اللازمة لفوز حكومة يلماظ بالثقة.

ووقعت بروتوكول حكومة يلماظ (الحكومة ٥٥)، ثلاثة أحزاب علمانية هى: حزب الوطن الأم (حزب يلماظ)، وحزب اليسار الديمقراطى (بزعامه أجاويد)، وحزب تركيا الديمقراطية برئاسة حسام الدين جندروك. وتعهد حزب الشعب الجمهورى بزعامه دينيز بايكال، بالتصويت لصالح الحكومة بالرغم من رفضه المشاركة فيها.

تغيير الخريطة البرلمانية التركية منذ انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ حتى ١٩٩٧/٧/١م

الأحزاب	١٩٩٥/١٢/٢٤	١٩٩٧/٧/١
الرفاه RP	١٥٨	١٥٤
الطريق الصحيح DYP	١٣٥	١٠٧
الوطن الأم ANAP	١٣٢	١٣٢
اليسار الديمقراطى DSP	٧٦	٦٧
الشعب الجمهورى CHP	٤٩	٤٩
الوحدة الكبرى BBP	—	٨
تركيا الديمقراطية DTP	—	١٢
الامة MP	—	٢
المستقلون	—	١٧
مقاعد شاغرة	—	٢
إجمالى المقاعد	٥٥٠	٥٥٠

وتوزعت مقاعد الحكومة (٣٨ وزيرا)، بين حزب الوطن الأم، الذى شغل ١٢ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء (يلماظ) ووزرات الداخلية والسياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل. وشغل حزب اليسار الديمقراطى ١١ حقيبة منها وزارات الخارجية (إسماعيل جيم) والمالية والتعليم والثقافة والعمل. وتولى حزب تركيا الديمقراطية خمس حقائب وزارية، منها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزجين) ووزارة النقل والمواصلات. وتولى وزارة الصناعة والتجارة النائب المستقل ياليم أريز، وهو المنصب ذاته الذى كان يشغله فى حكومة أربكان السابقة، قبل استقالته منها ومن عضوية حزب الطريق الصحيح.

كما ضمت الحكومة ١٨ وزير دولة، منهم ١١ من حزب الوطن الأم، و٤ من حزب اليسار الديمقراطى، و٣ من حزب تركيا الديمقراطية.

وكما هو واضح، فإن كثرة عدد المقاعد الوزارية، وتوزيعها، يعكسان ترضية النواب المنشقين على الائتلاف الحكومى السابق، من جهة، ومن جهة أخرى ترضية الأحزاب المشاركة والمساندة للائتلاف الحكومى الجديد، وفق لعبة ديميرل - الجيش.

وحصل ائتلاف يلماظ على ثقة البرلمان، فى جلسة عاصفة، انعقدت فى ١٢ من يوليو عام ١٩٩٧، شهدت تبادل الشتائم بين نواب علمانيين وإسلاميين، وتطور الأمر إلى عراك بالأيدي شهر خلاله نائب إسلامى مسدسا، مما تسبب فى توقف التصويت عدة مرات.

وصوت على الثقة بالائتلاف ٢٨١ نائباً، وعارضها ٢٥٦ من مجموع ٥٥٠ يتألف منهم البرلمان. وامتنع نائبان عن التصويت وتغيب ثمانية آخرون، أغلبهم منشقون عن حزب الطريق الصحيح^(١).

(١). Turkish Daily News, 13/7/1997.

وتعهد يلماظ فور حصول حكومته على ثقة البرلمان، كما قال بعد التصويت بالثقة، بأن الحكومة الجديدة ستسير في الطريق الذى رسمه مصطفى كمال أتاتورك العظيم، عندما أسس الجمهورية قبل ٧٣ سنة. وبما قاله أيضا: إن الخطوة الأولى التى ستتخذها الحكومة هى إعادة كل شىء إلى سيرته الأولى (...). لقد سئمت أمتنا الصراعات (...). إن الأمة تحاول أن تنسى السنة المنصرمة (من حكم أربكان) وهى تتوق إلى إعادة اندماجها بالعالم المتمدن^(١).

وبمعنى ما، فإن يلماظ حدد دور حكومته، بالانقلاب على الأريكانية حسبما يريد الجيش. وقد كان الرجل واضحا، فى تحديد دور حكومته بعد تكليفه بتشكيلها بقوله: إن حكومته ستواصل الحملة التى بدأها الجيش ضد الإسلاميين، ولن تسمح للأصولية بالعودة من جديد(...). ولن تمنح الإسلاميين فترة راحة^(٢).

وفور تشكيلها، بدأت حكومة يلماظ، بعدد من الإجراءات الرمزية فى مواجهة الأريكانية.

فتح وزير الداخلية الجديد مراد باروغلو، تحقيقا مع مسئولين سابقين بالأمن التركى، بتهمة تشكيل منظمة داخل الشرطة للتنصت على هواتف كبار جنرالات الجيش ونقل خططهم لمكافحة الأصولية إلى أربكان.

وأوقف وزير الثقافة إشتهمان طالاى، عملية ترميم أحد المساجد فى إسطنبول.

وألقى وزير المالية زكريا تمزىل قرارا لوزير المالية السابق، كان قد سمح بموجبه للعمليات بوزارة المالية ارتداء الزى الإسلامى (الحجاب)^(٣).

(١). Turkish Daily News, 13/7/1997.

(٢) الأهرام ١٩٩٧/٧/٣.

(٣) الأهرام ١٩٩٧/٧/١٩-٧/٤.

غير أن المجال الرئيسى لحكومة يلماظ، للقضاء على مظاهر «الأسلمة» فى تركيا، تحدد فى مكافحة التعليم الدينى أولاً، ثم حظر الحجاب ثانياً.
مكافحة التعليم الدينى (مدارس إمام خطيب):

اتخذت الجمهورية الأتاتورية من التعليم الأداة الأساسية لخلق نخبة علمانية يقع على عاتقها تحديث تركيا. ولذلك أخضعت الدولة التعليم القومى تحت سلطتها وبإشراف وزارة التعليم منذ عام ١٩٢٦. ومع تأسيس نظام تعليمى علمانى فى مختلف أرجاء البلاد، سعت الدولة منذ البداية لنزع الشرعية عن التعليم الدينى، ومن ثم كان إغلاق مدارس وكرليات الدين. ولم يتغير الأمر برحيل أتاتورك. فالجنرال عصمت إينونو عام ١٩٤٦ منع التعليم الدينى، باعتباره من الخرافات التى أسكرت الشعب لقرون (..)، والحكومة ترفض الرجوع إلى الوراثة تحت ستار الدين^(١).

غير أنه بحلول عام ١٩٤٧، وفى إطار مكافحة الأفكار الشيوعية جرى السماح بتدريس المواد الدينية فى مدارس خاصة، ثم وافقت الحكومة على تدريس مواد إسلامية مقننة فى المدارس الثانوية. وفى عام ١٩٤٩، وافقت الحكومة على إعطاء دروس خاصة للأئمة والخطباء والوعاظ. وفى العام نفسه، تأسست كلية «الإلهيات» فى جامعة أنقرة، وكانت أقرب إلى كليات اللاهوت التى تقوم بالتدريس الوضعى للأديان والفلسفة والمنطق..

وجاء التحول نحو السماح بالتعليم الدينى بعد عام ١٩٥٠، بوصول الحزب الديمقراطى إلى الحكم وتشكيل حكومة عدنان مندريس. وفى عام ١٩٥١، أقرت الحكومة السماح بافتتاح مدارس (إمام - خطيب) التى كان القصد منها تدريب أئمة وخطباء المساجد. وتزايد الإقبال، بشكل واضح، على تلك

(١) السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.

المدارس خلال عقد الخمسينيات، فوصل عدد طلابها إلى ٤٤٥٨ طالبا في العام الدراسي ١٩٦٠.

وفي عام ١٩٧٣، أصبحت مدارس (إمام - خطيب) تدرس التعليم العام إلى جانب التعليم الديني، كما سمح للبنات بالالتحاق بها. وتنقسم الدراسة بمدارس (إمام - خطيب) إلى مرحلتين: المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، ويلتحق بها التلاميذ بعد إتمام المرحلة الإلزامية (٥ سنوات قبل القانون الأخير)، ويتخرجون منها أئمة وخطباء للمساجد، أو يلحقون بعدها بالجامعات.

لقد بدأت مدارس (إمام - خطيب) بسبع مدارس عام ١٩٥١، ووصل عددها الآن إلى ٦٠٠ مدرسة، تضم ما يزيد على نصف مليون تلميذ. وفي حين أن ٥٠ ألفا يتخرجون منها سنويا، فلإن حاجة المساجد لا تزيد على ٢٣٠٠ منهم، ويتوجه الباقون إلى الجامعات لدراسة العلوم السياسية أو القانون أو الإدارة، أو إلى أكاديميات الشرطة، ليشغلوا - فيما بعد - وظائف في قلب مؤسسة الدولة.

ومنذ إنشائها وحتى الآن، وصل عدد خريجي مدارس (إمام - خطيب) إلى ١,٥ مليون خريج^(١).

من هنا، مثلت مدارس (إمام - خطيب) أحد مجالات الصدام بين الجيش وحكومة أربكان، فالجيش يعتبرها مصدر الكوادر والقاعدة التصويتية لحزب الرفاه في سعيه لإقامة الدولة الإسلامية مستقبلاً.

ولذلك تضمن بيان مجلس الأمن القومي في ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧، طلب جعل التعليم الإلزامي ٨ سنوات. وقام الإسلاميون بتظاهرات شملت عدة مدن تركية، احتجاجا على القانون. فحذر يلماظ، حزب الرفاه

الإسلامي، من تبنى أسلوب تحريض الجماهير على غرار جبهة الإنقاذ الجزائرية، ضد الحكومة التركية، بسبب قضية التعليم.

ولم يكتف الجيش بتحذيرات يلماظ للإسلاميين، فتسحرك من خلال «مجموعة الدراسات الغربية» التابعة له، والتي شكلت خصيصاً لمراقبة تحركات الجماعات الإسلامية واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهةها، وطلب تنفيذ تلك الإجراءات من الحكومة.

وبمعنى آخر، فإن الجيش رأى أن الحكومة لا تفي بمسئوليتها في مواجهة الإسلاميين، ولذلك تحول إلى التدخل في الصراع ضد الإسلاميين.

وحاول يلماظ، دون جدوى، إبعاد العسكريين عن التدخل.

ففي ٢٦ من أغسطس عام ١٩٩٧ حث يلماظ المؤسسة العسكرية على عدم التدخل في المعركة مع الإسلاميين وإسناد هذه المهمة لائتلافه الحكومي لأنها مهمة الحكومة، ولأن الجيش التركي يجب أن يتفرغ لحزب العمال الكردستاني PKK وحماية أمن البلاد وأن يوفر جهده في مواجهة النشاط الإسلامي^(١).

ولكن اندلاع التظاهرات الإسلامية في إسطنبول وبورصة وقونيا وثلاث مدن أخرى بشرق تركيا، احتجاجاً على قانون التعليم، يوم ٢٨ من أغسطس عام ١٩٩٧، أكد للجيش ضرورة تدخله برغم تحفظ يلماظ.

ففي اليوم التالي، حرص رئيس الأركان إسماعيل حقي قراداي، إبان حضوره عرضاً عسكرياً ضخماً في أنقرة، على التأكيد بأن الجيش يواصل أداء واجبه ضامناً لسلامة الجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية، التي تركها أتاتورك أمانة في عنقه^(٢) وأمام انتشار تظاهرات الإسلاميين، طلب الجيش من يلماظ اتخاذ كل ما يلزم لاستئصال «الخطر الأصولي». ونشرت صحيفة

(١) الأهرام، ٢٧/٨/١٩٩٧.

(٢) الحياة، ٣١/٨/١٩٩٧.

حريات فى العاشر من سبتمبر عام ١٩٩٧، ما عنونته بتطور مفاجئ، أن المؤسسة العسكرية أرسلت وفداً إلى يلماظ حثه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومى، الصادرة فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧، المتضمنة خطوات لضرب النفوذ الإسلامى. وحاول يلماظ تهدئة المؤسسة العسكرية، بالتأكيد على التزامه تنفيذ هذه القرارات، لكنه اعتبر أن أى ضغوط جديدة، من شأنها زيادة التوتر وربما انفجار الوضع الداخلى. إلا أن المؤسسة العسكرية لم تشعر بالارتياح لإزاء المبررات التى قدمها يلماظ، وضغطت عليه لتجاهل الاعتبارات السياسية ومواصلة الحملة على الإسلاميين بلا هوادة^(١).

واستجابة لضغط المؤسسة العسكرية، هدد يلماظ فى ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٩٧ بإنزال عقوبات أشد على الإسلاميين المتورطين فى الاحتجاجات والدعاية الدينية ضد حكومته. وواكب ذلك الإعلان عن مشروع وزارة العدل فى إعداد مشروع قانون يتضمن فرض عقوبات على المتظاهرين الإسلاميين والمطالبين بتطبيق الشريعة تصل إلى السجن^(٢). وبمعنى آخر: العودة إلى المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التى ألغيت عام ١٩٩١، وكانت تفرض قيوداً صارمة على النشاطات والدعاية الدينية.

بيد أن خضوع يلماظ للمؤسسة العسكرية فى مسألة قانون التعليم الدينى ومكافحة الأنشطة الإسلامية، فاقم من أزمة حكومته، والأزمة السياسية التركية بوجه عام. ففى ٣ من أكتوبر عام ١٩٩٧، استقال من حزب الوطن الأم (حزب يلماظ) نائب إسطنبول على جوشكون تضامناً مع طلاب مدارس (إمام - خطيب).

وتبعه النائب كوركوت أوزال الشقيق الأكبر للرئيس تورجوت أوزال. كما

(١) Turkish Daily News, 12/9/1997

(٢) الأهرام ١٠/١/١٩٩٧.

استقال النائب جميل جيچيك . وأكد الثلاثة رفض سياسة يلماظ «التخريبية في مجال التربية والتعليم» .

وشهدت إسطنبول يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩٩٧ ، صدامات دامية بين المتظاهرين من أنصار التعليم الديني ورجال الشرطة والجندرمة ووقع عدد من الجرحى من الطرفين واعتقل مئات الإسلاميين .

وبعد يومين ، اصطدمت الشرطة مع المصلين في جامع الصالح أبي أيوب الأنصاري(*) ، وتحولت ساحة الجامع إلى ساحة للتظاهرات الإسلامية ضد قانون التعليم الديني ثم ضد إعادة حظر ارتداء النساء لغطاء الرأس .

مكافحة «الطوربان» غطاء الرأس :

تساءلت مجلة «تايم» الأمريكية ، على لسان أحد أقطاب حزب الرفاه الإسلامي ، عما إذا كان من العار أن تحدد الحكومات للناس ماذا يلبسون ، عشية بداية القرن الحادي والعشرين !! وأجابت «تايم» بأن إيجاد نظام مستقر في تركيا ، تهون في سبيله مسألة أن تحدد الحكومة للناس ماذا يلبسون^(١) .

غير أن النظام لم يستقر في تركيا ، بتحريك حكومة يلماظ تحت وصاية الجيش ، لمنع الطالبات والموظفات ، من ارتداء غطاء الرأس - الحجاب (الطوربان turban باللغة التركية) .

لقد تحول الحجاب - الطوربان إلى رمز إسلامي في المواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين والجيش . فمع بداية العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ ، بدأت الجامعات والمدارس والمحاكم والمكاتب الحكومية في تطبيق منع ارتداء الحجاب إلا أن تلك

(*) جامع أبي أيوب الأنصاري في مدينة إسطنبول ، يمثل رمزا إسلاميا عريقا ، فمنه انطلق السلطان محمد الفاتح وفتح إسطنبول سنة ١٤٥٣ . ومنذ ذلك الوقت حرص سلاطين وخلفاء آل عثمان على إجراء مراسم التنصيب وأخذ البيعة وتقليد سيف عثمان الأول في ذلك الجامع التاريخي .

(١) Time, 12/1/1998.

المحاولات، قوبلت بتظاهرات واعتصامات واشتباكات بين النساء الإسلاميات والعلمانيات المعتدلات من جانب، والشرطة والعلمانيات المتشدات من جانب آخر.

ففى ١٤ من أكتوبر عام ١٩٩٧، تظاهرت الطالبات اللائى ممن من دخول الجامعات لأنهن محجبات، واعتصمن أمام أبواب الجامعات. وانضم إلى المعتصمات رئيس حزب النهضة الجديد حسن جلال كورال، وألقى خطابا قال فيه: «إن مسعود يلماظ هو أحد أعداء الشعب التركى». وأوضح أربكان، فى مؤتمر صحفى، بمناسبة مرور مائة يوم من عمر حكومة يلماظ «أن يلماظ ضد توجهات وإرادة الشعب التركى الصابر (. .)، وأن سقوط الحكومة غير الشرعية (بوصف أربكان) أصبح محتما».

وفى ٢٦ من أكتوبر عام ١٩٩٧، عقد حزب الطريق الصحيح مؤتمرا فى منطقة «زيتون بورونو» فى إسطنبول، وأدان تصرفات الحكومة وقمعها الحريات الشخصية، وأعلن التضامن مع الطالبات المحجبات. وفى يوم ٢ من نوفمبر، زار أربكان (قونيا) وأعلن تضامنه وتضامن حزبه وكل المسلمين الأتراك مع الطالبات. وفى اليوم التالى، ردت تانسو تشيلر على وصف يلماظ للمتدينين بالخفافيش، رادة إليه التهمة. وهو اليوم ذاته، الذى استقال فيه أربعة من نواب حزب اليسار الديمقراطى (حزب أجاويد)، والتحقوا بحزب الشعب الجمهورى.

وبدءاً من الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٧، صعدت المحجبات الاحتجاج، واعتصم رئيس حزب النهضة مع المعتصمات فى اليوم التالى، كما توجهت تظاهرة من المحجبات إلى مقر الوالى فى مدينة قونيا (معقل أربكان). وفى الثامن من نوفمبر، تطور اعتصام المحجبات فى إسطنبول وأنقرة وقونيا بمشاركة نواب الرفاء ورؤساء بلديات. وحضر متضامنون مع المحجبات من ألمانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

وتحدث الخطباء الأجانب عن حرية الأزياء فى الجامعات الأوروبية وعن قمع المحجبات التركيات^(١).

وتضامن عدد كبير من الطالبات التركيات السافرات مع اعتصام الطالبات المحجبات الذى تحول إلى اعتصام مفتوح يوم ١٣ من نوفمبر، مما دفع الشرطة والطلبة العلمانيين إلى التحرش بالطالبات المحجبات المعتصمات يوم ١٩ من نوفمبر، وأدى ذلك إلى سقوط عشرات الجرحى واعتقال البعض. إلا أن ذلك لم يمه معركة الحجاب التى تكتل فيها خصوم حكومة يلماظ، على نحو ما حدث لدى انعقاد المؤتمر الخامس لحزب الملة التركى فى ٢٣ من نوفمبر عام ١٩٩٧، فشاركت فى جلسة الافتتاح وفود من حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح وحضر الجلسة وفد من الطالبات المحجبات اللاتى منعن من دخول الجامعات، ورفعن شعار: «كسروا الأيدى التى تمتد إلى الحجاب».

ومن جانبها، واصلت حكومة يلماظ إجراءات حظر الحجاب. ففى ١٢ من يناير عام ١٩٩٨ أصدرت وزارة التربية الوطنية تعميما لمنع تحجب الطالبات فى مدارس الأئمة والخطباء، وتضمنت حملة وزارة التربية لحظر الحجاب، إنهاء خدمات مدرسات متدربات لعدم التزامهن بقانون موظفى الدولة، الذى يلزم الموظفات بعدم لبس الحجاب خلال القيام بأعمالهن الرسمية اليومية.

وكان المفتشون الذين كلفهم وزير التربية بمراقبة حظر الحجاب، يقومون بزيارات مفاجئة لمختلف المدارس فى كل أنحاء تركيا، لتحديد أسماء المدرسات اللاتى لا يلتزم بـ«الزى القومى» تمهيدا لفصلهن.

هنا، تصاعد الاحتجاج على سياسة حظر الحجاب فى الجامعات والمدارس، ووجد تعبيره فى التضامن الطلابى الذى ضم ثلاثة آلاف طالبة وطالب متدينين

(١) د. محمود السيد دغيم، أقطاب الجمهورية يتصدون للتعليم الشرعى والمحجبات، الحياة ١٩٩٨/١/٨.

وغير متدينين، وقفوا متشابكى الأيدي أمام جامعة أنقرة، أوائل مارس عام ١٩٩٨^(١)، مما دفع رئيس الوزراء مسعود يلماظ، للتصريح بأن الطالبات لن يجبرن على تغطية أو عدم تغطية رؤوسهن، ثم عدل عن تصريحه بضغط من الجيش.

لقد أدى تظاهر واعتصام الطالبات المحجبات، إلى إعادة النظر في تعريف الحركة النسوية من المنظور الغربى، أو بمعنى آخر، فإن ما قامت به الطالبات المحجبات التركيات، يصب في اتجاه إرساء «نسوية إسلامية».

لقد جاء حظر الحجاب فى تركيا، ضمن عملية فرض العلمانية على المجتمع فى إطار تحديث تركيا. ففى نهاية عام ١٩٢٦، جرى فرض السفور على النساء. وأصدرت المجالس البلدية قرارات تحظر فيها على النساء لبس السروال والزمتهن لبس الفستان، وإلا قدم أزواجهن أو أقرباؤهن إلى المحاكمة. ومنذ أن بدأ حاكم «طرابزون» عام ١٩٢٦ تحريم ارتداء الحجاب والقبض على كل من ترتدى النقاب للثبث من شخصيتها، وحتى مجيء حكومة يلماظ عام ١٩٩٧، ظل قسم من المجتمع التركى يتحدى حظر الحجاب، بلبقى الحجاب رمزا إسلاميا منذ عام ١٩٢٦، بالرغم من أن المحكمة الدستورية العليا قد أيدت حظر الحجاب فى المدارس والجامعات عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣. أى أن الحجاب ظل رمزا للإسلامية المجتمع أمام علمانية الدولة. ومن منظور غربى، هو مضمون علمانية الدولة فى تركيا، كان حظر الحجاب، يمثل تكريما للمرأة ويضمن حرية المرأة. أما الإسلاميات التركيات اللاتى تظاهرن وأضربن عن الطعام واعتصمن، فيعتبرن الحجاب رمزا للإسلام وللحرية فى آن معا.

فالحجاب، عندهن، الالتزام الأول تجاه الله والحماية المثلى فى مواجهة

U.S News & World Report 16/3/1998 . (١)

الرجل. كما أن الدفاع عن الحجاب دفاع عن الحرية فى أن يلبسن ما يردن وليس ما تريد الدولة أو الرجال. وهن بذلك يعبرن عن «نسوية إسلامية».

ومن المفارقات التركية، أن أكبر بيوت صناعة الطوربان (غطاء الرأس) هو «بيت أزياء واكو» الذى تملكه أسرة واكو اليهودية التى هاجرت إلى تركيا من إسبانيا قبل قرون هربا من الاضطهاد المسيحى. وأوضح رئيس «واكو» جيف واكو، المفارقة، بقوله: إذا كان الناس يريدون ارتداء غطاء الرأس، فمن السخافة حظره!

بيد أن «الحجاب» و«النسوية الإسلامية» يجرى توظيفهما سياسيا فى اللعبة السياسية التركية. فالجيش والعلمانيون المتطرفون يعتبرون الحجاب وتظاهرات المحجبات من مظاهر أسلمة المجتمع وتهديد العلمانية. وحزب الرفاه والإسلاميون، من جانب آخر، قد وظفوا «الحدث» فى مواجهة الجيش والعلمانيين.

وكما تقول المحامية فاطمة كاريجا، التى منعت من ممارسة المحاماة فى قاعات المحاكم لأنها ترتدى الحجاب: إن حزب الرفاه لم يرشح على قوائمه إلا عددا محدودا من النساء، ولم يستعن بعدد كبير منهن عندما وصل إلى السلطة، لأن النظرة الأبوية مازالت تحكم تفكير رجال الحزب^(١). أى أن «الرفاه الإسلامى» كان يوظف «النسوية الإسلامية» فى الشارع/ المعارضة وليس فى الحزب أو فى الحكم.

(٣) حظر الرفاه الإسلامى

لم يكن قرار المحكمة الدستورية فى تركيا، يوم الجمعة ١٦ من يناير عام ١٩٩٨، بحل حزب الرفاه، قراراً مفاجئاً.

ذلك ما فسر لى هدوء الشارع التركى، بعد عودتى من مقر المحكمة إلى الفندق الذى كنت أنزل به فى شارع «تونالى حلمى» فى قلب أنقرة، على بعد خطوات من النصب التذكارى لمؤسس الجمهورية العلمانية، أتاتورك.

وقد يفيد فى ذلك التفسير القائل، بأن القاعدة التصويتية للرفاه الإسلامى لا تتعدى نسبة ٢٠٪ من الأتراك، فى حين أن نسبة الثمانين بالمائة الباقية تؤيد الجيش والأحزاب العلمانية، أو لا تؤيد «أسلمة» تركيا.

وصحيح أيضاً، أن الجيش هو حارس الجمهورية التركية حسب مقولة نائب رئيس الأركان والرجل الأقوى فى تركيا الجنرال شفيك بير(*) . وأن الأتراك ينظرون إلى جيشهم باحترام ومودة، بالرغم من الانتقادات التى يوجهونها إليه أحياناً. فهم يعتبرونه «مظهر البلاد من الأعداء» و«ممثل» مصطفى كمال أتاتورك باني تركيا الحديثة. وفى الأناضول تودع العائلة ابنها الداهب إلى الخدمة العسكرية بالطبل والمزممار. وقد أيد الأتراك انقلاب عام ١٩٨٠ الذى قاده الجنرال كنعان وأخرون، وانتخبوا قائده رئيساً للبلاد.

(*) أصبح قائداً للجيش الأول فى ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨. وقد اعتبر المهندس الفعلى للحملة على الإسلاميين منذ فوز حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥، وللتعاون العسكرى التركى الإسرائيلى.

وكما خابت التوقعات بتحول الرفاه الإسلامى إلى العمل المسلح بعد إبعاد رئيسه عن رئاسة الحكومة فى يونيو عام ١٩٩٧، لم يقابل الرفاه الإسلامى قرار المحكمة الدستورية بحله وبالإبعاد السياسى لزعيمه أربكان، بنزول جماهيره إلى الشارع.

لقد كان واضحاً لزعيم الرفاه المخضرم، قبل صدور حكم المحكمة الدستورية، أن حكماً سياسياً عسكرياً قد صدر بإسقاط الغطاء القانونى عنه وعن حزب الرفاه، وتؤكد ذلك فى مرافعة أربكان أمام المحكمة قبل صدور حكمها بنحو شهرين. ففى مرافعة من المرافعات النادرة فى التاريخ، غطت حوالى ألف صفحة، واستمرت لأيام، كان أربكان يدافع عن نفسه وعن حزبه دفاع العارف بأن المؤسسة العسكرية لم تكتف بإجباره على الاستقالة من رئاسة الحكومة، بل تريد حل الحزب. وحاول أربكان فى مرافعته الدفاعية نفى الاتهام الذى وجهه إليه المدعى العام فورال سافاس، بالتآمر لإقامة دولة إسلامية فى تركيا.

وتحسباً لقرار الحل، كان أربكان قد تحرك فى أواخر ديسمبر عام ١٩٩٧، لإنشاء حزب سياسى إسلامى آخر باسم «الفضيلة» ليحل محل «الرفاه». وقبل صدور قرار المحكمة بثلاثة أيام، قال أربكان فيما يشبه التسليم بأن المحكمة ستقرر حظر حزبه: إن قراراً كهذا سيكون بمثابة جريمة قضائية^(١).

وما كان واضحاً لزعيم الرفاه الإسلامى وأركانته، كان واضحاً أيضاً للشارع التركى، الذى اعتبر أن المحاكمة التى بدأت فى مايو عام ١٩٩٧، ستنتهى إلى «تصفية قضائية» للرفاه وقادته. وذلك ما انتهى إليه حكم المحكمة الدستورية فى ١٦ من يناير عام ١٩٩٨.

وفى مؤتمر صحفى، لمدة لا تزيد على خمس دقائق، أعلن رئيس المحكمة

(١) السفير ١٤/١/١٩٩٨.

الدستورية أحمد نجلدت سيزر، أن المحكمة اتخذت قرار حل «الرفاه» لقيامه بأنشطة «تمس النظام العلماني للدولة»، وأوضح سيزر أن المحكمة التي تضم أحد عشر قاضيا اتخذت قرارها بأكثرية تسعة أصوات في مقابل صوتين، عملاً بالمادتين ٦٨، ٦٩ من الدستور واستنادا إلى قانون الأحزاب السياسية. وكان التبرير الذي ساقه رئيس المحكمة الدستورية لحل الحزب، واستهل به مؤتمره الصحفي «أن العلمانية عماد أساسى للدولة التركية، وإذا كان لا يعقل تخيل ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، فإن هذا لا يعنى ألا قيود تفرض على الأحزاب» وتضمن قرار المحكمة:

- حل حزب الرفاه.

- مصادرة ممتلكات الحزب.

- وقف المساعدة المالية التي يتلقاها الحزب من خزانة الدولة.

- فصل أربكان ونواب آخرين (رفاهيين) من عضوية البرلمان ومنعهم من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات.

أربكان، كانت تهمة، أنه دعا إلى مقرر إقامته الرسمى رجال دين (فتح الله جولن)، وأنه طلب من أنصاره تقديم دعم مالى لإحدى شبكات التلفزة المؤيدة للرفاه من أجل الجهاد.

كما ورد فى نص الاتهام تصريح لأربكان جاء فيه أن «الرفاه سيعمل إلى السلطة، ولكن المسألة تبقى معرفة ما إذا كان يتم مع أو من دون إراقة دماء». وورد تصريح آخر لأربكان خاطب به أنصار الرفاه بأن «الحزب جيش مستعد.. وابدل جهدك لتقوية هذا الحزب».

وبالمثل، كانت التهم الموجهة لقيادات الرفاه الذين صدر ضدهم الحكم. النائب شوقى يلماز، سجلت عليه عبارة فى مكة المكرمة وسط حجج أترك، قال فيها: «إن فى البرلمان التركى قوادين وخونة».

أما النائب حسن جيلان (نائب أنقرة)، فسجلت عليه المحكمة عبارته: «هذا الوطن وطننا ولكن النظام ليس نظامنا. نحن لا نقبل النظام ولا الأتاتورية». وحوسب النائب أحمد تكدال (نائب رئيس الحزب) على قوله: «هدفنا تأسيس نظام الحق الجديد».

وحوسب النائب إسماعيل تشيلك، على منعه مشاركة الشركات الإسرائيلية فى معرض صناعى نظم فى منطقته (أورفا) عندما كان رئيسا لبلديتها.

لقد لمحسب أربكان لحكم المحكمة. وقالت قيادات فى حزب الرفاه إنها كانت تعلم بقرار المحكمة. ولدى صدور حكم المحكمة بحل حزب الرفاه، كان أربكان يجرى مقابلة مع تانسو تشيلر رعيمة حزب الطريق الصحيح، وشريكته فى الائتلاف الحكومى السابق. وقطع أربكان المقابلة وعاد إلى مكتبه فى البرلمان. وبعد أداء ركعتين، دعا أعضاء مكتب حزبه، ثم عقد مؤتمرا صحفيا.

قال أربكان فى المؤتمر الصحفى: إننى أحترم قرار المحكمة حتى ولو كان خاطئا. إن إغلاق حزب الرفاه ليس نهاية الأمر بل نقطة فى مجرى أحداث التاريخ، ولن يؤدى إلا إلى تسريع وصول الحزب الإسلامى (المقبل) إلى السلطة، لأن الشعب التركى يساند فى العادة من يتعرض للظلم. وأدعو الجميع إلى التزام الهدوء واليقظة والحذر من محاولات اختلاق الفتن وشق الصفوف.

وكان مما قاله أربكان قبل قرار المحكمة: «لقد حلوا حزب النظام الوطنى (أول حزب إسلامى فى تركيا)، فأقمنا حزب السلامة الوطنى الذى حقق شعبية أكثر بكثير وأوصل الإسلاميين إلى المشاركة فى الحكومة. ثم حلّوا حزب السلامة الوطنى، فأقمنا حزب الرفاه الذى أصبح أكبر الأحزاب التركية ووصل إلى رئاسة الحكومة فى ائتلاف. وإذا حلّوا الرفاه فإن حزبنا المقبل سيصل إلى السلطة وحيدا».

أى أن أربكان يمثل يقينه فى حكم المحكمة بحل الرفاه وإبعاده عن اللعبة السياسية، بات متيقنا من وصول الحزب الإسلامى القادم إلى السلطة منفردا.

لقد أفضت الاستعراضية الأربكانية، التى اتسم بها وبعض أركان الرفاه إلى نهاية دوره السياسى وحظر الرفاه.

وللمقارنة، كان تورجوت أوزال لا يميل إلى الاستعراضية فى السماح بالممارسات والتشريعات الإسلامية، مما مكَّنه من إعادة السمات الإسلامية لتركيا الدولة والمجتمع. ولم يمل إلى استفزاز المؤسسة العسكرية والعلمانيين المتطرفين، حتى لا يعطيهم الفرصة للانقضاض عليه.

أما زعيم الرفاه الإسلامى، أربكان، فقد اعتبر حزبه جيشا فى مواجهة الجيش فى أقوال وتحركات استعراضية، ولم يخف أبداً أن هدفه «أسلمة السلطة» تمهيداً لأسلمة الدولة «العلمانية». حتى فى لحظة حظر حزبه قبل حظره، ولم يتوان لحظة عن عمل كل ما يستطيع من أجل أسلمة المجتمع من أجل هذا الهدف. وهذا من حقه، ولكن فى لعبة السياسة - دائماً - متنافسين، وفى النهاية، هناك خاسرون ورباحون. وقد خسر أربكان فى مواجهة الجيش.

ويتحمل أربكان مسئولية نفر من المهيجين من أعضاء حزبه، الذين كانوا يقرعون طبول الحرب فى مواجهة الجيش. . وكما يقول الكاتب السياسى التركى طه أقيول، فإن ديماجوجية عدد من المتشددین الإسلاميين والأقوال القبيحة التى أطلقها ٧ أو ٨ أشخاص، من الأعضاء فى «الرفاه» بحق أتاتورك والجمهورية العلمانية، تسببت فى خلق مخاوف لدى الجنرالات والبيروقراطيين العلمانيين من نشوء حركة رجعية داخل المؤسسة، وصلت إلى مرحلة تهدد النظام.

وعندما رفع المدعى العام دعوى إغلاق «الرفاه»، أشار إلى أن الحزب وصل بتركيا إلى حافة حرب أهلية. كما جرى تزويد الصحافة بعناوين بارزة تشير إلى أن أعضاء «الرفاه» بدءوا يتسلحون، وأثيرت مخاوف من تحويل تركيا إلى إيران. ووصل الأمر إلى حد قيام قائد القوات البحرية جوفن أرقايا - الاسم المهم فى مواجهة الجيش لأربكان فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ - بالإدلاء بأحاديث تليفزيونية، ذكر فيها أن الرجعيين (يقصد الإسلاميين)، سيقومون بعمليات تمرد

عام أو فى أماكن مختلفة، مثلما حدث فى إيران. ولم يتم تقديم دليل واحد للمحكمة الدستورية عن تسليح الرفاه أو استعداده للقيام بعمليات تمرد شعبية. يقول أقيول: لقد راح الرفاه ضحية عدم نضوجه السياسى ولديماجوجية حب الظهور والكلام المباح غير العقلانى.

فهل انتهى الدور السياسى لأربكان؟

لقد نظر إلى قرار المحكمة، بفصل أربكان من البرلمان ومنعه من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات، على أنه نهاية للدور السياسى لأربكان، لسبب بسيط هو بلوغه الواحدة والسبعين من عمره مع صدور قرار المحكمة. يقول نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله جول، وأحد أهم المقربين لأربكان: قد لا يكون فى الفترة المقبلة فاعلاً فى السياسة، لكن أربكان سيبقى بطلنا الذى حارب من أجل الديمقراطية.

ويقول عالم الاجتماع التركى البروفيسور سنقر آياتا:

«لقد خسرت الحركة الإسلامية أفضل لاعب لديها، هو أربكان.. وستكون هناك نزاعات داخلية واقتتاد للنظام فى داخلها».

وبالتأكيد، فإن إبعاد أربكان، ارتبط ببدء معركة لخلافته فى الحركة الإسلامية. فموقف الإسلاميين - بعد حظر الرفاه - قد تعزز بتأسيس حزب إسلامى جديد أطلق عليه اسم حزب فضيلت «الفضيلة»، إلا أن معركة خلافة أربكان فى الحركة الإسلامية، دارت بين القطاعات الشابة المؤيدة للقياديين الشبان مثل رجب طيب أردوغان(*) وعبد الله جول وبلند أرينج وبين القياديين المسنين الذين رافقوا أربكان فى تأسيس حزب الرفاه، وقبله حزب السلامة

(*) قضت محكمة أمن الدولة على فرص أردوغان بالفوز برئاسة حزب الفضلة، بأن أصدرت حكماً بالسجن والغرامة بحقه بتهمة إثارة الكراهية والتفرقة الدينية والعنصرية، حينما ردد فى خطاب عام أبياتا شعرية للشاعر التركى المعروف ضياء غوقلب مكتوبة أيام حرب التحرير تقول: إن المآذن هى حرابنا والمساجد ثكناتنا والمؤمنين جنودنا.

الوطني وحزب النظام الوطني أمثال رجائي قوطان وشوكت قازان وسليمان عارف وفهيم أراك. ولم يحسم الصراع اختيار أربكان لرفيق دريه رجائي قوطان رئيساً لحزب الفضيلة.

وقد لا تجد الحركة الإسلامية التركية رعيما مثل أربكان يجمعها، وسط سعى المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية لمحاصرة الإسلام السياسي وتشتيت قواه. لقد استهدف حظر الرفاه وإبعاد أربكان، في التحليل الأخير، ضمن إستراتيجية المؤسسة العسكرية:

أولاً: إسقاط أسلوب الإسلام السياسي الذي كان حزب الرفاه الإسلامي يتبعه، وبالتالي إبعاد رموزه مثل أربكان ورفاقه عن الساحة السياسية.

ثانياً: عدم السماح مجدداً بعودة الرفاه وشعاراته ورموزه حتى ولو تحت اسم جديد، وبالتالي عدم السماح لأي إسلام سياسي كالذي مثله الرفاه بالدخول إلى البرلمان تحت رداء آخر. وبما قد يعنى حل الحزب الإسلامي الجديد «الفضيلة».

ثالثاً: العودة بتركيا إلى ما كانت عليه عام ١٩٣٨ عام وفاة أتاتورك، أي أن يبقى الإسلام دينا داخل إطار الحياة الخاصة بالفرد، ولا يتعداها إلى حيز المظاهر والرموز والمدارس والدوائر الرسمية أو إلى الحيز السياسي.

ومثل تلك الإستراتيجية، تطلبت وصاية الجيش المباشرة، والتحرك من خلال «مكتب الدراسات الغربي» التابع له. وأدى ذلك إلى أزمة خلال شهر مارس عام ١٩٩٨ بين الجيش ورئيس الحكومة مسعود يلماظ، الذي صرح مرتين بأن «التصدي لتصاعد النزعة الدينية المتطرفة من شأن الحكومة وليس من شأن العسكريين الذين لديهم الكثير من العمل بالفعل في قبرص وفي جنوبي شرق الأناضول وبحر إيجه»^(١).

(١) السفير ١٨/٣/١٩٩٨.

وفى الوقت الذى كان يلماظ يدلى فيه بتصريحه، كان وفد من كبار الضباط يتقدمهم رئيس الأركان إسماعيل حقى قاراداي، يقدم تقريراً شفهيًا للرئيس ديميريل، عن وجوب مواصلة التصدى للنزعة الإسلامية المتطرفة بشتى الوسائل، معتبرين أنها الخطر الرئيسى الذى يهدد النظام العلمانى.

وبمعنى آخر، حدثت الأزمة بين الجيش ويلماظ، لأن الأخير تراجع عن تطبيق حظر ارتداء الحجاب. وأخذ عليه الجيش تبرمه من تدخل الجيش لمكافحة النزعة الإسلامية.

وفى رد قوى على تصريحات يلماظ، أصدرت القيادة العسكرية بياناً فى ٢٠ من مارس عام ١٩٩٨، أكدت فيه أن الجيش التركى سيواصل حملته لمكافحة الأصولية الإسلامية فى البلاد.

وذكر البيان أنه «ما من أحد أيا كان منصبه يمكنه افتراض شيء من شأنه إلقاء الشكوك وإضعاف نضال القوات المسلحة ضد الانفصالية والنشاط الإسلامى»^(١). ذلك البيان الذى أصدرته رئاسة الأركان فى اجتماع للقيادة الخمسة للجيش التركى، أرسل إلى يلماظ على شكل إنذار، مما أشاع أجواء شبيهة بانقلاب عام ١٩٧١، عندما طلب العسكريون، بواسطة مذكرة ودون اللجوء إلى القوة، استقالة الحكومة. واستقالت الحكومة فعلاً.

وما كان من يلماظ إلا أن تراجع فى تصريحات للتليفزيون، فى اليوم التالى، قائلاً: «إن الضباط استخدموا واحداً من حقوقهم عندما أعلنوا وجهة نظرهم حول مكافحة الأصولية (..). إن العسكريين اجتمعوا فى (إشارة لاجتماع هيئة الأركان) ليعربوا عن قلقهم (فى مواجهة الأصولية). إننى لا أعترض على ذلك.»^(٢) وفى الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٩٨،

(١) السفير ٢١/٣/١٩٩٨.

(٢) الحياة ٢٢/٣/١٩٩٨.

أعلن رئيس الوزراء يلماظ عن سلسلة من الإجراءات لمكافحة التيار الإسلامى،
تحت وصاية الجيش تضمنت:

- إنشاء آليات لمراقبة أنشطة المنظمات والجمعيات والمدارس والمؤسسات الأخرى
التي يشك في أنها تدعم أو تمول الحركة الإسلامية، وإعداد تشريع لمراقبة
مصادر تمويل تلك المؤسسات.

- حظر التنظيمات السياسية المناهضة للعلمانية.

- إعداد تشريع لمراقبة بث محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي تستغل
الدين.

- تعديل القانون الخاص بالتظاهرات.

- تعزيز العقوبات على مخالفات القوانين الخاصة باللباس فى المؤسسات الحكومية.

- منع بناء مساجد جديدة دون الحصول على تصريح من مديرية الشؤون الدينية
التابعة مباشرة لرئيس الوزراء.

- تطبيق إجراء فصل أى شرطى يمارس نشاطات إسلامية داخل سلك الشرطة.

- وضع قيود على مبيعات البنادق وحمل السلاح^(١).

واعتبر الجيش أن الإجراءات التى أعلنها يلماظ غير كافية لمكافحة الأصولية.

ولم يقنع العسكريون بسلسلة الإجراءات التى اقترحها يلماظ لأنها فى حاجة
إلى اعتماد قوانين جديدة أو إلى تعديل قوانين قائمة، وهى عملية تستغرق وقتا
طويلا، فى حين أن القوانين موجودة ولا حاجة إلى قوانين جديدة، فما تحتاج
الحكومة إليه هو الإرادة السياسية لتطبيقها^(٢).

(١) السفير ١٩٩٨/٣/٢٤.

(٢) وكالة الأنباء الفرنسية ١٩٩٨/٣/٢٥.

وطالب العسكريون بإجراءات أخرى، تضمنت فصل جميع المسؤولين ذوى الميول الإسلامية، الذين تسلوا إلى الوظائف الرسمية لاسيما وزارة العدل التى تولاهما أحد أقطاب الرفاه شوكت قازان فى عهد حكومة أربكان. كما طالبوا بطرد ٣٧ حاكم ولاية (من أصل ٨٠ حاكما)، و ٢٠٠ مدير مركز شرطة يناصرون الشريعة.

وفى اجتماع مجلس الأمن القومى يوم ٢٧ من مارس عام ١٩٩٨، طالب العسكريون بفرض رقابة شديدة على أنشطة جماعة فتح الله جولن الإعلامية التى تتمتع بشعبية متزايدة. وقد نشأت هذه الجماعة أصلاً من طائفة النورسيين، وتربط بين الاهتمام بالتعليم ونشر الأفكار الدينية^(١). وتدير الجماعة التى يتخطى نفوذها حدود تركيا، ١٠٣ مدارس خاصة - تعتبر من أفضل المدارس بالبلاد - و ٤٦٠ صفاً لتأهيل طلاب المدارس الثانوية لدخول الجامعة - وبعدها مؤسسات الدولة - و ٥٠٠ من دور سكن الطلبة. كما تدير ٩٠ مؤسسة و ٢١١ شركة تجارية. ولديها قناة تليفزيونية وصحيفة و ١٤ مجلة ومحطتان إذاعيتان. وأنشأت أيضاً ثمانى جامعات وعشرات المدارس فى الجمهوريات الناطقة باللغة التركية فى آسيا الوسطى.

كما طالب الجيش بفرض رقابة شديدة على المجموعات المالية الإسلامية بعد أن أصبح دخلها ١٥ مليار دولار سنوياً.

وانتزع قادة الجيش، فى اجتماع مجلس الأمن القومى، تعهدات من رئيس الوزراء مسعود يلماظ، وكبار المسؤولين فى الائتلاف الحاكم بتنفيذ الإجراءات التى طلبها الجيش.

وما من شك، فى أن تنفيذ تلك الإجراءات يستهدف تغييب الإسلام السياسى من الحياة السياسية التركية، والعودة بتركيا إلى عام ١٩٣٨، وبالإسلام

(١) الحياة - السفير ٢٨/٣/١٩٩٨.

إلى نطاق الحياة الخاصة، فى الوقت الذى لم تعد فيه تركيا والعالم يعيشان بشروط وظروف عام ١٩٣٨.

وليس من سبيل إلى ذلك، إلا بالانقلاب العسكرى، وهو أمر أصبح متعذراً، ليكون البديل «عسكرة المجتمع»، دون ضمان بأن يؤدى ذلك إلى وقف «الإحياء الإسلامى» (*).

(*) ينظر البعض إلى التغييرات فى القيادة العسكرية التى حدثت فى أغسطس عام ١٩٩٨، على أنها يمكن أن تعكس تغييراً فى العلاقة بين الجيش والإسلام السياسى لتكون أكثر اعتدالاً. فقد حملت التعيينات العسكرية الجديدة، التى أقرها المجلس العسكرى التركى فى ٧ من أغسطس عام ١٩٩٨، الجنرال حسين كيفريك أوغلو إلى رئاسة هيئة الأركان، محل الجنرال إسماعيل حقى قراداي. وحل قائد الجيش الأول الجنرال أتيل آتاش محل أوغلو فى قيادة الجيش البرى. وأصبح قائد الجيش الثانى الجنرال راسم بيتير القائد العام للدرك. وعين نائب رئيس الأركان الجنرال شفيك بير قائداً للجيش الأول، فيما عين قائد القوات البرية المتحالفة لحلف الأطلسى الجنرال حلمى أوزكوك نائباً لرئيس الأركان. وقد عنيت تلك التغييرات تقاعد رئيس الأركان قراداي الذى قاد المواجهة مع الرفاه الإسلامى، واستبعاد فرص شفيك بير (مهندس المواجهة) فى الوصول إلى قيادة الأركان. بيد أن تغيير القيادة العسكرية ليس معناه تساهل الجيش التركى فى مسائل الدور السياسى والعلمانية الأتاتوركية بشكل جدى. فالأمر يتعدى التكوين الشخصى لرئيس الأركان إلى الدستور والقوانين والحالة السياسية التركية عموماً. كما أن كيفريك أوغلو، حرص فى كلمة أمام الضباط فى أول إبريل عام ١٩٩٨، على التأكيد على أن دور الجيش فى حماية الجمهورية «تاريخى» والتحذير من «الرجعية الإسلامية التى تريد العودة بالبلاد إلى القرون الوسطى».

الفصل الثامن

تركيا بعد ٧٥ عامًا من الأتاتورية

«منذ عام ١٩٢٣، تأسس في جمهورية تركيا
نظام قمع لا يحتمل ضد الأكراد».
«بشار كمال»

(١) البحث عن الذات

قدر لى أن أكون في إسطنبول وأنقرة والجنوب والجنوب الشرقي لتركيا،
خلال الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين، لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك
لتركيا الحديثة في ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٩٨. وبرغم كل مظاهر البهجة
العثمانية وملايين الصور والملصقات لأتاتورك التي غطت أنحاء تركيا؛ لتجعلها
أشبه بروسيا وأوروبا الشرقية الستالينية، بدت الأمور وكأن تركيا تبحث عن
ذاتها، وأن «تقديس» تماثيل وصور أتاتورك ليس إلا محاولة مستميتة للتشبث
بلحظة فارقة قبل الدخول إلى «التيه» أو القفز إلى المجهول. فقد أصبح مشروع
أتاتورك متقادمًا، وتحولت ملايين من الأتراك إلى مناهضته أو الانفكاك منه.

فشهر الاحتفال، بدأته النخبة العسكرية والعلمانية، بدق طبول الحرب ضد
سوريا، طالبة منها وقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وتسليم زعيمه عبدالله
أوجلان. ذلك، لتظل تركيا بعد ٧٥ عامًا دولة محاطة بجوار من الأعداء من اليونان

إلى أرمينيا إلى العراق وإيران وسوريا وبلغاريا، ولتبقى الدولة الوحيدة الصديقة والحليفة لتركيا في الجوار هي إسرائيل التي تعتبر هي الأخرى محاطة بجوار عدائي .

وقبل ثلاثة أيام من الاحتفال، كان المتظاهرون الأكراد يشتبكون مع الشرطة في ضاحيتي «قاضي قوي» و«بيي أوغلو» في إسطنبول، احتجاجاً على العمليات العسكرية التي يمارسها الجيش التركي ضد الأكراد في جنوب شرق تركيا. وهاجم المتظاهرون المنازل والمحال التجارية، ونزعو صور أتاتورك ولافتات وشعارات الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا. وكانت النتيجة إيداع ٢٨٣ كردياً في السجون، من بينهم محمود شاكر مسئول حزب «هاديب» الكردي. وفي يوم الاحتفال، يقوم أحد أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK بخطط طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية من مطار أدنة، بينما استمرت عمليات الجيش وقوات الأمن ضد الأكراد في ديار بكر.

وبمناسبة الاحتفال، عمّت الجامعات التركية تظاهرات الطالبات المحجبات، احتجاجاً على منع الحجاب في الجامعات. واعترض إسلاميون في الصحافة التركية على أن يكون الاحتفال بتأسيس تركيا الحديثة احتفالاً بأتاتورك وحده دون بقية الأتراك الذين ضحوا بحياتهم ودمائهم لتحرير تركيا من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين. وفي الوقت ذاته، كان عمدة إسطنبول (الإسلامي) رجب طيب أردوغان يستعد لتنفيذ عقوبة سجنه؛ لأنه ردد أحياناً شعرية للشاعر التركي المعروف ضياء غوقلب؛ تقول: إن المآذن هي حرابنا والمساجد ثكناتنا والمؤمنين جنودنا. ومن عجب أن تلك الأبيات كتبها غوقلب أيام حرب التحرير لإلهاب مشاعر الأتراك ضد المحتلين الأجانب.

وتزامن الاحتفال بالعيد الخامس والسبعين لتأسيس تركيا الأتاتورية، بتقديم استجواب في البرلمان لرئيس الحكومة مسعود يلماز لعلاقاته بعصابات المافيا. فبعد القبض على رجل المافيا علاء الدين شاقجي في فرنسا، كشف النقاب عن محتويات شريط تسجيل تضمن مكالمات هاتفية بين شاقجي وأيوب عاشق وزير الدولة والساعد الأيمن ليلماز، وأن يلماز كان على علم بكل عمليات

شاقجى، وأن الأخير لديه جواز سفر دبلوماسى. وبذلك يضاف دليل جديد على تورط الحكومة فى نشاطات المافيا، بعد انكشاف تورط وزير الداخلية محمد أغار مع المافيا إثر حادث مرور على أحد الطرق السريعة بين أزمير وإسطنبول، بالقرب من بلدة «سوسور لوك» وقتل فيه رعيم المافيا عبدالله تشاتلى ومستول أمنى كبير وملكة جمال تركيا، عام ١٩٩٦(*).

وكانت الإهانة الكبرى للأتراك فى العام الخامس والسبعين من الأتاتورية، هى الرفض الأوروبى لانضمامهم فى المستقبل القريب إلى الاتحاد الأوروبى. وفى نهاية عام ١٩٩٧، قرر الاتحاد الأوروبى البدء بالمفاوضات حول انضمام دول من أوروبا الوسطى كبولندا والمجر وتشيكيا وسلوفينيا وأستونيا فى حدود عام ٢٠٠٠، بالرغم من أن تلك الدول لم تقدم طلبات انضمامها إلا بعد انهيار جدار برلين، بينما يعود طلب تركيا غير الرسمى إلى أواسط الستينيات، أما الطلب الرسمى فقدمته عام ١٩٨٧. والأثكى أن تركيا لم تدرج حتى بين دول الحلقة الثانية، وهى بلغاريا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا التى ستأتى مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى بعد عام ٢٠٠٥. والأكثر إهانة لتركيا أن الدول الأوروبية قررت دراسة طلب قبرص (اليونانية) للانضمام إلى الاتحاد، بما يعنى أن قبرص أقرب إلى المعايير الاقتصادية والسياسية المطلوبة فى الاتحاد الأوروبى.

وهكذا فإن تركيا، بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية، وبعد ٧٥ عامًا من الأتاتورية، لم تزل دولة نامية أو متسارعة النمو، برغم الإنجازات الكبيرة.

(*) بعد ذلك الحادث أصبح اسم «سوسور لوك» يرمز إلى تورط الدولة فى نشاطات المافيا، وإلى الارتباط بين عمليات القتل العشوائى للأكراد والخطف وتهريب المخدرات. فقد أوضح كوتلو سافاش المفتش العام التركى فى تقريره المنشور فى ٢٨ من يناير عام ١٩٩٧، أن رجال مكتب العمليات الخاصة فى المنطقة الكردية لا يكتفون بأعمال القتل العشوائية، بل يتحولون إلى أعمال الابتزاز والاعتصاب وتهريب المخدرات. وكان عبدالله تشاتلى هو مسئول وحدة التنفيذ لمكتب العمليات الخاصة، كما كان رئيس ميليشيا «الذئاب الرمادية» الشهيرة باغتيال اليساريين الأتراك. وكان الناجى الوحيد من حادث سوسور لوك سادات بوجاك الذى يدير فيليشيا «حراس القرى» فى المناطق الكردية.

فصحيح أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ عام ١٩٩٧ حوالى ٢٠٠ مليار دولار، ليصبح الاقتصاد التركى فى المرتبة السادسة عشرة فى العالم. وصحيح أيضا أن نسبة سكان الحضر ارتفعت من ٢٥٪ عام ١٩٢٣ (وهو عام تأسيس الجمهورية) إلى ٦٥٪ عام ١٩٩٧، وأن نسبة الامية انخفضت إلى ١٠٪ - غير أن متوسط دخل الفرد سنوياً لم يزل عند حدود ثلاثة آلاف دولار، ولم تزل نسبة عائد الصناعة فى الدخل القومى حوال ٢٥٪، وفى الوقت نفسه مازال الاقتصاد فى جنوب شرقى البلاد شبه إقطاعى. ومع أن تلك الصادرات قد وصلت إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، إلا أن الواردات بلغت فى العام نفسه ٤٦ مليار دولار، ليصبح عجز الميزان التجارى ٢٠ مليار دولار. وارتبط النمو الاقتصادى التركى (٥٪ سنوياً) بتكلفة عالية. فمعدل التضخم وصل فى عام ١٩٩٤ إلى ١٢٤٪، وبلغ فى عام ١٩٩٨ إلى ٩٩٪. وقارب عجز ميزانية الدولة ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقت الديون الخارجية إلى مستوى ٩٥ مليار دولار، أى بنسبة ٤٨٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٩٨. وتعبّر خريطة الدخل عن اختلال واضح، فنسبة الـ ٢٠٪ التى تمثل الأفقر من السكان نصيبها ٣٥٪ من إجمالى الدخل، فى حين يبلغ نصيب فئة الـ ٢٠٪ الأغنى أكثر من ٥٥٪ من إجمالى الدخل فى عام ١٩٩٨^(١).

وتعوق الحكومة المركزية والبيروقراطية المتضخمة الإسراع فى «عولمة» وخصخصة الاقتصاد. فمنذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٧ لم تزد قيمة الشركات التى تحولت من الدولة إلى القطاع الخاص على ٣,٤ مليار دولار. كما ارتبطت الخصخصة بالفساد وخلق أوليغاركية صنيعة للدولة. فجرى اتهام أوزال بخلق مجموعات احتكارية مثل صابنجى وكوج، كما جرى اتهام تانسو تشيللر بالحصول على تسهيلات ائتمانية وتحويلها للخارج، واتهام يلماظ بتسهيل بيع البنك التجارى التركى (تورك تجارت بانكاسى) للمافيا.

بيد أن تركيا قد تحولت إلى مركز عالمي لغسل الأموال القذرة. فحسب تقدير د. مصطفى تورين المدير العام لمصلحة السجلات والإحصاءات العدلية، فإن الأموال غير المشروعة التي تتدفق عبر تركيا سنويا تصل إلى ٥٠ مليار دولار. وقدرها محمد القاطمش رئيس لجنة التحقيق البرلمانية فى قضية، سوسر لوك بما يزيد على حجم ميزانية الدولة. وإذا كان عائد عمليات غسل الأموال يساوى نسبة الثلث، فإن دخل تركيا من تلك العمليات يزيد على ١٥ مليار دولار سنويا، وذلك ما يفسر حمى التنافس على تملك البنوك. فكما ورد فى تقرير إدارة شرطة التهريب والجريمة المنظمة فى يوليو عام ١٩٩٨، فإن أهم وسيلة لغسل الأموال هى الاقتراض من البنوك ثم تسديد القرض بأموال قذرة^(١).

وبالمعايير السياسية، لا تعتبر تركيا ديمقراطية، ولا تراعى حقوق الإنسان من المنظور الأوروبى. إذ بالرغم من التعددية السياسية (الحزبية) وتداول السلطة (الحكومة) بين الأحزاب، فإن الحكم لم يزل للعسكر. فهم يعطون الحكومة للائتلاف الذى يرضون عنه. فبعد أن أجبروا ائتلاف الرفاه - الطريق الصحيح بزعامة الإسلامى نجم الدين أربكان على التخلي عن رئاسة الحكومة، فى يونيو عام ١٩٩٧، كلفوا يلماظ بتشكيل الحكومة، فى حين أن عدد نواب حزبه (الوطن الأم) فى البرلمان كان أقل من عدد نواب الرفاه أو الطريق الصحيح.

فبعد أن أصبح الانقلاب العسكرى غير مقبول من أمريكا والاتحاد الأوروبى والنخبة الحديدية فى تركيا، يفرض العسكريون على رئيس الدولة ورئيس الحكومة السياسات الخارجية والداخلية من خلال مجلس الأمن القومى، بدءا من إعلان الحرب على دولة مجاورة (سوريا)، إلى القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد، والتحالف العسكرى مع دولة أخرى (إسرائيل) وحتى تقرير ما إذا كانت النساء يرتدين غطاء الرأس أم لا، وحسم أمور التعليم فى المدارس، وتحديد ثلث ميزانية الدولة للدفاع.

وفى مجال انتهاك حقوق الإنسان، لا يقتصر الأمر على فرض حالة الطوارئ فى المناطق الكردية، بما يعنى أن قانون العقوبات التركى لا يطبق هناك. ومن ثم يصبح القتل والتعذيب والطرء وحرء المنازل وهدمها حالات يومية منذ ١٥ عامًا. ففى أى مكان فى تركيا يمكن أن يسجن المرء بتهمة إءراء الجمهورية العلمانية أو أئاتورك أو الدعاية الانفصالية أو الأصولية الإسلامية، أو حتى ترديد أبيات من الشعر كما حدث فى حالة طيب أردوغان عمدة إسطنبول المنتخب.

وقد تعرض أكين بيرءال رئيس جمعية حقوق الإنسان لاعتداء مسلح فى مكتبه فى ١٢ من مايو عام ١٩٩٨، بزعم أنه متعاطف مع الأكراد، مما جعله يقول: إن تركيا تشهد حربا مستمرة بين قوميات ومعتقدات، وإن السلاح حلّ محل القانون.

وتشهد السجون اعتصامات وتمردات متتالية، بعد أن امتلأت بحوالى ٦٠ ألف سجين، كما يقول الصحفى التركى حقان أصلانى، بسبب التعذيب والاكظاظ ونقص المياه والحياة غير الآدمية والإصابة بالسل. وفى الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية، انتهى تمرد السجناء بسقوط ٥٠ قتيلًا وجريحًا.

فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٩٨، وقبل يومين من الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، عقد مجلس الأمن القومى - الذى يملأ من خلاله العسكر تعليماتهم - اجتماعا؛ قرر فيه مواصلة مكافحة الحركة الانفصالية الكردية والأصولية الإسلامية.

فيما يتعلق بالمسألة الكردية، كانت القرارات تدور حول مراقبة التزام سوريا بالاتفاق الذى وقعته مع تركيا بوقف دعم حزب العمال الكردستانى وطرء رعيمه عبدالله أوجلان، ومد حالة الطوارئ إلى ٦ مقاطعات كردية، هى ديار بكر وهاكارى وسييرت وسيرناك وتولجلى وفان، إضافة إلى ملاحقة أنشطة

حزب العمال الكردستاني فى شمالى العراق وفق معلومات تركية بأن أوجلان نقل نشاطه إلى المنطقة الكردية التابعة للاتحاد الوطنى الكردستانى فى شمال شرق العراق .

وعقب الاجتماع، بدأ الجيش التركى حملة واسعة النطاق فى مقاطعة تونجلى مدعمة بالطائرات، بعد انفجار لغم فى مصفحة للجيش فى المنطقة، زرعه مقاتلو حزب العمال الكردستانى، فأصاب أربعة عسكريين بجروح بينهم ضابط. وبعد تلك الحملة، وصلت حصيلة القتلى من متمردى حزب العمال الكردستانى خلال عام ١٩٩٨ وحده إلى ١٧٠٠ فرد، فى حين استسلم ١١١ وأصيب ٢٧ غيرهم، مقابل مقتل ٢٨٠ عنصرا من قوات الجيش والأمن.

وبرغم أن أوجلان كان قد أعلن هدنة غير مشروطة من جانب واحد فى أول سبتمبر عام ١٩٩٨، ثم مغادرته سوريا فى الشهر التالى، ثم طرحه بعد ذلك مبادرة لتسوية المشكلة الكردية على أساس فيدرالية تركية تؤمن الحقوق القومية لعشرين مليون كردى فى تركيا، فإن الجيش التركى قرر التعامل مع المسألة الكردية كلعبة صفرية، أى تكون مكاسب الأكراد صفرًا، فضلًا عن القبض على أوجلان ومحاكمته كمجرم حرب. بل إن الجيش رفض أن يكون حزب الديمقراطية الشعبى الكردى (هاديب) بديلًا سياسيًا غير معادٍ للنظام من حزب العمال الكردستانى الذى تقرر استئصاله عسكريًا، وجرى حظر هاديب والقاء رعمائه فى السجون.

والى جانب التهديد الكردى، يشهر الجيش التهديد الأصولى الإسلامى لضمان شرعية استمراره سلطة فوق السلطات، وبقاء دوره المسيطر على السياسة والحكم فى تركيا.

فى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، استمر صراع الجيش مع الإسلام السياسى. إذ بعد حل حزب الرفاه وحرمان زعيمه نجم

الدين أربكان من العمل السياسى لمدة خمس سنوات، حكم على عمدة إسطنبول (الإسلامى) رجب طيب أردوغان بالسجن عشرة أشهر، وجرى اتهام أربكان بإثارة التفرقة الدينية والعرقية والمذهبية فى خطاب له فى بينقول فى جنوب شرق تركيا عام ١٩٩٤. وفتح تحقيق مع عمدة أنقرة (الإسلامى) مليح غوكتشيك بإساءة استخدام الوظيفة. وضيق الحصار على اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (MUSIAD) الذى يضم رجال الأعمال الإسلاميين، ولوحق رئيسه أيرول يارار أمام القضاء، لأنه انتقد قرار الجيش بإلغاء مدارس إمام - خطيب.

وحكم حسن جلال غوريل رئيس حزب الصحوة (YDP) المؤيد للإسلاميين لأنه عارض تدخل الجيش فى السياسة. ولم يبق إلا محاكمة زعيم حزب الفضيلة (الذى حل محل الرفاه) رجائى قوطان ثم حل الحزب.

وفى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظل الموضوع الرئيسى للمواجهة بين الجيش والإسلام السياسى هو موضوع الحجاب. وفى اجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٧ من أكتوبر عام ١٩٩٨. أعرب الأعضاء العسكريون عن رفض أى نقاش حول التساهل فى موضوع الحجاب، وطلبوا عدم طرح الموضوع للنقاش مرة ثانية فى اجتماعات المجلس. وفى حين أصدرت حكومة يلماظ بضغوط من العسكر تعليمات بمنع دخول الطالبات المحجبات إلى الجامعات، نجد أن تظاهرات الطالبات الإسلاميات والمتعاطفات معهن من السافرات لم تنقطع. وحظيت الطالبات المحجبات بتأييد بعض زعماء الأحزاب مثل تانسو تشيلر رئيسة الوزراء العلمانية التى تحالفت لاحقاً مع حزب الرفاه الإسلامى، وظل وجود الطالبات المحجبات بالجامعات قائماً.

وفى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظلت مخاوف العسكر من عودة الإسلاميين إلى الحكم قائمة، خصوصاً مع اتجاه حزب

الفضيلة إلى التحول ليكون أكثر اعتدالاً وليبرالية. فالقيادات الشابة في الحزب التي يمثلها عبد الله جول تسعى لإلغاء فكرة «النظام العادل» التي قام عليها حزب الرفاه وأدخلته في مواجهة مع «النظام العلماني»، ولتبنى أيديولوجية أقرب للتوافق مع النظام القائم. بل يفكر جول في استيعاب الحزب الإسلامي لأفكار وتيارات اليسار، وليس اليمين فقط^(١).

بل إنه حتى الحرس القديم في حزب الفضيلة، والذي يمثله زعيمه رجائي قوطان، أصبح أكثر ميلاً للاعتدال والليبرالية. ففي خطاب ألقاه قوطان أمام اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (توسيد) الموالي للإسلاميين، قال: إن حزب الفضيلة يدعم الاقتصاد الحر والخصخصة والعلمانية والديمقراطية، وهو بذلك يحمي الجمهورية الديمقراطية. وأضاف: إنه في غياب حزب الفضيلة، ليست هناك قوة تستطيع السيطرة على الراديكاليين الإسلاميين، وإن تلك المهمة (السيطرة) التي قام بها حزب الرفاه هي واجب حزب الفضيلة الآن^(٢).

دبلوماسي غربي في أنقرة، أكد لى أن التقديرات التي توصلوا إليها ترجح حصول حزب الفضيلة على ٣٠٪ من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٩. وقال لى عبدالله جول إنهم لا يريدون تخطى هذه النسبة حتى لا تتكرر أزمة ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ مع الجيش والتي انتهت بحظر حزب الرفاه. بينما أكد المدعى العام فورال سافاس بأن حزب الفضيلة لن يصل إلى السلطة وإن فار بنسبة ٩٩ر٩٩٪.

وهكذا يتضح أيضاً عزم الجيش على التعامل مع الإسلام السياسي كلعبة صفرية. ولذلك، كان من الطبيعي أن يخطط تنظيم أصولي (منظمة دولة الأناضول الإسلامية) لهجوم انتحاري بطائرة محملة بالمتفجرات ترتطم بضريح

(١) مقابلة للمؤلف مع عبدالله جول في ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩٨.

(٢) Turkish Probe, 31/ 5/ 1998.

أتاتورك فى الاحتفال بذكرى تأسيس الجمهورية التركية، وفى الوقت نفسه يعتصم أفراد من التنظيم بجامع السلطان محمد الفاتح أو جامع أيا صوفيا، ويعلنون من هناك قيام الدولة الإسلامية ويدافعون عن أنفسهم حتى الموت^(١).

ولئن كان الجيش، فى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، قد أصبح منخرطاً فى حرب ضد الأكراد والإسلاميين، فإنه بذلك قد دخل حرباً مع نصف عدد مواطنى تركيا. أى أن نصف تركيا يحارب نصفها الآخر حرب «البحث عن الذات»، التى تقسم الأمة إلى غزاة ومهزومين. لكن الغزاة لا يظلون غزاة أبداً.

(٢) تركيا الأخرى رحلة في دروب الإسكندرونة وكردستان

خطوط المواجهة التركية السورية:

صبيحة توقيع «الاتفاق الأمني» بين تركيا وسوريا، لنزع فتيل الأزمة التي هددت خلالها تركيا بالحرب، وصلتُ مدينة «أدنة» التي استضافت الحدث. و«أدنة» الحاضرة المتوسطة يختلط فيها اللسان التركي باللسان العربي وأقلية كردية. وتتمارج فيها الملامح الأناضولية مع الملامح الشامية، والمعمار التركي مع المعمار العربي. وهي، وإن كانت المدينة التركية الرابعة بعد إسطنبول وأنقرة وأزمير بعدد سكان ١,٢ مليون نسمة، إلا أنها الأقرب إلى الوجود العربي في تركيا (لواء الإسكندرونة - هاتاي بالتركية) وإلى الوجود العربي في الشام.

ولهذا السبب، تعقد بها الاتفاقات التركية السورية الخاصة بالأمن والعلاقات الثنائية. ومع أن اتفاق «أدنة» عام ١٩٩٨، قد تركّز على إيقاف الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني PKK ورعيه عبدالله أوجلان، فإن الموضوع الكردي ليس سبب الأزمة السورية - التركية في عام ١٩٩٨، بل إنه العرض لأزمة مستمرة منذ تأسيس تركيا وسوريا بعد تفكك الدولة العثمانية تتعلق بالأرض والناس والمياه. وإذا كان الأتراك قد صعدوا التهديدات ضد سوريا إلى درجة الحشد العسكري وهم يركزون على الموضوع الكردي، إلا أن الحقيقة تكمن في أن تركيا رأت في سوريا خاصرة الشرق الأوسط الضعيفة التي يمكن باختراقها تحقيق لمجاعات وتنفيس إحباطات وممارسة دور إقليمي. فسوريا، خسرت

حليفها الإستراتيجى العالمى (الاتحاد السوفيتى السابق)، بينما تحولت حليفاتها الإقليمية، إيران، للتقارب مع الولايات المتحدة، ومثلت إسرائيل وتركيا فكّى كماشة ومحوراً عسكرياً للضغط على دمشق.

يقول ممتاز سويسال وزير الخارجية التركى الأسبق (من الحزب اليسارى الديمقراطى): إن تركيا حققت لمجاعات عسكرية فى محاصرة حزب العمال الكردستانى، وكان لابد من كسر آخر حلقة له؛ وهى الدعم السورى. ويضيف ألي نور شفيق رئيس تحرير صحيفة «ديلى نيور» التركية: إن سبب التهديدات العسكرية التركية أن تركيا، بعد أن سيطرت على تحركات حزب العمال الكردستانى فى شمالى العراق ومنطقة الحدود مع إيران، لم يبق أمامها إلا سوريا باعتبارها البلد الوحيد الذى يدعم الانفصال الكردى. ويرر شفيق حرباً تركية ضد سوريا بأن الأخيرة تستغل التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى فى حشد تأييد جامعة الدول العربية خلفها ضد تركيا، كما أنها تقف عائقاً ضد تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية، وضد تسوية قضية المياه، ومحاولة تركيا بيع المياه لدول الشرق الأوسط، علاوة على أن اتجاه سوريا لاستئناف العلاقات مع العراق يلحق ضرراً اقتصادياً بتركيا بتصدير البترول العراقى عبر الأنبوب السورى وليس التركى^(١).

ولكن لماذا اللجوء إلى القوة؟

لقد ارتبط التصعيد العسكرى التركى ضد سوريا، بأحداث إقليمية وخارجية، أهمها استضافة واشنطن للزعيمين الكرديين العراقيين مسعود بارزاني وجلال طالباني، مما قد يعنى إمكان قيام كيان كردى فى شمالى العراق، ثم استضافة البرلمان الإيطالى لاجتماع برلمان حزب العمال الكردستانى بالمنفى مما قد يعنى تعامل الاتحاد الأوروبى مع حزب أوجلان ككيان سياسى. ومن ثم

(١) مقابلة مع سويسال وشفيق فى ٢٦/١٠/١٩٩٨.

كان التلويح التركي باللجوء إلى القوة رسالة واضحة بأنها لن تسمح بما رأت أنه تخطيط لإقامة كيان كردى .

ويقول البروفيسور سيفى تشان رئيس معهد السياسة الخارجية التركى، بأن التحول فى السياسة الخارجية التركية بالتلويح باستخدام القوة ، يمكن أن يلاحظ منذ قمة الاتحاد الأوروبى فى لكسمبرج فى نهاية عام ١٩٩٧ . فقد استبعد الاتحاد الأوروبى تركيا من قائمة الدول التى ستضم لتوسعة الاتحاد شرقا . فإجباطات تركيا من بقائها فى غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى فى الوقت الذى تدرك فيه أنها تمتلك قوة عسكرية ضخمة ، اضطرت المؤسسة العسكرية إلى التلويح باستخدام القوة . وقال البروفيسور حسن يونال من جامعة ييلكنيت إنه من المرجح أن تستخدم تركيا قوتها العسكرية الخاصة فى المستقبل . ولقد أوصل الأسلوب الذى انتهت به الأزمة التركية - السورية عام ١٩٩٨ الرسالة إلى الجميع .

بخصوص سوريا، كان ضمن الرسالة التركية، أن على دمشق أن تقبل الحصص التى تضعها أنقرة من مياه الفرات . فتركيا، فى إطار مشروع جنوب شرق الأناضول (جساب) لتنمية المناطق الكردية، تزمع إنشاء سد بيرجيك على نهر الفرات للتحكم فى نصف مياهه . وتركيا تخطط أيضا لتصدير المياه، لتكون المياه مقابل البترول فى إطار التعاون متعدد الأطراف بين دول الشرق الأوسط . كما أن تركيا قامت بإيقاف تدفق المياه فى نهر الفرات لمدة شهر فى يناير عام ١٩٩٠ للء خزان سد أتاتورك .

وتطالب سوريا بأن يتم اقتسام مياه الفرات بين الدول المشاطئة للنهر؛ أى تركيا وسوريا والعراق . فإذا كان متوسط التدفق السنوى لنهر الفرات ١٠٠٠ متر مكعب فى الثانية، فإن تركيا يجب أن تحتفظ لنفسها بثلاث المياه المتدفقة فقط، ليكون نصيب سوريا والعراق لا يقل عن ٧٠٠ متر مكعب فى الثانية بدلا من النصيب الحالى؛ وهو ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية للبلدين العربيين .

وكان ضمن الرسالة التركية أيضا، أن على سوريا أن تنسى المطالبة بلواء الإسكندرونة (هاتاي).

ولكن ما حال لواء الإسكندرونة (هاتاي) على الطبيعة؟

عندما نزلت مدينة الإسكندرونة قادما من أذنة، بدا الطابع العربي الشامي أكثر وضوحًا. والإسكندرونة هي المدينة الثانية في لواء الإسكندرونة «هاتاي» بعد أنطاكية عاصمة اللواء. فاللواء ككل عرقيا وثقافيا ولغويا ما زال عربيا أكثر من أن يكون ضمن الساحل التركي. وفي الشوارع والأسواق اللغة العربية هي اللغة الأولى.

وترجع عروبة اللواء إلى القرن السابع الميلادي عندما فتحها العرب عقب انهيار الإمبراطورية البيزنطية واستوطنوها للمرة الأولى. واستمر الطابع العربي للواء بعد أن أصبح تحت الحكم العثماني.

وبانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وحصول فرنسا من عصبة الأمم على الانتداب على سوريا بكاملها عام ١٩٢١، أقرت تركيا بإدارة فرنسا للواء الإسكندرونة ضمن شروط الانتداب كأنة جزء من سوريا. وفي اتفاقية لوزان عام ١٩٣٦ التي رسمت حدود تركيا الحديثة، أقرت تركيا بأنها تتخلى عن كل الحقوق في المناطق الواقعة للجنوب من الحدود وضمها للواء الإسكندرونة.

وظلت الأمور كذلك حتى عام ١٩٣٦ عندما اقترح الفرنسيون منح الاستقلال لسوريا شاملة لواء الإسكندرونة. وعندما قسمت سوريا إلى تسع محافظات عام ١٩٣٦ كان اللواء ضمنها. وأدى ذلك إلى إرباك أنقرة وإثارة قضية تبعية اللواء لها.

وأحيلت المسألة إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧ حيث قررت وضع نظام خاص للواء وافقت عليه تركيا وفرنسا، ويقضى بربط اللواء بسوريا في الشؤون

الداخلية. إلا أن فرنسا، أوجدت الظروف التي تمكن في ظلها الجيش التركي من احتلال الإقليم في ٦٥ يوليو عام ١٩٣٨. وفي ظل هذا التطور وقَّعت فرنسا وتركيا اتفاقية في ٢٧ يوليو عام ١٩٣٩ أكسبت مواطني اللواء الجنسية التركية وضمته نهائيا إلى تركيا.

وكان سبب الموقف الفرنسى المفاجئ المؤيد لتركيا، أن فرنسا كانت ترغب عشية الحرب العالمية الثانية في كسب حلفاء لها في مواجهة ألمانيا، عدوة فرنسا التقليدية، التي أخذت في البروز في أواخر الثلاثينيات، وكانت فرنسا تدرك أهمية أن تكون تركيا حليفة أو محايدة بحكم موقعها الجغرافى وإشرافها على المضائق.

مدينة الإسكندرونة، أسسها الإسكندر الأكبر بعد أن هزم الملك الفارسى داريوس في معركة أسبوس عام ٣٣٣ قبل الميلاد، لتصبح ممراً تجاريا في عهد الرومان، ثم تحولت إلى ميناء تحت حكم العرب، ثم العثمانيين؛ لتكون طريقا تجاريا إلى حلب والجزيرة العربية وبلاد فارس. وهى الآن ميناء تجارى وتمر عبور للأتراك والعرب، ومدينة صناعية، وقاعدة عسكرية.

في ميدان إينونو حيث محطة الأوتوبيسات، سألت عما إذا كانت تصدر في لواء الإسكندرونة صحيفة عربية، وكانت الإجابة بالنفى. وسألت عن استمرار اللغة العربية كلغة أولى برغم أن المدارس لا تعلم إلا اللغة التركية، كان الجواب بأن العرب يتحدثون في المنازل باللغة العربية وليست التركية، كما أنهم في تعاملاتهم في السوق والشارع يتحدثون العربية ولا يتكلمون التركية إلا مع الأتراك.

وفي الطريق إلى الجنوب الشرقى من مدينة الإسكندرونة، الذى يمر عبر الجبال، توقفت في بلدة بيلين التي يطلق عليها «بوابات سوريا» منذ عهد الرومان. وتوجهت من هناك عبر الطريق الأيمن المؤدى إلى أنطاكية حيث تقع

على بعد أربعة كيلو مترات «قلعة باكاراس» التى بناها العرب فى القرن السابع الميلادى، ثم دمرت فى الحملة الصليبية الأولى، ثم عادت للعرب فى عام ١١٨٨، وظلت عربية بعد استيلاء العثمانيين ثم الأتراك على الإقليم.

وبعد مسيرة ٢٥ كيلومتراً من قلعة باكاراس، وصلت إلى أنطاكيا، عاصمة لواء الإسكندرونة — هاتاي. وبرغم أن اسمها ذو أصل رومانى «أنتيوك»، فإن أنطاكيا تبدو عربية خالصة فى الإطار التركى. فالمدينة أسسها سيليقيوس أحد القادة الرومان الذين تقسمت بينهم إمبراطورية الإسكندر فى القرن الرابع قبل الميلاد كمركز تجارى عالمى، وأسمها «أنتيوك». وبحلول القرن الثانى قبل الميلاد أصبحت من أهم مدن العالم متعددة الأعراق، ثم مركزاً على طريق الحرير بين البحر المتوسط وآسيا.

وقد اختارها القديس بطرس مركزاً لنشر المسيحية. وباسم المسيحية حاصرها الصليبيون عام ١٠٩٨ لمدة ثمانية أشهر، واستردها المماليك المصريون عام ١٢٦٨، وأخضعها السلطان سليم للأستانة عام ١٥١٦، وظلت تحت الحكم العثمانى حتى فرض عليها وعلى بقية لواء الإسكندرونة الانتداب الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى.

وبمجرد أن ينزل المرء محطة أتوبيسات أنطاكيا، يجد أمامه نهر العاصى الذى يشق المدينة قادماً من سوريا، وعلى بعد خطوات «رنا كوبرو» وهو جسر على النهر يرجع تاريخه إلى القرن الثالث الميلادى. وعلى ضفته الأخرى مبنى بلدية أنطاكيا.

وبالسير يساراً فى «جادة أتاتورك» والشارع التجارى «شارع السراى» الحديث وهو أقرب إلى الشوارع التجارية الحديثة فى أنقرة أو إسطنبول. أما بالسير يميناً من محطة الأتوبيس، فتطالعك محلات «الشاورما» الشامية، وتحفظ بعض المحلات بأسمائها مكتوبة باللغة العربية التى تتحدث بها الأكثرية. ثم تجد

نفسك فى سوق كوبرو باشا وكأنك فى سوق بغدادى أو دمشقى أو فى سوق الحميدية أو سوق الموسيقى، فى رحمة من عربات الكارو وسيارات نصف النقل. ويضم سوق كوبرو باشا أسواقاً للحوم والأسماك ثم الأقمشة ثم سوق الذهب ثم سوق الحلويات الشامية. وبال دوران يميناً تجد نفسك مرة أخرى فى جادة «أتاتورك».

وفى سوق الطويل، جلست على مقهى «أورطة» الذى كان يعج بالجالسين يشربون الشاي والليمون المغلى ويلعبون الورق لساعات طويلة. وهناك رحب بى عجوزان باللغة العربية، ثم انضم إلينا شاب فى مقتبل العمر. أهل أنطاكية فى معظمهم يعملون بالتجارة، إلا أن نسبة البطالة مرتفعة ومستوى التعليم منخفض.

سألت مرافقى عن تهديدات تركيا بالحرب ضد سوريا. أجابوا بأن أبناءهم يخدمون فى الجيش التركى، وأقاربهم يعيشون فى سوريا، ولذلك لا يتمنون أبداً أن تقع الحرب بين تركيا وسوريا.

هل يعتبرون أنفسهم أتراك أم سوريين؟

الإجابة الجاهزة أنهم يعتبرون أنفسهم عرباً، ولكنهم مواطنون أتراك. وقال محمود: لقد شهد لواء الإسكندرونة تمردات انفصالية بين حين وآخر، كما أسقطت سوريا طائرة استطلاع حربية تركية عام ١٩٨٩، إلا أن الأمور هادئة. كما أن عرب أنطاكية برغم الطابع العربى لحياتهم، ينعمون بجو الحرية التركى الدينى والحياتى مقارنة بما يعيشه أقاربهم على الجانب الآخر من الحدود.

وهناك شخصان محل اتفاق بين عرب أنطاكية، الأول هو مصطفى أتاتورك، والثانى هو الزعيم الكردى عبدالله أوجلان.

يتفق عرب أنطاكية على تقدير أتاتورك. فهم فى معظمهم من الشيعة

العلويين، وقد وفرت لهم علمانية أتاتورك المساواة مع الأغلبية السنية في تركيا. وهم أيضا يرون أن أتاتورك صنع دولة حديثة هي تركيا مقارنة بالدول العربية المجاورة. وبخصوص أوجلان فإنهم (عرب أنطاكية) يشاركون الأتراك في العداء له، لأنه كما يقولون يقتل أبناءهم في الجيش والشرطة، ولأن المسلم لا ينبغي أن يقتل المسلم.

ومن مقهى أخرى، رجعت مرة أخرى إلى جادة «أتاتورك»، حيث لاحظت التواجد العسكري والشرطي. إذ كانت تمر بالشارع قاطرة من العربات المجنزرة والمصفحات تقطر المدافع في طريقها إلى الحدود السورية. ومن هناك سلكت الطريق إلى غازي عنتيب ثم أورفا ثم إلى ماردين، وانحرفت جنوباً بحذاء الحدود السورية التركية حيث لا يفصل الرصيف عن الحدود سوى أمتار بين القرى. والوحدات العسكرية التركية والسورية على جانبي الرصيف. ثم ينحرف خط الحدود على شكل «كوع» في الجانب السوري تقع عليه بلدة «نصيبين» التركية ذات الأغلبية الكردية. وفي مواجهتها مدينة القامشلي السورية.

کردستان : إبادة شعب منسى :

«ربما تتمكن أنقرة من تجفيف البحر، لكنها لن تنجح في اصطیاد السمك». تذكرت هذا القول للكاتب التركي يشار كمال المنفى في السويد، عندما سمعت لدى وصولي إلى ديار بكر عاصمة كردستان التركية، عن اختطاف أحد عناصر حزب العمال الكردستاني إحدى طائرات الخطوط الجوية التركية من مطار أدنة يوم ٣٠ من أكتوبر عام ١٩٩٨. وفكرت في أن أرضي من الغنيمة بالإياب وأعود إلى أنقرة قبل أن أقع في أيدي رجال الأمن الذين لا يسمحون للأجانب والصحفيين - حتى الأتراك منهم - بالاقتراب من مناطق الطوارئ في كردستان.

ولكن دافع البحث عن المتاعب والمعرفة جعلنى أواصل الرحلة حتى راخو على الحدود العراقية.

وبدأت الرحلة إلى ديار بكر من أنطاكية عاصمة لواء الإسكندرونة — هاتاي، وقطعت مسافة بالسيارة على امتداد ٣ ساعات حتى وصلت إلى بلدة غازى عيتيب التى يتدفق عندها نهر الفرات واسمها فى الأصل عربى «عين طيب»، وأضاف الأتراك لها لقب غازى بعد تحريرها من الفرنسيين، ولم تزل الرائحة العربية تُشتم من مبانيها القديمة وزراعات فستق الشام.

ومن غازى عيتيب وصلت إلى بلدة «أورفا» التى لم تزل تحتفظ باسمها برغم تغييره بالتركية إلى «شانلى أورفا». ومن أول نظرة تبدو أورفا بلدة شرق أوسطية كردية حيث الزى الكردى بالعمامة والبنطال الواسع سمة ملابس الرجال، بينما ترتدى النساء الجلباب الكردى المزركش ويضعن على رؤوسهن الحجاب والحنة فى أيديهن.

ووفقا لبعض المصادر الإسلامية واليهودية، فإن النبى الخليل إبراهيم (عليه السلام) عاش فى أورفا وتلقى فيها تعاليم ربه بالانتقال منها إلى فلسطين. وتسمع فى الشوارع أن جنات عدن كانت أورفا. ففى أورفا القديمة لم يزل كهف يطلق عليه كهف إبراهيم خليل الله، ويزار على أنه الكهف الذى ولد به سيدنا إبراهيم. وهناك أيضا بحيرة إبراهيم، وهى بحيرة مقدسة يحظر صيد السمك منها.

ومن أورفا وعبر رحلة على مدى ٤ ساعات بالسيارة، وصلت إلى بلدة ماردين، ولدى نزولى ومرافقى من السيارة فى السادسة صباحاً فى محطة ماردين التف حولنا أطفال أكراد يبيعون «خبزاً محلياً» ويرتدون ملابس رثة وحفاة الأقدام. وصاح مرافقى الكردى: هؤلاء هم أطفال الأكراد، بينما أطفال الأتراك ينامون فى أحضان أمهاتهم الآن، مع أنه إذا أصبح للأكراد دولة فإنها ستكون أغنى دولة فى الشرق الأوسط.

وسرت ومرافقى إلى محل يقدم الحلويات الشرقية والشاي، وشروق الشمس يجلى ملامح المدينة التى يختلط فيها المعمار العربى بالأبنية «الصخرية»، كما يختلط فيها العرب بالأكراد، وتتحدث لغة كردية أقرب إلى العربية.

وقال مرافقى : هنا أيضا يختلط الانفصاليون الأكراد بالأصوليين الإسلاميين، وتمردوا معا ضد الأتراك عام ١٩٩٠، مما أدى إلى تعزيز التواجد العسكرى والأمنى فى ماردين، حتى أصبحت ماردين بسبب ارتفاعها عن سطح البحر قاعدة عسكرية فى مواجهة الأكراد والسوريين.

ومن ماردين وعبر مسيرة أكثر من ساعتين بالسيارة، وصلت إلى ديار بكر، أهم مدن كردستان التركية. ومنذ اللحظة الأولى، يؤكد الوجود العسكرى والأمنى أن المنطقة ساحة حرب لا تتوقف منذ سبعين عامًا بين الأتراك والانفصاليين الأكراد. فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية، انبعثت آمال الشعب الكردى المسحوق فى حكم ذاتى. وجاءت النقاط الأربع عشرة الشهيرة للرئيس الأمريكى ويلسون لتضمن حق الأكراد فى حكم ذاتى. واعترفت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التى قسمت تركيا السلطنة العثمانية بالحقوق السياسية الكردية، إذ نصت المادة ٦٢ من المعاهدة على تعيين لجنة دولية تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتى برعاية عصبة الأمم فى جنوب تركيا شرقى نهر الفرات. وقاوم مصطفى كمال أتاتورك أعمال معاهدة سيفر، وخدع الأكراد بإقناعهم بالتعاون معه، وجند الأكراد فى صفوف قواته للتخلص من القوات الفرنسية واليونانية التى كانت تحتل غرب البلاد، وشارك الأكراد الأتراك فى القضاء على الأرمن بعد أن استمالهم أتاتورك بأنهم أشقاء للأتراك ومتساوون معهم. ولكن أتاتورك مالبث أن انقلب على حلفائه الأكراد وسحق تطلعاتهم القومية.

ثم جاءت معاهدة لوزان لتعترف بالدولة التركية الجديدة على حساب

الأكرد. وقام أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية التي كانت تمثل الرابطة السياسية بين الأتراك والأكرد وسائر المسلمين، ومنع استخدام اللغة الكردية والأزياء الكردية والجمعيات والمطبوعات والزوايا الكردية.

ويتذكر الأكرد في ديار بكر، المذبحة التي قامت بها الجمهورية الوليدة ضد الأكرد عام ١٩٢٥، في بلدة «درسيم» التي تسمى حالياً «تونجلي»، عندما قاد منها الشيخ سعيد الكردي ثورة غطت كل كردستان التركية. فتعامل أتاتورك مع التمرد بوحشية، حيث داهمت القوات التركية مئات القرى الكردية وأحرقتها وقتلت حوالي ربع مليون كردي وعلقت الشيخ سعيد وأعوانه على المشانق على مرأى من الجميع.

وحتى وفاة أتاتورك (١٩٣٨) كان قد تم اقتلاع حوالي مليون كردي من قراهم ونقلهم إلى غربي الأناضول.

وللمفارقة، فإن الذي تسولى الحملة العسكرية لإخضاع منطقة درسيم هو عصمت إينونو (الكردي)، الذي كان الساعد الأيمن لأتاتورك، والرجل الذي خلفه مباشرة في رئاسة الجمهورية، وكان يحذر الأكرد دائماً بقوله: «لا يحق لغير الأمة التركية أن تطالب بأى حقوق إثنية أو قومية في هذه البلاد. فما من أمة أخرى أو عنصر عرقي آخر يملك مثل هذا الحق».

وفى درسيم أو تونجلي، عرفت أن الثورات الكردية لم تنقطع منذ ثورة الشيخ سعيد. فبعد حوالي نصف قرن، شهدت تركيا عام ١٩٨٤ سلسلة عمليات مسلحة صغيرة شنها أعضاء حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان. وسرعان ما توسع نطاق هذه العمليات - بعد أن كانت عمليات محدودة عند الحدود - ليشمل المقاطعات الكردية الشرقية والشرقية الجنوبية.

واعتباراً من عام ١٩٨٧، أعلنت حالة الطوارئ في ١٣ مقاطعة كردية. وفي عام ١٩٩٠ عيّن حاكم عسكري عام لكردستان تركيا مقره في مدينة ديار بكر.

وهو العام ذاته، الذى شهد تحول حزب العمال الكردستانى إلى تنظيم تظاهرات لمؤيديه، وإضرابات عامة وإطلاق حملات دعائية علنية ضد الدولة التركية، مما دفع القوات التركية إلى القيام بحملات وحشية انتقامية، فشنت حملة على مدينة «شيرناك» التى تعتبر أحد معاقل الحركة القومية الكردية، وأفرت المدينة من سكانها.

وقال محدثى : ومن عجب أن منطقة درسيم (تولجلى)، تعرضت لمذبحة أخرى عام ١٩٩٤، لتعاونها مع عناصر حزب العمال الكردستانى، حيث عمدت القوات التركية إلى تدمير قرى بأكملها فى المنطقة وتهجير من بقى حيّا منها، الأمر الذى اضطر وزير الدولة التركى لحقوق الإنسان إلى الاعتراف بما ترتكبه القوات التركية من فظائع فى هذه المنطقة. فقد قال الوزير: إن حزب العمال الكردستانى يقوم بأعمال إرهابية فى سائر المناطق، لكن ما يجرى فى تولجلى يرقى إلى مرتبة إرهاب الدولة. فالدولة التركية هى التى تقوم بتهجير الفلاحين وإحراق قراهم.

وهكذا أكد الوزير التركى عزيمت كويلو أوغلو ما كانت تردده منظمات حقوق الإنسان منذ سنوات.

واعتبرت نفسى محظوظا، لأنى دخلت تولجلى التى يمنع على الأجانب - وخصوصا الصحفيين - دخولها، وكان على أن أخرج منها وأعود إلى ديار بكر قبل أن تغرب الشمس.

فى فندق «تورشيليك» فى ديار بكر، حيث نزلت طالعنى أوجه صحفيين أجانب وممثلين لمنظمات حقوق الإنسان، ووجوه كردية تبين لى فيما بعد أنهم أعضاء فى حزب هاديب (حزب الشعب الكردى الديمقراطى).

الكل يتحدث عن «هدوء» ديار بكر الذى تحقق، ولكن نائب المحافظ حسين نائل يستدرك قائلاً إن الأمر يختلف فى القرى المجاورة. ففى الفترة بين عامى

١٩٨٨ و١٩٩٣، كانت المواجهة بين عناصر حزب العمال الكردستاني والجيش تجرى فى شوارع ديار بكر. وكانت أعمال الخطف والاغتيال تجرى نهاراً. وفى عام ١٩٩٥ تعرضت المدينة لحرائق عدة، وقامت عناصر من حزب العمال الكردستاني بقتل ضباط ومعلمين وأطباء وموظفين، فأغلقت المدارس والمستشفيات ودور الحكومة.

ومع حلول عام ١٩٩٥، أرغمت حوالى أربعة آلاف مدرسة فى كردستان التركية على إغلاق أبوابها؛ بسب قيام عناصر حزب العمال باستهداف المعلمين الذين يحملونهم مسئولية نشر الثقافة التركية البغيضة بين الأكراد، ووصل عدد القتلى إلى حوالى ٣٠ ألف شخص معظمهم من المدنيين، وأدى القتال إلى إفراغ أكثر من ٢٦٠٠ قرية من سكانها. وحسب تقدير وزير الدولة السابق على شوقى أرك بلغت تكاليف الحرب فى كردستان التركية ٨,٢ مليار دولار سنوياً، أى بما يساوى خمس الميزانية العامة للدولة. وارتفع عدد القوات المشاركة فى الحرب ضد الأكراد إلى ٣٠٠ ألف جندي، إضافة إلى «حراس القرى» الذين تجنّدهم الحكومة التركية ويسمىهم الأكراد «الجحاش» ويبلغ عددهم ٦٠ ألف شخص.

فى شوارع وأزقة ديار بكر سرت مساءً وليلاً، أنفرج على مبانيها البارلتية السوداء، وأطالع الملامح الكردية الغلابة فى الوجوه والأزياء والأسواق (بل السويقات)، وسورها العالى الذى يحضن المدينة وتنتشر خارجه الأحياء الجديدة.

فى شوارع وأزقة ديار بكر، يُسمع أزيز المروحيات (آباتشى) وتشاهد دوريات ومركبات الجيش والأمن ليلاً ونهاراً، ويجر الأكراد عربات النقل المحملة بالبضائع والخضار، ويتنقلون فى ميكروباصات «دولماش» وسيارات نصف نقل وعلى متون بغال وحمير تملأ الشوارع.

المقاهى تملأ الأسواق والسويقات والشوارع بكراسيها ومناضدها المنخفضة وبروادها الذين يلعبون الورق والنرد نهائراً وليلاً وكأنهم دون عمل.

نعم، تبدو الحياة عادية فى ديار بكر نهائراً وليلاً. فهل يعنى ذلك أن الجيش التركى نجح فى تفكيك البنية التحتية لحزب العمال الكردستانى؟

كان على أن أنتظر الإجابة من صديق كردى دعانى لزيارته فى بلدة «نصيبين» على الحدود التركية السورية، ولكى أصلها كان على أن أعود إلى ماردين.

نصيبين التى تبدو مثل «كوع» داخل الأراضى السورية، محاطة بوحدات عسكرية تركية من جانب، ووحدات عسكرية سورية من الجانب الآخر. ويشق البلدة شارع واحد يخرج بك منها إلى الطريق السريع مرة أخرى. ويتقاطع مع الشارع خط سكة حديد بغداد الذى شقته ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى. وفى نصيبين آخر محطة تركية للقطار.

قال مضيفى: إن «نصيبين» يسكنها حوالى ١٠٠ ألف نسمة، ٧٥٪ منهم من الأكراد و١٥٪ من العرب و١٠٪ من الأتراك، وإن عائلات كردية كثيرة ينخرط فرد منها فى حزب العمال الكردستانى. ولذلك دهمت قوات الأمن والجيش قرى كثيرة فى نصيبين.

وتحدث مضيفى بفخر عن عبدالله أوجلان، قائلاً إنه درس السياسة والإدارة فى جامعة أنقرة، وقام هو وبعض زملائه بتشكيل حزب العمال الكردستانى للنضال من أجل الحقوق السياسية والثقافية للأكراد الذين وصفهم بأنهم يعاملون كآدميين من الدرجة الثانية فى تركيا.

وأشار إلى نقطة على خريطة تركيا حيث قرية خلقتلى التى ولد بها أوجلان «آبو»، باعتبارها القرية التى أنجبت الزعيم. وقال إن نصيبين مشهورة بالاغتيالات الغامضة التى تستهدف المتعاونين مع حزب العمال أو المناصرين للقومية الكردية، وتظل جثثهم فى الشوارع لأيام عدة حتى يعتبر الآخرون

ويرهبون قوة الدولة. كما أن الجحاش أو «الكورجو» باللغة التركية وهم الأكراد المتعاونون مع الدولة قد يصفون حساباتهم مع أشقائهم الأكراد بتصفياتهم، ولا يحاسب أحد على ذلك؛ لأن قانون العقوبات التركي لا يطبق في مناطق الطوارئ، وليس لأحد حق التقاضي إلا الحاكم العام المقيم في مدينة ديار بكر.

ومن نصيبين، ركبت سيارة إلى «جيزرة» التي وصلتها بعد ساعتين.

في جيزرة لم تزل الشوارع ترابية، تغوص فيها قطعان الأغنام ومركبات الجيش والأمن. واستقللت سيارة تاكسي إلى العنوان الذي أعطاني إياه الصديق الكردي في نصيبين، لأجد شاباً من الموالين لحزب العمال الكردستاني، حدثني عن وقف إطلاق النار الذي كان قد أعلنه أوجلان في سبتمبر عام ١٩٩٨ وخطابه الذي أعلن فيه أنه يقر بسيادة الدولة التركية وأنه ليس انفصاليا وإنما يطالب بحقوق سياسية وثقافية للأكراد.

وتساءل قائلاً: هل القضية الكردية هي أوجلان؟ وهل حلت القضية بطرد أوجلان من سوريا؟ وأجاب: إن هناك عشرات الآلاف مثل أوجلان، كما أن وجود أوجلان في روسيا أو أوروبا سيجعله أقوى؛ لأنه سيحصل على اعتراف سياسي دولي بعد أن كان مجرد إرهابي في سوريا.

ورافقني الدليل الكردي على طريق جيزرة - سلوبي؛ لأشاهد قرية جيفانا التي هدمها الجيش التركي، والحصار الذي تفرضه قوات عسكرية على قرى شاخ وهافلار وحسنة وبوتاش تشيس.

ومن جيزرة سلكنا الطريق إلى الخابور على الحدود العراقية، حتى وصلنا إلى زاخو شمالي العراق، حيث الخيام والمراعي والمركبات العسكرية على الأرض ومروحيات الأباتشي في السماء. وهناك أقام الجيش التركي حزاماً أمنياً لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.

وفى الجانب الآخر، من بلدة جيزرة على طريق جيزرة - أديله، أرانى كيف تحولت المنطقة إلى ثكنة عسكرية، كما أرانى إحدى القرى التى داهمها الجيش وهجر أهلها.

وودعت مضيفى فى جيزرة. وتوجهت إلى مقر «القائم» فلم أجده بسبب عطلة العيد الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية. ورافقنى أحد مرءوسيه إلى بيته، إلا أنه رفض التحدث قبل أن أحصل على إذن من السلطات فى أنقرة. فتوجهت إلى محطة الأتوبيسات لألحق بالطائرة من مطار ديار بكر إلى أنقرة. وما هى إلا لحظات حتى فوجئت بسيارتى شرطة تتوقفان عند قدمى. ونزل ضابط ومعه أربعة جنود، وأخذوا حقيبتى واقتادونى فى إحدى السيارتين إلى مقر الشرطة المركزية. وهناك جرى تفتيشى ذاتيا وتفريغ حقيبتى من محتوياتها. اعترضت على ذلك بأنى زائر وجواز سفرى يحمل تأشيرة زيارة سارية وأنى قصدت مقر وبيت القائمقام، فطلب منى الحصول على إذن من السلطات فى أنقرة.

وبدأ التحقيق معى عن تاريخ دخولى تركيا حتى وصولى إلى جيزرة، وسبب الزيارة، وما إذا كانت لى علاقة بالأكراد فى المنطقة.

وفتشوا حافظة أوراقى فوجدوا أرقام تليفونات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والتليفون المحمول لوزير الدفاع عصمت سيزجين. وسألنى الضابط: هل تعرف وزير الدفاع؟ فأجبت بأنى كنت أتحدث معه قبل ثلاثة أيام.

وحضر رئيس الشرطة المركزية، وتواصلت مكالمات هاتفية بالتركية لم أفهم مضمونها أو مع من كانت. ولما طال احتجاجى عن ساعة، طلبت أن أهااتف مكتب الرئيس ديميريل. وبعد ساعتين من احتجاجى، جاءنى أحد الضباط قائلا إن جيزرة منطقة طوارئ يمنع على الأجانب دخولها، وأنه غير مسموح لى

بالوجود فيها. واقتادنى بسيارة إلى محطة الأوتوبيسات طالبا من مكتب سفر أن يحجز لى مقعدا على الأوتوبيس المتجه من جيزرة إلى أنقرة فى رحلة تستغرق ١٨ ساعة. وكان على أن أنتظر ثلاث ساعات أوتوبيس رحلة الـ ١٨ ساعة فى محطة جيزرة، ليبدو الأمر وكأنه تأديب وعقاب.

وفى أنقرة تذكرت قول يشار كمال، وخلصت إلى أن أنقرة جففت البحر الكردى إلا أن أسماكه مازالت حية، وشعرت بأنى خرجت من سجن كردستان الكبير، ومن المحرقة الكردية التى ينصرف عنها ضمير العالم، ومن معسكر الإبادة الكردى الذى نساها الكل.

خاتمة

مستقبل الإسلام السياسى وتدخل الجيش فى السياسة التركية

لم يحتكر الرفاه الإسلامى الإسلام السياسى التركى، كما أن الإسلام السياسى ليس إلا أحد أبعاد ظاهرة الإحياء الإسلامى فى تركيا.

وهذا التحديد، يبدو مهماً، فى دراسة واقع ومستقبل «الظاهرة الإسلامية» والظاهرة السياسية عمومًا فى تركيا.

ويُقصد بظاهرة الإحياء الإسلامى، إحياء الإسلام كنظام كامل للحقيقة فى علاقة الإنسان بالكون والحياة (السلوكيات والقيم). وتتجلى مظاهر الإحياء فى أشكال للطقوس والعبادات وأنماط للملبس والمظهر والمناسبات الاجتماعية (الحجاب - النقاب - اللحية)، وفى الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم إلى اللجوء للعنف بغرض تغيير المنكر (إسلامياً) وإزاحة السلطة الموصوفة بالكفر والخروج عن الإسلام^(١).

وبهذا الفهم، فإن ظاهرة الإحياء الإسلامى فى تركيا، لا تقتصر على تشكيل الأحزاب الإسلامية: النظام الوطنى، والسلامة الوطنى، ثم الرفاه،

(١) رضا هلال، تحديث التخلف، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٩٨.

وصولا إلى المشاركة فى الحكم، ثم رئاسة نجم الدين أربكان زعيم الرفاه الإسلامى، للحكومة عام ١٩٩٦.

فالتحق بالدينية، التى جرى حظرها عام ١٩٢٥، انتقلت للعمل تحت الأرض وعملت على تعزيز شبكاتها السرية التضامنية خلال حكم أتاتورك وإينونو. وأفسح التحول إلى التعددية الحزبية عام ١٩٥٠، للطرق الدينية مجالا واسعا. وبالرغم من أن الحكم الديمقراطى، لم يمهله الحظر، فإنه سمح لها بأن تعزز شبكاتها السرية، وأنشطتها، وأن تفرض مجموعة متنوعة من المؤسسات الخيرية والأنشطة التعليمية والثقافية. وقد كان للطريقة النقشبندية فى السبعينيات والثمانينيات دور بارز فى المجالين الاجتماعى والسياسى. ويشار إلى أن أول حزب إسلامى جرى تأسيسه بزعامة أربكان خلال السبعينيات، وهو حزب «النظام الوطنى» ظهر وسط البيئة النقشبندية وبمباركة محمد زاهد كوكتو رئيس الطريقة وقتئذ. كما كان كوركوت أوزال - شقيق تورجوت أوزال زعيم حزب الوطن الأم ورئيس الجمهورية الراحل - عضوا بالطريقة النقشبندية، ومارس تأثيرا كبيرا داخل الحزب والحكومة خلال فترة حكم شقيقه. وتمارس الطريقة «النورية» دورا مهما منذ السبعينيات من خلال جماعة فتح الله جولين الذى أصدر مجلة «سيزينتى» عام ١٩٧٨، ثم أصبحت صحيفة «زمان» عام ١٩٨٨، ثم أصدر أيضا مجلات مثل «سور» و«ظفر»، وأنشأ عشرات المدارس والجامعات، وحوالى عشرين محطة إذاعة والشبكة التليفزيونية «صمانيولو» إضافة إلى المؤسسة المالية «آسيا فينانس» وبنك غير ربوى.

وتتعدد مؤشرات الإحياء الإسلامى فى تركيا.

فدورات تعليم القرآن الكريم، تضاعف عددها من ٢٦١٠ دورات عام ١٩٧٩ إلى ٥١٩٧ دورة عام ١٩٩٠، وارتفع عدد الطلاب بها إلى حوالى ٣٠٠ ألف طالب. وزاد عدد طلاب مدارس «إمام خطيب» من ٦٦ ألفا عام

١٩٧٥ إلى ٤٠٠ ألف طالب عام ١٩٩٦، وارتفع عدد المساجد من ٥٧ ألفاً عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ ألفاً عام ١٩٩٥ (بمعدل مسجد لكل ٨٢٥ مواطناً). وقد عدد الصحف والمجلات التي تنتمي إلى تيارات إسلامية في تركيا عام ١٩٩٦، بنحو ٥٠٠ صحيفة ومجلة، فضلاً عن ٣٥٠ محطة إذاعية، وأربع محطات تليفزيونية^(١).

وفي المجال الاقتصادي، يشير العسكر إلى أن عدد رجال الأعمال الإسلاميين يزيد على ثلاثة آلاف، يملكون حوالي عشرة آلاف شركة، يعمل فيها أكثر من ٥٠٠ ألف عامل وموظف. ويزيد رأسمال هذه الشركات على ٢٠ مليار دولار، وتتجاوز صادراتها ٨ مليارات دولار سنوياً^(٢). وتتوزع أنشطتها من صناعة النسيج والمواد الغذائية إلى المواد الكيماوية والتعدينية إلى مواد البناء، وقطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية والمكونات الإلكترونية إلى المقاولات والسياحة وحتى المصارف والتمويل. وأهم مجموعات الشركات الإسلامية (القابضة):

- مجموعة إخلاص، وهي أكبر المجموعات الإسلامية، وتضم ٥٠٥ شركات في مجالات المقاولات والمصارف والسياحة والسيارات والنشر والإذاعة والتليفزيون.
- مجموعة كومباسان، وتعمل في مجالات صناعات الورق والتغليف والجلود ومواد البناء والمقاولات والنقل والتجارة الخارجية. وتضم ٢٦ مصنعاً يعمل بها ٣٦ ألف عامل.
- مجموعة يباش، وتستثمر أموال العاملين الأتراك في ألمانيا، ولها سلسلة متاجر كبرى، منها ٤٢ متجرًا في تركيا.

(١) تقرير مقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٧ من مارس عام ١٩٩٨.

(٢) محمد نور الدين، قبة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، م. س. ذ. ص ٢١-٢٣.

- مجموعة أولكر، وتشتهر بصناعة المواد الغذائية، وبلغ إجمالي مبيعاتها عام ١٩٩٦ حوالي ٦٥٠ مليون دولار، وتصدر منتجاتها إلى ٧٠ دولة في العالم بقيمة ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وهناك أيضاً، حركات «العنف» الأصولية، في إطار ظاهرة الإحياء الإسلامي، مثل جبهة الشرق الكبير الإسلامي، وحزب الله (جماعة منزل وجماعة علم) وجيش التحرير الإسلامي لتركيا، وجبهة تحرير تركيا الإسلامية، ومنظمة الحركة الإسلامية، وحزب الإسلام التركي، واتحاد الجمعيات والجماعات الإسلامية (الذي كان يتزعمه جمال الدين قبلان - خميني تركيا).

وإذا ما استعرنا تعبير «ثار الله» من الباحث الفرنسي جيل كيبييل الذي اتخذته عنواناً لكتابه «ثار الله: الحركات الأصولية في الأديان»، فإن الأصولية ليست خاصة بالإسلام، بل هي موجودة في الديانات كلها، وهي ظاهرة تمثل رد فعل عنيفاً ضد عنف الحداثة، التي تسبب اغتراباً لقسم من السكان، ثم ما تلبث أن تخف ثم تزول بسبب تقدم الحداثة ذاتها وسيطرتها. والاستنتاج هنا أن الإسلام الأصولي لا مستقبل له، فهو لا يملك أرضية اجتماعية واسعة، كما أنه لا يملك برنامجاً أو برامج تعرض بديلاً مقنعاً أو مغرياً مقارنة بالحداثة.

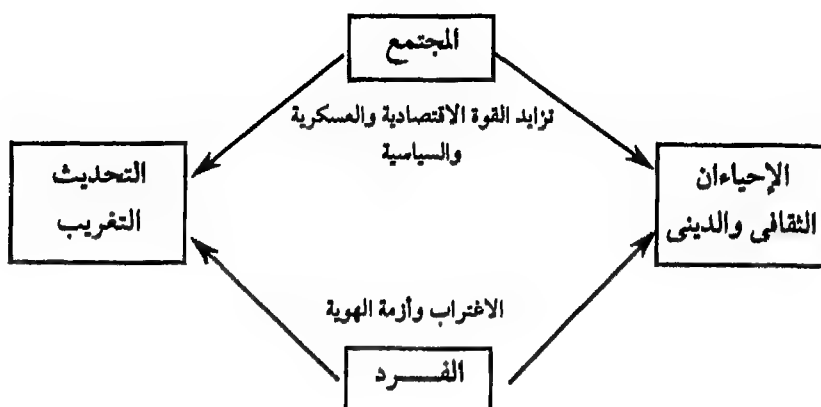
ويعرض عالم السياسة الأمريكي صمويل هانتجتون، نموذجاً أعم يعتبر الإحياءين الثقافى والدينى استجابة (رد فعل) لعملية التحديث.

فمن وجهة نظره أن عملية التحديث، تؤدي من ناحية - إلى زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على مستوى المجتمع. ومن ناحية أخرى تخلف عملية التحديث، على مستوى الفرد، الاغتراب، وأزمة الهوية. وتأثير نتائج عملية التحديث على صعيدى المجتمع والفرد، يتولد الإحياءان الثقافى والدينى.

وفى الحالة التركية، وكما يقول هانتجتون، فإن الأناثورية كانت طرحاً

لتحديث مجتمع غير غربى، وكانت متطرفة فى اللجوء إلى تغريب مجتمع غير غربى من أجل تحديثه.

ومن ثم، فإن الإحياء الإسلامى فى تركيا، هو استجابة لتغريب المجتمع التركى غير الغربى من أجل تحديثه^(١).



والحق أن عملية تحديث وتغريب تركيا، قد أدت إلى تقوية المجتمع اقتصاديا وعسكريا وسياسيا (مقارنة بالمجتمعات الإسلامية الأخرى) (انظر الملحق رقم ٩). غير أن ظاهرة «الإحياء الإسلامى» كشفت عن انقسام المجتمع التركى على خطوط نظام القيم وطريقة الحياة والهوية. والسبب فى ذلك أن تجربة التحديث - التغريب كانت ومازالت تجربة فوقية بيروقراطية. فالعلمانية التى فرضت فى دار الإسلام (التركية) جاءت بصورة فوقية دون وجود أى سند اجتماعى أو فلسفى أو أخلاقى أو سياسى، بعكس ما حدث فى الغرب، حيث جاءت العلمانية بعد مخاض فكرى وسياسى واجتماعى تطاول قروناً، وتبنتها

Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and The Remaking of World Order (١)
New York, Simons & Schuster, 1996, p. 76.

قبل تبلورها حركات فلسفية واجتماعية وسياسية، انطلقت من رفض سلطة الكنيسة ومن تقديس «الذات» والحرية.

والمعضلة هنا، هي معضلة المجتمع العثماني ثم التركي، وليست معضلة الإسلام، كما يروج علم الاستشراق وأساطينه مثل هانتجتون وبرنارد لويس ودانيل بايس، بفصل ما يحدث في دار الإسلام عن القوانين التي تحكم السلوك البشري في الأماكن الأخرى، وبتقرير أن الإسلام غير موافق للحدثة. وهم يلتقون في «تحالف موضوعي» مع الأصوليين الإسلاميين، الذين يضعون الإسلام في منازعة مع الحدثة. فحين يطرح المستشرقون والأصوليون الإسلاميون، تلازم الدين والسياسة في السياق الإسلامي، فهم ينكرون أن الغرب عاش ذلك التلازم، تاريخيا في السياق المسيحي، كما ينكرون أن الدين والسياسة قد انفصلا بالفعل في دار الإسلام منذ قيام الدولة الأموية.

إن مقولة تلازم الدين والسياسة تفترض تفرد الوضع الإسلامي، في حين أن الدلائل تشير إلى أن الدين محوري في الحياة السياسية لكل المجتمعات. فملك إنجلترا رأس الكنيسة، والكنائس الألمانية تحصل ضريبة العشر حتى من غير المسيحيين، والبيت الأبيض (الأمريكي) مازال يوقد شجرة عيد الميلاد، و ٩٠٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم متدينين، كما أن مقولة إن الإسلام دين وسياسة توهم بأن السياسة دينية في دار الإسلام وأن المسلمين «كائنات دينية» عابرة للزمان والمكان.

كانت المعضلة معضلة المجتمع التركي، بمعنى غياب القوة الاجتماعية (البرجوازية في السياق الأوروبي)، التي تضطلع بعملية «تحديث الإسلام»، وإنجاز دعاوى الحدثة والعلمانية. وكان من اضطلع باقتباس دعاوى الحدثة من أوروبا، هم السلاطين - الخلفاء في «عصر التنظيمات». وكان الجيش هو أول ميدان للتحديث (في التنظيم والإدارة والتقنية)، ثم الأداة لتحديث الدولة والمجتمع.

وكان العسكر وراء إعلان «المشروطة الأولى» أى الدستور عام ١٨٧٦ . ولما نكص السلطان عبد الحميد على عقبيه، وألغى الدستور، شكل العسكر منظمات سرية، ثم جمعية الاتحاد والترقى، التى اضطرت السلطان لإعادة العمل بالدستور عام ١٩٠٨، فيما اعتبر أول انقلاب عسكرى فى تاريخ تركيا الحديثة.

وكان العسكر - أيضا - من خاض حرب التحرير الوطنية، وأقام الجمهورية التركية، وأسس تركيا الحديثة تحت قيادة الغارى مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد). ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الجيش حامى الجمهورية والعلمانية.

وأمام مظاهر «الإحياء الإسلامى» خلال حكم الحزب الديمقراطى بزعامة عدنان مندريس فى الخمسينيات، قام الجيش بانقلاب عام ١٩٦٠، بحجة حماية النظام الجمهورى العلمانى المهدد بالفوضى وتنامى النزعة الإسلامية. وأعادت «الطغمة الانقلابية» هيكلة النظام السياسى، بموجب دستور عام ١٩٦١، لتضمن دوراً مهماً من خلال تأسيس مجلس الأمن القومى، الذى يضم قادة الجيش والوزراء الرئيسيين فى الحكومة، وأصبح يقدم «توصيات» للحكومة فى مجالات تبدأ من الأمن القومى إلى الاقتصاد والتعليم وحتى الملابس التى يجب أن يرتديها الأتراك.

وترسخ دور الجيش ومجلس الأمن القومى بعد انقلاب عام ١٩٧١ فى دستور عام ١٩٧١، وانقلاب عام ١٩٨٠ فى دستور عام ١٩٨٢ (المادة ١١٨).

ويستخدم الجيش المادة ٣٥ من نظام المهمات الداخلية للقوات المسلحة، كأساس قانونى للقيام بانقلاب عسكرى فى حال تعرض الجمهورية أو الديمقراطية للخطر.

إن من المهم هنا بيان أن الجيش التركى ينظر إلى نفسه، على أنه «جيش الدولة» وليس «جيش النظام».

وقد ساهم فى إرساء هذا التصور تراث الدولة العثمانية من جهة، وتنشئة

الجيش التركى من جهة أخرى. ووفق هذا التصور يرى الجيش التركى فى نفسه أداة لهيكله المجتمع من أجل صيانة الدولة التى تعتبر كيانًا منفصلاً عن المجتمع والأفراد. ومن هنا يتصور الضباط أن التغيير الاجتماعى وكذلك الحرية الفردية، لا ينبغى لهما أن يهددا الدولة.

وحتى اليوم، فإن الديمقراطية ليست سوى أداة لتقوية الدولة، فالديمقراطية توفر إطاراً للتعبير العام لإيجاد الحلول الأكثر رشادة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، لا يقبل كثير من الضباط فهم الديمقراطية على أساس أنها أداة للتوفيق بين المصالح الاجتماعية المتعارضة، بل إنهم يعتقدون أن تعارض مصالح القوى الاجتماعية يهدد الجمهورية ويمثل مبرراً للتدخل العسكرى فى الحياة السياسية.

وبذلك، يوصف الجيش التركى بأنه «جيش قومى». فهو من ناحية، قاد عملية تحرير تركيا من جيوش الاحتلال بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى. وهو من ناحية أخرى، تحول (الجيش) إلى أداة لإجماع على المستوى القومى فى حال انخراط «الإجماع القومى».

وهنا، تبدو نظرة الضباط الأتراك للأحزاب السياسية على أنها تجمعات لأفراد يفتقدون الانضباط وتحركهم المصالح الشخصية والمصالح الفئوية، وبالتالي، فإنهم يعتقدون بأنه لا ينبغى أن تؤدى الأحزاب السياسية إلى تقسيم الأمة إلى جماعات أو إشعال الصراعات المصلحية والطبقية، بل يجب أن تساهم فى تحقيق رفاهية الشعب وتطوير البلاد، وأن تسعى لتأكيد الاتاتورية باعتبار أنها تؤمن الاستقلال الوطنى ووحدة الأراضى التركية. وعلى كل، فإن الضباط التركى يرى فى نفسه أنه جندى له «دور وظيفى».

وفى الوقت ذاته، فإن الضباط التركى يعتبر نفسه حامى الدولة التى تأسست ويجب أن تحافظ على مبادئ أتاتورك، لأن المبادئ الاتاتورية هى الضمان الوحيد للقيم الغربية وصيانة الديمقراطية فى تركيا.

وبكلمات أخرى، فإن دور القوات المسلحة، هو حماية الدولة والنظام الديمقراطي، ليس فقط في مواجهة التهديدات الخارجية وإنما في مواجهة الأعداء الداخليين أيضاً. وبذلك يوصف الجيش التركي بأنه «جيش بري توري» ذو نزعة تدخلية.

بيد أن القوات المسلحة، تدخلت لأسباب أخرى غير حماية العلمانية ووحدة التراب الوطني والنظام الديمقراطي، كما حدث بعد انقلابى عامى ١٩٦٠، ١٩٧١، إذ تدخل الجيش لإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل حاول إعادة صياغة النظام السياسى بعد انقلاب عام ١٩٨٠، باعتبار أن الجيش هو وكيل الدولة. ولأن الجيش هو «وكيل» الدولة، فهو لا يقبل أن يكون له «شريك» أو منافس فى الوكالة.

بيد أنه مع صعود الإسلام السياسى وتولى الرفاه الإسلامى الحكم كان الصراع على الدولة.

لقد كانت ذريعة الجيش للتدخل، دائماً، هى تهديد الجمهورية والعلمانية وعجز السياسيين وفسادهم.

ومن الممكن تصور أن أربكان كان يسعى للتغلغل فى المجتمع والاقتصاد والجيش (وهذا صحيح) (*). ويمكن - أيضاً - تصور أن أربكان كان يسعى لهدم النظام العلمانى وإقامة نظام إسلامى على أنقاضه، إلا أن ذلك كان غير ممكن فعلياً، لأن ميزان القوى لم يكن فى صالحه ليس فقط بسبب الجيش والدور الخارجى، وإنما أيضاً لأنه كان يحكم بنسبة ٢٠٪ فقط من الأصوات، ولأن النخبة العلمانية فى الحكومة والأحزاب والبرلمان والإعلام كانت لها الغلبة.

ولكن وصول أربكان إلى الحكم، عنى بالنسبة للجيش أن الإسلام السياسى

(*) قام الجيش خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ بحملة تطهير استهدفت العناصر العسكرية التى لها ميول إسلامية. وفى أغسطس عام ١٩٩٧ طرد من صفوفه ٧٦ ضابطاً، وفى مارس عام ١٩٩٨ قرر فصل ١٦٢ ضابطاً وصف ضابط، ثم قرر المجلس العسكرى فصل ٢٤ ضابطاً فى أغسطس عام ١٩٩٨.

ممثلاً في حزب الرفاه الإسلامي، أصبح شريكاً للجيش في الدولة التي يحتكرها العسكر منذ أكثر من سبعين عاماً.

لقد أدرك الجيش، بعد وصول الإسلاميين إلى رئاسة الحكومة للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث، أنه أصبح عليه أن يشارك «شريكاً إسلامياً» يختلف عنه في الأيديولوجيا والتوجهات الإستراتيجية، وموقع تركيا على خريطة المنطقة والعالم. وكان تغلغل «الأربكانية» في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمدنية وصولاً إلى داخل الجيش نفسه، تهديداً للهيمنة الأيديولوجية التي يمارسها الجيش تحت ستار حماية الجمهورية والأتاتورية. وكان توجهه «الأربكانية» إلى الجوارين العربي والإسلامي، يهدد توجهات الجيش الإستراتيجية في الارتباط بحلف «الناتو» والتعاون العسكري مع إسرائيل والاتحاق بأوروبا والغرب عموماً.

ومن هنا، كان تحرك المؤسسة العسكرية بالقيام بانقلاب مدني لحظر حزب الرفاه الإسلامي، وتجميد النشاط السياسي لزعيمه أربكان بعد إبعاده عن رئاسة الحكومة، ثم الائتلاف لضرب الإسلام السياسي ككل باسم مكافحة الأصولية.

ولئن كان الجيش قد تحرك عام ١٩٨٠ بانقلاب عسكري لضرب اليسار عندما مثل تهديداً لهيمنته الأيديولوجية وتوجهاته الإستراتيجية، فإنه قاد - بعد يونيو عام ١٩٩٧ - انقلاباً مدنياً لضرب الإسلام السياسي الذي أصبح المصدر الأول للتهديد (بوصف رئاسة الأركان التركية) بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال التهديد الشيوعي.

وكما تحرك الجيش لإعادة تشكيل الحياة السياسية بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بشرذمة اليسار وتحويل اليمين إلى قطب النظام السياسي (حزب الوطن الأم بزعامة أوزال)، فإنه قد سعى بعد الانقلاب المدني عام ١٩٩٧ إلى شرذمة الإسلام السياسي، وإلى ائتلاف اليمين (الوطن الأم والطريق الصحيح) وإن اقتضى الأمر التضحية بزعامات أتاتورية علمانية مثل تانسو تشيلر.

لقد درج الجيش على إعادة هيكلة النظام السياسى، من خلال القيام بانقلاب عسكرى، كما حدث فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

غير أن القيام بانقلاب عسكرى أصبح متعلداً لأسباب عدة. لقد كان تبرير القيام بانقلاب عسكرى، دائماً، هو التدخل لحل الأزميتين الاجتماعيتين والاقتصادية والفوضى السياسية، إلا أنه بعد كل انقلاب يعود المجتمع ليدخل من جديد فى دوامة الأزميتين الاجتماعيتين والاقتصادية، ويدرك الناس أن مشكلاتهم مازالت دون حل. وفى حين أن الجيش تدخل مرات لإعادة هيكلة النظام الحزبى، فإن الأحزاب التركية ظلت أحزاب أقلية، واستمرت الحكومات حكومات ائتلافية. ومازالت الصراعات الشخصية وقضايا الفساد بين قادة الأحزاب تشل الحياة السياسية.

ومع التطورين الاجتماعى والسياسى المتسارعين فى تركيا، فإن النخبة التركية لم تعد ترى فى الانقلاب العسكرى «حلاً»، بل ترى فيه تهديداً للديمقراطية. فحين هدد الجيش بانقلاب عسكرى فى يونيو عام ١٩٩٧، للإطاحة بأربكان، عارض ذلك اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال (TUSIAD) ونادوا بالحل الديمقراطى.

وفى النهاية، فإن تدخل الجيش بانقلاب عسكرى، أصبح محكوماً بعوامل خارجية. فقد حذرت الإدارة الأمريكية الجيش من القيام بانقلاب عسكرى ضد حكومة أربكان، واعتبرت أن مثل ذلك الانقلاب لن يحظى بتأييد الولايات المتحدة. وأمام تعذر القيام بانقلاب عسكرى، كان قيام الجيش بانقلاب مدنى للإطاحة بالإسلام السياسى.

وقد ينجح الجيش فى ملاحقة الإسلام السياسى ممثلاً فى الجماعات الأصولية وحزب الفضيلة أو أى حزب إسلامى آخر، كما حدث من قبل مع أحزاب الإسلام السياسى: النظام الوطنى، والسلامة الوطنى، والرفاه. ولكن ذلك سيعنى أن الجيش قد أصبح سلطة سيادية عليا فوق الدستور وفوق مؤسسات

الدولة والهيئات المنتخبة، أى تحول تركيا إلى جمهورية عسكرية وليس جمهورية ديمقراطية مثل دول أخرى فى الشرق الأوسط. وتشير تجارب تلك الدول إلى أن عسكرة المجتمع من أجل ملاحقة الإسلام السياسى، وإن نجحت فى إقصاء الإسلام السياسى، وخصوصاً الأصولى منه، فإن «الإحياء الإسلامى» قد بقى. لقد ظل أربكان يشدد على أن تركيا ليست الجزائر أو إيران.

والحق أن هناك أوجه شبه بين تركيا والجزائر. فالنموذج التركى لدور الجيش فى السياسة، كان ملهما للعسكر الجزائريين - حسبما قال الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الجزائرى الأسبق - فيما حدث بالانقلاب العسكرى على نتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، التى فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية.

وفى تركيا - أيضا - تعرض عدد من الكتاب العلمانيين للاغتيال، بسبب نقدهم للإسلاميين، من بينهم توران دورسين، وجيتين إيميج، وأوغور موجو. كما أحرق الإسلاميون، عام ١٩٩٣، فندقاً أقيم فيه مهرجان ثقافى دعا إليه الكاتب الراحل عزيز نسيم، دفاعاً عن سلمان رشدى. وقتل فى الحريق ٣٧ شخصاً.

ويقوم الإسلاميون المتشددون الأتراك، بعمليات تفجيرات فى إسطنبول والمدن الكبرى بين فترات متباعدة.

ولكن تركيا تختلف عن الجزائر. وليس وجه الخلاف أن القتل فى الجزائر بالجملة وأن التفجيرات يومية.

فثمة إجماع بين الدارسين للحالة التركية، على اعتدال الإسلام التركى. ففى استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٨٦، لم توافق إلا نسبة ٧٪ على إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية.

وفى استطلاع آخر، أجرى عام ١٩٩٥ أيدت نسبة الثلثين التوجه الغربى لتركيا. وفى استطلاع ثالث، عام ١٩٩٦، تبين أن ٤١٪ من الدين صوتوا

لحزب الرفاه، اعتبروا أنفسهم علمانيين وأن ٧١٪ أعربوا عن ثقتهم بالجيش الذى يعتبر رمز العلمانية^(١).

أضف إلى ذلك تجذر القومية التركية. فالحركة الوطنية التركية، خلال حرب التحرير وبعدها، كانت تعتبر نفسها «تركية»، بينما كانت الحركة الجزائرية حركة «مسلمين» ضد الكفار الفرنسيين. ولذلك، فإن الأتراك - بعكس الجزائريين - لا يجدون تناقضاً ذهنياً بين كونهم مسلمين ومواطنين فى دولة علمانية.

ولكل تلك العوامل، فإن العنف الأصولى الإسلامى، لم يسجد بيئة مواتية، ولن يكون له مستقبل، فى تركيا. وذلك ما يفسر لماذا لم تتحول تركيا إلى جزائر أخرى بعد إقصاء أركان من رئاسة الحكومة وحظر حزب الرفاه الإسلامى.

وبالمقابل، فإن ظاهرة «الإحياء الإسلامى» تنامى.

إن التحدى أمام تركيا، هو التحول السريع والمتلاحق فى الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية (الانتقال من الريف إلى المدينة)، فى سياق الحداثة.

وإزاء هذا التحدى، فإن مشروع الأتاتورية العلمانية، الذى طرحه أتاتورك منذ العشرينيات، أصبح فى حاجة لتغيير وتطوير، فى جوانب كثيرة، خصوصاً فيما يتعلق بمسألتى الدين ودور العسكر.

ولئن كان ذلك التحدى، يغذى الإحياء الإسلامى فى أطراف المدن وريف الأناضول، فإنه يفرض - أيضاً - على الإسلاميين التكيف مع العلمانية والديمقراطية، من أجل إقامة مجتمع إسلامى حديث وليس دولة إسلامية أصولية. والخلاصة، فإن قدر تركيا هو الجمع بين الإسلام والحداثة، أو المنازعة بين الإسلام والحداثة.

(١) رضا هلال، الدراما التركية، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٦.

الملاحق

(١) نطق الأبجدية التركية

تنطق الحروف التركية ، كما تنطق الحروف الإنجليزية، فيما عدا الحروف التالية:

C	تنطق مثل حرف الجيم فى جيهان
Ç	تنطق مثل حرف الشين
G	تنطق مثل حرف الغين
i	تنطق مثل حرف الياء
j	تنطق مثل شا
Ö	مثل eu بالفرنسية، أو (بإستدارة الشفتين)
S	مثل sh فى ship بالإنجليزية
Ü	مثل u بالفرنسية، أو علامة الضم فى العربية

(٢) سلاطين الإمبراطورية العثمانية

عثمان الأول (نحو ١٢٨٠ - نحو ١٣٢٤)

أورخان (الغاري) (نحو ١٣٢٤ - نحو ١٣٦٢)

مراد الأول (نحو ١٣٦٢ - ١٣٨٩)

بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢)

محمد الأول (١٤١٣ - ١٤٢١)

مراد الثاني (١٤٢١ - ١٤٤٤)

محمد الثاني (الفتاح) (١٤٤٤ - ١٤٤٦)

مراد الثاني (١٤٤٦ - ١٤٥١)

محمد الثاني (الفتاح) (١٤٥١ - ١٤٨١)

بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢)

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)

سليم الأول (القانوني) (١٥٢٠ - ١٥٦٦)

سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤)

مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥)

محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)

أحمد الأول (١٦٠٣ - ١٦١٧)

مصطفى الأول (١٦١٧ - ١٦١٨)

عثمان الثاني (١٦١٨ - ١٦٢٢)

مراد الرابع (الغاري) (١٦٢٣ - ١٦٤٠)

إبراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨)

محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧)

سليمان الثاني (١٦٨٧ - ١٦٩١)

أحمد الثاني (١٦٩١ - ١٦٩٥)

مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣)

أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠)

محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤)

عثمان الثالث (١٧٥٤ - ١٧٥٧)

مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤)

عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩)

سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)

مصطفى الرابع (١٨٠٧ - ١٨٠٨)

محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩)

عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١)

عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)

محمد مراد الخامس (١٨٧٦)

عبد الحميد الثاني (١٨٧٦)

محمد الخامس (رشاد) (١٩٠٩ - ١٩١٨)

محمد السادس (وحيد الدين) (١٨١٨ - ١٩٢٢)

عبد المجيد الثاني (خليفة فقط) (١٩٢٢ - ١٩٢٤)

(٣) رؤساء الجمهورية التركية

مصطفى كمال أتاتورك

(أكتوبر ١٩٢٣ - نوفمبر ١٩٣٨)

عصمت إينونو

(نوفمبر ١٩٣٨ - مايو ١٩٥٠)

جلال بايار

(مايو ١٩٥٠ - مايو ١٩٦٠)

جمال جورسيل

(أكتوبر ١٩٦١ - مارس ١٩٦٦)

جودت صوناي

(مارس ١٩٦٦ - مارس ١٩٧٣)

فخرى كورتورك

(إبريل ١٩٧٣ - إبريل ١٩٨٠)

كنعان إيفرين

(ديسمبر ١٩٨٢ - نوفمبر ١٩٨٩)

تورجوت أوزال

(نوفمبر ١٩٨٩ - إبريل ١٩٩٣)

سليمان ديميريل

(مايو ١٩٩٣ -)

(٤) رؤساء الوزارات

١ - عصمت إينونو (الأولى)

أكتوبر ١٩٢٣ - مارس ١٩٢٤

٢ - عصمت إينونو (الثانية)

مارس ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤

٣ - على فتحي أوكيار

نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥

٤ - عصمت إينونو (الثالثة)

- مارس ١٩٢٥ - نوفمبر ١٩٢٧
- ٥ - عصمت إينونو (الرابعة)
- نوفمبر ١٩٢٧ - سبتمبر ١٩٣٠
- ٦ - عصمت إينونو (الخامسة)
- سبتمبر ١٩٣٠ - مايو ١٩٣١
- ٧ - عصمت إينونو (السادسة)
- مايو ١٩٣١ - مارس ١٩٣٥
- ٨ - عصمت إينونو (السابعة)
- مارس ١٩٣٥ - نوفمبر ١٩٣٧
- ٩ - جلال بايار (الثانية)
- نوفمبر ١٩٣٧ - نوفمبر ١٩٣٨
- ١٠ - جلال بايار (الثانية)
- نوفمبر ١٩٣٨ - يناير ١٩٣٩
- ١١ - رفيق صايدام (الأولى)
- يناير ١٩٣٩ - إبريل ١٩٣٩
- ١٢ - رفيق صايدام (الثانية)
- إبريل ١٩٣٩ - يوليو ١٩٤٢
- ١٣ - شكرو ساراكوغولو (الأولى)
- يوليو ١٩٤٢ - مارس ١٩٤٣

- ١٤ - شـكـرو سـاراكـوغلـو (الثانية)
مارس ١٩٤٣ - أغسطس ١٩٤٦
١٥ - رجب بيـكـير
أغسطس ١٩٤٦ - سبتمبر ١٩٤٧
١٦ - حـسـن صـاقـا (الأولى)
سبتمبر ١٩٤٧ - يونيو ١٩٤٨
١٧ - حـسـن صـاقـا (الثانية)
يونيو ١٩٤٨ - يناير ١٩٤٩
١٨ - شـمـس الدـين جـونـالـتـاي
يناير ١٩٤٩ - مايو ١٩٥٠
١٩ - عـدـنـان مـنـدـريـس (الأولى)
مايو ١٩٥٠ - مارس ١٩٥١
٢٠ - عـدـنـان مـنـدـريـس (الثانية)
مارس ١٩٥١ - مايو ١٩٥٤
٢١ - عـدـنـان مـنـدـريـس (الثالثة)
مايو ١٩٥٤ - ديسمبر ١٩٥٥
٢٢ - عـدـنـان مـنـدـريـس (الرابعة)
ديسمبر ١٩٥٥ - نوفمبر ١٩٥٧
٢٣ - عـدـنـان مـنـدـريـس (الخامسة)

- نوفمبر ١٩٥٧ - مايو ١٩٦٠
- ٢٤ - جمال جورسيل (الأولى)
- مايو ١٩٦٠ - يناير ١٩٦١
- ٢٥ - جمال جورسيل (الثانية)
- يناير ١٩٦١ - نوفمبر ١٩٦١
- ٢٦ - عصمت إينونو (الثامنة)
- نوفمبر ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٢
- ٢٧ - عصمت إينونو (التاسعة)
- يونيو ١٩٦٢ - ديسمبر ١٩٦٣
- ٢٨ - عصمت إينونو (العاشر)
- ديسمبر ١٩٦٣ - فبراير ١٩٦٥
- ٢٩ - خيرى أوجوبلو
- فبراير ١٩٦٥ - أكتوبر ١٩٦٥
- ٣٠ - سليمان ديميريل (الأولى)
- أكتوبر ١٩٦٥ - نوفمبر ١٩٦٩
- ٣١ - سليمان ديميريل (الثانية)
- نوفمبر ١٩٦٩ - مارس ١٩٧٠
- ٣٢ - سليمان ديميريل (الثالثة)
- مارس ١٩٧٠ - مارس ١٩٧١

- ٣٣ - نهات أيريم (الأولى)*
مارس ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٧١
٣٤ - نهات أيريم (الثانية)*
ديسمبر ١٩٧١ - مايو ١٩٧٢
٣٥ - فيريت ميلين*
مايو ١٩٧٢ - إبريل ١٩٧٣
٣٦ - نعيم طالو
إبريل ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٤
٣٧ - بولنت أجاويد (الأولى)
يناير ١٩٧٤ - نوفمبر ١٩٧٤
٣٨ - سعدى أرماك
نوفمبر ١٩٧٤ - مارس ١٩٧٥
٣٩ - سليمان ديميريل (الرابعة)
مارس ١٩٧٥ - يونيو ١٩٧٧
٤٠ - بولنت أجاويد (الثانية)
يونيو ١٩٧٧ - يوليو ١٩٧٧
٤١ - سليمان ديميريل (الخامسة)
يوليو ١٩٧٧ - يناير ١٩٧٨
٤٢ - بولنت أجاويد (الثالثة)

يناير ١٩٧٨ - نوفمبر ١٩٧٩

٤٣ - سليمان - ديميريل (السادسة)

نوفمبر ١٩٧٩ - سبتمبر ١٩٨٠

٤٤ - بولنت أولصور

سبتمبر ١٩٨٠ - ديسمبر ١٩٨٣

٤٥ - تورجوت أوزال (الأولى)

ديسمبر ١٩٨٣ - ديسمبر ١٩٨٧

٤٦ - تورجوت أوزال (الثانية)

ديسمبر ١٩٨٧ - نوفمبر ١٩٨٩

٤٧ - ألدريم أكبولوج

نوفمبر ١٩٨٩ - يونيو ١٩٩١

٤٨ - مسعود يلماظ

يونيو ١٩٩١ - نوفمبر ١٩٩١

٤٩ - سليمان ديميريل (السابعة)

نوفمبر ١٩٩١ - مايو ١٩٩٣

٥٠ - تانسو تشيلر (الأولى)

يوليو ١٩٩٣ - سبتمبر ١٩٩٥

٥١ - تانسو تشيلر (الثانية)

أكتوبر ١٩٩٥ - أكتوبر ١٩٩٥

٥٢ - تانسو تشيلر (الثالثة)

نوفمبر ١٩٩٥ - فبراير ١٩٩٦

٥٣ - مسعود يلماظ (الثانية)

مارس ١٩٩٦ - يونيو ١٩٩٦

(٥) الأحزاب التركية عشية الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥

الوطن الأم Anavatan Partisi

الطريق الصحيح Dogruyol Partisi

حزب الحركة الملية (الوطنية) Milliyetci Harakat

حزب الرفاه Rafah Partisi

حزب اليسار الديمقراطي Demokratik Sol Partisi

حزب البعث Dirilis Partisi

حزب الإحياء Isci Partisi

حزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi

حزب «الاقتدار» الاشتراكي Sosyalist Iktidar Partisi

حزب الأمة Millet Partisi

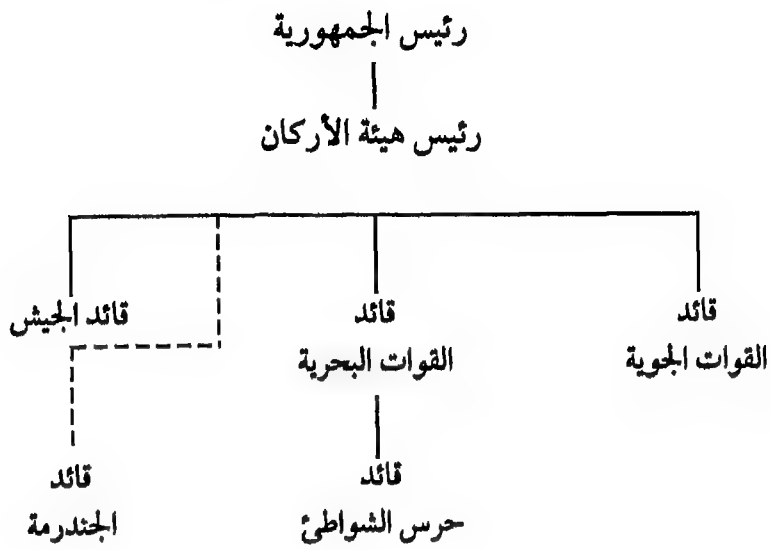
* فترات الحكم العسكري

- Yeniden Doyus Partisi حزب النهضة
- Demokrat Partisi الحزب الديمقراطي
- Türkiye Sosyalist partisi حزب العمل الاشتراكي التركي
- Buyük Birlik Partisi حزب الوحدة الكبرى
- Yeni Partisi الحزب الجديد
- Anayol Partisi حزب الطريق الأم
- Halkain Demokasi Partisi حزب الشعب الديمقراطي
- Birlesik Sosyalist Partisi الحزب الاشتراكي المتحد
- Libral Demokrat Partisi الحزب الليبرالي الديمقراطي
- Yeni Demokrasi Hareket Partise حركة الديمقراطية الجديدة
- Demokrasi ve Degisim Partise حزب الديمقراطية والتغيير
- Buyik Adalet partisi حزب العدالة الكبرى
- Türkiye Adalet Partisi حزب العدالة التركي
- Adalet Partisi حزب العدالة
- Devrimci Isci Partisi حزب العمل الثوري

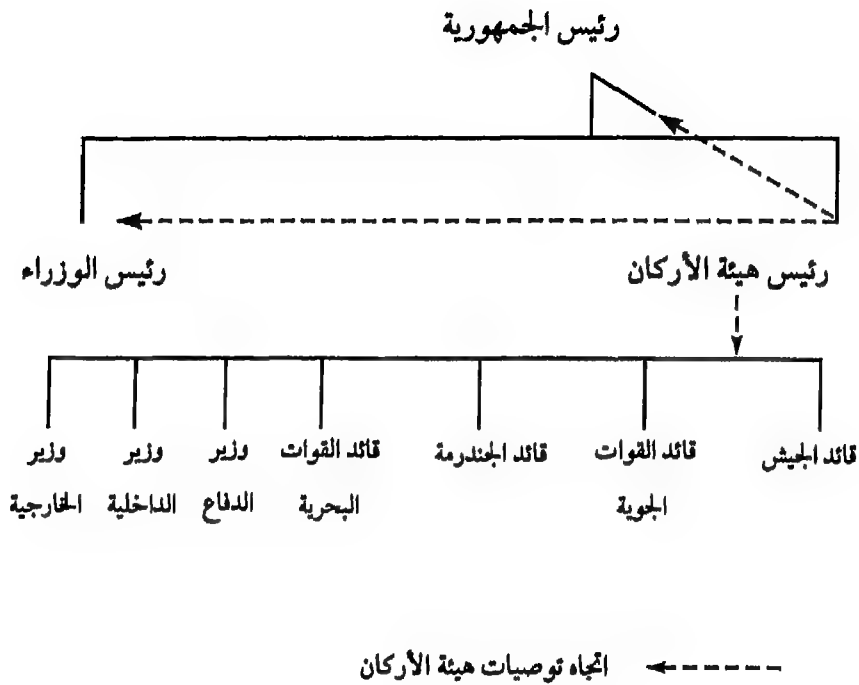
(٦) النتائج النهائية للانتخابات النيابية ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٩٥

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية	
(RP) حزب الرفاه	٦٠١٢٤٥٠	٢١,٣٨	١٥٨
(ANAP) حزب الوطن الأم	٥٥٢٧٢٨٨	١٩,٦٥	١٣٢
(DYP) حزب الطريق الصحيح	٥٣٩٦٠٠٩	١٩,١٨	١٣٥
(DSP) حزب اليسار الديمقراطي	٤١١٨٠٢٥	١٤,٦٤	٧٦
(CHP) حزب الشعب الجمهوري	٣٠١١٠٧٦	١٠,٧١	٤٩
(MHP) حزب الحركة الوطنية	٢٣٠١٣٤٣	٨,١٨	-
(HADEP) حزب الديمقراطية الشعبية	١١٧١٦٢٣	٤,١٧	-
(YDH) حزب الديمقراطية الجديدة	١٣٣٨٨٩	٠,٤٨	-
(MP) حزب الأمة	١٢٧٦٣٠	٠,٤٥	-
(YDP) حزب الشروق الجديد	٩٥٤٨٤	٠,٣٤	-
(IP) حزب العمال	٦١٤٢٨	٠,٢٢	-
(YP) الحزب الجديد	٣٦٨٥٣	٠,١٣	-
مستقلون	١٣٣٨٩٥	٠,٤٨	-
المجموع	٢٨١٢٦٩٩٣	١٠٠,٠٠	٥٥٠

(٧) تنظيم الجيش التركي



(٨) تشكيل مجلس الأمن القومي



(٩) المؤشرات الأساسية للاقتصاد والتنمية البشرية

(مقارنة بين تركيا ومصر)

تركيا	مصر	
٦١,١	٥٧,٨	السكان بالمليون
٢٧٨٠	٧٩٠	متوسط الدخل الفردى (سنويا بالدولار)
٦٧	٦٣	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة)
١٨	٤٩	أمية الكبار (%)
٩٢	٨٤	النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم المياه النقية
٧٠	٤٥	سكان الحضر (%)
١٦٤٧٨٩	٤٧٧٣٤٩	الناتج المحلى الإجمالى (بملايين الدولارات)
٣١	٢١	نصيب الصناعة من الناتج المحلى (%)
٢١٦٠٠	٣٤٣٥	إجمالى الصادرات السلعية (بملايين الدولارات)
٣٨٠٦٩	١١٣٣٧	إجمالى صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
٧٣٥٩٢	٣٤١١٦	إجمالى الدين الخارجى (بملايين الدولارات)
١٢,٢	١٢,٤	نسبة خدمة الدين إلى إجمالى صادرات السلع والخدمات (%)

المصدر:

WORLD BANK, WORLD DEVELOPMENT REPORT 1997, WASHINGTON .W.B.1998

المراجع

المصادر العربية

- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
- السيد حسنين عثمان الطنوبى، الحركة الكمالية والعلمانية فى تركيا، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.
- أنور الجندى، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، القاهرة، دار الكتب السلفية، ١٤٠٧هـ.
- هـ. أ. ل فيشر، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث (تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع)، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
- هـ. س أرمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، يوليو ١٩٥٢.
- رضا هلال، تحديث التخلف، دارسينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
- روبر مانتيران (إشراف)، تاريخ الدولة العثمانية، جزءان (ترجمة بشير السباعي)، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

- روشين شاكراً، الحركة الإسلامية فى تركيا، مجلة شئون الشرق الأوسط، بيروت، عدد إبريل ١٩٩٣.
- سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وبانى نهضتها الحديثة، مطبعة شنلر، عمان، دون تاريخ.
- د. سيار الجميل، العرب والأترك: الانبعاث والتحديث من العثمينة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- شريف ماردن، الدين فى تركيا الحديثة، فى : صالح بكارى (تعريب) أبعاد الدين الاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٩٣.
- محمد أركون، العلمنة والدين : الإسلام والمسيحية والغرب، دار الساقى، لندن، ١٩٩٠.
- تاريخية الفكر العربى الإسلامى، مركز الإنماء القومى والمركز الثقافى العربى، بيروت ط ٢، ١٩٩٦.
- محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.
- محمد نور الدين، قبعة وعمامة : مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١.
- يوسف إبراهيم الجهمانى، حزب الرفاه أربكان، دار حوران للنشر، دمشق، ١٩٩٧.

الصحف والدوريات

الأهرام (القاهرة)

الحياة (لندن)

السفير (بيروت)

السياسة الدولية (القاهرة)

شئون الشرق الأوسط (بيروت)

المصادر الأجنبية

- Ahmed, Feroz, The Making of Modern Turkey, London, Routledge, 1993.
- The Turkish Experiment in Democraey in 1950-1975, London, 1977.
- Berkes, Niyazi, The Development of Secularism in Turkey, Montreal , Mac Gill University press, 1944.
- Çaglar Keyder, State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, London, New York, Verso, 1987.
- Compbel, John, The Role of the Military in the Middle East : Past Patterns and New Directions, Columbus, Ohio, Ohio State University.
- Davinson, Roderic, Turkey: A short History, London, 1981.
- Ertugrul Kurkau, The Gissis of the Turkish State, Merip, no. 199, April - gume, 1996.

- Ergil, Dorgu, From Empire to Dependence: The Evolution of Turkish underdevelopment , State University of New York, 1975.
- Finer, Samuel.E, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, NY, Preager, 1962.
- Fisher, S. , The Military in the Middle East, Columbus, Ohio, Ohio State University.
- Goyment Koral , Stages of Etatist Development in Turkey, Studies in Development , 1967.
- Hale, M. William (ed), Aspects of Modern Turkey, London, New York, Bowker, 1967.
- The Turkish Army In Politics.
- Huntington , Samuel P. , The Solider and the State, NY, Vinlage Books, Randon House, 1957.
- .. , The Clash of Civilization and The Remaking of World Order, NY, Simons & Schuster, 1996.
- Imalcik, Halil, The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600, London , 1963.
- Karaosmanoglu, Alil, Officers: Westernization and Democracy, in : Turkey and The West, London ,I.B. Tawris, 1993.
- Karpat, Kamal, Turkey's Politics, Princeton University Press, 1959.
- Kasbat Rashad, Democracy and Populism in Turkey ,in : Rules and Rights in the Middle East, Washington , Washington University Press , 1995.
- Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey , London ,

NY, Oxford University Press, 1961.

-Lewis, Geoffery L. , Turkey, London, Been, 1955.

- Mango, Andrew, Turkey: The Challenge of A New Role, Washington , The Centre for Strategic and International Studies, 1994.

-Martin, David, A General Theory of Secularization : Exploration in Interpretative Sociology, Oxford, 1978.

-Noe, Roger. P., Civil- Military Confrontation in Turkey, International Journal of Middle East Studies, 1977.

-Perlmutter, Amos , The Military and Politics in Modern Times, New Haven, Yale University Press, 1977.

-.. , The Political Influence of the Military, New Haven, Yale University Press, 1980.

- Rustow, Dankwart. A. ,The Military in Middle East, Columbus, Ohio, 1963.

-Sirma, Finkel and Nuklat, Turkish State.. Turkish Society, London, Routledge, 1990.

- Zurcher, Erik J, Turkey: A Modern History, London, C.B. Tauris & Co. Ltd,1993.

صحف ودوريات أجنبية

Cumhuriyet

Foreign Policy

Havadis

Journal of Middle East Studies

Journal of world History

Middle East Report

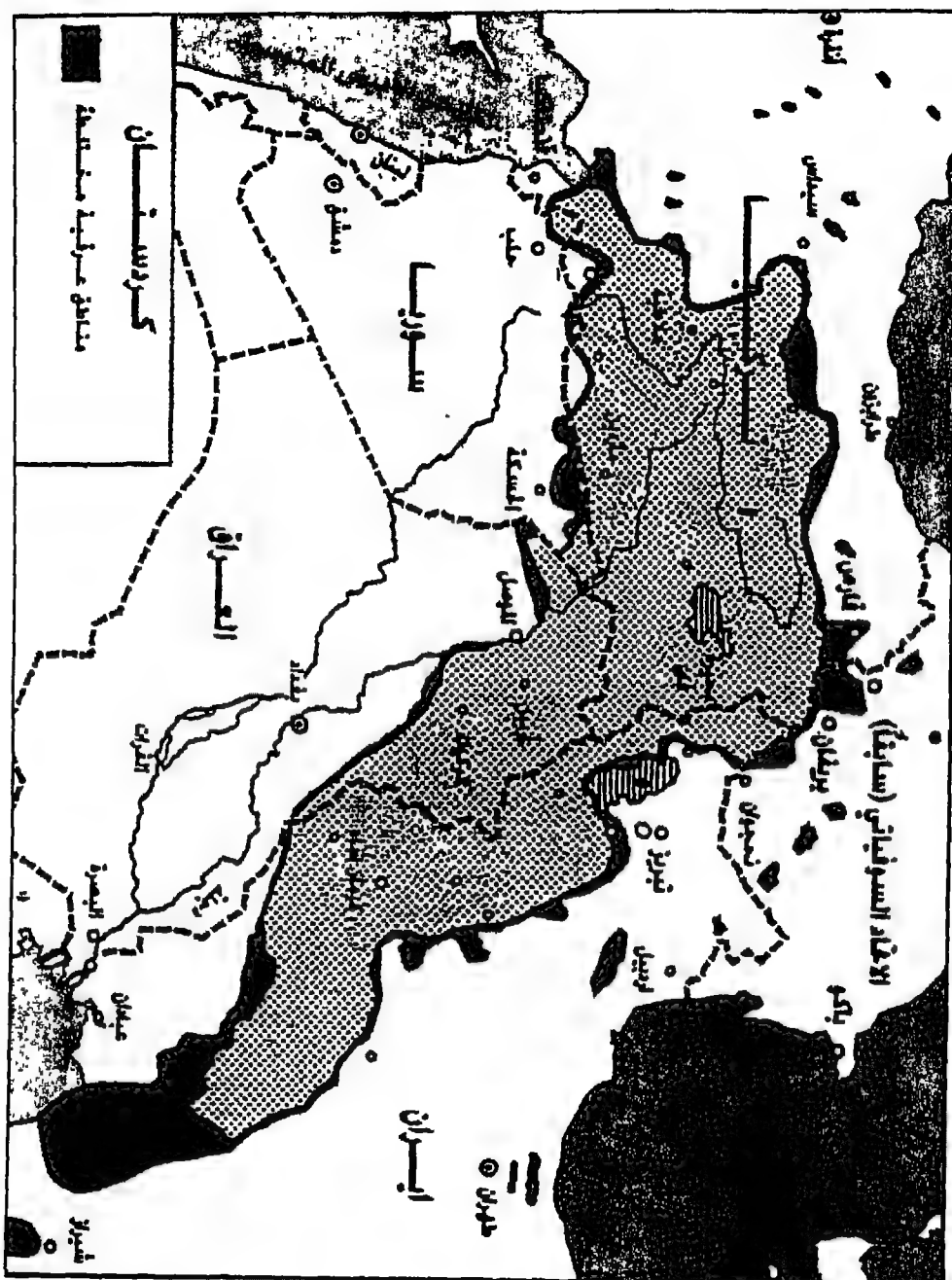
New Left Review

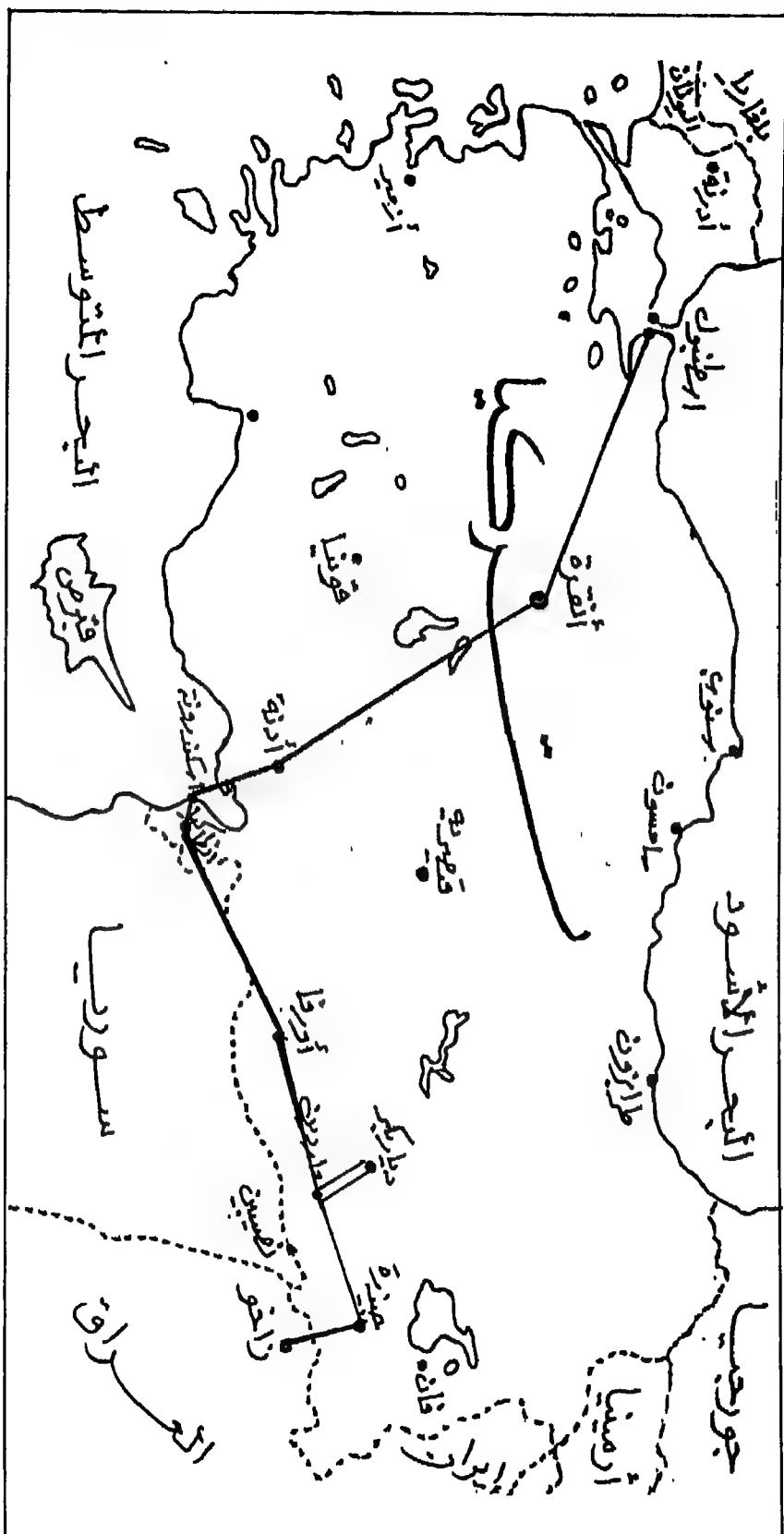
The Economist

Time

Turkish Daily News

Us News & Worlde Report





مسار رحلة المؤلف في الاسكندرون وكرديستان التركية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
شكر	٦
مدخل : الجيش والإسلام والحدثة فى تركيا ..	٧
الفصل الأول : الجيش التركى والتراث العثمانى (إغواء الغرب)	٢٧
الفصل الثانى : الجيش والثورة الأتاتورية	٤٧
(١) الغازى وحرب التحرير الوطنية	٤٧
(٢) النظام الجديد : من الخلافة إلى الجمهورية العلمانية	٦٢
الفصل الثالث : صدام الأتاتورية والديمقراطية وعودة الإسلام	٧٩
(١) الأتاتورية : العلمانية والتغريب فى مجتمع مسلم	٧٩
(٢) الجيش والديمقراطية وعودة الإسلام	٩١
الفصل الرابع : تدخل الجيش عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧١ (إعادة هيكلة النظام. ١١١	
(١) انقلاب ٢٧ من مايو عام ١٩٦٠	١١٣
(٢) انقلاب ١٢ من مارس عام ١٩٧١	١٢٣
الفصل الخامس : تدخل الجيش عام ١٩٨٠ (ضرب اليسار. . والأسلمة	
المعتدلة)	١٣٩
(١) انقلاب ١٢ من سبتمبر عام ١٩٨٠	١٤٠

(٢) الإسلام السياسى بعد انقلاب عام ١٩٨٠ (من أوزال إلى	
أربكان)	١٥٠
الفصل السادس : صراع الأتاتورية والرفاه الإسلامى	١٦١
(١) أزمة الأتاتورية وصعود الرفاه الإسلامى	١٦١
(٢) التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى والصراع بين الجيش	
والإسلام السياسى	١٧١
(٣) دور تركيا الإقليمى والصراع الأتاتوركى - الإسلامى	١٨٢
الفصل السابع: صدام الجيش والرفاه الإسلامى	١٩٣
(١) الانقلاب المدنى عام ١٩٩٧	١٩٣
(٢) حكومة يلماظ ووصاية العسكر	٢٠٣
(٣) حظر الرفاه الإسلامى	٢١٧
الفصل الثامن: تركيا بعد ٧٥ عاما من الأتاتورية	٢٢٩
(١) البحث عن الذات	٢٢٩
(٢) تركيا الأخرى: فى دروب الإسكندورنة وكردستان	٢٣٩
خطوط المواجهة التركية السورية	٢٣٩
كردستان: إبادة شعب منسى	٢٤٦
خاتمة: مستقبل الإسلام السياسى وتدخل الجيش فى السياسة التركية...	٢٥٧
الملاحق	٢٧١
المراجع	٢٨٧
المحتويات	٢٩٣

صدر للمؤلف

صناعة التبعية

دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٧ .

الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩١ .

لعبة البترول دولار: الاقتصاد السياسى للأموال العربية فى الخارج

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٢ .

تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام فى مصر

دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .

تفكيك أمريكا

الإعلامية للنشر ، القاهرة ١٩٩٨ .

رقم الايداع ٩٨/١٦٦٢١

الترافيم الدولي L.S.B.N. 977-09-0522-4

مطابع الشروحة

القاهرة : ٨ شارع سيدي بيه المصري - ت. ٤٠٢٣٩٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

الشتيف والاقبال

بعد ٧٥ عاما من الأتاتورية، ظل الجيش التركي في حرب داخلية مع ما يعتبرهما تهديدين لمشروع أتاتورك، وهما: الإسلام السياسي والمسألة الكردية. ومن ثم كانت ملاحقة «أوجلان» زعيم حزب العمال الكردستاني، بعد إسقاط حكومة «أريكان» زعيم حزب الرفاه الإسلامي.

وهذا الكتاب، حصيلة بحث ومتابعات وسفر لتركيا، منذ أن زارها المؤلف للمرة الأولى بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، وحتى رحلته الأخيرة في دروب كردستان عام ١٩٩٨، عندما هدد الجيش التركي بحرب ضد سوريا لترحيل أوجلان. ويناقش الكتاب العلاقة بين الجيش والسياسة في تركيا، بالتركيز على الصراع بين المؤسسة العسكرية (الأتاتورية العلمانية) والإسلام السياسي. فيرصد تطور تركيا كمجتمع عسكري بتأثير التراث العثماني، ودور الجيش في إقامة تركيا الحديثة والقضاء الخلافة الإسلامية على يد أتاتورك، ثم دور الجيش بعد رحيل أتاتورك والتحول إلى التعددية الحزبية وعودة الإسلام كبديل للمشروع الأتاتوري.

ويتناول الكتاب الانقلابات العسكرية في أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وصعود الإسلام السياسي ورمزه أريكان. ثم صراع الجيش والإسلام السياسي حتى إبعاد أريكان وحل حزب الرفاه الإسلامي، وتطورات المسألة الكردية، لينتهي إلى أنه صراع مستمر على الهوية والمجتمع والدور.. بل صراع على الدولة



رضا هلال

- درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعتي القاهرة ونيويورك.
- كاتب وصحفي بجريدة «الأهرام».
- عمل مديرا لمكتب جريدة «العالم اليوم» في نيويورك، ومراسلا لدى الأمم المتحدة وبورصة وول ستريت.
- صدر له: صناعة التبعية (١٩٨٧)، الصراع على الكويت (١٩٩١)، لعبة البترول دولار (١٩٩٢)، تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام في مصر (١٩٩٣)، تفكيك أمريكا (١٩٩٨)، أرض الميعاد والدولة الصليبية (ترجمة تحت الطبع).

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سينور المصري - رابعة العنبر - طبعة ثانية
مصر: ٢٢ البانوراما - طبلون: ٤٠٢٣٨٩ - طبلون: ٤٠٢٣٨٩
بيروت: ٨٠٦٢ - طبلون: ٨١٧٢٢٢ - طبلون: ٨١٧٢٢٢ (٩٦)